وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص علاقات دولية

إعداد: حمد بن محمد آل رشيد

إشراف الدكتور: عامر مصباح

لجنة المناقشة
أ.د. أمحند برقوق رئيسا.
أ.د.عامر مصباح مقررا.
أ.د. الخير قشي عضوا.
أ.د. مبروك غضبان عضوا.
د. محمد خنوش عضوا.

السنة الجامعية: 2012/2011

قال تعالى: "وإذ قال إبراهيم ربّ اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبنيّ أن نعبد الأصنام. ربّ إنهن أضللن كثيرا من الناس فمن تبعني فإنّه منّي ومن عصاني فإنك غفور رحيم. ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون" سورة إبراهيم، الآيات: 35-37.

الإهداء

إلى روح والدي ووالدتي اللذين توفيا ودفنا وأنا بعيد

عنهما، أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عامر مصباح على ما بذله لي من عصارة فكره وجهده، فقد عانى مني الشيء الكثير؛ أسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناته. كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم السياسية والإعلام وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور أحمد حمدي، على ما قدموه لي من مساعدة على إنجاز هذا البحث.

الفهرس

فهرس الجداول

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق العالم توترا منذ رحيل الإنجليز في بداية سبعينيات القرن العشرين، وظهور النفط كمتغير مستقل أساسي في العلاقات الغربية-الخليجية، الذي زاد من حيوية المنطقة للاقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها وكذلك تنافس القوى الإقليمية من أجل توسيع النفوذ (العراق سابقا، إيران، والسعودية). لذلك، كانت أبرز التحديات الكبرى التي واجهت المنطقة، الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات التي قامت فيها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بإخراج القوات العراقية من الكويت، وحرب الخليج الثالثة التي تم فيها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. بالإضافة إلى النسق الأمني الذي ساد فترة الحرب الباردة الذي تخلله حدثان رئيسيان وهما الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان في عام 1979؛ وكذلك فترة ما بعد الحرب الباردة وتصاعد الأعمال الإرهابية في المنطقة. كل هذه التطورات الأمنية انعكست على السياسة الخارجية السعودية في شكل مدخلات أدت إلى صياغة إستراتيجيات ومواقف كبرى أصبحت علامات فارقة في تاريخ السياسة الخارجية. ما هو مثير للاهتمام أن فكرة الحلقات الأمنية المطروحة من قبل صناع القرار السعوديين (الدائرة الوطنية، الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، والدائرة الدولية)، كانت دائما حاضرة في تشخيص البيئة الإستراتيجية وطبيعة التهديدات الأمنية، وسياسات احتواء المخاطر الأمنية. لكن الجانب المتغير فيها، هو إعطاء الأولوية لدائرة دون أخرى من مرحلة لأخرى، بناءً على إملاءات مدخلات البيئة الإستراتيجية المحلية والإقليمية. ففي أزمة أوت 1990، كانت الحلقة الدولية أكثر هيمنة على اهتمامات صناع القرار في وزارة الخارجية السعودية من غيرها، بسبب أن التهديد العراقي كان يفوق قدرات وإمكانيات الأطراف الإقليمية منفردة أو مجتمعة. في حين نجد أن الوضع في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، كانت تسيطر عليه الاهتمامات الإقليمية من خلال التركيز على تطوير مؤسسات مجلس التعاون الخليجي وظهور أهمية التنسيق الأمني الإقليمي والتحديات المطروحة من قبل النفوذ الإيراني في المنطقة. وكانت إحدى تجليات ذلك الاتفاق على العملة الخليجية وتحرير التجارة داخل منطقة المجلس وغيرها. لكن في كل الأحوال، كان موضوع الأمن مسيطرا في

كل المراحل وهو محور كل الحلقات مهما تنوعت أشكالها، بل وتصاعدت هذه الاهتمامات إلى مستويات عالية بسبب تفاقم المشاكل الأمنية داخل وحول منطقة الخليج؛ والزيادة غير المسبوقة في القابلية للعطب للمصالح والأهداف الحيوية، بسبب تطوير تنظيم القاعد ة لأدوات الحرب وإستراتيجيات الاستهداف بما يجرح الأمن الإقليمي والمحلي على حد سواء.

إن الوحدات السياسية الخليجية –المملكة العربية السعودية هي قلبها- تعمل على احتواء التهديدات الأمنية والمحافظة على الاستقرار، ليس فقط من أجل المحافظة على البقاء القومي والسيطرة على الأنشطة التهديدية؛ ولكن أيضا لتثبت للعالم –القوى العظمى التي لديها مصالح في المنطقة على وجه الخصوص- أنها قادرة ويمكن الاعتماد عليها في تأمين المصالح الدولية على أراضيها. وذلك لتلافي أي خيارات دولية أخرى باتجاه الاستغناء عنها والبحث عن بديل لها. ولهذه الأطراف وجهات نظر مختلفة في تحقيق هذه الغاية، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإنها ترى أن طريق تحقيق الأمن وتثبيت مصداقيتها كقوة إقليمية يمكن الاعتماد عليها هو تحديث القوات المسلحة وتوسيع الأنشطة الأمنية والاستخبارية وزيادة التنسيق الأمني عبر العالم. في حين لجأت الوحدات السياسية الأخرى إلى إستراتيجية الاندماج الكلي في المنظومة الأمنية الغربية عن طريق توفير تسهيلات لوجستية كبيرة على أراضيها للقوى الأجنبية والمشاركة في العمليات العسكرية والاستخبارية لهذه القوى في المنطقة، خاصة تلك الموجهة ضد الدول المارقة بالتعبير الأمريكي والجماعات الإرهابية. ومن الأمثلة المشهورة في هذا المقام، تسهيلات كل من الكويت وقطر للقوات الأمريكية في غزو العراق وأفغانستان وتمويل القوات العاملة في هاتين الدولتين بعد الغزو، ومشاركة قطر ودولة الإمارات في عمليات الحلف الأطلسي الجوية ضد نظام معمر القذافي في ليبيا.

ومن ثم فإن بحثنا مركّز حول معرفة مخرجات السياسة الخارجية السعودية إزاء قضية الأمن في منطقة الخليج والخطوات المتبعة في مواجهة مصادر التهديد، واحتواء الأوضاع المتفجرة من حين لآخر. معرفة هذه المخرجات المجسدة في شكل إستراتيجيات أمنية وتفاعلات، تستلزم بحث طبيعة المدخلات، والمحددات البنيوية والوظيفية للبعد الأمني في السياسة الخارجية السعودية.

لكن النقطة الحيوية في موضوع الأمن في منطقة الخليج، هو الوضع الذي ترتب بعد سقوط بغداد في 2003/04/09، المتسم بالهشاشة الأمنية وتصاعد الإرهاب، واحتمالات الهيمنة الإيرانية، وانتهاءً بالتغيرات المحلية غير المستقرة التي تعصف بالمنطقة العربية، التي السعودية هي جزء منها.

الفصل الأول: منهجية البحث

المبحث الأول: إشكالية البحث

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع

المبحث الرابع: متغيرات الدراسة

المبحث الخامس: الإطار النظري

المبحث السادس: منهج البحث

المبحث السابع: خطة البحث

المبحث الأول: إشكالية البحث

تبحث إشكالية البحث موضوع المضامين الأمنية للسياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الخليج العربي، في ضوء التطورات المفاهيمية التي أجريت على مضمون الأمن أو ما أصبح يصطلح عليه بمفهوم "إعادة مفهمة الأمن"؛ الذي يتعلق في المقام الأول بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل الموضوعات غير التقليدية –الفقر، الجريمة المنظمة، المخدرات، البيئة، تجارة البشر- التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر في الأمن من حيث كونها مصادرا للتهديد الأمني أو كونها مكونات أساسية في أي إستراتيجية لبناء الأمن وتحقيق الاستقرار المحلي وفوق قومي أو عبر الحدود. وكذلك في ضوء التطورات الإستراتيجية التي أعقبت سقوط بغداد، والتي أعطت خاصيات جديدة للبيئة الإستراتيجية؛ وبشكل أكثر تحديد، تأثير ميزان القوى الجديد بعد أبريل 2003 على إدراك صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية للأمن والاستقرار الإقليميين. ميزان القوى الجديد المميز الذي يتصف بوجود طرف إقليمي متنامي بشكل متزايد –إيران- وطرف أجنبي –الولايات المتحدة الأميركية- محتل لدولة عربية (ستكون نهاية 2011 آخر ميعاد لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بعد ثماني سنوات من الاحتلال) ولديه قواعد عسكرية وقوات منتشرة في عدد من المحاور التي تحيط بالمنطقة. من المنظور التقليدي، -وكجزء من إشكالية البحث- هل بإمكان الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة ردع التفوق العسكري الإيراني والمحافظة على استقرار ميزان القوى، وفي نفس الوقت السيطرة على الأنشطة الإرهابية وكبح الصراعات الطائفية ومنعها من الامتداد عبر المنطقة؛ ومن ثم، بإمكان صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية الاعتماد عليه كجزء من إستراتيجية الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، أم إعطاء الأولية لاحتمال الانسحاب الأمريكي المفاجئ –على غرار الانسحاب البريطاني عام 1971- وترك المنطقة أمام خيارات جديدة كظهور الثورات في دول المنطقة مادام أن عقب الانسحاب البريطاني من الخليج بثماني سنوات انهار أكثر الأنظمة الحليفة للغرب في المنطقة في طهران.

عند إسقاط مثل هذه المنظورات الأمنية على السلوك السعودي في الدوائر الثلاثة –المحلية، الإقليمية، والدولية-، تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى استمرار مصداقية الأطروحات التقليدية في تحقيق الأمن ومدى

الوعي بالمكونات الجديدة للأمن؛ والتأثير المحتمل بين المدخلات المحلية والخارجية على موضوع الأمن في السياسة الخارجية السعودية.

ومن ثم، السؤال العام الذي يطرح نفسه هو: ما هي مضامين الإستراتيجيات الأمنية في السياسة الخارجية السعودية نحو منطقة الخليج العربية؟ وللإجابة على السؤال العام، لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، بالإجابة عنها نكون قد أجبنا على السؤال العام. وهذه الأسئلة هي:

1- ما هي محددات الأمن في السياسة الخارجية السعودية؟
2- ما هي مصادر التهديد الأساسية؟
3- ما هي خيارات الأمن المتاحة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية؟
4- ما هي التحديات الإستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج التي تواجه السياسة الخارجية السعودية؟
5- ما هي طبيعة دور الأطراف الخارجية في أمن الخليج وتفاعل السياسة الخارجية السعودية مع هذا الدور؟
6- ما مدى تدخل المضامين غير التقليدية في صياغة مفهوم الأمن في السياسة الخارجية السعودية؟
7- ما هي حدود مفهوم الأمن فوق قومي أو المشترك كأداة مناسبة لتحليل السلوك الأمني في السياسة الخارجية السعودية؟

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة

للإجابة المؤقتة على تساؤلات البحث المطروحة في الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من الفرضيات هي كالتالي:

1- تتحكم في أبعاد الأمن في السياسة الخارجية السعودية نحو الخليج، طبيعة التهديدات المطروحة في البيئة الإقليمية للمنطقة، وإدراكات صناع القرار للإمكانيات الذاتية والمساعدة الخارجية.

2- هناك علاقة معقدة بين المضامين الإستراتيجية الأمنية في السياسة الخارجية السعودية وطبيعة الفواعل المؤثرة في أمن أو عدم أمن المنطقة.

3- يعمل التدخل الأجنبي في المنطقة باتجاه تعقيد الوظيفة الأمنية في السياسة الخارجية السعودية، من حيث كونه مغذيا لمشاعر الكراهية داخل الجماعات الاجتماعية المختلفة في المنطقة.

4- هناك علاقة بين أهمية المنطقة الجيو-سياسية والاقتصادية للعالم وحالة عدم الاستقرار الأمني.

5- تضيف مكانة السعودية الدينية وثقلها السياسي الإقليمي عبأ أمنيا متزايدا نحو أمن منطقة الخليج العربي.

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية دفعتني إلى تناول هذا الموضوع، نسوقها في النقاط التالية:

1- أول سبب يدفعني إلى تناول هذا الموضوع، هو انتمائي للمنطقة وارتباط أمن المنطقة بأمن الدولة التي أنتمي إليها وأمني الشخصي.
2- وجود رغبة ذاتية للتخصص في الموضوعات الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة إذا كانت مرتبطة بالمنطقة التي انتمي إليها.
3- وجود خلفية علمية حول السياسة الخارجية السعودية ككل، وأيضا خلفية عملية بحكم طبيعة مهنتي كقنصل في وزارة الخارجية.
4- حالة القلق التي تنتاب أي مواطن سعودي تجاه حالات عدم الاستقرار في المنطقة، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على الحياة الاجتماعية والاقتصادية العامة؛ وبناءً على ذلك، المساهمة في تحليل وتفسير موضوع الأمن والاستقرار في المنطقة كما تراه السياسة الخارجية السعودية.

الأسباب الموضوعية

هناك كم سبب موضوعي يدفعني نحو دراسة الموضوعات المتعلقة بمنطقة الخليج العربي بصفة عامة، وعلاقة السياسة الخارجية السعودية بها على وجه الخصوص. ويمكن أن نسوق بعضها في النقاط التالية:

1- يتمثل السبب الأول في الموضوع نفسه، وهو الوضع الأمني المتفجر في منطقة الخليج، وتصدره سلّم أولويات أجندة القوى العظمى والأمم المتحدة.
2- اختلال توازن القوى الإقليمي بعد سقوط بغداد عام 2003، وبروز إيران كمصدر تهديد بالنسبة للكثير من الأطراف.
3- اهتمام العالم بالأمن في منطقة الخليج ودور المملكة العربية السعودية الأمني، بسبب حاجة العالم إلى نفط المنطقة.
4- الاحتلال الأمريكي للعراق والتداعيات الأمنية التي ترتبت على السياسة الخارجية السعودية في بعدها الأمني وعلى المنطقة ككل.

5- استمرار هشاشة الوضع الأمني، وبقاء القوات الأجنبية في المنطقة، وما يترتب عن ذلك من تهديدات أمنية غير متوقعة.
6- التحولات المحلية الجديدة التي تعصف بالمنطقة العربية، وتأثيرها على عدم الاستقرار الأمني الإقليمي، ويأتي على رأسها الأزمة اليمنية والأزمة السورية والتحوّل في القاهرة.
7- أهمية الموضوعات الأمنية في حقل العلاقات الدولية، كموضوع رئيسي للمنظرين والباحثين.

المبحث الرابع: متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

يمكن تحديد المتغيرات المسؤولة عن الأمن من وجهة نظر السياسة الخارجية السعودية في المفردات التالية:
1- الأطراف الخارجية.
2- الإطراف الإقليمية.
3- المضامين الاقتصادية.
4- المضامين السوسيو-ثقافية.
5- المضامين العسكرية.

المتغير التابع

المتغير التابع الوحيد المختار هو "تحقيق الأمن".

المبحث الخامس: الإطار النظري

نعتمد في دراسة هذا الموضوع على وحدات التحليل للمدرسة الواقعية المتعلقة بالأمن خاصة تلك المرتبطة بالواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. على اعتبار أن طبيعة أطراف العلاقة في موضوع الدراسة، وكذلك خاصية الموضوع نفسه، يصنفان هذا البحث ضمن الدراسات الواقعية. بمعنى آخر أن أكثر المقاربات النظرية ملاءمة لدراسة الموضوعات الأمنية هي النظرية الواقعية، بشقيها الدفاعي والهجومي.

1- الواقعية الدفاعية

في تصنيفه لأفكار الواقعية الجديدة، يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer أن الواقعية الدفاعية Defensive Realism التي تعرف

أيضا 'بالواقعية البنائية Structural Realism'، قد ظهرت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين مع نشر كنيث ولتز لكتابه الذي يحمل عنوان: 'نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics'. يفترض ولتز أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة؛ وإنما هي مدفوعة بواسطة السعي الحثيث وراء أهداف الحفاظ على البقاء القومي وتحقيق الأمن في بيئة مليئة بالريبة واحتمالات القابلية الشديدة للعطب. ومن ثم السلوك الدولي في كثير من الأحيان هو نتيجة أو مخرجة لطبيعة البنية الدولية القائمة التي تتفاعل ضمنها الدول. فبنية النظام الدولي تجبر الدول على النظر بعناية لميزان القوى ومراقبة عمليات التسلح لدى الأطراف الأخرى بسبب خاصية الفوضى التي لا تمنح للدول الضعيفة طوق النجاة ويجب أن تدفع ثمن أي تهاون في مسائل أمنها؛ ومن ثم، تجبر الفوضى الدولية الأطراف الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة، لأن القوة هي أحسن الأدوات المستخدمة في الحفاظ على بقاء الدول وأمنها. النتيجة هي أنه إذا كانت الطبيعة الإنسانية هي السبب العميق في المنافسة الأمنية في النظرية الواقعية الكلاسيكية لكل من توماس هوبز وهانس مورغنتو، فإن الفوضى هي سبب المنافسة الأمنية والبحث عن القوة في النظرية الواقعية الجديدة لكنيث ولتز.[1]

في نفس الوقت يؤكد كنيث ولتز أن النظام الدولي لا يدفع الدول أو لا يوفر المناخ المناسب الذي يجعلها تتصرف بشكل هجومي في العلاقات الدولية من أجل كسب القوة أو الحصول على المزيد منها، وإنما تتصرف بشكل دفاعي وحذر. على اعتبار أن خاصية الفوضى للنظام الدولي (والتي تعني عدم وجود قوة سلطة فوق الدول تفرض القانون عليها كما هو الحال سائد في النظام المحلي للدولة) تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي والمحافظة على ميزان القوى، وبالتالي الاهتمام الأول هو المحافظة على موقعها في النظام الدولي والإبقاء على الوضع القائم مستقرا. يكون ذلك مترافقا مع وجود بواعث حقيقية للدول من أجل الحصول على القوة أكثر من خصومها وأنها تضع إستراتيجية جيدة تتحرك على وفقها عندما يكون الوقت مناسبا. وأكد ولتز على أنه عندما تتصرف الدول بشكل عدائي، فإن أول ضحية محتملة هو التوازن ضد المعتدي وإعاقة جهوده في الحصول على القوة، وهذا يعني أن توازن القوى سوف يميت الهجوم أو يقلص من فرص حدوثه. كما يجب على الدول أيضا أن لا تعتني بالحصول على كثير

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), p. 19.

من القوة، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها، وبالتالي تجعلها في حالة أسوأ من كبحها عن البحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وهذا بدوره يعكس مفهوم القوة النسبية الذي تركز عليه التحليلات الواقعية. وإحدى المبررات الأساسية للواقعية الدفاعية في تفسير السياسة الخارجية للدول، هي ميل الدول الدائم نحو المحافظة على الوضع القائم، بسبب عدم وجود أسباب عميقة للحرب في نظريته ولا توجد فوائد مهمة تجنى من الحرب؛ وأن الحروب هي نتيجة للريبة والحسابات الخاطئة. بمعنى آخر، إذا أدركت الدول بشكل جيد مصالحها وحساباتها حول الحرب والسلم، فإنها سوف لا تذهب إلى الحرب. تبرر كل هذه الإدراكات بواسطة خاصية العقلانية على افتراض أن الدول هي فواعل عقلانية.

إلى جانب الرائد الأساسي في صياغة أطروحات الواقعية الدفاعية، هناك أيضا روبرت جيلبن[1] وتوماس كريستانسن وجاك سنايدر Jack Snyder[2]، الذين ركزوا الانتباه على المفهوم البنائي المعروف "بالتوازن الهجومي-الدفاعي The Offense-Defense Balance". فقد أكدوا على أن القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إما هجومية أو دفاعية. فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم في تحقيق المكاسب وتقليل التكاليف، عندئذ يكون خيار القيام بالاستيلاء والإخضاع بواسطة القوة العسكرية هو خيار صعب وأكثر كلفة؛ والنتيجة النهائية هي تدني باعث الدول نحو استخدام القوة العسكرية في الحصول على مزيد من أشكال القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. عندئذ، ستركز على حماية ما عندها من مكاسب، بمعنى أنها تتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي. وعندما يكون للدفاع امتياز، فإن حماية ما لديها ستكون مهمة سهلة نسبيا

---

[1] Robert Gilpin, "War And Changing In World Politics," In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 142-144.

[2] Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 154-78.

وقليلة الكلفة. والعكس بالعكس، عندما تقدّر الدول أن الهجوم هو أداة سهلة، فإن الدول حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع إرادة بعضها لبعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، وبالتالي ستكون حروب كثيرة في النظام الدولي. لكن مع ذلك، يرى الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الهجومي-الدفاعي هو عادة يميل بشدة نحو الدفاع، وبالتالي يقيّم الإخضاع على أنه جد صعب وعالي الكلفة. باختصار، التوازن المزدوج الكافي مع الامتيازات الطبيعية للدفاع على الهجوم هي أسباب كافية لإحباط سعي الدول وراء الإستراتيجيات العدائية وبالتالي تتحول إلى مواقع دفاعية. وتكون قرارات الذهاب إلى الحرب محكومة بمثل هذه الاعتبارات عند القيام بالحسابات العقلانية وانتقاء الخيار المناسب، كما أكد بول فيوتي Mark V. Kauppi ومارك كوبي Mark V. Kauppi.[1]

لكن هناك افتراضات تطرحها الواقعية الدفاعية من الصعب التأكد منها أو أنها في بعض الأحيان هي طوبوية أكثر منها واقعية. من ذلك ادعائهم أن الحروب سببها الحسابات الخاطئة، لكن التساؤل المطروح هو: كيف تتأكد الدول من خطأ حسابات القوة، وكيف يتم تفادي مثل هذه الحسابات القاتلة، وكيف يتم تفادي طموحات الدول في الاستيلاء خاصة إذا امتزجت مع طموحات القادة، كما هي حالة الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وحالة الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة جورج بوش الابن؛ كما هي الاعتبارات المطروحة بشدة من قبل أنصار المقاربة المعرفية في تحليل السياسة الخارجية.[2]

من ناحية أخرى، يعتبر الخلاف بين هانس مورغنتو من الواقعية التقليدية، وكنيث ولتز من الواقعية الدفاعية الجديدة خلاف شكلي أو تقني والنتيجة واحدة، بالرغم من وجود اعتبارات منهجية مهمة في التحليل تميزت بها الواقعية الدفاعية، مثل التحليل البنيوي وتطوير مفردات تحليل

---

[1] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 134 -35.

[2] Jerel A. Rosati, “A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy,” in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 37-42.

جديدة. إذ يرى من جهة، مورغنتو أن البحث عن القوة هو أصيل في سلوك الدول ممتد في السمات البيولوجية للطبيعة البشرية، في حين يرى كنيث ولتز من جهة ثانية، أنه سلوك ناتج عن بنية النظام الدولي المتسمة بخاصية الفوضى، وبالتالي نتيجة للظروف الدولية. لكن طريقة التفكير لكليهما تؤدي إلى نتيجة واحدة أو نفس المخرجة وهي أن الدول دائما تبحث عن القوة، وهذا هو الذي يهم الباحثين في تحليل السياسة الدولية، وكيف تتصرف الدول.

الفوضى الناضجة

تنطوي فكرة الفوضى الناضجة على مفهمة أكثر تطورا في تحديد أبعاد الأمن واحتواء التهديدات الأمنية في بيئة مليئة بالريبة، وذلك عبر سلسلة طويلة من التعاون بين الأطراف الدولية. وهي الفكرة المقترحة ممن يسمون أنفسهم بالمخضرمين الواقعيين وعلى رأسهم باري بوزان [1] Barry Buzan. إن أحد السمات المهمة والمثيرة للعلاقات الدولية التي تطورت على وجه الخصوص في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين هي الانبثاق التدريجي لمفهوم "الفوضى الناضجة Mature anarchy"، والتي تعترف فيها الدول بالأخطار البينية في استمرار العداء التنافسي عبر العالم، وتعمل على التقليص من حدتها. فبالرغم من وجود بعض الدول تميل إلى التركيز على مصالحها الأمنية الضيّقة والمحدودة الأفق، إلا أن بوزان يرى أن هناك تنامي لرد فعل بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقضي بأن هناك تفهما يأخذ بعين الاعتبار مصالح جيرانها عندما تضع سياستها وتصنع القرارات في سياستها الخارجية؛ بمعنى آخر، هناك اعتراف متزايد بشرعية مصالح الأطراف الأخرى التي يقوم كل طرف برعايتها ذاتيا داخل الوطن أو خارجها ومن ثم يصبح التعاون الأمني أمرا مقبولا بشكل واسع كما حالة علاقة المملكة العربية السعودية مع جيرانها. فهو يرى أن مضمون الفوضى الناضجة يعني زيادة فهم الدول بأن السياسيات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل، وهو الشكل الذي انعكس بشكل واضح في عام 2011 فيما يتعلق بعملية احتواء مخاطر الطرود المفخخة الموجهة من اليمن نحو الأراضي الأمريكية، بحيث بدأت سلسلة التعاون من المعلومات التي قدمتها المخابرات السعودية. كما اعترف باري

---

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 27 - 33.

بوزان بأن مثل هذه العملية المتطورة للمجتمع الدولي ككل يمكن أن تكون بطيئة وغير منتظمة في إنجازها. فانطلاق التغيير من الانشغال بالأمن القومي إلى التأكيد الكبير على الأمن الدولي هو ممكن وبالطبع هو جذاب في نفس الوقت.

ويمكن القول أن هذا بالضبط ما حدث في أوربا الغربية خلال الخمسين عاما الماضية. فبعد قرون من علاقات العداء بين فرنسا وألمانيا، وكذلك بين الدول الأوربية الغربية الأخرى، أصبح هناك معنى جديد للجماعة أسس بموجبه معاهدة روما التي حولت أعداء الأمس إلى حلفاء. فعلى عكس الماضي، أصبحت هذه الدول غير معنية باستعمال العنف أو الإكراه لحل خلافاتها. ولم تحدث لحد الآن خلافات أمنية عميقة، لكن هناك إجماع داخل الاتحاد الأوربي يقضي بأن مثل هذه الخلافات سيكون حلها دائما بواسطة الطرق السلمية والأدوات السياسية والقانونية. فالمؤيدون لمفهوم 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy' يرون أن هذه العملية المتطورة في أوربا تأخذ تعميما أكثر للتجربة عبر العالم، لتحقيق الجماعة الأمنية الواسعة، التي لا تأخذ في الحسبان مصالح القوى العظمى فقط وإنما أمن جميع الدول التي تقبل بلعبة التعاون الأمني كما هو الحال في العلاقة الأوربية الروسية؛ بأن أصبح اعتراف متزايد لدى كل طرف بالحاجة نحو تقديم تطمينات للطرف الآخر والحاجة الماسة للحوار الأمني والتنسيق المتواصل حول القضايا الأمنية ضمن جماعة الأمن الأوربية. [1]

يمكن تلخيص مضمون مفهوم "الفوضى الناضجة" في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1-قبل المؤيدون لمفهوم 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy' بأن البنية هي عنصر أساسي في تحديد سلوك الدولة، بمعنى أن سلوك الدولة هو مخرجة طبيعة لبنية النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى.

2-الإقرار بأن هناك اتجاه نحو 'الفوضى الناضجة' خاصة في أوربا، الذي يركز على تنمية أهمية اعتبارات الأمن الدولي، والتي تضع في الحسبان مصالح وحاجات واهتمامات جميع الأطراف كما هي الحالة الروسية-الأوربية.

---

[1] Ole Waever, « Insecurity, Security, and asecurity in the West European Non-War Community, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 71-82.

3-هناك نضج في الفهم بين الأطراف الدولية حول قضية الأمن والاعتراف بأن الأمن في العالم المعاصر لا يمكن أن يتحقق إلا عبر وجود حالة من الاعتماد المتبادل الأمني.

4-كلما كان هناك اعتماد متبادل أمني كلما كانت هناك فرص للتقليص من حدة المأزق الأمني، وكذلك تقليص فرص تصاعد حدة المنافسة الأمنية.[1]

2- الواقعية الهجومية

يرى جون ميرشيمر[2] أن النظرية الواقعية في السياسة الدولية، تتحدى انتشار التفاؤل حول العلاقات الدولية وإمكانية إقامة السلم الدولي العام ووجود فرص للتعاون أكثر من علاقات النزاع. يندرج مثل هذا الافتراض تحت مصطلح مشهور في أدبيات النظرية الواقعية الجديدة وهو الذي يسمى 'بالواقعية الهجومية Offensive Realism'. يقضي هذا المفهوم بأن الدول –وعلى وجه الخصوص القوى العظمى- لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، ومسؤولة إلى حد بعيد عن مخرجات النظام الدولي. ومبرر ذلك أن حظوظ كل الدول –القوى العظمى وأيضا القوى الصغرى- هي محددة ابتداءً بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة عظمى على التأثير في العلاقات الدولية، لكن أيضا الأطراف الضعيفة لها تأثير على السياسة الدولية ضمن ما أصبح يسمى بالإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ورعاية الأمن الكوني. مثل هذه الإستراتيجية قد أعطت أدوار إلى دولة مثل جيبوتي أو قطر أو إثيوبيا في تثبيت الاستقرار الأمني العالمي. فمثلا السياسة في أي منطقة تقريبا من العالم كانت متأثرة بعمق بواسطة المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ما بين عامي 1945 و1990. والحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة لهما نفس التأثير

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.

[2] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 04 - 05.

على السياسة الإقليمية حول العالم بسبب النفوذ الكبير لهذه القوى العظمى على الدول الصغرى التي تجد من مصلحتها مسايرة القوى الأكبر منها للحفاظ على بقائها القومي. هذه الأطروحة أخذت في التآكل أو التعديل بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في مفهوم الأمن والقابلية للعطب المتزايدة وحالة الاعتماد المتبادل الأمني الكثيفة.

كما أن القوى العظمى هي قائمة بشكل كبير على قاعدة قوتها العسكرية. ولكي تكون قوة عظمى، يجب أن يكون للدولة قوات عسكرية تجعل قدرتها على القتال موضع التنفيذ في الحرب التقليدية ضد الدول الأكثر قوة في العالم إن تتطلب الأمر ذلك. كما يرى ميرشيمر أن الترشح لهذه المكانة لا يحتاج قدرة على هزيمة الدولة الكبرى، ولكن يجب أن يكون لها توقع معقول لقلب النزاع إلى حرب منهكة بحيث تترك الدولة المسيطرة ضعيفة بشكل حقيقي، حتى ولو ربحت نسبيا الدولة المسيطرة الحرب. في العصر النووي يجب أن يكون للقوى للعظمى ردع نووي الذي يجعلها باقية ضد حدوث أي هجوم نووي عليها بالإضافة إلى إمكانية القيام بالضربة الثانية، وأيضا لها قوات تقليدية جيدة. وفي هذا السياق، سوف لا يكون لتوازن القوى التقليدي فائدة إذا ظهرت الهيمنة النووية.[1]

لكن في مقابل ذلك، مثل هذه الأفكار هي محفوفة بالمخاطر، بسبب أن بدء الحرب مهمة سهلة، لكن التحكم في نتائجها هو الوظيفة الصعبة في المعادلة، كما أثبتته الحملة الأطلسية على ليبيا منذ فبراير 2011. بالإضافة إلى أن مقاومة قوى عظمى لقوى أخرى قد يؤدي إلى تورطها، فتزداد تكاليف الحرب وتتقلص فرص النجاح، مثل ما حدث مع ألمانيا النازية عندما هاجمت الاتحاد السوفياتي وهزيمة الأولى، وحرب الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق قد أدت إلى تورطها وزيادة نفوذ روسيا والصين في النظام الدولي.

البحث عن القوة

بالنسبة لكل الواقعيين، يكمن جوهر حسابات القوة في طريقة تفكير الدول حول العالم الذي يحيط بها. فالقوة هي عملة سياسية للأطراف الدولية، وتتنافس من أجلها مع بعضها البعض. ويقارن ميرشيمر ذلك مع حقل آخر من المعرفة الاجتماعية وهو الاقتصاد السياسي، بحيث أن ما يعنيه المال بالنسبة للاقتصاد، تعنيه القوة بالنسبة للعلاقات الدولية. ولبيان أهمية القوة في صياغة مخرجات السياسة الدولية، حاول جون ميرشيمر الإجابة على ستة أسئلة هي كالتالي:

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 05 - 06.

1-لماذا تريد القوى العظمى القوة؟ وما هو المنطق الذي يكمن وراء تفسيرات تنافس الدول من أجل القوة؟

2-ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟ وما هو الحجم الكافي من القوة الذي يجعلها آمنة وقوة عظمى؟

3-ما هي القوة؟ وكيف يحدد هذا المفهوم الحيوي وكيف يقاس؟ في سياق محاولته الإجابة على مثل هذه التساؤلات، يرى أنه مع وجود مؤشرات جيدة للقوة، فإنه من الممكن تحديد مستويات القوة للدول فرادى، بما يسمح بتفسير هندسة النظام، ويمكن تحديد على وجه الخصوص نوعية الدول المؤثرة بمستويات عالية في السياسة الدولية. وبالتالي، من السهل تحديد ما إذا النظام الدولي هو أحادي القطبية مهيمن يعني موجه بواسطة قوة عظمى فريدة، أو ثنائي القطبية يعني متحكم فيه من قبل قوتين عظميين، أو متعدد القطبية يعني مسيطر عليه من قبل ثلاث قوى عظمى أو أكثر.

4- ما هي إستراتيجيات الدول في العمل من أجل الحصول على القوة، أو الحفاظ عليها عندما تكون قوة عظمى أخرى تهدد بقلب ميزان القوى؟ وفي محاولته الإجابة على هذا السؤال، يرى ميرشيمر أن الابتزاز والحرب هما الإستراتيجيتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول في الحصول على القوة، والتوازن والتهرب من تحمل المسؤولية هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما الدول في الحفاظ على توزيع القوى عندما تواجه أخطار التنافس. بالتوازن، تقبل الدولة المهددة أعباء الردع لخصمها وتتعهد بالموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبالتهرب من تحمل المسؤولية تحاول القوة العظمى جلب دولة أخرى إلى جانبها لتتحمل عبء الردع أو هزيمة الدولة المهدِّدة.

5-ما هي أسباب الحرب؟ وما هي عوامل القوة التي تزيد من احتمال تصاعد المنافسة الأمنية الشديدة بين الدول أو تقلص من فرصها، وبالتالي الانتقال إلى النزاع المفتوح في حالة المنافسة الأمنية الشديدة؟

6-متى تواجه القوى العظمى في النظام الدولي الدول المهددة لميزان القوى، ومتى تحاول التهرب من مسؤولية ذلك وتحويلها إلى دولة أخرى؟[1]

مثل هذه الأسئلة تجعل بحث الواقعيين الجدد الهجوميين حول سلوك الدول محددا -من الناحية المنهجية- حول الدافع الذي وراء سلوك الدولة في البحث عن القوة وتكديسها. وبذلك أراد ميرشيمر تحديد الإطار النظري لبحثه، وإبداء نوع من الصرامة المنهجية التي لطالما انتقد فيها الواقعيون الآخرون (الكلاسيكيون).

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 12 - 13.

بالرغم من أن هناك العديد من وحهات النظر داخل النظرية الواقعية التي تتعامل مع الجوانب المختلفة للقوة، إلا أن اثنين منها تأتي قبل غيرها وهما: واقعية الطبيعة الإنسانية، التي طرحها هانس مورغنتو Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم Politics Among Nations"،[1] والواقعية الدفاعية، التي يمثلها بشكل أساسي كنيث ولتز Kenneth Waltz وطرحها في كتابه الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics". هذان العملان قد وفرا الإجابة على سؤالين أساسيين طرحا من قبل وهما: لماذا تسعى الدول وراء القوة؟ وهذا يعني أنها تفسر أسباب المنافسة الأمنية، كما أجابا عن السؤال الثاني وهو كيف تحصل الدول على قوتها؟

فالواقعية القائمة على الطبيعة الإنسانية Human Nature Realism في تحليل السياسة الدولية، والتي تسمى في بعض الأحيان "بالواقعية الكلاسيكية"، والبعض الآخر يسميها "بالواقعية البيولوجية"،[2] والتي تقوم على افتراض بسيط وهو أن الدول هي مسيرة بواسطة الوجود الإنساني الذي له إرادة في السعي وراء القوة، التي تولد معه. وهذا يعني أن الدول لها شهية لا تشبع في طلب القوة، أو ما سماه مورغنتو 'بالتوق اللامحدود للقوة'، الذي يعني أنها تبحث بشكل مستمر عن الفرص لتهاجم وتسيطر على الدول الأخرى. وليس هناك قاعدة في التمييز بين الدول واسعة الاعتداء والأقل اعتداءا، ولا يجب أن يكون هناك بالطبع مجال في النظرية للدول المحافظة على الوضع القائم. يعترف أنصار الواقعية القائمة على الطبيعة الإنسانية أن الفوضى الدولية –والتي تعني غياب سلطة تحكم فوق القوى العظمى- تجعل الدول تقلق حيال ميزان القوى. فالقوة الرئيسية الدافعة في السياسة الدولية هي الإرادة في كسب القوة المتأصلة في أي دولة في النظام الدولي، وتدفع كل واحدة منها إلى الكفاح من أجل أن تكون الأقوى.[3]

المساعدة الذاتية

---

[1] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 10 -34.

[2] عامر مصباح، الا اهات النظرية ليل العلاقات الدولية (ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، 2005)، ص ص. 203-08.

[3] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 17 - 19.

المفهوم الآخر المستخدم ضمن تحليل الواقعية الهجومية هو المساعدة الذاتية، الذي يعني ببساطة أن الدول –تحت ضغط الحاجة الأمنية- تسعى للاعتماد على قدراتها الذاتية في تحقيق الأمن، بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض. وفي هذا السياق، يرى جون ميرشيمر أن الدول تخاف من بعضها البعض، بحيث تنظر لبعضها البعض بريبة، وقلقة من أن الحرب يمكن أن تندلع في أي وقت، وتتوقع الخطر، بالإضافة إلى أن هناك مساحة صغيرة للثقة بينها. يتغاير مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا يمكن أن يتقلص إلى المستوى العادي. من منظور أي قوى عظمى، كل القوى العظمى الأخرى هم أعداء محتملون. ويستشهد ميرشيمر على دعواه هذه برد فعل المملكة المتحدة وفرنسا إزاء إعادة توحد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فبالرغم من حقيقة أن هذه الدول الثلاث بينها تحالف وثيق لمدة 45 سنة تقريبا، إلا أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا بدأت تقلق من المخاطر المحتملة للوحدة الألمانية عام 1989. وأساس هذا الخوف هو أن العالم الذي توجد فيه قوى عظمى لها قدرة على مهاجمة بعضها البعض ومع إمكانية أن يكون لها دافع للقيام بذلك، فإن أي دولة مصممة على البقاء يجب أن تكون على الأقل متشككة إزاء الدول الأخرى ومقاومة للثقة فيها. وما يعقد الأمر أكثر هو أنه ليست هناك آلية محددة متمثلة في أطراف ثالثة تعاقب المعتدي. لأنه في بعض الأحيان من الصعب ردع المعتدين المحتملين، وبالتالي يكون للدول مبرر واسع لعدم الثقة في الدول الأخرى وهذا ما يدفعها للتحضير للحرب والاستعداد الدائم لها من وجهة نظر الواقعيين الجدد. فالخوف من احتمال الوقوع ضحية اعتداء معين، يعمل كمحرك قوي للسياسة الدولية ويقف خلفية مركزية في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية وانتقاء بدائل معينة دون غيرها. وهو المعنى الذي أشار إليه جراهام أليسن[1] عندما تحدث عن نموذج الفاعل العقلاني. لذلك، يعتبر الواقعيون أن المنافسة السياسية بين الدول هي أكثر من مستوى مخاطر العمل في العلاقات الاقتصادية، إنها تؤدي إلى الحرب، والحرب تعني القتل الجماعي على حقل المعركة وأيضا الموت الجماعي للمدنيين والتدمير المأساوي للبيئة الفيزيقية والسوسيو-اقتصادية للإنسان. في الحالات القاسية، يمكن أن تؤدي الحرب

---

[1] Graham T. Allison, « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis, » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 344-53.

إلى تدمير الدول. كذلك النتائج السيئة للحرب تجعل الدول في بعض الأحيان تنظر إلى بعضها البعض ليس فقط كمنافسين، ولكن كأعداء مميتين. باختصار، العداء السياسي يميل إلى أن يكون شديدا، بسبب حجم المخاطر المتوقعة من وراء نشوب الحرب. كما تهدف كذلك الدول في النظام الدولي إلى ضمان بقائها. وبسبب أن الدول الأخرى هي تهديدات محتملة، وبسبب أن ليس هناك سلطة عليا تأتي للإنقاذ عند الخطر، فإن الدول لا يمكنها أن تعتمد على الآخرين من أجل أمنها. كل دولة تميل إلى النظر إلى نفسها بأنها عرضة للاعتداء وحدها، وبالتالي تعمل على توفير أمن بقائها الخاص بمفردها. التأكيد على مفهوم المساعدة الذاتية لا يمنع الدول من تشكيل التحالفات مع الأطراف التي تشترك معها في مصادر التهديد والمصالح. من وجهة نظر الواقعيين، هناك احتمال أن تكون التحالفات مجرد زيجات مؤقتة، بحيث أن شريك التحالف اليوم يمكن أن يكون عدوا غدا، وعدو اليوم يمكن أن يكون شريك التحالف غدا. فمثلا، قاتلت الولايات المتحدة مع الصين والاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، لكن مباشرة بعد ذلك تغير الأعداء والشركاء وحدث تحالف مع ألمانيا الغربية واليابان الديمقراطية ضد الصين والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة.[1]

كما تعمل الدول في عالم المساعدة الذاتية تقريبا وفق مصلحتها الذاتية ولا تعزو مصلحتها الذاتية إلى مصالح الدول الأخرى، أو إلى مصالح ما يسمى بالجماعة الدولية. والسبب هو أنها ترى الأنانية في عالم المساعدة الذاتية، وهذا –في نظر ميرشيمر- صحيح على المدى القصير والمدى البعيد. فالخوف من الأهداف النهائية للدول الأخرى، والوعي بأنها تتفاعل في نظام المساعدة الذاتية، يجعل الدول تفهم بسرعة أن أفضل طريقة لضمان بقائها هي أن تكون أقوى دولة في النظام الدولي. والدولة القوية هي قوية بالنظر إلى خصومها المحتملين، الذين هم على أقل تقدير سيهاجمونها ويهددون بقائها. وكنتيجة لذلك، تراقب الدول عن كثب توزيع القوى بينها، وتقوم بجهود خاصة لزيادة الحد الأقصى من حصتها في القوة العالمية. إنها تبحث عن فرص لتعديل توازن القوى بواسطة اكتساب القوة الإضافية بالنظر إلى الخصوم المحتملين. وتستخدم الدول طرقا مختلفة –اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية- لتغيير ميزان القوى لمصلحتها، حتى ولو أدى القيام بذلك إلى جعل الدول الأخرى تشك أو تصبح معادية. لأن ربح إحدى الدول للقوة يعني خسارة أخرى، وتميل القوى العظمى لأن يكون لها عقلية اللعبة

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 - 33.

الصفرية عندما تتعامل مع بعضها البعض. لذلك، الإدعاء هو أن زيادة الدول للحد الأعلى من القوة النسبية يعني القول أن الدول تميل إلى التفكير بشكل هجومي تجاه الدول الأخرى، بالرغم من أن دافعها النهائي هو ببساطة البقاء. والنتيجة التي يخلص لها جون ميرشيمر هي أن الدول لها نيات عدائية.[1]

المأزق الأمني

المفهوم الآخر في تحليل العلاقات الأمنية الدولية من وجهة نظر الواقعية الهجومية هو مفهوم المأزق الأمني، والذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، بالإضافة إلى أنه من أكثر المفاهيم شيوعا في تراث العلاقات الدولية. يكمن جوهر مفهوم المأزق الأمني في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تقلّص من مستوى أمن الدول الأخرى أو تزيد من حدة مشاعر الخوف حول القابلية للعطب لدى الأطراف الأخرى. والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى تهديد بقاء الدول الأخرى. كما يرى ميرشيمر أن أول من عرّف المأزق الأمني هو جون هيرز John Herz في مقاله الذي نشره في حولية 'عالم السياسة' عام 1950. بعد مناقشته للطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب حول الكفاح من أجل الحصول على الأمن عبر الهجوم، فالدول هي مدفوعة نحو اكتساب مزيد من القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين. وهذا بدوره، يعطي الآخرين مزيدا من عدم الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ. ومادام لا يوجد أحد يستطيع أن يشعر كليا بالأمن في مثل هذا العالم المتميز بتنافس وحداته، فإن المنافسة تنتج عن القوة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة وما إلى ذلك؛ وهو المعنى الجوهري للأمن.[2]

الهيمنة: ديناميكية الامتداد الإقليمي للأمن

يقضي مفهوم "الهيمنة" وجود دافعا سلوكيا متأصلا في الدول يدفع نحو الكفاح من أجل اكتساب القوة على خصومها وتتوق في أن تصبح مهيمنة. وعندما تحقق الدولة هذه المكانة الرفيعة، فإنها تصبح قوة محافظة على الوضع القائم بسبب هيمنتها على النظام –إقليميا كان أو عالميا أو شبه

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 32 - 33.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 33 - 34.

عالمي. ومن ثم، فإن الهيمنة من وجهة نظر الواقعيين الهجوميين، هي وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديا أن تقاتل ضدها. من حيث الجوهر، الهيمنة هي القوة المركزية أو المحورية في النظام، وبالتالي يتفاعل باقي الأطراف حولها يتأثرون بسياستها ويأخذون بعين الاعتبار مصالحها عندما يصنعون القرارات في سياساتهم الخارجية. يستشهد الواقعيون بتاريخ العلاقات الدولية على مصداقية تحليلاتهم، ومن ذلك أن المملكة المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر مثلا، كانت تسمى في بعض الأحيان بالقوة المهيمنة، لأنه كان هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوربا في نفس الفترة –النمسا وفرنسا وروسيا وبروسيا- ولم تسيطر عليهم المملكة المتحدة بطريقة ذات معنى، وإنما كانت أقوى منهم. وخلال تلك الفترة، كانت تعتبر المملكة المتحدة فرنسا تهديدا جديا لميزان القوى، وهذا يؤكد حقيقة أن أوربا كانت في القرن التاسع عشر متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية. كما تعني الهيمنة السيطرة على النظام الدولي، التي تفسر عادة بأنها العالم ككل. لكن من ناحية أخرى، من الممكن تطبيق مفهوم النظام بشكل ضيق واستخدامه لتفسير مناطق معينة مثل أوربا وجنوب شرق أسيا وأميركا الشمالية ومنطقة الخليج أو الشرق الأوسط. لذلك يمكن التمييز بين الهيمنة الكونية Global Hegemons، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على العالم ككل، والهيمنة الإقليمية Regional Hegemons، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على مناطق جغرافية معينة (مثلا السعودية على نظام الخليج العربي).[1]

فالدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية، تبحث عن منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من أن تضاعف عملها، بمعنى آخر لا تريد الدولة التي لها هيمنة إقليمية أن يكون لها أقران أو منافسين في منطقتها أو في مناطق أخرى. لذلك لعبت الولايات المتحدة الأميركية مثلا، دورا رئيسيا في منع التوسع الإمبريالي الياباني وألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي من كسب الهيمنة الإقليمية خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما تحاول الدولة المهيمنة إقليميا التحقق من طموح الهيمنة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن سيطرة القوة العظمى الخصم على منطقتها سيكسبها على وجه الخصوص قوة يمكن أن تسبب بواسطتها مشكلة لها. هناك خيار آخر أقل سوءا للقوة المهيمنة إقليميا وهو أن يكون هناك على الأقل قوتين عظميين مع بعضهما البعض في المناطق الأخرى، وبالتالي سيجبران على تركيز

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 40 - 41.

الاهتمام على بعضهما البعض، عوضا عن الاهتمام بالدولة المهيمنة البعيدة عنهما.[1]

الخوف والمنافسة الأمنية

أول من تحدث عن عامل "الخوف" كمحرك للعلاقات الأمنية الدولية هو المؤرخ اليوناني توسيديس كما أشار إلى ذلك بول فيوتي ومارك كوبي.[2] فهو متغير متأصل في سلوك الدول يدفعها نحو بناء الإستراتيجيات الدفاعية والهجومية، وسبب كاف لشن الحرب ضد بعضها البعض؛ عندما يتصاعد إلى مستويات مزمنة تشعر الدول بموجبها أنها مهددة في كيانها وبقائها القومي. من ناحية أخرى، يعتقد ميرشيمر أن حجم الخوف هو مسألة نسبية في العلاقات الدولية ويتغير من فترة زمنية لأخرى، وأن غالبا ما يكون خوف الدول من بعضها البعض حول المسائل الكبرى، على اعتبار أن حجم الخوف بينها يحدد بشكل كبير، قسوة منافستها الأمنية، وأيضا احتمال أنها ستعلن الحرب. الخوف الأكثر عمقا والأكثر شدة هو المتمثل في المنافسة الأمنية، والتي ترجح وقوع الحرب. إذ المنطق هنا يقضي بأن رعب الدولة سيجعلها تبحث عن طرق تعزيز أمنها بشكل حثيث، وسيجعلها تميل إلى السعي وراء السياسات الخطيرة لتحقيق هذا الهدف. لذلك من المهم فهم ما هي أسباب الدول في الخوف من بعضها البعض، وما هي السياسات المتخذة إزاء ذلك.[3]

المصدر الحيوي لتحريك الخوف وتفعيله في سلوك الدول هو الاعتقاد الراسخ بأن للدول قدرات عسكرية هجومية حقيقية تستطيع استخدامها ضد بعضها البعض، في نفس الوقت عدم قدرة الدول على التأكد من نيات بعضها البعض حول استخدام القوة العسكرية. وبسبب أن الدول تتفاعل في نظام فوضوي، فإنه ليس هناك قوة عليا فوق الدول تقوم بمعاقبة المعتدي. بالإضافة إلا أن الفوضى والريبة حول نيات الدول الأخرى تخلق مستوى من الخوف الحتمي بين الدول المؤدي إلى سلوك زيادة الحد الأعلى من

---

[1] Ibid., pp. 41 - 42.

[2] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 136 -38.

[3] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 40 - 41.

القوة، وتفسر في بعض الأحيان تباين مستوى الخوف من زمن لآخر. والسبب في كل هذا –من وجهة نظر ميرشيمر-، هو أن الفوضى وصعوبة فهم نيات الدولة هما معطيان مهمان في السياسة الدولية. والقدرة التي تهدد بها الدول بعضها البعض تتغير من حالة لأخرى، وهي عامل رئيسي الذي يدفع مستويات الخوف إلى أعلى أو إلى أسفل. بمعنى أنه كلما امتلكت الدولة مزيدا من القوة، كلما ولدت المخاوف بين خصومها. فإذا أخذنا مثلا منطقة الخليج العربي، نجد أن امتلاك العراق للقوة العسكرية زائدة عن الحاجة في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، قد ولّد الخوف لدى دول المنطقة وأدى ذلك إلى حدوث أزمة أوت 1990. ونفس الشيء اليوم، تنامي القوة العسكرية الإيرانية، قد صعّد من مشاعر الخوف لدى الأطراف الأخرى بالرغم من وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي بعض دول المنطقة.

عادة لا تدخل الدول في حسابات القوة فقط، القوة الفعلية التي يمكن تحريكها في أي وقت ضد الخصم، وإنما أيضا مصادر القوة غير الفعلية أو الكامنة. ولذلك من المهم التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، بحيث أن قوة الدولة الكامنة هي قائمة على حجم سكانها ومستوى رفاهيته. وبناء على مفهوم القوة الكامنة، هناك أساسان في بناء القدرات العسكرية وهما رفاهية الدولة ووجود عدد كبير من السكان لديها الذي يكون مورد الجيوش المقاتلة. والقوة الفعلية للدولة هي متضمنة بشكل رئيسي في جيشها والقوات البحرية والجوية العاملة التي تدعمها بشكل مباشر. من ناحية أخرى، تعتبر الجيوش مقياسا مركزيا للقوة العسكرية، بسبب أنها أداة رئيسية في السيطرة والتحكم في الإقليم.[1]

الأهداف الأمنية في السياسة الخارجية

وفقا لأنصار الواقعية الجديدة، تعتبر المحافظة على البقاء القومي الهدف الأول لأي دولة عضو في النظام الدولي. حتى بالنسبة للأهداف التي تبدو أنها غير أمنية –مثل الازدهار الاقتصادي من أجل تعزيز رفاهية مواطنيها، والبحث في بعض الأحيان عن تعزيز توسيع إيديولوجية معينة-، فإن الدول تعطي لها دائما أبعادا أمنية. كما تبحث الدول عن الحفاظ على الوحدة الوطنية كهدف آخر يحرك سلوك الدول في النظام الدولي، كما هو

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 42 - 43.

الحال مع كل دول الخليج العربي اليوم التي تعاني الكثير من مخاطر التفكك الطائفي والعرقي والقبلي.[1]

بالنسبة للواقعية الهجومية، يعني الازدهار الاقتصادي الكبير الرفاهية الكبيرة، التي لها مضامين مهمة وانعكاسات ملموسة على الأمن، لأن الرفاهية هي قاعدة للقوة العسكرية؛ بحيث يمكن أن توجِد الدول المرفهة قوات عسكرية قوية، التي تعزز توقعات الدولة في البقاء؛ على اعتبار أن هناك تناسق طويل المدى بين الرفاهية والقوة في تاريخ العلاقات الدولية. أما فيما يتعلق بهدف الوحدة الوطنية، عادة ينظر إليه من كونه متغير مسؤول عن تغيير ميزان القوى وزيادة في قوة الدولة وامتلاك مصادر ديمغرافية وموارد طبيعية إضافية للدولة، والعكس صحيح في حالة وقوع التفكك. فمثلا، الوحدة الألمانية التي ظهرت في عام 1871 أدت إلى بروز ألمانيا كدولة أقوى من الدولة البروسية، وقلبت ميزان القوى في أوربا في السنوات اللاحقة، وكذلك إعادة توحيدها في عام 1989 قد حافظ على كونها قلب الاتحاد الأوربي والقوة الاقتصادية الأوربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. [2]

---

[1] Ibid., pp. 44 - 45.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., pp. 46 - 48.

المبحث السادس: منـهج البحث

نستخدم في معالجتنا لهذا الموضوع منهجين أساسيين هما:

المنهج الوصفي. سبب استخدامنا للمنهج الوصفي هو وصف إستراتيجيات السياسة الخارجية السعودية، مع الاستعانة بالبيانات الكمية والأشكال البيانية، وتصريحات وخطابات صناع القرار. ولذلك يعرف المنهجي الوصفي بأنه: بأنه: "يقوم ... على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".[1]

منهج دراسة حالة. ومبرر استخدامه هو التركيز على حالة السياسة الخارجية السعودية في بعدها الأمني. لذلك هناك من يرى أنه: "يلجأ الباحث إلى منهج دراسة الحالة، لا ليختبر فروضا بل ليحصل على المادة التي تمكنه من فرض الفروض، وليكون أقدر على تحديد المشكلات وترتيبها حسب أهميتها. والحالة التي يجري عليها الباحث دراسته قد تكون مؤسسة اجتماعية كالجمعية، أو المصنع، أو النادي، أو الجامعة أو مؤسسة رعاية صحية واجتماعية وقد يكون مجتمعا صغيرا مثل القرية أو الحي أو القبيلة، أو صيادي الأسماك. وقد يكون أشخاص أحياء يشغلون مراكز هامة في المجتمع مثل النائب أو المختار أو رئيس البلدية أو الزعيم الاجتماعي وما إلى ذلك."[2]

---

[1] مد مبارك مد الصاوي، البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته (القاهرة: ا كتبة الأكاد ية، 1992)، ص. 30.

[2] إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية علم الاجتماع (ب وت: ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص . 118.

المبحث السابع: خطة البحث

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول وفق ما تقتضيه إشكالية البحث والفرضيات المطروحة للدراسة. كان الفصل الأول مركزا على الجانب المنهجي وفق مدرسة شيكاغو التي تفضل تحويل المقدمة إلى فصل مستقل إذا كانت طويلة. وقد احتوى هذا الفصل إلى المباحث التالية:

الفصل الأول: منهجية البحث.

المبحث الأول: إشكالية البحث.

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع.

المبحث الرابع: متغيرات الدراسة.

المبحث الخامس: الإطار النظري.

المبحث السادس: منهج البحث.

المبحث السابع: خطة البحث.

الفصل الثاني: مصادر التهديد الأمني لمنطقة الخليج.

المبحث الأول: الإرهاب: الخطر المتنامي عبر الحدود.

المبحث الثاني: التفكك الطائفي والصراع المذهبي.

المبحث الثالث: اختلال توازن القوى.

المبحث الرابع: الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل.

المبحث الخامس: عدم الاستقرار الإقليمي وظهور الدولة الفاشلة.

الخلاصة والاستنتاجات.

الفصل الثالث: الأمن المشترك في منطقة الخليج: المستوى الإقليمي والدولي للتحليل.

المبحث الأول: خصائص البيئة الإستراتيجية للأمن الإقليمي.

المبحث الثاني: التعاون العسكري وقدرات دول الخليج في الدفاع.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية نحو أمن الخليج.

المبحث الرابع: الدور الأوروبي في أمن الخليج.

المبحث الخامس: التفاعل الإستراتيجي لأمن الخليج بين الفواعل الإقليمية والدولية.

الخلاصة والاستنتاجات.

الفصل الرابع: أمن الخليج في السياسة الخارجية السعودية:

المستوى الوطني للتحليل.

المبحث الأول: الثغرات الأمنية في البيئة الإستراتيجية السعودية والخليجية.

المبحث الثاني: الأمن الناعم.

المبحث الثالث: الأمن الإستراتيجي.

المبحث الرابع: الإدراكات الإستراتيجية للأمن.

الخلاصة واستنتاجات.

الخاتمة.

الفصل الثاني: مصادر التهديد الأمني لمنطقة الخليج

المبحث الأول: الإرهاب: الخطر المتنامي عبر الحدود

المبحث الثاني: التفكك الطائفي والصراع المذهبي

المبحث الثالث: اختلال توازن القوى

المبحث الرابع: الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل

المبحث الخامس: عدم الاستقرار الإقليمي وظهور الدولة الفاشلة

الخلاصة والاستنتاجات

المبحث الأول: الإرهاب: الخطر المتنامي عبر الحدود

لقد بدأ متغير الإرهاب يؤثر بشكل متزايد في مضمون السياسة الخارجية السعودية ومواقف صناع القرار، ويمارس ضغطا على ثلاث مستويات من تفاعل السياسة الخارجية السعودية: المحلية والإقليمية والدولية؛ منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001 المأساوية على الولايات المتحدة. هذه الأحداث التي كانت علامة فارقة في العلاقات الأميركية-السعودية من جهة، وترتبت عنها تطورات إستراتيجية عميقة على السياسة الدولية؛ التي منها قيام الولايات المتحدة الأميركية –تحت شعار إدارة جورج بوش الابن: من ليس معنا فهو ضدنا- بغزو أفغانستان في 2001، والعراق في 2003، وتركيز الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة الخليج وبحر العرب. إن مثل هذه التطورات الإستراتيجية، قد أثرت بشكل بالغ في عدم الاستقرار الإقليمي وتنامي الإرهاب العابر للحدود، وتبني الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من قبل الإدارة الأميركية آنذاك؛ التي كانت السياسة الخارجية السعودية منخرطة فيها، سواء بحكم الظروف الدولية الضاغطة أو بحكم الوضع الإستراتيجي الذي أصبح عليه الأمن المحلي والخليجي.

لقد شكلت هذه الاعتبارات الإستراتيجية وأخرى، مضمون وأهمية وحيوية متغير "الإرهاب" كمتغير مستقل في الإستراتيجية الأمنية للسياسة الخارجية السعودية، وأصبح مدخلة مهمة لكل القرارات اللاحقة تجاه البيئة الإستراتيجية المحلية أو الإقليمية وحتى الدولية. وبناءً عليه، سوف نعالج هذا المبحث من خلال مجموعة من العناصر هي:

1- تعريف الإرهاب.
2- مناخ انتشار الإرهاب.
3- المكونات الإستراتيجية الأمنية لمجابهة الإرهاب.

تعريف الإرهاب

تعددت تعريفات الباحثين والعلماء لمصطلح "الإرهاب" ضمن تراث التحليل الإستراتيجي للعلاقات الدولية، ولا يكاد يكون هناك تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين. من ناحية أخرى، هناك تعاريف ركزت على الجوانب الشكلية والقانونية، وهي الفئة الخاصة بالمؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية)؛ وهناك فئة أخرى ركزت على الجوانب المفاهيمية والإستراتيجية، وهي الخاصة بالمنظرين الإستراتيجيين والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث العربية والعالمية. وعلى الجملة، يمكن إيراد مجموعة من التعاريف لمصطلح "الإرهاب" كالآتي:

عرّفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المقرّة من قبل مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في سنة 1998، في إطار التنسيق الأمني ضمن جامعة الدول العربية، مفهوم الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر."[1]

يركز تعريف الاتفاقية الأمنية العربية لمفهوم "الإرهاب" على الجوانب الأمنية للسلوك الإرهابي، التي تهدد البيئة الفيزيائية للمجتمع والأملاك والاستقرار الأمني. والذي يعني ضمنيا إعطاء الأولوية للإستراتيجيات الأمنية والقضائية البحتة في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

ويعرّفه فؤاد علام بأنه: "أي فعل يصدر من فرد أو مجموعة أفراد ضد أي فرد أو ضد المجتمع لأغراض سياسية". يؤكد التعريف على البعد السياسي للسلوك الإرهابي، بحيث لا يعزل مصطلح "الإرهاب عن بيئته السياسية؛ وهذا يعني أنه يجري ضمن نسق سياسي معين مساعد على انتشاره ويشتق منه شرعيته. إن التأكيد على البعد السياسي للسلوك الإرهابي سوف يعكس طبيعة الإستراتيجية التي تصمم من أجل التعامل مع الظاهرة، التي تتجسد إحدى خاصياتها في العمل على تغيير المناخ السياسي للظاهرة. على افتراض أن السلوك الإنساني هو قابل للتغير عندما يتغير المناخ السياسي والاجتماعي حوله. وهو الافتراض العام المطروح من قبل أنصار النظرية الوظيفية/الوظيفية[2] الجديدة في تحليل العلاقات الدولية.

أو هو "استعمال العنف –بأشكاله المادية وغير المادية- للتأثير في الأفراد أو المجموعات أو الحكومة، وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن، بهدف التأثير في المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية

---

[1] علي بن فايز ا حـ ، "أثر الإرهاب تمعاتنا ووسائل مكافحته،" النظام الأم منطقة ا ليج: التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 349-50.

[2] J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 797-99.

والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة التي تم التوافق عليها في الدولة، والتي تمثل مصلحة قومية للوطن."[1]

ويرى علي أحمد الطراح أن الإرهاب هو: "إستراتيجية للعنف يتم تخطيطها لتحقيق أهداف معينة من خلال بث الرعب في الجمهور، والفرق بين الإرهاب والعنف ينحصر في أن الإرهاب يرتبط بعملية تخويف أو ترويع للعامة، أما العنف غالبا ما يكون موجها نحو شخص معين، إلا إذا تحول العنف إلى عنف جماهيري، أما الإرهاب فإن الضحية فيه تتحدد وفقا لأهداف العملية الإرهابية".[2]

يؤكد التعريف السابق على الأبعاد السيكولوجية لظاهرة "الإرهاب"، والمتمثلة في الترويع والتخويف وبحث الرعب في الأطراف المستهدفة أو الأطراف الجانبية. ولعل هذه الأهداف هي الأكثر شيوعا في السلوك الإرهابي، قديما وحديثا. إذ يعتقد كارل دويتش[3] أن العمل الإرهابي يهدف إلى بث الرعب في الخصم عن طريقة القيام بالعمليات المروعة الممعنة في القتل وإظهار الشدة في التنكيل.

ولقد أحصى معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية[4] عددا كبيرا من التعاريف لمفهوم "الإرهاب"، والتي منها:

يعرف الإرهاب بأنه: "غضب ويأس يقود الناس إلى رؤية أنه لا بديل عن العنف". يؤكد هذا التعريف على أن السلوك الإرهابي هو خيار اضطراري وليس مرغوبا من قبل فواعله، بحيث يكون مرافقا لحالات الإحباط والشعور باليأس الممتزج بالرغبة في الانتقام وتفجير مشاعر الكراهية.

---

[1] فؤاد علام، "الإرهاب: أسباب انتشاره ووسائل مكافحته،" النظام الأم منطقة ا ليج: التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 325 -26.

[2] علي بن فايز ا حـ ، " و بناء مشروع وط واجهة ظواهر العنف والتطرف والإرهاب: ليل سوسيو-تار ي،" النظام الأم منطقة ا ليج: التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 116 -17.

[3] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd (U. S.A: Prentice-Hall International, 1988), pp.193-97.

[4] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 53-55.

ويعرّفه دانيال باب Daniel Papp بأنه: "استعمال وسيلة متطرفة من قبل عناصر المجتمع الدولي الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون ... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الفاعلين غير الدول ضد سلطة الدولة". أهم خاصية في هذا التعريف هي ربط السلوك الإرهابي بالفواعل غير الدول، إشارة إلى مبدأ الشرعية في استخدام القوة وأدوات الإكراه الأخرى. بحيث أن القوة عندما تستخدم من غير الدولة، فهو سلوك إرهابي، أما من قبل الدولة فهو سلوك مشروع. وهذا التعريف هو مشتق بنسبة معينة من تعريف ماكس فيبر[1] للدولة بأنها المؤسسة التي تحتكر استخدام أدوات الإكراه.

ويعرّفه القانون الفرنسي بأنه: "خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

وهناك من يرى أن الإرهاب: "لم يعد بمعنى الجريمة التي لها عناصر وأركان تميزها عن غيرها من مفاهيم محرمة داخليا ودوليا، من حيث إنها استخدام للعنف بصورة غير مشروعة، ضد مصالح محددة في خدمة إيديولوجية معينة، بل أصبح مفهوما أعم وأشمل. فهو إرهاب سياسي، اقتصادي، اجتماعي، انفصالي، إيديولوجي، وديني. ..".

يتضمن التعريف السابق التأكيد على الأبعاد المتعددة لمفهوم "الإرهاب"، التي هي السياسية والإيديولوجية والاجتماعية والدينية والاقتصادية. الإرهاب بهذا المعنى، له أهداف سياسية وليس مجرد سلوك جنائي، بمعنى يعني على أهمية النسق السياسي الذي يجري فيه السلوك الإرهابي.

وعرّفته اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب لعام 1937 بأنه: "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور".

وعرّفته الاتفاقية الأوربية لعام 1977 بأنه: "الأفعال الخطرة والموجهة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم وتلك الموجهة ضد الممتلكات إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي...".

كما يمكن أن يعرّف الإرهاب بأنه: "جريمة مقصودة ذات دافع سياسي إلا زمن الحرب، حيث يمكن أن تكون مجرد تقنية عسكرية، ترتكب من قبل فرد أو أكثر لصالح جماعة ما أو منظمة ما أو نظام حاكم يمثل دولة،

---

[1] جوليان فروند، سوسيولوجية ماكس فيـ تر. جورج أ صا ، ط. 1 (بـ وت: مركز الإ اء القومي، د. ت.)، ص. 317.

وتهدف إضافة إلى الذعر المحتمل، زعزعة نظام سياسي قائم، أو في طور القيام، أو محاولة القضاء عليه".

ويعرّفه القانون الفرنسي رقم 1020/86 لعام 1986 بأنه: "خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

وعرّفه صاحب المعجم (المشار إليه سابقا) بأنه: "أسلوب عنيف للتعبير السياسي عندما تضيق فرص الت/عبير السلمية المناسبة، أو فشل عملية احتواء القلق والتذمر الشعبي من سياسة حكومية معينة، أو هو نتيجة لظاهرة القمع السياسي أو الفكري أو الثقافي الذي تمارسه جماعة أو حكومة ما على مجموعة اجتماعية أخرى، أو يكون نتيجة لضيق فرص الحصول على منافع معينة يراها الناس أنها شرعية ومن حقهم".

من خلال عرض مجموعة التعاريف السابقة، يمكن تعريف مفهوم الإرهاب بأنه: أي سلوك جنائي يهدف إلى إحداث ترويع نفسي في الجهة المستهدفة من أجل تحقيق أهداف سياسية ضمن نسق معين.

خصائص ظاهرة الإرهاب

من خلال مضمون التعاريف السابقة لمفهوم "الإرهاب"، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص المميزة لهذه الظاهرة، الموضحة في النقاط التالية:

1- الخاصية فوق قومية. تشتق هذه الخاصية من المضامين المعرفية الواردة في تعريف الاتفاقية الأمنية العربية للإرهاب وكذلك تعريف الهيئات الدولية الأخرى، بحيث أنها تعكس الاهتمام المشترك لأكثر من طرف في النظام الإقليمي أو الدولي. لقد انبثق هذا الاهتمام المشترك من الأضرار الممتدة للعمليات الإرهابية عبر الحدود من جهة، ولجوء الجماعات الإرهابية -كتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية- إلى تنسيق عملها عبر قومي وليس في شكل تنظيمات محلية. ساعدتها في ذلك الامتيازات المجانية الممنوحة من قبل العولمة التكنولوجية مثل الاتصالات الفضائية والإنترنت والفضائيات التلفزيونية والأنظمة المالية فوق قومية وغيرها من أدوات النظام الدولي الحديث. ولا أدل على ذلك من تعدد جنسيات الجماعة التسعة عشر المنفذة لهجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية.

فتنظيم القاعدة اليوم تجاوز بمراحل متقدمة النمط التقليدي لتنظيم الجماعات المسلحة المتمثل في وجود كل جماعة على مستواها المحلي، بأن أصبح يمارس العمل عبر العالم وينسق الكثير من العمليات من مناطق متعددة كما أنه يضم في عضويته أعضاء من جنسيات متعددة. حتى القيادة المركزية مكونة من أسامة بن لادن (قتل في 30 أبريل 2011 على يد قوة

أمريكية خاصة داخل الأراضي الأمريكية) من السعودية وأيمن الظواهري (الزعيم الجديد للتنظيم) من مصر وغيرهما من اليمن والجزائر وباكستان وأفغانستان... كما أن مجال العمل والنشاط هو غير محدد بالنسبة إليه، ولو أنه يراعي توفر خصائص معينة في الأهداف؛ منها أن تكون أهدافا رخوة ومنتقاة برعاية عالية، وعدم التعاقب في العمليات بما يرهق متعقبيه عبر العالم. لقد تدخل عنصر التكنولوجيا والتطورات المعقدة في أدوات الاتصال، كثيرا في تسهيل عمليات التنسيق والقيادة والمرونة في التوجيه وتوفير الدعم اللوجستي والمالي لعمل التنظيم. إنها الجوانب غير الوظيفية للعولمة[1] التي استطاع التنظيم أن يستفيد منها، بالرغم من العمل الحثيث عبر العالم للقيام بتعقب شبكة الاتصالات للجماعات الإرهابية إلكترونيا، لكن لحد الآن لم يتم التغلب على كل عقبات ذلك وتفكيك أو على الأقل حرمانها من الاستفادة من امتيازات التكنولوجيا. ولا أدل على ذلك من محاولة الشاب الباكستاني في مايو 2010 القيام بتنفيذ تفجير في إحدى الساحات العمومية في مدينة نيويورك.

2- الخاصية النسقية للظاهرة الإرهابية. إن السلوك الإرهاب يجري في نسق سياسي اقتصادي واجتماعي وثقافي معين. تشكل هذه العناصر الأبعاد المكونة للنسق المنتج للسلوك الإرهابي، على افتراض أن النسق البنائي هو المسئول عن إنتاج السلوك كما يرى أنصار النظرية البنائية.[2] بناءً على هذا الافتراض، فإن السلوك الإنساني ينبع من العديد من خاصيات النسق الاجتماعي، كالفقر والتخلف والحرمان والاضطهاد والإحباط النفسي. وهناك من المحللين السياسيين[3] لظاهرة الإرهاب من يشكك في هذه

---

[1] ك بوث وتيم ديون، "عوا متصادمة،" عوا متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العا ي، تح. ك بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد ا ق (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 09 -21.

[2] John A. Vasquez, “The Post-Positivist Debate: Reconstructing Scientific Enquiry and International Relations Theory After Enlightenment’s Fall,” In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 221.

[3] نعوم تشومسكي، "من هم الإرهابيون العا يون؟،" عوا متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العا ي، تح. ك بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد ا ق (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 173 -79.

الأطروحة، على افتراض منهم أن معظم المنفذين لتفجيرات 11 سبتمبر 2001 (بسبب أن معظمهم سعوديون) أتوا من مجتمعات تتمتع بمستويات اقتصادية عالية؛ لكنهم أهملوا الجوانب البنائية الأخرى مثل ضعف التعليم والإحباط النفسي وضعف الثقافة السياسية وغيرها. الأساس القوي الذي يقوم عليه مثل هذا التحليل هو ارتباط ظاهرة الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من مشاكل عديدة منها التخلف الاقتصادي والتعليمي والسياسي والشعور بالإحباط... إن استغراق النسق الاجتماعي المستمر بواسطة هذه المشاكل، أوجد المناخ المناسب لتنامي الإرهاب والقدرة على تجنيد الأعضاء الجدد وإيجاد مصادر التمويل بشكل مستمر وعبر مناطق مختلفة. ولا أدل على ذلك، أننا نجد أكثر البيئات ملاءمة لظهور الإرهاب هي التي تتميز بالإحباط جراء ما يجري من أحداث ينظر لها أنها مذلة أو مثبطة مثل الأعمال الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، أو الاحتلال الأميركي للعراق في 2003 والتداعيات اللاحقة على المنطقة، وكذلك الحرب الأطلسية الجارية في أفغانستان وآثارها الإنسانية المأساوية. يضاف إلى ذلك التأثيرات السابقة للنسق الاجتماعي، دور نمط النظام السياسي القائم بحيث أننا نجد أن الدول والمناطق التي ينتمي إليها الإرهابيون تتميز بوجود أنظمة سياسية مغلقة لا تسمح بإيجاد فرص الحوار والتعبير بين جميع مكونات الشعب، على افتراض من قبل أنصار نظرية السلم الديمقراطي[1] أن الديمقراطية تساعد على تلطيف النزاعات وحدّة المشاكل سواء بين الفواعل ضمن البيئة المحلية أو بين الفواعل على مستوى البيئة الخارجية. وفي هذا السياق، تندرج مبادرة خادم الحرمين الشريفين في إقامة الحوار الوطني والقيام بالإصلاح السياسي التدريجي وطرح مبادرة الإصلاح حتى داخل الجامعة العربية.

3- الخاصية السيكولوجية. تتعلق هذه الخاصية بإمعان الجماعات الإرهابية في إحداث مستوى من الرعب العالي وبث الخوف في الطرف أو مجموعة الأطراف المستهدفة، من خلال القتل العشوائي عن طريق الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة في الأماكن العامة المكتظة بالسكان والقريبة من وسائل الإعلام المحلية والدولية. بغرض انتشار الخبر ومشاهدة حجم التفجير على نطاق واسع من الرأي العام. ولذلك تفجيرات الطائرات وقطارات الأنفاق والسيارات المفخخة، هي الأدوات الأكثر تفضيلا للجماعات الإرهابية؛ بسبب ملاءمتها لتحقيق أهدافهم النفسية في

---

[1] Michael C. Williams, Culture, and !security: Symbolic Power and the Politics of !international Security (U S A, Canada: Routledge, 2007), pp. 52-57.

الأطراف المستهدفة. ومن المفارقات المثيرة للاهتمام أن إستراتيجية بث الرعب في الصراعات المسلحة، تشترك فيها الجماعات المسلحة والجيوش التقليدية. فقد اشتهر الجيش الأميركي في الحرب على العراق في 20 مارس 2003 بإستراتيجية الصدمة والدهشة، بحيث لا يترك للخصم التقاط الأنفاس وإعادة تنظيم نفسه. وهي اليوم إحدى النظريات المطبقة على نطاق واسع في العقيدة العسكرية الأميركية.[1]

لقد دأب تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على إسماع صوته للمجتمعات الخليجية والمجتمع السعودي على الوجه الخصوص، عن طريق القيام بتفجيرات ضد أهداف حكومية وأجنبية؛ منها تفجيرات الخبر ضد أفراد المارينز الأميركيين في عام 1996 وتفجيرات الرياض في 2003؛ بهدف بث الرعب في مستويات معينة من الأطراف المستهدفة وهي المصالح الأجنبية والهيئات الحكومية وعموم الشعب.

4- الخاصية القانونية والجنائية. إن العمل الإرهابي في جوهره هو انتهاك للقانون القائم المفروض من قبل الحكومات القائمة، والذي يستلزم بالضرورة ترتب مسئوليات جنائية على مرتكبيه؛ جراء التسبب في إلحاق أضرار بالأشخاص والممتلكات وتعريض الاستقرار العام للخطر. وفي بعض الأحيان لا تميل الجماعات الإرهابية إلى خرق القوانين القائمة فحسب، وإنما تسعى إلى تثبيت قوانينها عن طريق الدعوة إليها وتفسيرها وتبريرها عبر حملات دعائية ممنهجة، على الشاكلة التي يقوم بها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وعلى هذا الأساس أكدت الاتفاقية الأمنية العربية والاتفاقيات الدولية الأخرى[2] على الجوانب الجنائية للسلوك الإرهابي، من أجل السماح للجهات الأمنية المختصة القيام بعمليات التعقب والملاحقة والمطاردة للعناصر الإرهابية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ولقد شكّل هذا الجانب جزءا مهما من إستراتيجية مكافحة الإرهاب السعودية بالتنسيق مع الدول الخليجية والعربية وحتى الدولية.

5- الإرهاب ظاهرة خاصة بالأطراف غير الدول. أكدت التعاريف السابقة بأن السلوك الإرهابي هو كل فعل عنيف لا يمارس باسم الدولة، وهو موجه ضد الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة والمصالح المختلفة

---

[1] كارل بيلدر، "ا شروع العسكري الأمريكي عصر ا علومات،" دراسات عا ية: الدور ا تغ للمعلومات ا رب، تح. ز ي خليل زاد وجون وايت، ر. 53 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 50 -54.

[2] مركز ا ليج للأ اث، دول ا ليج: قوا ومعاهدات مكافحة الإرهاب (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 65 -98.

الوطنية والأجنبية. وهو أمر طبيعي مادامت هذه الاتفاقيات هي موقعة من قبل الدول وليس أطراف أخرى. فكل سلطة تتحدى سلطة الحكومة المحلية أو سلطة القوى العظمى من قبل أي جماعة، فإنها بالضرورة تحمل وصف "الإرهاب". لكن مثل هذه الخاصية تتعرض لكثير من التآكل وعدم المصداقية، بحيث أننا نجد دولا تمارس العنف غير المبرر ضد الشعوب المحتلة مثل الأعمال العسكرية الأميركية أثناء احتلال العراق، سواء من قبل الجيش أو من قبل الجماعات الأمنية، وكذلك القتل الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين؛ ولا يطلق على هذه الأعمال وصف "الإرهاب". في نفس الوقت، توجد جماعات تحمل السلاح ضد حكوماتها ويتم رعايتها من قبل القوى العظمى ولا تسمى هذه الجماعات بالإرهابية.

6- الخاصية السادسة التي تميز السلوك الإرهابي هي عدم القدرة على تغيير السياسات أو إسقاط الحكومات المستهدفة، وهي الخاصة التي طرحها كارل دويتش.[1] إذ يرى أن العمليات الإرهابية المشهورة في تاريخ العلاقات الدولية لم يعقبها أي تغيير في سياسات الحكومات المستهدفة ولم يتم إسقاط الحكومات عبر العمل الإرهابي. ومن هذه الحالات قتل القيصر جوليس Julius Caesar في عام 44 قبل الميلاد، وكذلك قتل القيصر الروسي ألكسندر الثاني Alexander II، في 1884؛ الذي عوّض بالقيصر ألكسندر الثالث Alexander III؛ وحدوث محاولة لقتل أدولف هتلر Adolf Hitler في 20 يوليو 1944، وقتل رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي Indira Gandhi في عام 1984، وقتل رئيس الولايات المتحدة الأميركية جون كنيدي John F. Kennedy في 22 نوفمبر عام 1963، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات في السعودية وفي الجزائر وفي غيرها من الدول؛ لم تؤد إلى إحداث تغييرات في سياسات حكومات هذه الدول وإنما العكس هو الذي حدث.

مناخ انتشار الإرهاب

لقد تعددت تشخيصات الباحثين والعلماء لطبيعة وخصائص المناخ المساعد على تنامي ظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية، والخليجية منها على وجه الخصوص. وبناءً على عدد من الدراسات الأكاديمية والتعليقات الصحفية وآراء المحللين السياسيين لظاهرة الإرهاب، يمكن تصنيف عناصر المناخ المناسب لنمو هذه الظاهرة وتأثيرها على البيئة الخليجية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

---

[1] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd (U. S.A: Prentice-Hall International, 1988), pp.193-94.

1-الصراعات القبلية وعدم الاستقرار في القرن الإفريقي. يقع القرن الإفريقي في البيئة الإستراتيجية الجنوبية بالنسبة للملكة العربية السعودية ودول الخليج بصفة عامة، ومن ثم عدم الاستقرار سوف يؤثر بشكل مباشر في الأمن السعودي والخليجي؛ خاصة الوضع القائم في الصومال منذ عام 1993 المتميز بانهيار الدولة واشتداد الصراع القبلي. لقد شكلت البيئة الصومالية المناخ المناسب لعمل تنظيم القاعدة ونشاطها في مجال التدريب والتجنيد وتطوير مصادر التمويل. واتخاذ الصومال قاعدة لإرسال المقاتلين لمهاجمة المصالح السعودية والأجنبية داخل الإقليم السعودي وتهديد الملاحة البحرية في منطقة الخليج وباب المندب، وحتى المساعدة على تمويل تنظيم القاعدة وجماعة طالبان في أفغانستان وباكستان التي تقاتل القوات الأطلسية هناك.

يعتقد بعض المحللين[1] لشؤون الإرهاب أن الأنشطة والشبكات الإرهابية في القرن الإفريقي، تشكّل تهديدا كبيرا للاستقرار في منطقة الخليج ككل. ويمكن تشخيص الخطر القادم من القرن الإفريقي في نقطتين أساسيتين: تتمثل النقطة الأولى في احتمال تحوّل القرن الإفريقي إلى ملاذ آمن لتجنيد الإرهابيين ومجال حيوي للقيام بالتخطيط الهادئ للعمليات الإرهابية الكبرى داخل السعودية وباقي دول الخليج، من قبيل تفجير ناقلات النفط والمراكز العسكرية الحساسة. أما النقطة الثانية، فتتمثل في ظهور أدلة تثبت أن المتشددين من منطقة الخليج قد سافروا إلى شرق إفريقيا لمساندة أنشطة منظماتهم. ويدخل في هذا الإطار، اتهام سعوديين بمهاجمة سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كينيا وتنزانيا في عام 1998. ووفقا لتقارير الاستخبارات الأميركية والبريطانية، أن الشخصان اللذان قادا الشاحنة المعبأة بالمتفجرات نحو السفارة الأميركية في نيروبي كانا سعوديا وعضوا آخر من تنظيم القاعدة، وهي العملية التي أدت إلى مقتل 213 شخص وجرح أكثر من 4500 شخص. مثل هذه الأدلة التاريخية تصلح لأن تكون مؤشرا على انطلاق العمليات الإرهابية ضد الأمن الخليجي من القرن الإفريقي، بحكم التقارب الجغرافي ووجود أهداف جذب كثيرة للعمل الإرهابي في المنطقة مثل الوجود العسكري الأجنبي الذي تعج به المنطقة، وقابلية المنطقة العالية للعطب مثل وجود الأبراج التجارية العالية التي لا تحتاج سوى سيارة مفخخة واحدة لتوقع عدد كبير من الضحايا والأضرار الاقتصادية. وهو المعنى الذي أكد عليه العديد من المحللين الإستراتيجيين

---

[1] ماري بوس، " لس التعاون ا ليجي وإفريقيا: و إحياء علاقات تار ية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص. 197.

من أمثال زبجينيو بريزنسكي (المستشار الأمني للرئيس الأمريكي جيمي كارتر).[1]

والحقيقة أن هناك العديد من المبررات التي تزيد من احتمال تنامي التهديد الإرهابي القادم من القرن الإفريقي نحو منطقة الخليجي، عددها مارسي بوس[2] في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ-وجود احتمال كبير حول تحول الصومال إلى ملاذ آمن للإسلاميين المتشددين، في ظل استمرار حالة الصراع على السلطة وانسحاب القوات الإثيوبية وإعلان حركة الشباب الصومال الإسلامية المتمردة (اليوم تسيطر على معظم الصومال ما عدى العاصمة مقديشو) تسلم السلطة في ديسمبر 2008 لإقامة إمارة إسلامية يمكن أن يهيئ ظروفا مواتية لمزيد من الأنشطة الإرهابية. ولقد أشارت العديد من التقارير إلى أن بعض زعماء حركة الشباب في الصومال تدربوا في أفغانستان، بما يؤكد أن بلدان القرن الإفريقي تمثل جزءا فاعلا من شبكة تنظيم القاعدة ويشكلون خطرا عالي الاحتمال على منطقة الخليج، ولاسيما أن شبكة نشاط تنظيم القاعدة هي منتشرة خارج منطقة القرن الإفريقي. ففي عام 2005، أدرجت وزارة الداخلية السعودية أسماء أربعة شبان أفارقة من تشاد وموريتانيا في قائمة الإرهابيين المطلوبين العاملين في الخارج، ويهددون بشكل جدي أمنها القومي.

ب- إن وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتي قامت بعمليات إرهابية في كل من اليمن والسعودية (وهي الدول القريبة جغرافيا من منطقة القرن الإفريقي)، يثير القلق حول إمكانية وجود ارتباطات تنظيمية ولوجستية للقاعدة بين إفريقيا ومنطقة الخليج. لقد تم تأكيد هذه الروابط من خلال تصريح أحد قادة القاعدة في جزيرة العرب –وهو أبو أسامة، عضو المجلس العسكري للقاعدة وقائد ألوية اليمن- الذي نشرته صحيفة الوسط اليمن، أن أكثر من 300 شاب من أرض اليمن هم أعضاء في القاعدة؛ انضموا إلى عمل القاعدة في أفغانستان والعراق والصومال في عام 2008.

---

[1] Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 43-47.

[2] ماري بوس، " لس التعاون ا ليجي وإفريقيا: و إحياء علاقات تار ية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 197-98.

لقد كانت آخر تأثيرات التهديد الأمني القادم من القرن الإفريقي نحو المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، نشوب النزاع بين القوات السعودية والمتمردين الحوثيين على الحدود الجنوبية بين السعودية واليمن في عام 2009. بحيث تم أسر العديد من الأشخاص الذين كانوا يقاتلون إلى جانب الحوثيين ضد القوات السعودية على الأراضي السعودية، ينتمون إلى جنسيات إفريقية مختلفة: صومالية وإثيوبية. فقد أعلن نائب وزير الدفاع السعودي المشرف على العمليات العسكرية ضد الحوثيين في الجنوب الأمير اللواء الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز في ندوة صحفية في فبراير 2010، أن التحقيقات مع الأسرى قد أظهرت تورط العديد من الأفارقة من الصومال وإريتيريا في العمليات القتالية. تؤكد هذه الحقائق الإستراتيجية على مبدأ أن البيئة الإستراتيجية للأمن الخليجي تمتد لتشمل منطقة القرن الإفريقي بحكم وجودها في جنوب الجزيرة العربية تفصلها مياه البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب.

2- الصراعات المذهبية وعدم الاستقرار في اليمن. يعتبر اليمن الحديقة الخلفية للأمن السعودي ومن ورائه أمن الخليج، على افتراض العديد من الإستراتيجيين للعلاقة الوظيفية والبنائية للأمن بين مجموعة من الأطراف الإقليمية والتأثير الأمني المتبادل عبر الحدود، وهو الشكل الإستراتيجي والأمني الذي لخصه باري بوزان[1] في مفهوم "الأمن المركب". ويرجع عدم الاستقرار الأمني في اليمن إلى عنصرين تقليديين بارزين هما: تمرد جماعة الحوثيين في الشمال بالقرب من الحدود السعودية الجنوبية، والعنصر الثاني هو تنظيم القاعدة التي تعمل على تنمية نشاطها بشكل متزايد في المجتمع اليمني وراء الاستقطاب القبلي في بعض الأحيان؛ والعنصر الأكثر حداثة هو حدوث الثورة اليمنية في ربيع 2011 وإصابة الرئيس اليمني في حادث تفجير مفخخ داخل القصر الرئاسي وانتقاله للعلاج في المستشفيات السعودية. لقد تفجر النزاع المسلح بين الحكومة اليمنية ذات الأغلبية السنية وجماعة الحوثي الشيعية التي تزعمها رجل الدين الشيعي حسين الحوثي (الذي قتل فيما بعد في قصف جوي لمخبأه) في محافظة صعدة منذ عام 2004 أربع مرات على مراحل متقطعة، بالرغم من وجود بعض المبادرات للوساطة بين الطرفين، كتلك التي قامت بها دولة قطر في عام 2006. إلا أن هذه الوساطة قد فشلت، اندلعت على إثرها جولة خامسة من العنف الواسع استخدمت فيه القوات الحكومية الأسلحة الثقيلة مدعومة

---

[1] Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), p. 105.

بغطاء جوي كثيف في بداية الأسبوع من شهر مايو 2008. وبالرغم من الضغط العسكري الحكومي المتواصل على المتمردين الحوثيين المسنود بواسطة قوات الحرس الجمهوري باستخدام المعدات الحديثة، إلا أن سير المعارك قد كشف صعوبة المهمة بسبب أسلوب قتال العصابات الذي تبناه المتمردون والمستوى العالي من التدريب والخبرة التي اكتسبوها من المعارك السابقة. مما جعل الحرب تستمر بدون ظهور بوادر حسم عسكري؛ مما أدى إلى وقف المعارك في بداية 2010 دون التأثير على قدرة المتمردين وتدمير بنيتهم العسكرية وتفكيك مراكز القيادة والسيطرة على معداتهم العسكرية والمناطق التي يتمركزون فيها. مما يعني أن الحرب قد توقفت بشكل مؤقت طالما أن الأسلحة مازالت بحوزة المتمردين، والذي يعني بدوره استمرار التهديد للأمن السعودي القادم من الجنوب، جراء البيئة الأمنية الهشة في اليمن وقابلية الاستقرار هناك للعطب الشديد بسبب استمرار النزاعات المذهبية والتفكك السوسيو-ثقافي هناك.

لقد ظهرت جدية التهديدات للأمن السعودي القادمة من الجنوب من خلال قدرة المتمردين على توسيع رقعة القتال خارج محافظة صعدة لتشمل محافظات أخرى مثل عمران القريبة من العاصمة صنعاء وعلى التخوم الشرقية للعاصمة في منطقة بني حشيش التي شهدت معارك ضارية انتهت بالقضاء على تجمعات وجيوب الحوثيين بعد مشقة غير متوقعة. فيما ظلت القوات الحكومية تواجه مقاومة كبيرة في محافظة صعدة. وفي غمرة تلك التطورات وما أحاط بها من مخاوف، أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن وقف العمليات العسكرية في 17 يوليو 2008 وانتهاء الحرب مع المتمردين. إلا أن هذا الإعلان عن وقف العمليات العسكرية لم يصمد طويلا، وإنما كان بمثابة التقاط أنفاس لكلا الطرفين، بحيث اندلعت المعارك من جديد التي امتدت إلى ما وراء الحدود اليمنية على الأراضي السعودية في 2009. وبدأت الحرب تأخذ امتداداتها الإقليمية، من خلال التدخل العسكري السعودي المباشر في إخراج المتمردين من أراضيها وقصف مواقعهم بواسطة القوة الجوية والزحف البري عن طريق فيلق إيلات. لكن التدخل السعودي هو الآخر لم يكن سهلا، بحيث تم أسر عدد من الجنود السعوديين وقتل البعض الآخر، في مقابل أسر العديد من المتمردين ومن جنسيات مختلفة. العنصر الآخر الذي ساعد على امتداد الأزمة اليمنية إقليميا هي طرح إيران لمبادرة الوساطة بين الطرفين المتنازعتين، وفي نفس الوقت اتهام اليمن المتكرر لاحقا لإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية وتمويل المتمردين وتزويدهم بالأسلحة والإعلان عن حجز أسلحة إيرانية في المياه الإقليمية اليمنية موجهة للمتمردين. إن هذه التداعيات الأخيرة، قد زادت من مخاوف المجتمع الدولي من امتداد النزاع ليشمل منطقة الخليج

ككل، فتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل مساعدة الحكومة اليمنية على مواجهة المتمردين عن طريق تجهيز الجيش اليمني بالمعدات الحديثة وتدريب قوات الأمن والتعاون الإستخباراتي. وبذلك تحول النزاع الأمني اليمني إلى المستوى الدولي، بحيث كانت الخطوة اللاحقة عقد مؤتمر دولي في لندن في بداية 2010 حول مساعدة اليمن اقتصاديا.

لقد كانت الاهتمامات الإقليمية (السعودية على وجه الخصوص) والدولية حول الأزمة الأمنية اليمنية مدفوعة بواسطة تصاعد مخاوف من تكرار تجربة العراق في الصراع الطائفي عام 2006 في اليمن، بين السنة والشيعة تحرق جميع مجتمعات الخليج.[1]

رافق صراع الحكومة اليمنية المسلح مع المتمردين الحوثيين، صراع آخر مع تنظيم القاعدة، وهو العدو اللدود للمملكة العربية السعودية. ترجع جذور تنظيم القاعدة في اليمن إلى النشأة الأولى للتنظيم في أفغانستان في عام 1989، عندما كان العديد من مساعدي أسامة بن لادن من جنسية يمنية. ومنذ ذاك الحين، أصبح هناك تنسيق كبير بين العناصر اليمنية وتنظيم القاعدة لتطوير النشاط الإرهابي في منطقة الخليج ككل، خاصة داخل المملكة العربية السعودية. وقد ساعد على ذلك، المناخ الذي ساد عقب الحرب الأميركية على العراق في عام 2003 وضعف الحكومات العربية بما فيها المملكة العربية السعودية من التصدي للصلف الأميركي ومنع وقوع المأساة العراقية، ومساعدة الكويت القوات الأميركية للانطلاق من أراضيها لمهاجمة العراق واحتلاله. لقد كان حدث سقوط بغداد في 2003/04/09 مأساويا وقاسيا إلى المستوى الذي ساعد على تجنيد موجة كبيرة من الشباب العربي –يتقدمهم الشباب السعودي- في صفوف تنظيم القاعدة بدعوى قتال الأميركيين في العراق. أدت هذه التطورات بدورها إلى وقوع سلسلة طويلة من التفجيرات في المملكة العربية السعودية، وتعرض الأمن السعودي إلى تحديات جدية خطيرة جراء ذلك. وكانت إحدى نقاط القوة في عمل تنظيم القاعدة الإقليمي، التنسيق الإقليمي وإيجاد المصادر المتعددة والآمنة للتمويل المستمر للعمليات العسكرية عبر منطقة الخليج ككل.

فيما يتعلق باليمن، شهد عام 2008 عودة قوية لتنظيم القاعدة في اليمن، من خلال سلسلة من المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية وعناصر التنظيم. وتصنف هذه الفترة من الصراع مع تنظيم القاعدة في اليمن -من

---

[1] عبد الكر هائل سلام، "التطورات اليمن: الوضع الراهن وآفاق ا ستقبل،" ا لميج عام 2008-2009 (د : مركز ا لميج للأ اث، 2009)، ص ص. 366-67.

قبل المتتبعين لنشاط التنظيم-[1] الأعنف من نوعها، وذلك من خلال تزايد عدد العمليات الإرهابية التي نفذها المتطرفون بنسبة عملية كل شهر، بدأت بأربع عمليات تم تنفيذها في شهر مارس من عام 2008. تضمنت هذه العمليات استهداف قافلة سياحية في حضرموت وأدت إلى مقتل سائحين بلجيكيين ومرشد سياحي يمني، وإطلاق قذائف هاون على السفارة الأميركية، وإصابة مدرسة للبنات مجاورة لمبنى السفارة، قتلت على إثرها فتاة وجرح أخريات. واستهدفت العملية الثالثة مهاجمة مجمع سكني لخبراء أميركيين. ثم تلاحقت العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة استهدفت مصالح وطنية مثل مصافي البترول في مأرب وعدن ومهاجمة معسكر تابع للأمن المركزي اليمني في منطقة سيئون بحضرموت، واغتيال محمد دبيش مدير أمن مديرية مدغل في مأرب. وصدر بيان عن القاعدة برر مقتل مدير الأمن السابق الذكر بتعاونه مع الأميركيين في قتلهم لأحد قادتها وهو أبو علي الحارثي الذي قتل بواسطة صاروخ أطلق من طائرة بدون طيار أمريكية في عام 2002. بالإضافة إلى تنفيذ هجوم مسلح ضد السفارة الأميركية في 2008/09/17 الذي قتل فيه ستة جنود يمنيين وسبعة من المهاجمين.

في مقابل ذلك، بادرت في كثير من الأحيان القوات الحكومية بالهجوم على مواقع القاعدة وخلاياها عبر المحافظات، منها الهجوم على خلية من القاعدة في 2008/08/12 في مدينة تريم بحضرموت، أدت إلى مقتل أربعة من أفراد الخلية بالإضافة إلى مقتل حمزة القعيطي وهو أحد أبرز قادة القاعدة الفارين من سجن المخابرات في عام 2006، وألقي القبض في هذه العملية على اثنين آخرين من أفراد التنظيم وهما محسن صالح العكبري ومحمد سعيد أحمد باعويضان. لقد ظهرت العلاقة بين نشاط القاعدة في اليمن والأمن السعودي، في كشف التحقيقات من العنصرين اللذين ألقيا عليهما في هذه العملية، أن التنظيم كان يخطط وينسق للقيام بعمليات واسعة ضد أهداف حيوية داخل اليمن والسعودية على حد سواء. من ناحية أخرى، أن قيام القوات اليمنية بتوجيه هذه الضربات الموجعة للتنظيم جاءت بعد تلقي الحكومة اليمنية ضغوطا كبيرة من قبل كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة باتجاه تغيير أسلوب التعامل مع أفراد التنظيم؛ على اعتبار أن التنظيم هو المسئول عن تهريب الأسلحة إلى داخل السعودية التي تستخدم في مهاجمة الأهداف الوطنية والأجنبية (الأمريكية في المقام الأول).

---

[1] عبد الكر هائل سلام، مرجع سبق ذكره، ص. 368.

لكن التطور الخطير في عمل تنظيم القاعدة في منطقة الخليج جاء في عام 2009، عندما أعلن التنظيم عن إنشاء قيادة موحدة على مستوى الجزيرة العربية مكونة من يمنيين هما: أمير الجماعة وهو ناصر عبد الكريم الوحيتسي الملقب بأبي بصيرة، والذي كان فيما سبق أمين سر أسامة بن لادن. والعنصر اليمني الثاني هو قاسم الريمي الملقب بأبي هريرة، وهو القائد العسكري للجماعة. وكلاهما من الفارين من سجن الأمن السياسي للاستخبارات اليمنية في مطلع عام 2006. كما تضم القيادة الجديدة للتنظيم عنصرين سعوديين هما سعيد علي الشهري الملقب بأبي سفيان الأزدي وله منصب نائب الأمير، ومحمد العوفي الملقب بأبي الحارث؛ وهما من العائدين من معتقل غوانتنامو وخضعا لبرنامج المناصحة السعودي.[1]

طبيعة تشكيل القيادة الجديدة لتنظيم القاعدة في الجزيرة، تربط الأمن السعودي بالأمن اليمني وبكل التطورات الأمنية والسياسية التي تجري داخل اليمن. بمعنى آخر، أن التحول الأساسي في الاهتمامات الأمنية يكمن في الانتقال من المستوى المحلي إلى المستوى فوق قومي، اشتقاقا من خاصيات التهديد الجديدة التي أصبحت ممتدة عبر الحدود القومية وليست شأنا داخليا خاصا بكل دولة. ومن ثم تصبح القضايا الأمنية التي كان يعتقد الواقعيون الجدد[2] أنها خاصة بالدولة لوحدها، محل اهتمام فوق قومي يتجاوز حدود الدولة الجغرافية إلى التفاعل على مستوى المنطقة وحتى على المستوى الدولي. وعندئذ تتراجع مسائل السيادة الوطنية أمام المتطلبات الأمنية من أجل حماية الدولة. وهي المفارقة المثيرة التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الدولية الإقليمية.

3- التدهور الاقتصادي. عادة حالة الفقر والتخلف التعليمي ووجود قطاع كبير من الناس تحت خط الفقر أو يعانون من صعوبات اقتصادية، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في الدول المحيط بها مثل اليمن ودول القرن الإفريقي؛ تشكل المناخ المناسب لنمو الإرهاب وتجنيد عدد كبير من المقاتلين. والسبب في ذلك هو –كما يعتقد زبجينيو بريزنسكي-، أن هؤلاء المقاتلين في تنظيم القاعدة لا يوجد لديهم مستقبل يحميهم من التورط في العمليات التفجيرية. فعلى سبيل المثال، يعيش الناس في القرن الإفريقي وضعية اقتصادية مزرية بحيث لا يوجد اقتصاد قومي منتج للوظائف ولا نظام تعليمي متطور يشمل جميع فئات المجتمع في جميع

---

[1] عبد الكر هائل سلام، مرجع سبق ذكره، ص. 369.

[2] Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), p. 34.

المناطق. وسبب التخلف الاقتصادي في هذه المنطقة يرجع جزئيا إلى عدم الاستقرار السياسي الأمني في جميع دول المنطقة تقريبا، في الصومال الذي تمزقه النزاعات الأهلية والقبلية، وفي أثيوبيا وكينيا وإيرتيريا والسودان. وهو تقريبا نفس الوضع قائم في اليمن الذي له حدود مفتوحة مع المملكة العربية السعودية، مزقته الحروب الأهلية والصراع مع تنظيم القاعدة منذ حرب الوحدة في عام 1994، والأزمة الأخيرة المفتوحة في عام 2011. لقد بدأ اليمن يطرح تحديا أمنيا جديا لأمن الخليج منذ عام 2004 عندما نشب النزاع المسلح بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي وهو مستمر إلى غاية 2010 بشكل متقطع، بحيث أدت هذه العمليات العسكرية إلى إثقال كاهل الاقتصاد اليمني من خلال توجيه الكثير من الموارد نحو التسلح وإدارة العمليات العسكرية وشراء المعدات العسكرية. في نفس الوقت، ظهور الانقسام الاقتصادي الحاد بين فئة كبيرة من شعب الجنوب المحرومة ومجموعة قليلة من المحيطين بالرئيس ومقاولي النظام الذين استولوا على مقدرات الاقتصاد الوطني. في مثل هذه الوضعية، لا يمكن أن تنجح أساليب تقديم الرشاوى لزعماء القبائل من أجل شراء ولائهم للنظام، لأنه يوجد قطاع كبير من الشباب اليمني يقع فريسة لتجنيد القاعدة تحت ضغط الحاجة الاقتصادية. فالأحياء الكثيرة في المدن الكبيرة التي تفتقد لشروط الحياة الكريمة، هي المصدر الحقيقي للتهديد الأمني الممتد عبر الحدود ليشمل منطقة الخليج ككل. على خلفية أنها تصبح المصادر الوفيرة لتجنيد العاملين في صفوف تنظيم القاعدة واحتضان نشاطها، ليس حبا واقتناعا بأطروحات القاعدة وأسلوب الحياة الذي تدعو إليه، وإنما انتقاما من النظام السياسي الذي حظيت فيه فئة قليلة من المجتمع بالرعاية الاقتصادية والثروة وتوفير مستوى معين من الرفاهية لها. وكذلك تنفيسا عن مشاعر الكراهية والمتاعب الاقتصادية التي تلازمهم منذ ولادتهم وأسرهم. إن الوضعية الاقتصادية الصعبة سوف تعمل على الحد من أفق التفكير والأمل في الحياة وفي النظر إلى المستقبل، وعوضا عن ذلك تعمل باتجاه غمط تقدير الذات أو التقدير السلبي للذات وتفكك ارتباطها بالمحيط الاجتماعي، الذي يتحول بدوره إلى سلوك قابل للاقتناع بأطروحات القاعدة حول حمل الحزام الناسف وتفجيره في الأهداف المقصودة، كطريق ليستبدل به الشخص الوضع الاقتصادي المزري الذي يعيشه في الحياة الاجتماعية بالراحة والحياة الرغيدة في الجنة، كما هو مروج في حملة التسويق الدعائي لتنظيم القاعدة.

الحقيقة أن اتخاذ "الاعتبارات الاقتصادية" كمصدر للتهديد الأمني هو مقاربة النظرية التبعية والنقدية الجديدة[1] في تحليل العلاقات الدولية. بحيث أن عدم الاستقرار الأمني في مناطق العالم الثالث (منطقة الخليج مثلا)، هو منبعث من الفشل الاقتصادي لهذه المجتمعات بحيث توجد قطاعات كبيرة من الناس خارج النجاح الاقتصادي والرعاية الصحية والتعليم وتوفير المياه النظيفة وغيرها. وهي الحقيقة القائمة في اليمن والصومال والسودان وإثيوبيا وإريتيريا. فسكان اليمن هو 25 مليون نسمة يعيش معظمهم تحت خط الفقر بالإضافة إلى الحروب الأهلية التي شردت الكثير منهم ومزقت بنيات المجتمع. وبالتالي هي البيئة المناسبة لإنتاج الإرهاب كما سبقت الإشارة إلى ذلك. كما أن العديد من هؤلاء ينظرون بعيون غير راضية عن الحدود والحواجز التي تفصلهم عن مجتمعات الخليج الغنية بالنفط وقليلة عدد السكان، ينعكس عدم الرضا في سلوك دعم القاعدة التي يرى فيها البعض أنها الحل للقضاء على التمايز الطبقي الشديد، ويرى فيها البعض الآخر كسبيل للانتقام من الحكومات المسئولة عن الوضع الاقتصادي المأساوي.

لقد عبرت الاحتجاجات الشعبية في اليمن ضد الوضع الاقتصادي المتدهور في عدد من المدن اليمنية ضد ارتفاع أسعار الخبز والغذاء، عن مدى معاناة الناس في الحصول على لقمة العيش. وأشارت بعض الدراسات المسحية[2] أن هناك هوة واسعة بين الأغنياء والفقراء في نسبة الاستهلاك، إذ أن 10 % الأقل دخلا يستهلكون 3 % من إجمالي الاستهلاك فقط، في حين يستهلك 10 % الأغنى من السكان حوالي 9، 25% من إجمالي الاستهلاك. كما أن نسبة الفقر في اليمن مازالت من أعلى النسب في العالم، بحيث يقدر عدد الفقراء في اليمن بنحو 7 ملايين. بالإضافة إلى ذلك، توجد فجوة كبيرة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، إذ تشير مؤشرات أخرى إلى أن 20% من السكان الأكثر ثراء يستحوذون على 67% من الدخل القومي، في حين لا يحصل 20% الأكثر فقرا من السكان سوى على 67، 1% من الدخل القومي.

الأمر ليس متوقفا على اليمن فقط، وإنما أيضا على المملكة العربية السعودية ولو بنسبة قليلة، بحيث بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991 وانهيار أسعار النفط أصبحت تظهر الأحياء الفقيرة وارتفاع نسبة البطالة

---

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: ا وارات النظرية الك ى (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 144 -77.

[2] عبد الكر هائل سلام، مرجع سبق ذكره، ص. 371.

في المجتمع السعودي خاصة في صفوف الشباب، نتيجة للنفقات العسكرية جراء غزو العراق الكويت وتهديد الحدود السعودية الشرقية، كلفت الاقتصاد السعودي خسائر كبيرة وأثرت على مستوى الرفاهية في المجتمع. يضاف إلى ذلك عامل الزيادة المطردة في عدد سكان السعودية الذي وصل إلى غاية 2005، 25 مليون نسمة،[1] ترافق مثل هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان والسريعة، أعباءً اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ التي في بعض الأحيان لا تتمكن الاقتصاديات الناشئة احتوائها والتجاوب معها بطريقة ملائمة. الأمر الذي يمكن أن تتحول معه هذه المطالب الاقتصادية إلى أعباء أمنية يستفيد منها تنظيم القاعدة في تجنيد الشباب السعودي لمناهضة الحكومة تحت مسميات سياسية مختلفة.

4- التطرف الديني. المتغير المستقل المكوّن لمناخ توليد الإرهاب هو ذو خاصية ثقافية، مرتبط بسوء الإدراك والفهم لأبعاد الدين الإسلامي وكذلك القراءة الخاطئة للتراث الإسلامي الذي كتب في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة. ومن أمثلة ذلك، سوء قراءة تراث أحمد ابن تيمية،[2] الذي تعتبر فتاويه أكثر الأحكام الفقهية التي تعتمد عليها عناصر القاعدة في تأصيل مواقفها السياسية والاعتقادية والعسكرية. وعلى وجه التحديد تلك الآراء المتعلقة بالعلاقة مع الكفار ومسائل التكفير والعلاقة مع العصاة من المسلمين. إن المواقف المتطرفة للجماعات الإرهابية ناتجة عن السطحية وفي بعض الأحيان القراءة الخاطئة للتراث الإسلامي الذي كتب بعيون معينة وفي ظروف معينة. كما يرجع سبب ذلك أيضا إلى الانتقائية الإدراكية للتراث –كما أكدت على هذه المعاني نظرية التأثير الانتقائي[3]-، بأن يتم التركيز على مواضيع معينة دون أخرى، وجزئيات معينة دون كليات الدين، وآراء معينة دون أخرى. مثل هذه الانتقائية تسبب تشوهات فكرية عميقة وفجوات في الفهم الصحيح لمعاني الدين الشاملة. في نفس الوقت، لا يستبعد دور البواعث السيكولوجية في عمليات الانتقاء الثقافي،

---

[1] بدرية عبد ا الوضي، "ا رأة ا ليج والعو ة والتحديات والفرص،" ا ليج: ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص.438 -39.

[2] تقي الدين أ د ابن تيمية ا را ، موعة الفتاوى، أج. 36، تخ. عامر ا زار وأنور الباز (ا نصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1997) 27: 198-256.

[3] عامر مصباح، علم النفس الاجتماعي السياسة والإعلام (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2011)، ص ص. 298-300.

بحيث يميل الفرد إلى البحث عن الآراء التي تتسق مع الاعتبارات السيكولوجية والتي يحب أن تتسق مع الآراء التي استقاها من البيئة الاجتماعية والخبرات السارة والمؤلمة عبر مراحل نموه الاجتماعي؛ كما يؤكد على ذلك ليون فيستنجر[1] في نظرية التنافر المعرفي. كما يمكن أن ينبع التطرف من المعاني السيكولوجية التي طرحها جانيز[2] حول جماعة التفكير، وكيف أن وجود الفرد ضمن جماعة متطرفة يؤدي به إلى التطرف ومسايرة الجماعة في أرائها لأي اعتبار من اعتبارات الذات أو البيئة الاجتماعية المحيطة.

من ناحية أخرى، لا ينسب التطرف الديني فقط إلى العناصر الثقافية المشوهة أو التي تدرك بطريقة مشوهة، وإنما أيضا للتجارب التاريخية المؤلمة بين الجماعات الإسلامية وحكوماتها دور كبير في زرع البذور الأولى للتطرف التي مازالت إلى يومنا هذا تنتج نباتها وتأثيراتها الأمنية والسياسية. إذ أن هناك تقريبا إجماعا بين الكتاب الإسلاميين والأكاديميين المحايدين المهتمين بقضايا الجماعات الإسلامية والإرهاب، على أن التطرف قد خرج من سجون التعذيب وزنزانات الحبس الانفرادي القاسية في السجون المصرية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. من هذه السجون انبثق فكر الجماعة الإسلامية في مصر التي كان يرأسها عمر عبد الرحمان (هو الآن سجين الولايات المتحدة بسبب ضلوعه في تفجيرات حدثت على الأراضي الولايات المتحدة). لقد امتدت أطروحات هذا الفكر خلال ثمانينيات القرن العشرين عبر العالم الإسلامي، تحت تأثير حث الجهاد الأفغاني والصراع العربي-الإسرائيلي.

5- الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج. لقد كانت بداية الوجود العسكري الأجنبي (الأميركي على وجه الخصوص) الكثيف في منطقة الخليج وبالذات على الأراضي السعودية، أثناء أزمة الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، والتهديد باحتلال المناطق الشرقية من السعودية الغنية بالنفط. ومنذ ذلك الحين، حدث تحول إستراتيجي عميق في المنطقة بأن

---

[1] Leon Festinger, « An Introduction to the Theory of Dissonance," In Sources: Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 328-29.

[2] Eddy Van Avermaet, «Social Influence in Small Groups, » In Introduction to Social Psychology, ed/ Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe and Geoffrey M. Stephenson, 2nd ed. (U S A: Blackwell Publishers Ltd., 1996), pp. 518 – 20.

أصبحت الولايات المتحدة الأميركية تقوم برعاية مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي بنفسها وليس بواسطة وكلائها في المنطقة كما كان قبل هذا التاريخ. ولم يكن هذا الحضور العسكري الأجنبي في المنطقة بلا تداعيات أمنية ولا صعوبات، وإنما رافقه ظهور العديد من الجماعات التي بنت شرعيتها وأهدافها على أساس مناهضة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، أو كما عبر عن ذلك تنظيم القاعدة بواسطة الشعار الذي حمله "أخرجوا النصارى من جزيرة العرب"، استنباطا من حديث نبوي "لا يجتمع في الجزيرة دينان". وبقدر ما أدى الوجود العسكري الأجنبي إلى حماية الأمن الإستراتيجي في المنطقة، بقدر ما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار داخل المجتمعات الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية واليمن والعراق. وعلى إثر هذا المتغير الجديد في البيئة الإستراتيجية الخليجية، ظهرت العديد من الجماعات المسلحة المناهضة للقوات الأجنبية والحكومات الوطنية القائمة في المنطقة. ومن هذه الجماعات ما يلي:

أ- القاعدة في جزيرة العرب، والتي تأسست في عام 2004، أي بعد عام من سقوط بغداد. بدأت هذه الجماعة تعمل بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية، واستقلت عن تنظيم القاعدة في أفغانستان لكن أهدافها متشابهة مع التنظيم الأم. ثم توسع التنظيم لاحقا إلى الدول الإقليمية وخاصة اليمن، عندما تم تشكيل قيادة جماعية تضم يمنيين وسعوديين كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ب- جماعة كتائب الحرمين التي تأسست عام 2003 على إثر سقوط بغداد على أيدي القوات الأميركية والبريطانية في 2003/04/09. وقد قامت بالعديد من التفجيرات الانتحارية في منطقة الرياض على وجه الخصوص، لكنها غير معروفة القيادة أو عدد أعضائها. ومن أهدافها المعلنة مناوئة النظام الملكي في السعودية وتنشد تطبيق الشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت مناهضة الغرب والوجود العسكري الأجنبي بالذات في منطقة الخليج العربية.[1]

وهناك العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة التي ظهرت لفترات قصيرة واختفت إما لموت أعضائها أو تم إلقاء القبض عليهم أو لأسباب أخرى.

من الناحية التاريخية، لقد أدى التدخل الأميركي العسكري في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، إلى حدوث رد فعل عنيف من قبل الجماعات المسلحة التي استهدفت المصالح

---

[1] ا عهد الدو للدراسات الإستراتيجية، التوازن العسكري 2006، تر. مركز ا ليج للأ اث (د : مركز ا ليج للأ اث، 2007)، ص. 739.

الأميركية في المنطقة والحكومات التي تعتقد هذه الجماعات أنها موالية للولايات المتحدة ومتحالفة معها. ومن حكومات المنطقة التي كانت ضحية عنف الجماعات المسلحة، المملكة العربية السعودية. ويمكن تعداد حالات التدخل الأميركي العسكري في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموما، وكان لها آثار مأساوية على الأمن والاستقرار، في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ- تدخل قوات كوماندوز أميركية في إيران في أبريل 1980، من أجل تنفيذ مهمة إنقاذ 53 أمريكيا كانوا محتجزين في السفارة الأميركية في طهران. لكن المهمة فشلت وتكبدت الولايات المتحدة الأميركية فيها خسائر مادية وبشرية، منها مقتل ثمانية جنود على إثر اصطدام طائرة هليكوبتر مع طائرة حاملة للدبابات. ومما زاد الموقف درامية، أن هذه العملية نفذت من قبل إدارة الديمقراطيين بقيادة الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر أثناء الانتخابات الرئاسية، وخسر بموجبها الديمقراطيون الانتخابات وصعد إلى الحكم المحافظون بقيادة الرئيس رونالد ريغان عن الحزب الجمهوري.

ب- تدخل القوات الأميركية في لبنان تحت مظلة حفظ السلام في أكتوبر 1983، الذي أدى إلى تفجير مبنى تمركز القوات الأميركية بواسطة سيارة ملغومة ومقتل 241 من أفراد قوات المارينز. مما دفع بالرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان إلى اتخاذ قرار سحب القوات الأميركية من لبنان وعدم المشاركة في عملية حفظ السلام هناك.

ج- قيام الولايات المتحدة الأميركية بالهجوم على ليبيا في أبريل 1986، كرد فعل على هجمات إرهابية تدعي أمريكا أن القيادة الليبية على صلة بها ضد أهداف أمريكية. وقد قتل في هذه العملية طيارين أمريكيين بعد إسقاط البطاريات الليبية لطائرتهما من طراز أف 111 بي.

د- حشد الولايات المتحدة الأميركية لـ 527 ألف جندي على الأراضي السعودية بحلول يناير 1991، في إطار تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت تحت ما أصبح يعرف "بعملية عاصفة الصحراء". وهي المرة الأولى التي تطأ فيها قوات أجنبية الأراضي السعودية لغايات قتالية، والتي لطالما كانت ترفض أي تواجد عسكري أجنبي في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة كلها.

هـ- قيام الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس بيل كلينتون بإرسال ما يقارب 28 ألف جندي أميركي إلى الصومال في مهمة إنسانية معلن عنها، تساندها بعض القوات الأجنبية الأخرى بين عامي 1992-1994. أدى هذا التدخل العسكري إلى مقتل 18 جنديا من القوات الأمريكية في أكتوبر من عام 1993، مما دفع بالرئيس الأميركي آنذاك إلى اتخاذ قرار سحب القوات الأمريكية من الصومال في أوائل عام 1994.

و- تنفيذ الولايات المتحدة الأميركية لهجمات صاروخية على أهداف في كل من السودان وأفغانستان في آب/أغسطس 1998، يعتقد أنها تابعة لتنظيم القاعدة. تمثلت هذه الأهداف في السودان تدمير مصنع "الشفا" للأدوية كان يعتقد أنه يقوم بتصنيع أسلحة كيميائية لصالح تنظيم القاعدة. أما في أفغانستان، فقد تم استهداف مراكز تدريب تابعة للقاعدة هناك. وقد نفذت هذه الهجمات كرد فعل على تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا من نفس الشهر ومقتل أكثر من 200 شخص.

ي- اتخاذ قرار سريع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من قبل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بغزو أفغانستان، الذي اعتبر آنذاك من قبل الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بداية لحملة واسعة ومستمرة على الإرهاب. لكن في حقيقة الأمر لم يكن هناك تمييز واضح بين الحرب على الإرهاب والحرب على الإسلام والعالم الإسلامي، وهو العامل الذي ساعد تنظيم القاعدة على توسيع شبكاته عبر العالم الإسلامي والعالم ككل بعدما كان محصورا في مناطق معينة؛ باعتباره كان يطرح نفسه المدافع على الإسلام والمقدسات الإسلامية ضد المسيحيين الغزاة أو الصليبيين الجدد. لقد دعمت مواقف الإدارة الأميركية ادعاءات تنظيم القاعدة، عندما جاء في إحدى تصريحات الرئيس بوش أن الحرب على الإرهاب هي حرب صليبية، ثم تراجع عن التصريح، لكن الكلمات كانت قد وصلت أسماع العالم الإسلامي ووافقت ما كان يحب كثير من الناس أن يسمعوه نتيجة الظروف التي كانت قائمة.[1]

س- بعد عامين تقريبا من غزو أفغانستان، اتخذت الإدارة الأميركية قرار غزو العراق بمساعدة بريطانية في 2003/03/20، دون إعطاء فرصة لمفتشي الأمم المتحدة ليستكملوا أعمالهم في العراق. الموقف الذي جعل الرأي العام الإسلامي يعتقد أن ما تقوم به الولايات المتحدة هو حرب على الإسلام والسيطرة على بلاد المسلمين، وهو ما كانت يأمل تنظيم القاعدة أن يحدث وأوجد المناخ المناسب لزيادة نفوذه عبر العالم على عكس ما كانت تأمل الإدارة الأميركية. لقد جاءت الحرب الأميركية على الإرهاب بنتائج عكسية، وهي التوقعات التي حذر منها الكثير من الإستراتيجيين الأميركيين مثل جون ميرشيمر وستيفن ولت وزبجينيو بريزنسكي. بحيث أصبح للقاعدة كم من مكان تجابه فيه الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص. لقد أدى التدخل الأميركي العسكري إلى جلب التعاطف مع

---

[1] C World Service, 2002, Bush House, Strand, London WC2B 4PH, UK/ http//news. Bbc.co.uk/hi/Arabic/news/newsid_1585000/1585789. Stm.

تنظيم القاعدة في العراق والصومال واليمن وباكستان وأفغانستان، وكل هذه الدول تقع في المحيط الإستراتيجي للأمن الخليجي.

العنصر الأخطر في التدخل العسكري الأميركي هو أنه زاد من الاهتمامات الأمنية في المنطقة على حساب الإصلاحات الديمقراطية، وهي نقطة الضعف في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة الشرق الأوسط، ومضافا عليها هذه المرة الانتشار غير المسبوق لموجة من الإرهاب التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار وتنذر بتحويل دول بكاملها إلى دول فاشلة مثل باكستان واليمن والعراق. النتيجة الإمبريقية هي أن كل التدخلات العسكرية الأميركية في منطقة الخليج والمناطق الأخرى المحيطة، تتبعها موجة من العنف والتفجيرات المستهدفة لحكومات المنطقة والمنشآت العامة والمصالح الأجنبية على حد سواء.

فعلى سبيل المثال، عقب قيام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان، اكتشفت قوات الأمن السعوديون بمساعدة المحققين الأميركيين في جوان 2002 وجود صواريخ روسية الصنع مزروعة في الصحراء بالقرب من قاعدة الأمير سلطان الجوية، وقامت على إثرها قوات الأمن السعودية باعتقال 11 سعوديا أعضاء في تنظيم القاعدة. وكانت هذه الصواريخ موجهة ضد الطائرات الأميركية التي تتلقى تسهيلات سعودية من أجل مراقبة مناطق الحضر الجوي في شمال وجنوب العراق آنذاك. وحينها أعلنت السلطات السعودية لأول مرة بعد أحداث 11 سبتمبر 001 أن تنظيم القاعدة يقوم بنشاطات إرهابية على أراضيها.[1]

الحقيقة أن صناع القرار في المملكة العربية السعودية كانوا واعين بمخاطر والنتائج الوخيمة للتدخل العسكري الأميركي والأجنبي عموما في منطقة الخليج والمناطق المحيطة، المتمثلة أساسا في تنامي الإرهاب وزيادة قوة القاعدة في مقابل تراجع شرعية الحكومات في حماية البلاد والمحافظة على السيادة الوطنية والأمن. فلقد وصف الملك عبد الله بن عبد العزيز (وكان آنذاك وليا للعهد) غزو أفغانستان بالقنبلة التي زادت الوضع الأمني سوءا في المنطقة كلها. وشبه الوضع آنذاك بالأشهر القليلة قبل سقوط نظام الشاه في إيران في عام 1979، عندما كانت الأشرطة المسجلة لآية الله الخميني توزع سريا في إيران فأدت إلى انهيار الموقف إلى الهاوية. كذلك الحال في السعودية عند غزو أفغانستان، بحيث خلف أسامة بن لادن الخميني، لكن الرسالة إلى الشعب هي نفسها. وحذر آنذاك –عن طريق

---

[1] Romesh Ratenesar, Do We Still Need The Saudis? Sunday, Julay, 28, 2002. http: //www. Time. Com/Time/ World.

باكستان- وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل في الزيارتين التي قام بهما إلى باكستان، من التداعيات الأمنية الوخيمة على استقرار المملكة العربية السعودية أثناء دخول حوالي 100 ألف معتمر في شهر رمضان إلى السعودية المتعاطفين مع رسائل بن لادن.[1]

إحدى دوافع الجماعات المسلحة والعناصر الإسلامية الراديكالية في معاداة الولايات المتحدة، هو أنهم ينظرون إليها كدولة منافقة في تأييد قيمها التقليدية مثل: الانتخابات والحريات المدنية وحقوق الإنسان. في حين أنها تساعد وتدعم سياسات القتال والحروب في المنطقة والهيمنة العسكرية وهي السلوكيات التي تتنافى من أطروحات الليبرالية الجديدة[2] التي تتخذ الولايات المتحدة الأميركية من أفكارها فلسفة لسياستها الخارجية كما تعلن عن ذلك في كثير من المناسبات. لقد خلقت الحرب على أفغانستان والعراق صورة ذهنية بشعة لدى الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، حول الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من الجهود الدعائية لوزارة الخارجية الأميركية بأن التدخل العسكري الأميركي في المنطقة هو من أجل نشر الحرية والديمقراطية وتقوية الدول المعتدلة في المنطقة.

الخلاصة هي أن التدخل العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج على وجه التحديد، قد عمل باتجاه تقوية تنظيم القاعدة وإضعاف الحكومات الوطنية التي تصفها أمريكا بأنها "صديقة أو حليفة". ولم يتحقق الهدف الإستراتيجي وهو إضعاف القاعدة وشل حركتها وتقليص تهديداتها، بحيث أنه حتى في عهد الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة باراك أوباما، قد أدت التدخلات العسكرية والمساعدات الأمنية والعسكرية لدول المنطقة إلى زيادة تهديد الأمن داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها. ومن أمثلة ذلك، أدت المساعدات الأميركية الأمنية والعسكرية إلى اليمن في مكافحته لتنظيم القاعدة، إلى قيام الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب بمحاولة تفجير طائرة أميركية في مطار

---

[1] Safa Halri, Saudis Angry at the US Media Talking About Iranization of the Kingdom. Paris: 6 Novemember. 2001 http: //www. Afrocub. Com/news/ Arabia/htm.

[2] Richard Little, « International Regimes, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 306-11.

دوترويت في 2009/12/25. والمثال الثاني هو أن الضربات الجوية الأميركية بواسطة الطائرات بدون طيار ضد أهداف لطالبان باكستان في منطقة القبائل الباكستانية، قد أدت إلى محاولة قيام شاب باكستاني بتفجير إحدى الشوارع الكبرى في وسط مدينة نيويورك في بداية شهر مايو 2010.

6- الصراع العربي-الإسرائيلي وإفراط الولايات المتحدة الأميركية في الدفاع عن إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية والعرب. لقد اعتبر هذا المتغير مصدرا أساسيا لتنامي نشاط القاعدة ومبررا كافيا للعمليات التي تنفذها ضد الأهداف الوطنية والأجنبية في منطقة الخليج، وخاصة داخل المملكة العربية السعودية. وهو تقريبا متغير محل إجماع بين الكتاب والباحثين داخل المنطقة وخارجها. الجانب الحيوي في عمل هذا المتغير كمنشط للأعمال الإرهابية، أنه يثير الاستياء العام في المنطقة العربية والإسلامية من الأعمال الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، في مقابل وجود موقف عربي ضعيف في الرد على الممارسات الإسرائيلية ويستجدي فقط العالم على أن يلزم إسرائيل بمسار السلام وخريطة الطريق المطروحة من قبل الإدارة الأميركية في عهد جورج بوش الابن. إن مثل هذا الوضع في الشرق الأوسط سوف يساعد على إيجاد المناخ الملائم لتجنيد العناصر الشابة الغاضبة والناقمة من الموقف العربي الضعيف والسلوك الإسرائيلي الوحشي، في صفوف تنظيم القاعدة التي تطرح نفسها المدافع بدون هوادة على بلاد المسلمين وقضية المسلمين الجوهرية وهي فلسطين والأقصى.

لقد أججت المشاعر العربية-الإسلامية تلك الصور المأساوية التي خلفتها الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية عام 2008، عندما استخدمت الفسفور الأبيض ضد المدنيين العزل من أجل دفعهم للثورة على حماس والفرار من بيوتهم إلى الحدود المصرية، بناء على افتراضات نظرية الشلّ الإستراتيجي. وتتمثل أضرار الفسفور الأبيض في التسبب في حروق في جسم الإنسان وإحداث تشوهات في الجسم. الحقيقة أن الحرب الإسرائيلية على غزة والأسلحة المستخدمة قد أثارت استياء حتى حلفاء إسرائيل في أوربا مثل بريطانيا التي قامت فيما بعد بمراجعة علاقاتها التجارية العسكرية مع إسرائيل والتحقيق فيما استخدمت أسلحة بريطانية في الحرب أما لا. بالإضافة إلى مذكرات الاعتقال التي صدرت من المحاكم البريطانية ضد ضباط إسرائيليين كبار ومسئولين في الحكومة الإسرائيلية مثل وزيرة الخارجية تسيبي ليفني.

ولقد كانت السياسة الخارجية السعودية منتبهة للتأثير المأساوي لعدم حل مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد

الفلسطينيين العزل على تنامي موجة الإرهاب المناهضة للمصالح الأميركية في منطقة الخليج وكذلك المناهضة للحكومات الوطنية القائمة. ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق، الرسالة التي بعث بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (وكان آنذاك وليا للعهد) إلى الرئيس جورج بوش الابن بتاريخ 27 أوت 2001، مؤداها أن: "فشل واشنطن في وقف العنف الإسرائيلي الفلسطيني قد يدفع المملكة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية." كما عبرت رسالة أخرى أرسلت إلى الإدارة الأميركية (جورج بوش الابن) عن القلق السعودي من التأثيرات المحتملة للنزاع العربي-الإسرائيلي على الاستقرار في منطقة الخليج، ومما جاء في هذه الرسالة: "في تاريخ الأمم والشعوب، يأتي وقت تتباعد فيه هذه الأمم والشعوب عن بعضها. ونحن نقف اليوم على مفترق طرق. وآن الأوان أن تنظر الولايات المتحدة الأميركية والسعودية إلى مصالحهما المنفصلة. فالحكومات التي لا تشعر بنبض الشعوب ولا تتجاوب معها سوف تنتهي إلى ما آل إليه شاه إيران."[1]

إستراتيجية مجابهة الإرهاب

لقد كانت المملكة العربية السعودية أكثر دول منطقة الخليج ضحية للأعمال الإرهابية لعدة أسباب، منها تاريخية والمتعلقة بالجهود التي بذلتها من أجل مساعدة الجهاد الأفغاني ضد الغزو السوفياتي في الثمانينيات من القرن العشرين، وهناك أسباب سوسيو-ثقافية المتمثلة أساسا في أن أمير تنظيم القاعدة الأول أسامة بن لادن هو سعودي الجنسية وطبيعي أن ينضم إلى تنظيمه العديد من السعوديين خاصة أولئك العائدين من أفغانستان في بداية التسعينيات من القرن العشرين. ومن سوء حظ المملكة أنها تقع في مركز المناطق غير المستقرة وهي مجال نشاط تنظيم القاعدة، إذ يحيط بها من الجنوب اليمن ومن الشرق العراق، ومن الغرب القرن الإفريقي، بالإضافة إلى قربها من مناطق النزاع الأخرى مثل أفغانستان وباكستان والصراع العربي الإسرائيلي. ونتيجة للأضرار الكبيرة التي تسبب فيها تنظيم القاعدة داخل المملكة العربية السعودية وعبر المنطقة والعالم ككل، عملت السياسة الخارجية السعودية على كم من محور لاحتواء أنشطة القاعدة والتقليص من نفوذها وتفكيك شبكاتها وتدمير بنيتها التحتية، بشكل يؤدي إلى شل حركتها عن العمل. فهناك إستراتيجية مصممة على المستوى المحلي، وإستراتيجية مصممة على المستوى الإقليمي، وإستراتيجية

---

[1] جريدة البيان، ا معة 10 ذي ا جة 1422 ا وافق لـ 2002/02/22، http : www. Islam. Net/Arabic/ Plitics. 2001/01/ article/ 30shtml.

مصممة على المستوى الدولي. وفيما يلي نتناول هذه الإستراتيجيات بشيء من التفصيل.

أ-الإستراتيجية المحلية. تتضمن الإستراتيجية السعودية المحلية في احتواء أنشطة تنظيم القاعدة والحد من نفوذه داخل المجتمع السعودي، أربع نقاط رئيسية وهي:

1) الملاحقة الأمنية؛

2) برامج المناصحة والتأهيل؛

3) تصحيح التصورات الدينية وبيان رأي الفقه حول القضايا المثارة من قبل عناصر تنظيم القاعدة؛

4) تجفيف مصادر التمويل الحقيقية والمحتملة.

وبصفة عامة يقوم الموقف السعودي من الإرهاب على مجموعة من الأسس والمبادئ، يمكن صياغتها في مجموعة من النقاط التالية:

-الالتزام بالشريعة الإسلامية وأحكام القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية والتراث الإنساني للأمة العربية، في التعامل مع الجماعات الإرهابية ومكافحة التطرف الديني لدى الشباب.

-الإدانة الواضحة والمكافحة القوية والمصمّمة ضد الإرهاب في كافة المحافل الدولية والإقليمية والمساهمة بفعالية في الجهود التي تبذل على هذه الأصعدة بما في ذلك المشاركة في إعداد المعاهدات الدولية والإقليمية ذات العلاقة والتوقيع والمصادقة عليها، ووضعها قيد التنفيذ والعمل الميداني.

-التعامل بحزم مع مرتكبي الجرائم الإرهابية والقيام بعمليات الملاحقة والتعقب واتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية والقضائية اللازمة ضدهم، وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتزامات المملكة الدولية والإقليمية والثنائية. بما يؤدي إلى خلق الفعالية اللازمة والضرورية في تفعيل الإستراتيجية المحلية في احتواء نشاط القاعدة وتهديداتها الأمنية للاستقرار الداخلي.

-تعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإرهابية. بمعنى آخر إيجاد بنية قانونية مرنة ومتطورة للتعامل مع كل الحالات ذات العلاقة بالتهديدات الإرهابية، مثل الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، والتمويل، والتحريض وغيرها.

-تحديث وتطوير أجهزة الأمن وكافة الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب، بما يزيد من قدرة قوات الأمن على التكيف مع وضعيات الحرب على الإرهاب والمرونة في الحركة والسرعة في تنفيذ الإستراتيجيات الأمنية الملائمة.

-تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية لمنع ومكافحة الإرهاب، لاسيما في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب والتنسيق وغيرها.[1]

تعتبر هذه المبادئ الإطار النظري لإستراتيجية مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي، ومنه تمتد إلى المستويات الأخرى.

فيما يتعلق بمكوّن "المكافحة الأمنية للإرهاب" واحتواء أنشطة تنظيم القاعدة في الإستراتيجية الأمنية، فقد اتخذت السلطات السعودية مجموعة من التدابير التي لا تتعلق فقط برفع كفاءة قوات الأمن في الملاحقة والتعقب والمعالجة الأمنية وجمع المعلومات وتحليلها بطريقة مناسبة وسريعة وتطوير التنسيق بين القطاعات الأمنية المختلفة، ولكن كذلك في تعقب مصادر تدفق الأسلحة والأدوات ذات العلاقة التي تستخدمها العناصر الإرهابية في تنفيذ عملياتها عبر الحدود. يندرج ضمن سياق هذه الإستراتيجية، النظام الخاص بضبط حيازة الأسلحة والذخائر أو تداول أو اقتناء الأسلحة أو الذخائر أو المعدات أو قطع الغيار، كما بيّن النظام ضوابط حمل الأسلحة الفردية وحدد الإجراءات وشروط ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يتعلق البعد الأمني في إستراتيجية مكافحة الإرهاب بقيام الجهات الأمنية المختصة في المملكة العربية السعودية واستنادا للصلاحيات النظامية المخولة لها، بجمع المعلومات ومتابعة تحركات أي فرد أو جماعة تحوم حولها الشكوك حول إمكانية قيامها بأي أعمال لها علاقة بالأنشطة الإرهابية التي تعرّض الاستقرار الأمني للخطر. وتتخذ تلك الجهات الإجراءات الصارمة للحيلولة دون وقوع ذلك وإخضاع هؤلاء الأفراد للتحقيق الأمني وتقديم من يثبت ضلوعه في تلك الأعمال الإرهابية للمحاكمة القضائية.[2]

الشيء المميز في الإستراتيجية العامة لمناهضة الإرهاب هو تصميم برامج تأهيلية يشرف عليها متخصصون في الشريعة الإسلامية وعلم النفس والقانون، من أجل إعادة تأهيل الشباب الذين غرّر بهم تنظيم القاعدة وورطهم في الأعمال الإرهابية. لقد تم تصميم هذه البرامج تحت عنوان "المناصحة والتأهيل"، وتم توجيه هذا البرنامج بشكل أساسي إلى أولئك العائدين من أفغانستان والمفرج عنهم من معتقل غوانتنامو في خليج كوبا الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأميركية. أما الهدف المتوخى من

---

[1] مصطفى العا ، دول ا لميج: التقارير ا قدمة إ ان مكافحة الإرهاب لمس الأمن (د : مركز ا لميج للأ اث، 2006)، ص ص. 409 -10.

[2] مصطفى العا ، مرجع سبق ذكره، ص. 412.

وراء مثل هذه البرامج، هو تصحيح المعلومات الشرعية والأفكار والتصورات حول المجتمع والأحكام الفقهية وحتى النظرة للحياة؛ إنها إعادة صياغة للذهنية وطريقة التفكير والنظر للأشياء في المجتمع العام.

كما شملت هذه الإستراتيجية أيضا الدعوة الدينية الممنهجة لدحض أباطيل وشطط الجماعات الإرهابية حول القضايا الدينية، خاصة فيما يتعلق بموقف الإسلام من الجهاد والحكومة السعودية التي تتبنى الشريعة الإسلامية في نظام الحكم. لقد تضمن الجهد الديني قي مكافحة الإرهاب بيان معنى أن الأصل في الشريعة الإسلامية أن ما أدى إلى محرم فهو حرام، وحيث أن الأعمال الإرهابية هي أعمال تخريبية ومدمرة للأموال ومزهقة للأرواح البريئة، فإنها محرمة وتعتبر من أشد الجرائم سوءا بحكم نصوص الشريعة. وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، كل ما يؤدي أو يسهل أو يكون سبيلا لارتكاب تلك الأعمال فهو محرم. يندرج ضمن هذا التصنيف الشرعي، توفير الأموال أو جمعها لاستخدامها في أعمال إرهابية. بل إنه قد تصل عقوبة المساهمين في الأعمال الإرهابية إلى نفس عقوبة المرتكبين لها.

وفي إطار مكافحة أباطيل وشبهات وضلال الجماعات الإرهابية، أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بيانا واضحا في عام 1999 حول قضية الإرهاب وحكم الانتماء لهذه الجماعات الضالة، وبينت أن استباحة دماء المسلمين وانتهاك الأعراض وسلب الأموال الخاصة والعامة، وتفجير المساكن والمركبات وتخريب المنشئات العامة وكل ما يتعلق بأملاك المسلمين هو أمر محرم شرعا بإجماع المسلمين لما في ذلك من هتك لحرمة الأنفس المعصومة وهتك الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشهم. الأبعد من ذلك، أن بمناسبة وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، أصدر المفتي العام في المملكة العربية السعودية فتوى تقضي بأن كل ما كان من جنس تلك الأعمال من خطف الطائرات وترويع الآمنين أو قتل أنفس بغير حق، ما هو إلا ضرب من ضروب الظلم والجور والبغي الذي لا تقره شريعة الإسلام وأن هذه الأعمال محرمة ومن كبائر الذنوب.[1]

أما فيما يتعلق بمكوّن "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب" في إستراتيجية مجابهة الإرهاب واحتواء تهديدات القاعدة، فإن السياسة الخارجية السعودية قد اتخذت العديد من الخطوات المحلية وبالتنسيق مع المؤسسات الدولية لنفس الغرض. لقد منحت السلطات السعودية تفويضا واسعا لمؤسسة النقد

---

[1] مصطفى العا ، دول ا ليج: التقارير ا قدمة إ ان مكافحة الإرهاب لس الأمن (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 410-11.

العربي السعودي بتنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة الخاصة بتجميد الحسابات المصرفية للأشخاص أو الهيئات ذات العلاقة بالإرهاب وفقا للإجراءات الداخلية ذات العلاقة. ومن الأمثلة العملية على ذلك، تلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات السعودية بشأن تجميد الحسابات المصرفية الخاصة بزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن في عام 1994 وحسابات كل من له صلة به أو ثبت تورطه في الأعمال الإرهابية داخل المملكة أو خارجها. وكذلك تلك الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1267، حيث صدر تعميم تنفيذ قرار مؤسسة النقد العربي السعودية المؤرخ في 1999/11/22 الخاص بتجميد الأموال والأصول المالية الخاصة بحركة طالبان وقادتها السياسيين والعسكريين. يضاف إلى هذه الإجراءات وأخرى، قيام السلطات السعودية بإصدار لائحة قانونية تم بموجبها إخضاع كل عمليات جمع التبرعات الخيرية لرقابة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووضعها تحت إشرافها. وبموجب هذه اللائحة أيضا، تقوم الوزارة بالمراجعة الدورية للإجراءات المطبقة بهذا الخصوص، والتأكد من الالتزام الفعلي بتعليمات الخاصة بهذا المجال من النشاط الاجتماعي.[1]

لقد بنيت الإستراتيجية العامة لمجابهة الإرهاب واحتواء أخطار تنظيم القاعدة على استقرار منطقة الخليج بصفة عامة والبيئة الداخلية للمملكة العربية السعودية، على منظور شمولي حول الأمن يجد جذوره النظرية في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة (فيما يتعلق بالمكوّن الأمني)، وفي النظرية النقدية الجديدة والمراجعات الخاصة ببعض الواقعيين المخضرمين[2] (المكوّنات الأخرى)، الذين يطالبون بضرورة إعادة مفهمة الأمن وتوسيعه ليشمل القضايا والأبعاد غير الأمنية.

لكن من ناحية التقييم، يعتقد الكثير من الباحثين والمفكرين الإستراتيجيين أن إستراتيجية مكافحة الإرهاب (التي الإستراتيجية السعودية هي جزء منها) تشوبها العديد من العيوب مما جعلها لا تحقق مردودا إستراتيجيا متلائما مع الموارد المخصصة لذلك. وذلك بسبب إهمال العديد من الجوانب غير الأمنية من محتوى هذه الإستراتيجية، وفي نفس الوقت الإفراط في الاعتماد على البعد الأمني المحض الذي أدى إلى زيادة

---

[1] مصطفى العا ، مرجع سبق ذكره، ص. 411.

[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: ا وارات النظرية الك ى (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 284-309.

تفجر الموجات الإرهابية وتعرض استقرار العديد من المناطق للخطر (مثل اليمن في منطقة الخليج). فإذا أخذنا منطقة الخليج التي هي محل اهتمام هذا البحث، فإنه لحد الآن لازالت أبعاد الإصلاح السياسي في المجتمعات الخليجية مهملة من إستراتيجية مجابهة الإرهاب؛ بالرغم من إقرار خادم الحرمين الشريفين بأهميتها في الأيام الأولى من توليه عرش المملكة وطرحها كمبادرة أيضا على قمة الجامعة العربية. بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في محيط منطقة الخليج، التي تؤثر عبر الحدود على الأمن الخليجي، أو بتعبير رومل[1] "التأثير عن بعد".

تفترض وجهة النظر هذه أن الإرهاب ليس فكرة ذاتية الدفع أو عدوى في حد ذاتها، كما أنه لا يمثل إيديولوجية قائمة على أسس واضحة ومنطقية، وإنما هو أداة أو تكتيك يلجأ إليه الضعيف دائما لمواجهة القوي، سواء كان هذا الضعيف أفرادا أو جماعات أو حتى دولا. في هذا السياق، يعتقد جاريث إيفانز[2] أن الإستراتيجية الملائمة لمكافحة الإرهاب العالمي، يجب أن تتضمن العمل -بشكل متزامن- على خمسة مستويات مختلفة وهي:

1. مستوى الدفاع عن الوطن؛
2. ومستوى مطاردة المتسببين في الأعمال الإرهابية المعروفين وتقديمهم للمحاكمة ومعاقبتهم؛
3. ومستوى بناء دفاعات أمامية في الدول التي ينتمي إليها الإرهابيون أنفسهم وذلك عن طريق تعزيز قدرات هذه الدول التنظيمية والأمنية والإستراتيجية على مكافحة الجماعات الإرهابية والحولان دون تحولها غلى دول فاشلة تحت ضغط الإرهاب؛
4. ومستوى معالجة القضايا السياسية المسئولة عن إنتاج مشاعر الكراهية والميل نحو الانتقام وممارسة العنف العشوائي.

---

[1] R. J. Rummel, Understanding Conflict and War, Vol. 1: The Dynamic Psychological Field, Chapter: Psychological Field Theories. Http: //www. Hawaii edu/powerkills/welcome.html.

[2] جاريث إفانز، "تغ معاي الأمن القرن ا ادي والعشرين،" ا ليج: دبات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 52-54.

5. وأخيرا مستوى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية التي تولد الشعور بالظلم والحرمان وتنتج انفكاك الفرد عن محيطه الاجتماعي وتقديره السلبي للحياة والمستقبل.

الحقيقة أن هذه المستويات الخمسة المقترحة لأن تكون أرضية الإستراتيجية الأمنية في مجابهة الإرهاب هي قائمة على تلك المراجعات النظرية[1] للمضامين المعرفية للأمن، والتي طالبت بتوسيعه ليشمل العناصر غير الأمنية.

ب- الإستراتيجية الإقليمية

لقد تمثلت الإستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب واحتواء تهديدات تنظيم القاعدة في منطقة الخليج بصفة عامة والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، في التنسيق الأمني على مستوى الجامعة العربية، والأدنى من ذلك التنسيق على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

كانت إحدى الخطوات في التنسيق الأمني الإقليمي العربي من أجل مكافحة الإرهاب واحتواء تهديداته، التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في عام 1999 من قبل وزراء الداخلية والعدل العرب خلال اجتماعهم المشترك في القاهرة بتاريخ 1998/04/22. وقد لخص وزير الداخلية السعودي والنائب الثاني لرئيس الوزراء الأمير نايف بن عبد العزيز في هذا الاجتماع موقف السعودية من الإرهاب تعقيبا على الإنجاز العربي الأمني قائلا: "الإرهاب نقيض للإسلام تماما حيث إن الإسلام يعظّم من حياة الإنسان والإرهاب يسترخصها ويبيحها.. والإسلام يؤسس أمن المجتمعات وطمأنينتها والإرهاب يقوض ركائز الأمن وطمأنينة النفوس، ولهذا كان من المهم الإقرار بأن الإرهاب لا وطن له ولا عقيدة له".[2]

لقد كانت هذه الاتفاقية الأساس الإستراتيجي في التنسيق الأمني العربي على كل المستويات من أجل احتواء التهديدات الإرهابية والمحافظة على الاستقرار الأمني للدول العربية. وقد برز الدور السعودي في تطوير الفهم الإستراتيجي والأمني العربي من خلال تفعيل التنسيق من أجل المحافظة على تماسك عمل الإستراتيجية العربية في مجابهة الإرهاب. يندرج في هذا

---

[1] Michael C. Williams, Culture, and !security: Symbolic Power and the Politics of !international Security (U S A, Canada: Routledge, 2007), pp. 09-21.

[2] وزارة الثقافة والإعلام، موقف السعودية من الإرهاب، ط. 1 (الرياض: دار القمم للإعلام، 1425)، ص. 122.

الإطار، ترأس وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز اجتماعات اللجنة الوزارية العربية المشتركة التي أقرت مجموعة من الإجراءات والتدابير لضمان تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث اعتبرت تلك الإجراءات والتدابير بمثابة آلية تنفيذية للاتفاقية تكفل تفعيلها ومتابعتها بشكل موحد، الأمر الذي يتيح للدول العربية المتعاقدة أن تتعاون فيما بينها بشكل منظم وفعال لمكافحة الإرهاب. وقد بدأ العمل بهذه الإجراءات في 01/01/ 2002. وهذا ما يؤكد الإدراك السعودي العميق لخطورة التهديدات الإرهابية في زعزعة الاستقرار الداخلي للمنطقة العربية.

من ناحية أخرى، ساهمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في توحيد مفهوم الإرهاب ومصادره وطبيعته، بشكل يؤدي إلى تسهيل التعاون الأمني بين الدول في مقاومة أنشطة معينة تعتبر خارجة عن القانون ومضرة بالأمن. في مقابل ذلك، ميزت هذه الاتفاقية بين العمل الإرهابي وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، حيث نصت الفقرة "أ" من المادة الثانية على أنه: "لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي".[1] كما أن هذه الاتفاقية أصبحت فيما بعد أرضية للعديد من الترتيبات القانونية في نفس الاتجاه، بحيث استقت منها اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي الكثير من المواد.

أما على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه بحكم ثقل المملكة العربية السعودية الاستثنائي في المنظمة، كان لها الدور البارز في التنسيق وتطوير الإستراتيجيات من أجل مكافحة الإرهاب واحتواء التهديدات الأمنية الإرهابية. لقد كانت مواقف السياسة الخارجية السعودية واضحة من الإرهاب كظاهرة مهددة لاستقرار دول الخليج العربية، وفي نفس الوقت حازمة في اتخاذ التدابير الصارمة لمكافحته واحتواء امتداداته الإقليمية وتداعياته الأمنية والإستراتيجية عبر الحدود. ضمن العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، اتخذت خطوات نوعية باتجاه مكافحة الإرهاب يمكن تحديدها في النقاط التالي:

1-توقيع جميع دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998، والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1997، ومدونة قواعد السلوك لمكافحة الإرهاب لعام 1996، والإستراتيجية الأمنية العربية لعام 1983. لقد شكلت هذه الاتفاقيات الإطار

---

[1] وزارة الثقافة والإعلام، موقف السعودية من الإرهاب، ط. 1 (الرياض: دار القمم للإعلام، 1425)، ص ص. 124 -25.

القانوني الإقليمي للتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية المختلفة لدول الخليج من أجل توفير مستوى معين من الفعالية في احتواء تهديدات تنظيم القاعدة عبر المنطقة.

2-إقرار الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تمت صياغتها في عام 1987، ثم تبعت هذه الخطوة بعمل آخر في نفس الاتجاه وهو إقرار الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام 2002. وبهذا الشكل، لا تكون إستراتيجية مكافحة الإرهاب مقتصرة على الجوانب الأمنية فحسب، ولكن أيضا تم توسيعها لتشمل الأبعاد غير الأمنية كالجوانب الثقافية والدينية والاجتماعية. مما يعكس توسيع مفهوم الأمن الذي تم تطويره خلال المراجعات النظرية في حقل نظرية العلاقات الدولية.

3- إصدار "إعلان مسقط" بشأن مكافحة الإرهاب الذي انبثق عن الاجتماع الحادي والعشرين لوزراء داخلية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2002. الذي تضمن تطويرا موسعا للإستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود والمياه الإقليمية.

4- نجاح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التوصل إلى التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب في عام 2004.[1]

من حيث الجوهر، تمثل هذه الاتفاقيات الأمنية والتفاصيل التي تضمنتها، تطويرا للفكر الإستراتيجي في مجابهة ظاهرة الإرهاب على المستوى الإقليمي. على اعتبار أن الاختراق الأمني لتنظيم القاعدة لم يعد مقتصرا على دولة بعينها، وإنما يهدد دول المنطقة كلها الذي انعكس في إنشاء قيادة موحدة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب من سعوديين ويمنيين. لقد أثر جنس التهديدات في خاصيات الإستراتيجية الأمنية، بحيث أنه مادام التهديد الأمني للقاعدة هو إقليمي فلابد عندئذ أن تصمم إستراتيجية مواجهته على المستوى الإقليمي أيضا؛ من أجل ضمان فعالية عمل هذه الإستراتيجية. وبشكل آلي، تصبح الإستراتيجيات المحلية دون مستوى تأثير تنظيم القاعدة الإقليمي. لكن المثير للاهتمام، أن مسائل الأمن لم تعد قضايا

---

[1] علي بن فايز ا حـ ، "أثر الإرهاب تمعاتنا ووسائل مكافحته،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 360.

خاصة بكل دولة كما هي مصورة من قبل المفهوم التقليدي للأمن،[1] وإنما أصبحت تأخذ خاصية فوق قومية التي لطالما كانت مقصورة على مجال المعاملات التجارية والاعتماد المتبادل كما بيّن ذلك أنصار النظرية الوظيفية/الوظيفية الجديدة.[2] بل الأعمق من ذلك، أن الاهتمامات والتحديات الأمنية المحلية لم تبق شأنا محليا خاصا بالدولة فقط، وإنما أصبحت أيضا شأن إقليميا بالنسبة للدول الأخرى ولو بمستويات مختلفة؛ وذلك بسبب تأثيراتها المتدفقة خارج البيئة المحلية إلى المستوى الإقليمي. وهذا يعني أن حدوث اضطرابات وعدم استقرار في أي دولة من منطقة الخليج (اليمن مثلا في عام 2009)، سوف يستدعي بالضرورة وبشكل آلي تدخل الدول الأخرى المجاورة أو ذات المصلحة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج-الإستراتيجية الدولية

الحلقة الثالثة في الإستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب واحتواء تهديدات تنظيم القاعدة وتداعياتها الأمنية على الاستقرار الأمني من منظور السياسة الخارجية السعودية، هي التنسيق على المستوى الدولي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي طرحتها الإدارة الأميركية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتم إقرارها من قبل مجلس الأمن. وهناك مجموعة من الدوافع وراء تبني السياسة الخارجية السعودية لهذا الخيار في مكافحة الإرهاب، منها أنها كانت ضحية للهجمات الإرهابية منذ السنوات الأولى لتأسيس تنظيم القاعدة في أفغانستان من قبل أسامة بن لادن في عام 1989. وقد اشتدت هجمات القاعدة وتصاعدت تهديداتها بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991. والدافع الثاني، أن السعودية اليوم موجودة في قلب البيئة الإستراتيجية للمناهضة العالمية للإرهاب في أفغانستان وباكستان والقرن الإفريقي والعراق واليمن. أما الدافع الثالث، فهو فك الارتباط بين الإسلام كدين لمليار ونصف تقريبا مسلم، وبين الإرهاب كظاهرة تتبنى

---

[1] Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 03 -15.

[2] Michael Hodges, « Integration Theory, » in Approaches an Theory In International Relations, ed. Trevor Taylor (London: Lowgman Group Limited, 1978), pp. 249-53.

الإسلام من أجل تبرير عمليات القتل العشوائي للأبرياء وتهديد استقرار الدول الآمنة. يضاف إلى ذلك، ما تمثله المملكة العربية السعودية من عمق روحي وديني للعالم الإسلامي بحكم إشرافها على الحرمين الشريفين.

وقد تمثلت خطوات السياسة الخارجية السعودية باتجاه التنسيق الأمني على المستوى الدولي في مكافحة الإرهاب في رد الفعل إزاء قرار مجلس الأمن رقم 1373 المتعلق بمناهضة الإرهاب الدولي. إذ وفقا لنظام مراقبة البنوك بالمملكة، فإن مؤسسة النقد هي الجهة الوحيدة المخوّلة رسميا بالرقابة على الأعمال البنكية وضمان مشروعيتها ولها أن تطلب من البنك أي معلومات تراها ضرورية، كما أن لها صلاحية إجراء التفتيش على الحسابات والسجلات في البنوك لذات الغرض.

كذلك يتجسد المستوى الدولي من إستراتيجية مكافحة الإرهاب في عضوية المملكة العربية السعودية في فريق العمل المالي الدولي من خلال مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل وضع الضوابط المناسبة في احتواء أعمال تمويل الإرهاب وتجفيف المنابع بشكل يشل عمل تنظيم القاعدة عبر العالم. الخطوة الأخرى العملية المتخذة من قبل السياسة الخارجية السعودية باتجاه احتواء التهديدات الإرهابية على المستوى الدولي، هي الموافقة على إنشاء وحدة الاستخبارات المالية الدولية في إطار عمل مجموعة العشرين التي تقودها الولايات المتحدة؛ والمهمة الأساسية الموكلة لهذه الوحدة هي وضع الإجراءات التنفيذية لمنع ووقف والتحقيق في عمليات تمويل الإرهاب عبر العالم.[1] وذلك بسبب ما ينطوي عليه عنصر تمويل الإرهاب من مخاطر استمرار عمليات تجنيد الأفراد عبر العالم، خاصة في مناطق النزاع والتمزق الوطني مثل الصومال والعراق واليمن، بأن يتم شراء المقاتلين ودفع رواتب لهم. كما أن مصادر التمويل المتدفقة بوفرة على الجماعات الإرهابية تساهم في اقتناء الأسلحة والمعدات اللازمة، وتقديم رشاوى سخية للمسئولين الأمنيين والقادة العسكريين في مناطق النزاع من أجل تسهيل عملياتهم. يمكن لكل هذه المخاطر احتواؤها عبر التعاون الدولي من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهاب.

بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية، فإن هدف التنسيق على المستوى الدولي هو احتواء تهديدات القاعدة في منطقة الخليج باعتبارها أكثر مناطق العالم حيوية للاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بأمن الملاحة الدولية عبر الخليج العربي ومضيق هرمز وباب المندب؛ على اعتبار أن ناقلات النفط العملاقة تشكّل 90 بالمائة من الملاحة في الخليج. وهناك تقارير أمنية

---

[1] مصطفى العا ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 409-10.

أظهرت محاولات تنظيم القاعدة تفجير ناقلات النفط في مياه الخليج خاصة في مضيق هرمز بهدف إغلاقه، إذ تعتبر ناقلة نفط نصف قنبلة نووية إذا ما تم تفجيرها وهي محملة بالنفط. فاستنادا للمعلومات المستقاة من عناصر القاعدة الذين تم إلقاء القبض عليهم، صرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في أكتوبر من عام 2005، أن الولايات المتحدة الأميركية وشركاءها في الحرب على الإرهاب قد تمكنوا من إحباط ما لا يقل عن 10 محاولات إرهابية خطيرة خطّط لها تنظيم القاعدة. ومن هذه العمليات، محاولة القاعدة تفجير المقر الرئيسي للأسطول الخامس التابع لقوات البحرية الأميركية في البحرين، وهي العملية التي ارتبطت باسم الناشري الذي ألقي القبض عليه في دولة الإمارات في شهر أكتوبر 2002.[1]

[1] مايكل ريتشاردسون، "معا الإرهاب البحري: التهديدات النا ة عن انتشار الأسلحة،" نشرة أ اث الأمن ودراسات الإرهاب 8 (يوليو 2008): 13.

المبحث الثاني: التفكك الطائفي والصراع المذهبي

لقد برز التفكك الطائفي والصراع المذهبي كمصدر لتهديد الأمن في منطقة الخليج بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في 2003/03/20، وانهيار النظام الأمني في العراق بعد سقوط بغداد في 2003/04/09. لقد صنّف هذا المتغير كمصدر تهديد رئيس للأمن في منطقة الخليج من خلال تصريحات صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية المتوالية، المعبرة عن الغضب والاستياء مما يجري حول تفكيك البنية السوسيو-ثقافية في مجتمعات الخليج، بحيث أن كل الدول المطلة على مياه الخليج العربي الثمانية قابلة للعطب بواسطة هذا التفكك العرقي والصراع المذهبي. ويمكن مناقشة هذا المبحث من خلال تناول النقاط التالية:

-الصراع الطائفي في العراق.

-الصراع المذهبي في اليمن.

-إمكانيات تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج الستة. وتأثير هذه العناصر الثلاثة على الاستقرار الأمني في منطقة الخليج.

1-الصراع الطائفي في العراق وتداعياته الأمنية على منطقة الخليج. إن طبيعة تاريخ العراق الطويل جعلته مجتمعا متعدد الأديان والطوائف منذ آلاف السنين، فبالإضافة إلى وجود أتباع الأديان الثلاثة، هناك أتباع أديان وثنية تمتد أصولها إلى الديانة المجوسية في عهد الدولة الفارسية قبل الإسلام. لكن أكثر الانقسامات الطائفية تأثيرا على استقرار المنطقة هي الانقسام بين السنة والشيعة بسبب إمكانية أن يكون لها امتدادات إقليمية بشكل متزايد. إن أكثر التهديدات التي تطرحها الصراعات الطائفية هي استقرار السيادة الوطنية وإضعاف مركزية الدولة القطرية لصالح ما سماه محمد سعيد ريان[1] "بإقطاعيات محلية عرقية وطائفية متنافرة في علاقتها"،

---

[1] مد سعيد ريان، الصراع على ا ليج و اولة توظيف الإسلام السياسي: قراءات السياسة الواقعية ونظرية توازن القوى (القاهرة: مركز ا ضارة العربية، 2005)، ص ص. 234-38.

وتزداد إمكانيات الانفصال بتفكك الوحدات السياسية الذي تمتد تداعياته الأمنية إلى المنطقة كلها.

ولقد بدا واضحا بعد سقوط بغداد في 2003/04/09، ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي انخرطت في حرب إبادة طائفية بلغت أوجها في عام 2006؛ ولم يستطع النفوذ الأميركي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية. الأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان، أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءا أساسيا من مجلس نظام الحكم الذي شكّله الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر، لأكثر من ثلاثين سنة. خلال هذه الفترة الطويلة، قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة؛ والتي استغلت في ملأ الفراغ السياسي والأمني الذي خلّفه سقوط النظام العراقي السابق. ومن بين هذه التنظيمات الشيعية التي أصبحت في الحكم ولها علاقات وثيقة مع إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" وجناحه العسكري "منظمة بدر". إذ تشير بعض التقديرات أن قوات ميليشيا بدر تبلغ حوالي 40 ألف مقاتل، وأن هناك أعداد متزايدة يتم تجنيدها بمساعدة مكاتب المخابرات الإيرانية؛ حيث تصرف ألفان دولار للعضو الجديد؛ وذلك من أجل دعم القدرات العسكرية للمجلس. كما شجعت إيران مجلس الثورة على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية التي وظفت فيما بعد على نطاق واسع في إدارة الحرب الطائفية وتشريد مئات الآلاف من السنة الذين تبنوا إستراتيجية مقاومة الاحتلال. بالإضافة إلى اختراق الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الشرطة والجيش والقطاعات الأمنية الأخرى، التي أدارت في السنوات التالية بعد الاحتلال، عمليات التعذيب والإمعان في القتل الجماعي للسنة. ولقد توالت اتهامات هيئة علماء المسلمين العراقية على لسان رئيسها حارث الضاري لقوات بدر بأنها المسئولة على قتل الآلاف من أهل السنة والسيطرة على الوقف السني في العراق.

الجماعة الشيعية الأخرى المتطرفة والتي أصبحت جزءا من النظام العراقي بعد الاحتلال الأميركي هي "حزب الدعوة العراقي". وهناك العديد من الأحزاب الشيعية الأخرى التي تفتت عن حزب الدعوة العراقي الأم، مثل حزب الدعوة تنظيم العراق، وحزب الدعوة مكتب طهران، وحزب الدعوة مكتب لندن الذي قاده إبراهيم الجعفري، وحزب الدعوة الإسلامية مؤتمر الشهيد الصدر، وحزب الدعوة المجلس الفقهي، وحزب الدعوة الشهيد الحسين. القاسم المشترك لكل هذه الأحزاب هو العلاقة الوثيقة مع إيران وتوظيفها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية بنسبة معينة من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل العراق، والتي على رأسها احتواء القوى المناهضة لنظام الحكم في طهران وتقليص إمكانية تكرار تجربة الحرب

العراقية-الإيرانية. لكن في مقابل ذلك، ومن مفارقات السياسة، أن الأحزاب الشيعية أيضا قامت بتوثيق علاقاتها مع الاحتلال الأميركي العدو اللدود لإيران، واستعانوا بهذه العلاقات في إذكاء الحرب الطائفية ضد السنة، وضد خصومهم من الشيعة العرب في العراق المناهضين للاحتلال الأميركي. إذ نقل محمد مجاهد الزيات[1] عن الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر قوله في كتابه "عامان في العراق"، أن السيستاني والحكيم والجعفري طالبوه بالقبض على مقتدى الصدر وأن السيستاني صرح بشكل غير مباشر أنه لا يمانع في تصفيته.

التيار الصدري وجناحه العسكري المتمثل في قوات "جيش المهدي" أصبح قوة سياسية وعسكرية بعد سقوط بغداد، وقامت إيران بدعمه عن طريق قيام الحرس الثوري الإيراني بتدريب أكثر من 2000 من عناصره، وتشير تقديرات صحفية إلى أن عدد عناصره يبلغ 25 ألف مقاتل. تورطت ميليشيا جيش المهدي عام 2006 في عمليات التصفية المذهبية خاصة في مدينة بغداد، بدعوى حماية الشيعة ومقدساتهم في العراق بعد تفجير مراقد الأئمة الشيعة في مدينة سمراء في عام 2006.

إن المتغير المستقل المساعد على تصاعد العنف الطائفي في العراق هو غياب النضج السياسي وفكر الدولة لدى الجماعات الشيعية السياسية والجماعات المسلحة السنية، بشكل جعل مثل الجماعات تُستغل بشكل مأساوي من قبل الاحتلال الأميركي في خوض حرب ضد بعضها البعض ونسيان الاحتلال. وأصحب تصريحات العديد من القادة ينظرون لبعضهم البعض أنهم العدو الحقيقي وليس الاحتلال الأميركي، وهكذا تتمزق الأوطان تحت مطرقة الصراعات الطائفية والمذهبية. المعضلة الأخرى هي أن الصراعات المذهبية هي أكثر ارتباطا بالمشاعر الدينية والعاطفية التي تؤجج الكراهية في نفوس عامة الناس، ليس على مستوى المجال المحلي للصراع فحسب، وإنما تمتد الانقسامات المذهبية ويصحوا النائم منها عبر المنطقة والعالم الإسلامي. لأنه كما مزقت الانقسامات المذهبية السوسيولوجية العراقية، كذلك حدث نفس الشيء في باكستان وبين نفس الطائفتين خلال نفس الفترة ولازال الوضع مستمرا.

لقد مثّل الانقسام المذهبي وعدم الاستقرار الأمني في العراق، تحديا جديا لأمن منطقة الخليج بصفة عامة، والأمن السعودي على وجه الخصوص. وهذا ما جعل الأمير تركي الفيصل آل سعود –مسئول جهاز الاستخبارات السعودية السابق- يؤكد أن العراق يمثل أزمة رئيسية في الشرق الأوسط

---

[1] مد اهد الزيات، "إيران والأوضاع العراق،" أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007): 116 - 17.

سواء بالنسبة إلى دول الخليج العربي أو إلى اللاعبين الآخرين في المنطقة وما وراءها. ويقترح الحل لمعالجة المعضلة الأمنية العراقية من خلال مستويين رئيسيين، يعتقد أن أحدهما يعزز الآخر وهما: "المستوى الأول هو المستوى المحلي، إذ يجب العثور على طرق ووسائل للجمع بين المجموعات العراقية المختلفة... وأما المستوى الثاني الذي يجب أن يتم التعاطي مع المشكلة العراقية من خلاله فهو المستوى الإقليمي. فهذه العملية الإقليمية يجب أن ترافق وتؤكد وتعزز أي عملية محلية من النوع الذي وصفناه سابقا."[1]

من ناحية أخرى، حاول جارث ستانسفيلد[2] تشخيص دوافع الصراعات الطائفية في العراق وتداعياتها الإقليمية بطريقة أكثر تنظيما ووضوحا. وذلك من خلال مجموعة من النقاط التالية:

أ-احتدام الصراع من أجل السيطرة على الدولة بين الشيعة والسنة، خاصة حول العاصمة بغداد والمناطق المحيطة بها، وداخل مؤسسات الدولة نفسها، الأمنية منها على وجه الخصوص.

ب- اشتداد النزاع حول شكل النظام السياسي العراقي الجديد، هل يكون نظاما موحدا كما يطالب بذلك السنة والتيار الصدري أم يكون فدراليا كما تطالب بذلك الأحزاب الكردية في الشمال والمجلس الإسلامي الأعلى.

ج-النزاع بين الأكراد والعرب على مدينة كركوك الغنية بالنفط، يقف مع العرب في هذه القضية تركيا بسبب وجود الأقلية التركمان في هذه المدينة.

د-النزاع بين العشائر السنية الموالين بطريقة أو بأخرى للحكومة في بغداد والسنة المؤيدين للقاعدة في مناطق الأنبار ونينوة وديالي.

هـ- تصاعد حدة النزاع الشيعي-الشيعي في مناطق العراق الجنوبية خاصة في النجف والبصرة، وكان النزاع محتدما على محور قوات جيش المهدي التابعة للتيار الصدري وقوات فيلق بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

إن الانقسام المذهبي الحاد والقاسي في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في 2003، يعتبر في نظر الكثير من

---

[1] تركي الفيصل آل سعود، "التحديات والأخطار الـ تواجه منطقة الـ ليج العر ،" النظام الأمـ منطقة الـ ليج العر : التحديات الداخلية والـ ارجية (أبو ظـ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 27- 32.

[2] جارث ستانسفيلد، "أمن الـ ليج العر عقب غزو العراق،" النظام الأمـ منطقة الـ ليج العر : التحديات الداخلية والـ ارجية (أبو ظـ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 14.

المحللين الإستراتيجيين[1] المصدر الرئيسي للقلق على مستقبل أمن منطقة الخليج برمتها. تشتق المخاوف من تهديدات التمزق المذهبي القادمة من العراق، من ضعف الولايات المتحدة الأميركية والسلطة الجديدة في بغداد أمام قوة وسيطرة الجماعات المتصارعة على الساحة العراقية، بحيث أن سرعة استقطاب المجتمع العراقي تلغي أي إمكانية لأن تستطيع الولايات المتحدة أن تعمل بأي طريقة سوى القيام بردود الأفعال إزاء ما يجري، بما يجعلها غير قادرة على تنفيذ أي خطط موضوعة لإنجاز التغيير في العراق. المتغير الآخر الذي أضعف سيطرة الولايات المتحدة على مخرجات السياسة العراقية هو الدور الإيراني المرتبط بشكل مباشر بالأحزاب الشيعية التي تربطها بها فترة طويلة من التفاعل السياسي والثقافي والاجتماعي والأمني. تنبع قوة إيران من أنها تملك أدوات التأثير في الأحداث الجارية على الساحة العراقية عبر العدد الكبير من وكلائها داخل البيئة المحلية العراقية، بالإضافة إلى اعتماد كبار الساسة العراقيين الجدد –الشيعة والأكراد- على إيران التي يدينون لها منذ فترة طويلة في قتالهم ضد نظام صدام حسين. ولقد اتضح اعتماد الساسة العراقيين على إيران في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2010، عندما تدفقوا على طهران عقب ظهور النتائج وتوسطت إيران بين الأحزاب المختلفة من اجل تشكيل الحكومة الجديدة.

وكرد فعل من المملكة العربية السعودية على التفكك المذهبي في العراق والتهديدات الأمنية المحتملة للعراق على منطقة الخليج المتمثلة بشكل أساسي في امتداد الصراع الشيعي –السني إلى منطقة الخليج، عبّر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن قلق دول الخليج العربية من احتمالات تفكك العراق، في إشارة واضحة إلى تصاعد دور الجماعات الطائفية والمذهبية على حساب الدولة الوطنية في العراق. كما تعكس المخاوف السعودية المعبّر عنها في العديد من المناسبات، العودة غير المسبوقة لدور العامل الشيعي في السياسات العراقية. وتتزايد خطورة متغير الصراع المذهبي في ظل تصاعد النزاعات الانفصالية لدى الطوائف والإثنيات المختلفة المكوّنة للمجتمع العراقي؛ إذ أن هناك بعض القوى السياسية القائمة على أسس عرقية ومذهبية تسعى للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال بأقاليم معينة، كما هو شأن الأكراد في شمال العراق (انفصال عرقي) والشيعة في الجنوب (انفصال مذهبي). وإن من المؤشرات الخطيرة حول أهداف ونيات هذه الجماعات باتجاه الانفصال هي المطالبة بضم المناطق الغنية بالنفط (مثل مطالبة الأكراد بضم مدينة

---

[1] جارث ستانسفيلد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 149 -51.

كركوك)، مما يعني توقع الاقتتال على مناطق الثروة وحدوث المجازر التي لا حدود لها. وهذا الخيار غير مستبعد لأنه وقع في عراق ما بعد الاحتلال، عندما كانت الجماعات السنية والشيعية تتصارع على السيطرة على مدينة بغداد ووقعت مجازر جماعية في عام 2006 التي وصلت حصيلتها إلى مليون قتيل منذ بداية الاحتلال. ففي 2009/05/10، قال قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال ديفيد بتريوس أن عدد العمليات الهجومية التي كانت تقوم بها الجماعات المسلحة في العراق خلال عام 2007 قد بلغ إلى 160 هجوم في اليوم. وكان معدل ضحايا العنف في عامي 2007/2006 قد بلغ 2170 قتيل في الشهر الواحد فقط.[1]

وتشير تقديرات أخرى إلى أن الاعتداءات في عام 2006 ذات الأبعاد المذهبية والعرقية قد تجاوزت المائة حادثة خلفت وراءها 3000 قتيل عراقي شهريا، واختطاف 40 عراقيا في المتوسط يوميا، والذين عادة ما تكتشف جثثهم ملقاة في الشوارع، مع ارتفاع عدد السجناء إلى 30 ألف سجين. فضلا عن ازدياد القتل الطائفي والمذهبي والترحيل القسري داخل البلد وخارجه الذي وصفته منظمات الأمم المتحدة بأنه أكبر ترحيل قسري منذ نكبة فلسطين. لهذه الاعتبارات الأمنية والتهديدات الإقليمية المتفجرة من البيئة المحلية العراقية، وصف العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في خطابه الافتتاحي لقمة دول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في ديسمبر 2006، الوضع في العراق "أشبه ببرميل بارود قابل للاشتعال".[2]

وربما لا تقبل أي دولة خليجية أو عربية بوجود دولة عراقية تقوم على أساس طائفي بالقرب من حدودها، لأنه بمثابة تهديد إستراتيجي يحرض باتجاه تشجيع الأقليات الشيعية في المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، ولذلك تعارض دول الخليج بشدة تقسيم العراق وتؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادته.[3]

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، الرصد الإستراتيجي 6: أين يتجه العراق؟ الانسحاب الأم كي وجاهزية القوات العراقية (الرياض: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص. 03.

[2] عبد ا الشا ي، "الوضع الأم العراق وتداعياته على منطقة ا ليج العر ،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 33-34.

[3] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا ليج الثانية والثالثة أمن دول لس التعاون ا ليجي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2007)، ص ص. 99 -103.

الحقيقة أن الوضع الإستراتيجي الذي ترتب بعد احتلال العراق في 2003، قد حوّل العراق إلى مصدر تهديد أمني لمنطقة الخليج أكثر مما كان عليه الوضع قبل الغزو، بدلا من أن يتحول إلى مصدر أمن كما كان مأمولا من الغزو الأميركي. وذلك لعدة اعتبارات أمنية وإستراتيجية، منها الوضع السياسي والأمني غير المستقر والمعقد والغامض في العراق؛ الذي جعل الأمن في الخليج غامضا ومعقدا وغير مستقر وقابلا لكل الاحتمالات. الاعتبار الآخر هو أن وجود العراق المجرد من جيشه والضعيف عسكريا وضعف الحكومة في بغداد كلها عوامل تخّل بالتوازن الإستراتيجي الإقليمي ويجعل الوضع الأمني لمنطقة الخليج مفتوحة على كل الاحتمالات خاصة بعد الانسحاب الأميركي في عام 2011. وسوف يضعف الدور الأميركي إذا استمرت التطورات الجارية في التفاعل، وهي الحرب في أفغانستان التي تنذر بانسحاب حلفاء أميركا الرئيسيين منها مثل بريطانيا. فقد صرح وزير الدفاع البريطاني الجديد في الحكومة الائتلافية البريطانية بين المحافظين والليبراليين، بمناسبة الزيارة التي قام بها إلى أفغانستان في 2010/05/22 أن بريطانيا تريد الانسحاب من أفغانستان في أقرب وقت ممكن. والتطور الآخر الذي يمكن أن يضعف الدور الأميركي هو تفاعلات أزمة عجز الموازنة في أميركا وفي منطقة اليورو التي سوف تقلص من ميزانية تمويل الحرب في أفغانستان. إن الانسحاب الأميركي وضعف دور الولايات المتحدة الأميركية ووجود عراق ممزق مذهبيا وطائفيا وعرقيا، سوف يفتح المجال أمام تمدد النفوذ والسيطرة الإيرانية على المنطقة. سوف يؤدي هذا الوضع الإستراتيجي إلى تصعيد عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج، وعندئذ سوف تجد المملكة العربية السعودية نفسها وجها لوجه مع إيران على مياه الخليج. لذلك يرى المحلل الإستراتيجي الإماراتي عبد الخالق عبد الله -أستاذ العلوم السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة- أنه: "لا يمكن تصور الأمن بالعراق من دون جيش وطني إلى جانب إيران تمتلك 500 ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية... لكن إذا كان الاختلال الأمني فجا وصعبا، فإن معالجته أكثر صعوبة وتتطلب إما تفكيك الجيش الإيراني أو إعادة بناء الجيش العراقي..."[1]

بصفة عامة، تكمن مخاطر الانقسام الشيعي-السني داخل البيئة المحلية العراقية في امتداداتها الإقليمية بأن تذكي أو تحي الانقسامات المذهبية داخل النسيج الاجتماعي لمنطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط

---

[1] عبد ا الق عبد ا ، النظام الإقليمي ا ليجي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 284 -49.

بصفة عامة؛ في ظل تحفيزات البيئة الدولية المفتوحة على التدفق الإعلامي غير المحدود وتطور الاتصالات وسهولتها عبر العالم (خاصة الإنترنت). إن ما يزيد من مخاطر تأثير البيئة العراقية الممزقة مذهبيا على أمن منطقة الخليج، هي الطبيعة السوسيو-ثقافية والاجتماعية للمنطقة في حد ذاتها، بحيث أنها منطقة لازالت لم تتبلور فيها آليات التفاوض والحوار الذاتي بين مكونات هذه المجتمعات التي تساعد على تحويل التعدد المذهبي والقبلي إلى عناصر إيجابية وحالة صحية تعمل باتجاه تحقيق التكامل الأمني والاقتصادي على حد سواء. وسبب غياب هذه الآليات هو التأخر أو تأجيل التحول الديمقراطي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين والعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. على افتراض من الوظيفيين الجدد خاصة إرنست هاس[1] أن المجتمعات التعددية والمركبة هي أكثر المجتمعات قابلية للتكامل مع بعضها البعض، إذا استطاعت تنظيم الحوار بين مكوناتها عبر سلسلة من حلقات التفاوض البيني.

2- الصراع المذهبي في اليمن. المتغير المستقل الثاني المؤثر في عدم الاستقرار الأمني لمنطقة الخليج هو الاضطرابات الأمنية في الحديقة الخلفية لمنطقة الخليج جنوب المملكة العربية السعودية داخل البيئة المحلية لليمن. خاصة ذلك الصراع بين الحوثيين الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية الشيعية والحكومة والقبائل الموالية لها من السنة. ولقد برزت ملامح الصراع المذهبي من خلال الشروط التي وضعها المتمردون الحوثيون من أجل وقف القتال ضد الحكومة؛ التي لم تكن سياسية أو اقتصادية وإنما كان في معظمها إيديولوجية ومذهبية مثل تدريس المذهب الزيدي وحرية النشاط الديني لهذه الطائفة وغيرها. يضاف إلى ذلك، تصريحات العديد من القادة السياسيين والدينيين في طهران المطالبة بوقف القتال ضد الحوثيين أو التوسط بين طرفي الصراع، والتي في مجملها تصنف ضمن التدخل السافر لطهران في الشؤون الداخلية لليمن باتجاه إعادة نسخ طبق الأصل الوضع اللبناني في اليمن. ويكون لها بذلك خطوة متقدمة باتجاه خنق أمن منطقة مجلس التعاون الخليجي من الجنوب والشرق، وتوسيع دائرة أوراقها الإقليمية من أجل تفعيل سياستها الإقليمية وتحقيق مصالحها الحيوية.

التساؤل الذي يطرح نفسه هو: ما هي دوافع الاهتمام الإيراني باليمن، وما هي الإمكانيات الإستراتيجية والأمنية التي يمكن أن يقدمها اليمن الآمن

---

[1] Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 629-45.

والمستقر لأمن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وللأمن السعودي على وجه الخصوص؟

من الناحية الإستراتيجية، يتميز اليمن بالعديد من الخاصيات المهمة في الثقل الإستراتيجي الإقليمي، أكثر مما يبدو أنه بلد ضعيف مزقته الانقسامات المذهبية والقومية والحروب والفقر. ومن هذه الخاصيات ما يلي:

أ-الثقل الديمغرافي جنوب الجزيرة والمفتوح على البحر الأحمر وعلى بحر العرب، إذ يتعدى عدد سكانه، سكان المملكة العربية السعودية. مما يعني توفر مصادر حيوية للقوة الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية البرية كما هو مؤكد من قبل التراث الإستراتيجي التقليدي في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية.[1]

ب- توفر احتياطات نفطية مقبولة التي اكتشفت في الفترة الأخيرة، والتي يمكن أن توجه عائداتها نحو إعادة بناء الجيش اليمني وتحديث قدراته العسكرية، بشكل يجعله قوة عسكرية لها ثقلها في الميزان الإستراتيجي. إلا أن مثل هذه الأهداف تواجه صعوبات جراء عدم الاستقرار الداخلي وتصاعد حدة التهديدات الانفصالية في الجنوب في الفترة الأخيرة وأخيرا الأزمة السياسية المتعلقة بتنحية الرئيس علي عبد الله صالح.

ج-الانتشار الديمغرافي اليمني عبر دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في المملكة العربية السعودية. إذ يوجد لليمن جالية كبيرة في السعودية وباقي دول الخليج يمتهنون التجارة والأعمال الحرة واندمجوا وسط هذه المجتمعات، والكثير منهم يحمل الجنسية السعودية. ومعظمهم محافظون تعود جذورهم إلى اليمن الجنوبي.[2]

د-بقدر ما يشكّل اليمن الموحد قوة، بقدر ما يمكن أن يتحول إلى مصدر تهديد كبير في حالة انفصال الجنوب عن الشمال أو حدوث حالة التمزق القبلي وتفكك البنية السوسيولوجية للمجتمع.

---

[1] Kenneth Waltz, “a critical rationalist between international politics and foreign policy,” in The Future of International Relations Masters in the Making? , ed. Iver B.Neumann and Ole Wæver (London and New York: Routledge, 2005) pp. 41-68.

[2] جراهام فولر، "الشرق الأوسط ،" التقييم الإستراتيجي، تح. ز ي خليل زاد (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 253- 55.

لذلك، إن أي تجدد للحرب الأهلية اليمنية يمكن أن يؤدي إلى توسيع رقعتها نحو المنطقة كلها، وهو الوضع الذي لا يخدم المصالح الخليجية. لكن وقف عمليات القتال من قبل الحوثيين ضد قوات الحكومة لا يعني انتهاء المشكلة الأمنية في اليمن، وإنما تم تسكينها أو تأجيلها؛ على اعتبار أن إعلان وقف القتال لم يتضمن إجراءات منع عودة الاشتباكات وتصاعد التهديدات الأمنية ونشوب النزاعات المذهبية. ومن هذه الإجراءات مثلا، سحب الأسلحة من مناطق الاشتباكات، على الأقل الأسلحة شبه الثقيلة والألغام، وحل المليشيات وتحوّلها إلى حزب سياسي للمشاركة في السلطة. لذلك مازالت هناك إمكانيات كبيرة لتفجر الوضع الأمني في شمال اليمن على الحدود السعودية الجنوبية، وامتداد هذا النزاع إلى داخل السعودية ومناطق أخرى من دول الخليج العربية.

التهديد الأمني الآخر الذي يمثله الصراع المذهبي في اليمن بين السنة والشيعة، هو إضعاف الحكومة المركزية الذي يؤدي بدوره إلى انقسام اليمن إلى دولتين، واحدة في الشمال يسيطر عليها الشيعة وأخرى في الجنوب تسيطر عليها القاعدة. وكلا الوضعين يمثلان تهديدا جديا لأمن منطقة الخليج، خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان؛ الدولتان الخليجيتان اللتان لهما حدود مشتركة وطويلة مع اليمن. إن ما يرجح سيطرة هاتين الجماعتين على الحكومة في حالة حدوث الانقسام، هو أنهما أكثر الجماعات قوة وهيمنة داخل المجتمع اليمني لحد الآن. سوف يتلقى الحوثيون الدعم من إيران، وتتلقى القاعدة الدعم من القبائل العربية كما هو الوضع قائما في منطقة القبائل في شمال باكستان. وإذا تحقق هذا السيناريو، فسوف يكون أمن الخليج في مهب الريح خاصة الملاحة البحرية في بحر العرب وباب المندب.

3-إمكانية تفجر الصراع المذهبي في دول الخليج العربية الستة. المستوى الثالث في تحليل قضية الانقسام المذهبي كمتغير مستقل مؤثر بشكل جدي في أمن منطقة الخليج، انتقال الصراع المذهبي المزمن إلى داخل مجتمعات دول الخليج العربية. خاصة تلك الدول التي فيها أقليات شيعية كبيرة مثل السعودية والكويت والبحرين. الجانب المثير في هذا العنصر أن الشيعة موزعين ديمغرافيا في مناطق جغرافية حيوية لهذه الدول، فالشيعة في السعودية يقطنون المنطقة الشرقية المطلة على الخليج والغنية بالنفط وتشهد حركة بحرية نشطة للسفن التجارية والعسكرية في نفس الوقت. ويوجد الشيعة في البحرين كأغلبية، وهي الدولة التي تستضيف على أراضيها مقر قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، مما يعني أن أي اضطرابات مذهبية داخل البحرين سوف تثير تهديدات أمنية جدية للمصالح الأميركية في البحرين وبالتالي تضطر الولايات المتحدة الأميركية

إلى توسيع تدخلها العسكري لاحتواء جميع مصادر التهديد الفعلية والمحتملة.

وهناك وعي من قبل صناع القرار في الحكومية السعودية بالمخاطر المحتملة لأي صراع مذهبي داخل منطقة مجلس التعاون الخليجي، خاصة في الدول الصغيرة منها. لذلك جاءت المبادرات باتجاه تلطيف مشاعر التوتر المذهبي، ومن ذلك الإعلان المشترك لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الإيراني أحمدي نجاد، خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى السعودية في 2007/03/03، الذي تضمن الاتفاق على إخماد نار الفتنة الطائفية المشتعلة في العراق وإطفاء جذوتها. وذلك خوفا من أن تنتقل إلى المناطق الأخرى في الخليج على وجه الخصوص. كما أن هناك أصوات تنادي بتحكيم العقل والحكمة في التعامل مع النزاعات المذهبية، والتي يمثلها الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز[1] –رئيس الاستخبارات السعودية السابق-، الذي يرى أنه إذا كان هناك خلاف مذهبي موجود في المنطقة فيجب ألا يؤدي إلى أي نوع من أنواع العداء والكراهية بين شعوب المنطقة. على اعتبار أنه لا فائدة لأي طرف من تسخير السلبيات المذهبية في زمن تحتاج الأمة الإسلامية إلى التقارب والألفة والاتحاد من أجل تحقيق الرفاهية والاستقرار. أما بالنسبة لتشخيصه لأسباب تصاعد النزاعات المذهبية، فهو يرى أنه لما تحولت الخلافات المذهبية إلى أفعال سياسية محضة، ووقوع العديد من النخب السياسية والأطراف المختلفة رهينة لهذه الخلافات، أصبحت تمثل هذه الخلافات خطرا أمنيا وإستراتيجيا مرتبطا مباشرة بالبقاء القومي للدول وتصاعدت مخاوف كل طرف من الآخر. إن مثل هذه الخلافات تعمي دول المنطقة عن المشاكل الحقيقية التي تواجهها، سواء ما تعلق بالمسائل الأمنية أو بالمسائل الاقتصادية وحاجات الشعوب في الرفاهية.

إن المخاوف الناجمة عن الصراعات المذهبية القائمة والمحتملة في منطقة الخليج التي تحدث عنها الأمير تركي الفيصل، قد حصرها جارث ستانسفيلد[2] في ظهور ما سماه "بصحوة الهلال الشيعي" التي يمكن أن تؤدي إلى إيقاظ المشاعر المذهبية داخل مجتمعات دول الخليج التي لازالت تسيطر عليها الاعتبارات القبلية والعشائرية. إن مثل هذه الأحداث سوف

---

[1] تركي الفيصل آل سعود، "التحديات والأخطار الـ تواجه منطقة الـلميج العر "، النظام الأمـ منطقة الـلميج العر : التحديات الداخلية والـارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 27 -32.

[2] جارث ستانسفيلد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 144-45.

تتأثر بشكل كبير بموقف إيران منها التي تواجه ضغوطا كبيرة عليها بسبب لبنان وفلسطين وبرنامجها النووي. إذ قد تنظر إلى ذلك على أنه فرصة لإشغال الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة عنها، مما يدفع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص إلى الانخراط بثقلها في دعم أهل السنة في العراق وأي حكم علماني قريب من الولايات المتحدة بهدف فتح ثغرة في الأمن الإستراتيجي الإيراني على الحدود الغربية لإيران. لكن مثل هذا الوضع الإستراتيجي هو غير مريح لكل الأطراف بسبب انه ناشئ عن خلافات مذهبية لا قيمة لها في الميزان السياسي والإستراتيجي إذا لم تعط لها مضامين سياسية وأمنية؛ على افتراض أنه لا توجد دولة في العالم بدون تعدد في المذاهب والأديان والأعراق لكن تستمر في البقاء عبر التعايش المجتمعي.

الحقيقة أن مشاعر الخوف من نشوب النزاعات المذهبية في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ككل لا تتملك فقط صناع القرار في الرياض ولكن كذلك في عواصم عربية أخرى مثل القاهرة وعَمان. فقد عبر عن مشاعر الخوف من هذه الصراعات المحتملة ملك الأردن عبد الثاني في ديسمبر 2004، عندما تحدث عن ظهور "الهلال الشيعي". لكن هذه المخاوف قد اشتدت في عام 2007، عندما أدان –في خطوة غير مسبوقة وخرجت عن الهدوء المعهود على السياسة الخارجية السعودية- خادم الحرمين الشريفين الملك عبد بن عبد العزيز المحاولات الإيرانية لنشر المذهب الشيعي في منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية السنية. ثم جاء بعد ذلك تصريح الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز الذي أدان فيه إثارة الصراع المذهبي والعنف الطائفي، وذلك في كلمته التي ألقاها خلال المؤتمر السنوي 12 لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الذي عقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة.[1]

لا تنبع مثل هذه المخاوف من فراغ ولكن من معطيات سوسيولوجية كما أشرنا من قبل، والمتمثلة في الأعداد الكبيرة من الشيعة في دول الخليج، ففي الكويت يتراوح عددهم ما بين 15 و25 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان؛ ويمثلون نسبة ثلثي السكان في مملكة البحرين، ويمثلون في السعودية ما بين 15 و20 بالمائة. وهناك أساليب ومقاربات للتعامل مع الاختلاف الطائفي للحولان دون تحوّله إلى عبء أمني، تختلف من دولة خليجية لأخرى حسب ظروف كل دولة. ففي البحرين، يتم احتوائهم ضمن

---

[1] يوهانس رايزنر، "ا نظور الأور لأمن ا ليج العر ،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 190 -91.

العملية السياسية بالسماح لهم الدخول للبرلمان والمجالس المحلية وتولي مسئوليات كبيرة في الحكومة. ففي الانتخابات النيابية التي أجريت في البحرين في نوفمبر 2006، تحصل الشيعة على 19 مقعدا في البرلمان من أصل 40 مقعدا. وشاركت شخصيات شيعية في تكوين الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات في ديسمبر 2006، وتولى بموجب ذلك منصب نائب رئيس مجلس الوزراء السيد جواد سالم العريض وهو شخصية شيعية، لأول مرة في تاريخ البحرين منذ عام 1971. ونفس الشيء جرى في الكويت، بحيث استفاد الشيعة من العملية السياسية المفتوحة. أما في السعودية، فقد اعتمدت المملكة أسلوب الاحتواء الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الشيعية عن طريق تطوير التنمية والبنية التحتية.[1]

لكن بالرغم من وجود مثل هذه العلاجات للانقسامات المذهبية في منطقة الخليج، إلا أن المشكلة هي أعمق من ذلك وتشكل تهديدا أمنيا جديا؛ ليس في داخل منطقة الخليج فحسب وإنما أيضا في محيطها الذي يمتد إلى باكستان شرقا، وأذريبجان (تشير بعض التقديرات أن الشيعة يمثلون ما بين 60 و70 بالمائة من سكانها[2]) شمالا، ولبنان غربا، واليمن جنوبا. ولقد تزايدت تهديدات الصراع المذهبي بعد تحرر الشيعة في العراق من قبضة صدام حسين وإخفاق بعض دول المنطقة في إدماجهم ضمن الدولة القومية (اليمن مثلا). لذلك لابد أن يكون "تهديد الانقسام المذهبي" مكوّنا رئيسيا في تصميم أي إستراتيجية أمنية في السياسة الخارجية السعودية تجاه المنطقة، أو تصميم إستراتيجية مشتركة على المستوى الإقليمي.

نقطة الضعف في التباينات المذهبية والخوف من احتمال تصعيدها إلى خلافات سياسات وتهديدات أمنية للبقاء القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، هي طبيعة سوسيولوجيا مجتمعات هذه الدول نفسها، أنها لم تطوّر لحد آليات التفاوض البيني بين المكونات الاجتماعية المختلفة كما هي موصوفة من قبل أنصار النظرية التفاعلية الرمزية في علم الاجتماع. فمازالت تتحكم في هذه المجتمعات القواعد القبلية الصارمة التي تسقط ديناميكياتها على الانقسامات والاختلافات الاجتماعية الأخرى، بحيث يمكن أن تدفع إلى خيارات أمنية خطيرة تهدد الوجود القومي للدولة في حد ذاته. ففي اليمن مثلا، -وهو الحديقة الخلفية للأمن السعودي ومن ورائه الأمن الخليجي- نجد أن الخلافات القبلية مع الحكومة في محافظة مأرب أدت بهذه

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لس التعاون ا ليجي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2007)، ص ص. 99 -103.

[2] يوهانس رايزنر، مرجع سبق ذركره، ص. 188.

القبائل إلى دعم القاعدة في قتالها الحكومة في صنعاء، ولقد أظهرت وسائل الإعلام في 2010/05/25 عناصر القاعدة يتحركون في حماية هذه القبائل بمناسبة وفاة أحد القادة الأمنيين في المنطقة عن طريق الخطأ بواسطة القوات الحكومية.

يضاف على هشاشة البنية السوسيولوجية، أن حكومات المنطقة لم تطوّر لحد آليات سلمية للتعاطي مع هذا النوع من الخلافات مثل تطوير نظام انتخابي والمشاركة السياسية وحقوق المعارضة السياسة وكذلك حق المعارضة في تولي السلطة.

المبحث الثالث: اختلال توازن القوى

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا للعراق في عام 2003 إلى إحداث خلل كبير في ميزان القوى الإقليمي الذاتي، عندما أقدم الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر على إصدار قرار حل الجيش

العراقي والمؤسسات الأمنية الأخرى الذي أدى بدوره إلى تفجر العنف غير المسبوق داخل العراق في عدة اتجاهات: ضد القوات المحتلة وقتال الجماعات العراقية لبعضها البعض وقتال قوات الحكومة العراقية. وبدلا من أن يؤدي الوجود الأميركي في العراق إلى تعديل نظام ميزان القوى والمحافظة على استقراره، تدفق النفوذ الإيراني في كل اتجاه، الذي كان من قبل مكبوحا بواسطة نظام صدام حسين وقواته المسلحة ذات الخبرة العالية في القتال والسيطرة الإقليمية. ووجدت دول الخليج على حدودها الشرقية وجه لوجه مع النفوذ الإيراني المتنامي بشكل متزايد. ومن المفارقات المثيرة أن النفوذ الإيراني أخذ يتنامى في قلب عمل وسيطرة القوات الأمريكية، سواء على مستوى مجلس الحكم الذي شكّله الحاكم الأمريكي بول بريمر، أو على مستوى الجماعات المسلحة المناهضة للاحتلال الأمريكي.

لقد خلقت هذه المعطيات وضعا إستراتيجيا مهددا للأمن الخليجي، بحيث جعل الولايات المتحدة الأميركية لا تستطيع أن تخطو أي خطوة في العراق إلا بعد الموافقة الإيرانية (من الناحية العملية)، وأصبح الموقف الأمريكي محكوم بالموقف الإيراني ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ أي أعمال عسكرية ضد النفوذ الإيراني. إن خاصيات الوضع الإستراتيجي بعد احتلال العراق قد كبّل السياسة الأمريكية في المنطقة وجعلها تركز اهتمامها على سبل الخروج من الموقف الأمني والعسكري الذي ورطت نفسها فيه. ولقد وصلت خطورة الموقف الإستراتيجي الأمريكي ذروته في عام 2008، في آخر عام من ولاية قادة الحرب في البيت الأبيض، أين نشبت الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة. الضعف الأمريكي في حرب العراق وأفغانستان بالنسبة لدول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، يعني اختلال ميزان القوى لصالح إيران وإسرائيل.

يؤكد أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة[1] أن اختلال ميزان القوى هو أحد المصادر الكبرى لعدم الاستقرار ونشوب الحروب في العلاقات الدولية. وإحدى تجليات عدم الاستقرار الناشئ عن الاختلال في ميزان القوى، هي دخول المنطقة كلها في سباق خطير للتسلح الذي ينذر بتفجر الوضع في أي لحظة.

---

[1] Robert Gilpin, "the realist quest for the dynamics of power," The Future of International Relations Masters in the Making? , ed. Iver B.Neumann and Ole Wæver (London and New York: Routledge, 2005) pp. 129 -40.

سنناقش هذا المبحث "كمستوى للتحليل" من خلال تحليل أربعة عناصر مكوّنة لعامل اختلال ميزان القوى كمتغير مستقل مؤثر في المتغير التابع والمتمثل في عدم الاستقرار الإقليمي، وهي كالتالي:

1-المشهد الإستراتيجي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

2- الثقل الإستراتيجي لإيران في المنطقة.

3- الميزان الإستراتيجي القائم في منطقة الخليج والبيئة المحيطة بها.

4- الخيارات الإستراتيجية في ظل اختلال ميزان القوى الإقليمي.

1- المشهد الإستراتيجي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ابتداءً لابد من التأكيد على أن البيئة الإستراتيجية في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأميركي للعراق قد أصبحت أكثر خطورة من ذي قبل، بسبب تفجر العنف في المنطقة في كل الاتجاهات وتمدد التهديدات خارج بؤر التوتر والهشاشة الذي أصبح عليها نظام ميزان القوى الإقليمي. وهناك وعي متزايد من قبل صناع القرار في المنطقة بالخطورة المتنامية داخل البيئة الإستراتيجية الخليجية، ومن ذلك تصريح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عبد الرحمان بن حمد العطية، بأن: "منطقتنا تواجه أخطارا وتهديدات أسوأ مما كان ماثلا قبل عام 2003 وهو ما يجعلنا نتساءل: أين ذهبت الوعود الأميركية بجنة الديمقراطية التي بشروا بها؟ والتي لم تؤد إلا إلى تحريك النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية التي أصبحت تحصد مئات الأرواح يوميا".[1] إن الوعي بالوضع الإستراتيجي الخطير في منطقة الخليج، جعل من عبد الرحمان بن حمد العطية يشخص مكونات عدم أمن البيئة الإستراتيجية في مجموعة من العناصر، والتي منها:

1. عدم التوازن في القوى؛
2. والتداخل بين الأدوار الإقليمية والأجنبية وفي بعض الأحيان التناقض الشديد بينها مما يزيد من تصعيد الوضع الأمني؛
3. وأيضا صعوبة إيجاد نقطة توازن في علاقات القوى فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على بناء معادلة أمنية متوازنة.

ومما يعقد مشكلة الأمن في الخليج أكثر هو السياسات الأمنية والإستراتيجيات التي تتبناها بعض الدول القوية في المنطقة، والمتمثلة في

---

[1] عبد الر ان د العطية، "معضلات الأمن منطقة ا ليج العر ،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 21.

الضغط على الدول الصغيرة -وهي الكثيرة من حيث العدد- ألا تستعين بالقوات الأجنبية في إقامة التوازن الإستراتيجي الإقليمي والحفاظ على الأمن، وفي نفس الوقت عدم قدرة هذه الدول على المدى المنظور تحقيق أي نوع من التوازن. مما يعني انتهاجها للسياسيات الواقعية القائمة على الدور الخارجي والدخول في ترتيبات أمنية ثنائية أو جماعية مع القوى العظمى التي لها مصالح مباشرة في المنطقة. وهي السياسة القائمة الآن بوجود قاعدة الأسطول الخامس في مملكة البحرين، وقد أعلنت قيادة الأسطول في 2010/05/26 أنها خصصت ميزانية بقيمة أكثر 500 مليون دولار لتوسيع القاعدة، مما يعني توسيع مهام هذه القاعدة في المستقبل في توجيه العمليات العسكرية في الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي خاصة مع استمرار الحرب في أفغانستان وإمكانية تفجر الوضع الأمني في باكستان. لقد تحوّل هذا الوضع الإستراتيجي بدوره إلى مأزق أمني ومصدر تهديد آخر للاستقرار الإقليمي وهو "الوجود الأجنبي"، الذي سوف نفصله في مبحث خاص لاحقا.

إن عدم الأمن في منطقة الخليج النابع من اختلال ميزان القوى، سوف يكون أكثر أهدافه المحتملة تهديد الملاحة في مياه الخليج عن طريق غلق مضيق هرمز، وربما باب المندب انطلاقا من اليمن. وإذا وقع أي انزلاق أمني خطير نحو الحرب، فإن هذه الحرب سوف لن تبقى في حدودها الإقليمية وإنما تتوسع إلى مستوى الحرب الدولية كما حدث عام 1991 عند احتلال الكويت. والسبب في ذلك هو الارتباط العضوي بين أمن الملاحة البحرية في مياه الخليج وبحر العرب والمصالح الحيوية المتراكمة باستمرار للقوى العظمى في النظام الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك العديد من البيانات الإمبريقية التي تعكس حيوية هذه المصالح.

في البداية، لابد من التساؤل عن الطبيعة الجغرافية والبحرية لمضيق هرمز وتأثير ذلك على قابليته الشديدة للعطب Vulnerability. إن عرض المضيق يتراوح ما بين 20،75 إلى 30 ميل بوجه عام، لكن قناة عبور ناقلات النفط العملاقة لا يتراوح عرضها سوى ثمانية أميال وبعمق يصل إلى 300 متر؛ مما يعني أن هناك سهولة متناهية للسيطرة على القناة بواسطة قوة بحرية صغيرة وإغلاق المضيق. وفي حالة نشوب نزاع مسلح، فإن تدمير ناقلة واحدة وسط القناة سوف تسدها. يضاف إلى الخاصية الجغرافية السابقة، وجود مجموعة من الجزر الصخرية الصغيرة المنتشرة في عرض المضيق، والتي منها جزيرة الغنم التي داخل المضيق، وشبه جزيرة مسندم التي تسيطر على الممر الحيوي للمواصلات في الاختناق الكائن داخله؛ وأيضا جزيرة سُلامة وجزية هرمز وجزيرة أبو

موسى التي تقع على بعد 160 كلم من مدخل الخليج، وتقع على مسافة 75 كلم من الساحل الإيراني، وعلى مسافة 60 كلم تقريبا من الساحل الإماراتي. وهناك جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتان تقعان على مسافة 5،13 كلم من جزيرة أبو موسى. وهذه الجزر الثلاثة الأخيرة هي محل خلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ عهد نظام حكم الشاه.[1]

تبيّن المعطيات الجغرافية والبحرية أن خط الملاحة البحرية الممتد من مصافي النفط على شواطئ دول الخليج عبر مضيقي هرمز وباب المندب وصولا إلى قناة السويس، فيه العديد من الأهداف الرخوة مما يجعله شديد القابلية للعطب. فمن جهة، هناك التسهيلات التي يمكن أن تمنحها الجغرافيا للمتصارعين على مياه الخليج لإيقاف الملاحة البحرية العالمية، ومن جهة أخرى الحجم الهائل من النفط الذي يمر عبر هذا الخط إلى الأسواق العالمية يوميا؛ كما يبين ذلك الجدول التالي[2]:

جدول رقم (1) يبيّن حجم تدفق النفط عبر المضايق في منطقة الخليج

منطقة تدفق الصادرات	التدفق في 2008 (مليون برميل يوميا)	التدفق في 2030 (مليون برميل يوميا)
مضيق هرمز	17, 4	28 ,1
باب المندب	3 ,5	4 ,5
قناة السويس	3 ,9	4 ,8

تظهر النتائج السابقة حيوية مضيق هرمز على وجه الخصوص بالنسبة للاقتصاد العالمي، مما يعني أن أي انزلاقات أمنية ناتجة عن اختلال توازن القوى في المنطقة سوف لا تكون محدودة إقليميا، إنما تتحول إلى نزاع دولي. ومن ناحية التناظر، فإن الوضع الإستراتيجي في منطقة الخليج، يشبه إلى حد ما نظيره في أوربا في عام 1917 كما هو موصوف من قبل جون ميرشيمر، بحيث أن حادثة محدودة في سراييفوا أدت إلى نشوب نزاع عالمي؛ ليس بسبب أهمية الحادثة في حد ذاتها، وإنما بسبب

---

[1] عبد ا لميل زيد ا رهون، أوربا وأمن ا لميج: الفرص وا يارات (الرياض: مركز الدراسات الأوربية، 2009)، ص ص. 24 -27.

[2] إنتو كوردزمان، "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟،" النظام الأم منطقة ا لميج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 73.

الترابط الوظيفي بين الاستقرار في البلقان وعمل نظام توازن القوى في أوربا آنذاك.

ومما يزيد المشهد الإستراتيجي الناجم عن اختلال في ميزان القوى الذاتي خطورة، هو إتباع إستراتيجية الابتزاز من قبل القوى العظمى لحمل بعض الأطراف الإقليمية على الاستجابة للمطالب الإقليمية والدولية؛ مما يزيد من حالة الريبة التي هي أصلا متأصلة في سلوك الدول كما يؤكد على ذلك كنيث ولتز. تنطبق هذه الحالة على العلاقة الأمريكية-الإيرانية المتوترة، والتي لوحت الولايات المتحدة في العديد من المرات بإمكانية استخدام القوة العسكرية لاحتواء الخطر الإيراني من وجهة نظرها، أو المزواجة بين الأدوات الدبلوماسية والعسكرية عندما تعلن أن كل الخيارات تجاه إيران هي مفتوحة بما فيها استخدام القوة العسكرية. وهي الحكمة الدبلوماسية التي صاغها رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، عندما اعتبر أن المفاوض الناجح هو الذي يفاوض ويحمل العصا. لذلك تتعرض إيران لتهديدات متعاقبة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من أجل الاستجابة لما تعتقد أنها مطالب المجتمع الدولي. مثل هذه المدخلات الإستراتيجية في نظام توازن القوى المختل، سوف تزيد من عدم استقراره.[1]

إن مكونات المشهد الإستراتيجي الأمني في منطقة الخليج هي متعددة، منها عدم الاستقرار الأمني في العراق والصراع بين القوى الموالية لإيران والقوى التي تريد أن تكون جزءا من المنطقة العربية، والبرنامج النووي الإيراني واحتمالات المواجهة مع الغرب. لكن أخطر هذه المكونات هي أن استمرار الخلل في ميزان القوى القائم يعني استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة لتحقيق نوع من التوازن القسري، الذي يعني بدوره استمرار عدم الاستقرار. فهي سلسلة مترابطة وظيفيا. مثل هذا الوضع الإستراتيجي هو المناخ المناسب لنشوب سباق حاد للتسلح، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة الأميركية –والتي تعاني من آثار الأزمة المالية العالمية لعامي 2009/2008- تستغل قلق دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إبرام صفقات أسلحة ضخمة تستوعب حجما كبيرا من فوائض إيرادات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. وأحد مؤشرات هذه التوجه الإستراتيجي الأمريكي-الخليجي هو صفقات الأسلحة مع دول المنطقة التي تم الإعلان عنها في عام 2007، والتي تخطت حاجز 20 مليار دولار. من ناحية

---

[1] أشرف سعد العيسوي، "أمن ا ليج: ديات و اطر جديدة،" السياسة الدولية 171 (يناير 2008): 70-71.

أخرى، يمكن أن يخلق الوضع الإستراتيجي الذي ترتب عن مرحلة ما بعد سقوط بغداد في 2001/04/09، تغذية رجعية لسياسة المحاور الجديدة التي تشهدها المنطقة، بين قوى الاعتدال –وفق الوصف الأمريكي- وقوى التشدد.[1] ولو أن هذا التقسيم الأمريكي الذي أبدعته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليسا رايس في عام 2007، لم ينجح لحد الآن بسبب السياسة الإسرائيلية غير الوظيفية في منطقة الشرق الأوسط.

إن الوضع الإستراتيجي في منطقة الخليج يشكو من القابلية الشديدة للعطب من جانبين: الأول، اختلال توازن القوى الذاتي الحاد الذي تسيطر عليه إيران وامتداد نفوذها في المنطقة بشكل غير مسبوق منذ عهد الشاه ما قبل الثورة الإسلامية. من شأن هذه الحالة أن تمتص حجما هائلا من الفوائض المالية على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي هي جزء من إستراتجية الأمن في المجتمعات الحديثة، كما تؤكد المراجعات الحديثة لمفهوم الأمن.[2] لقد دفع اختلال توازن القوى الحاد بدول المنطقة –بما فيها التي تبدو أنها قوية أو مسيطرة- إلى تبني سياسات أمنية بالمفهوم الواقعي الصارم المطروحة لدى الواقعيين الهجوميين. الثاني، أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي وتراكم ثروتها ومستوى الرفاهية التي تتمتع بها شعوبها، وهو الوضع الذي يجعلها أكثر قابلية للعطب وقابلية للاختراق الأمني بسبب الطبيعة البنيوية الخاصة بهذه الدول. فكما أن تشييد البنية التحتية الضخمة في دول الخليج الستة هو أمر إيجابي، يخلق في نفس الوقت ثغرات أمنية وتصنف أنها الأهداف الرخوة الثمينة لأي انزلاق أمني خطير. فعلى سبيل المثال، يحتاج "برج خليفة" في دبي -الذي يضم أكثر من 900 شقة بالإضافة إلى المرافق الأخرى الضخمة- إلى صاروخ واحد أو سيارة مفخخة ليحوّله في لحظات معدودة إلى ركام إسمنتي ويحقق هدفا عسكريا مؤثرا.

كما يضم المشهد الإستراتيجي الخليجي أيضا الخلافات السياسية بين الوحدات السياسية المكوّنة للنظام الخليجي الإقليمي. من أجل تشخيص هذه

---

[1] أشرف سعد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 70 -71.

[2] Bill McSweeney, Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations (Cambridge, United Kingdom: The Pitt Building, Trumpington Street, 2004), pp. 79- 80.

الخلافات السياسية، صنّف عبد الله عبد الخالق[1] الوحدات السياسية في منطقة الخليج إلى فئتين رئيسيتين:

1. الدول الكبيرة وهي المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، التي تتحكم في إدارة النظام الإقليمي –ولو أن العراق مازال مستثنى من ذلك بعد الغزو الأمريكي في 2003-.

2. وتتمثل الفئة الثانية في الدول الخمسة المتبقية وهي قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت واليمن.

بسبب ضعف هذه الأخيرة، جعل البعض منها يلجأ إلى إبرام ترتيبات أمنية ثنائية مع القوى العظمى؛ مما أثار امتعاض الدول الإقليمية الكبرى خاصة إيران وبشكل أقل السعودية. إن الخلافات بين هذه الوحدات، منها ما له أبعاد جغرافية (النزاعات الحدودية) ومنها ما له أبعاد إستراتيجية (استضافة قطر لمقر القيادة الوسطى الأمريكية واستضافة البحرين لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي).

سوف تزداد المخاوف الخليجية من مخاطر المشهد الإستراتيجي المتسم باختلال التوازن الحاد في القوى بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بدون وجود بوادر ظهور قوة إقليمية تملأ الفراغ الذي يتركه انسحاب معظم القوات الأمريكية بحلول عام 2011. إن إيران تسعى إلى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى والدول العربية بقدرتها على ملأ هذا الفراغ، من خلال تطويرها لقدراتها العسكرية بوتيرة سريعة بعد عام 2003؛[2] لكن ينظر خليجيا لمثل هذه الجهود بريبة شديدة. بحيث إذا تصاعدت هذه الشكوك حول الدور الإيراني وفشلت الدبلوماسية الإيرانية في تبديدها، فإن من المحتمل أن تعيد بعض الدول الخليجية الصغيرة مع إيران تجربة الكويت مع العراق في عام 2003. وهناك مؤشر على ذلك – ولو أنه لم يتماسك لحد الآن- والمتمثل في تشبيه وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وولي عهد إمارة أبو ظبي في أبريل 2010، احتلال إيران للجزر الإماراتية باحتلال إسرائيل للأراضي العربية؛ مما يعني أن الموقف الخليجي الإستراتيجي مفتوح على كل الخيارات بما فيها الاستعانة بالقوات الأجنبية من أجل استعادة الجزر، وتستعيد الولايات المتحدة نفوذها في إيران.

---

[1] عبد ا الق عبد ا ، النظام الإقليمي ا ليجي (د : مركز ا ليج للدراسات، 2006)، ص ص. 142-46.

[2] مد سعد أبو عامود، "إيران ودول ا ليج العربية.. علاقات متوترة،" السياسة الدولية 176 (أبريل 2009): 194-95.

2- الثقل الإستراتيجي لإيران في المنطقة. إحدى النتائج الإستراتيجية الظاهرة التي ترتبت بعد سقوط بغداد هي بروز إيران كقوة إقليمية مهيمنة، تجاوزت هيمنتها عتبات بغداد التقليدية في عهد صدام حسين؛ خاصة بعد اتخاذ القرار الإستراتيجي الخطير من قبل الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر بحل الجيش العراقي، كأحد أكثر الجيوش الإقليمية ثقلا في المحافظة على التوازن الإقليمي.

من ناحية القوة البشرية العاملة، يتألف الجيش الإيراني من أربعة فيالق، تتضمن 12 فرقة منها أربع فرق مدرعة، بالإضافة إلى وجود لواء من القوات الخاصة وفرقتان من المغاوير ولواء من القوات المجوقلة. إن هذه القوات هي مزودة بمعدات عسكرية كبيرة، تتمثل في ما يقارب 1750 دبابة قتال رئيسية، ونحو 720 مركبة مدرعة مقاتلة، و650 ناقلة جند مدرعة، وأكثر من 300 سلاح مدفعي ذاتي الحركة، وأكثر من 2000 سلاح مدفعية مقطورة، ونحو 900 قاذفة صواريخ متعددة.[1] بالإضافة إلى هذه المعدات الخاصة بالقوات البرية، هناك أيضا خاصيات أخرى تتميز بها القوات البرية الإيرانية وهي العدد الضخم للجيش الإيراني وخبرة طويلة في إدارة الحروب الإقليمية وتنظيم برامج التدريب والمناورات الكبرى البرية والبحرية، بحيث أنه في بعض الأحيان تنظم مناورتين في شهر واحد؛ ففي شهر مايو 2010 تم تنظيم مناورة بحرية في مياه الخليج وبحر العرب وبعد أسبوع تم تنظيم مناورات للقوات البرية في محافظة أصفهان دامت ثلاثة أيام. وفي كل هذه المناورات وغيرها، يتم الإعلان عن تجريب أسلحة جديدة محلية الصنع، كإحدى الطرق المستخدمة في الردع التقليدي.

أما في ما يتعلق بالقوات الجوية البالغ عددها حوالي 35 ألف جندي، فإن الخاصية البارزة هي قدرتها على الاحتفاظ بأسطولها الجوي في الخدمة بالرغم من الحصار الأمريكي على التزود بقطع الغيار، على اعتبار أن معظم معدات الجيش الإيراني أمريكية من عهد نظام الشاه السابق. ولقد قامت القوة الجوية الإيرانية بإدخال بعض التعديلات التكنولوجية المحلية على بعض النظم الفرعية والنظم الإلكترونية المستخدمة في الطائرات وتكييف الأسلحة الجديدة. لكن لحد الآن مثل هذه الجهود مازالت محدودة، ومازال المجال الجوي الإيراني مكشوفا أمام أي هجوم جوي إسرائيلي أو أمريكي على منشآتها الحيوية. لذلك تسعى إيران إلى تطوير منظومة جوية دفاعية بالاعتماد على الدعم الروسي، لكن هذا الخيار لازال غير متاحا

---

[1] إنتو كوردزمان، "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 63 -64.

بسبب عدم موافقة الروس على إمضاء صفقة صورايخ سام التي تشمل بيع 300 صاروخ مضاد للطائرات إلى إيران.

كما تملك القوات الجوية الإيرانية أكثر من 260 طائرة مقاتلة، لكن فعاليتها القتالية هي متدنية بسبب قدم تجهيزاتها وطرازها الذي أصبح دون مستوى القتال الجوي الحديث؛ كما أنها قد تجاوزت عمرها الافتراضي. وهناك حوالي 15 ألف جندي متخصصون في الدفاع الجوي في القواعد الأرضية. من حيث المعدات، تشمل الدفاعات الجوية 150 راجمة صواريخ أرض-جو من نوع هوك المطورة و45 راجمة من نوع SA-2، وراجمات إضافية منها صينية الصنع ، و10 راجمات عتيقة بعيدة المدى من نوع SA-5.

يتمثل الثقل الإستراتيجي الإيراني المخل بميزان القوى الإقليمي في قيامها بتطوير مزيج كبير من القوات غير التقليدية في الخليج العربي، يمكن أن تتحدى بها جاراتها في تشكيلة واسعة من الحروب غير المتماثلة، بما في ذلك حروب الاستنزاف المنخفضة المستوى. إذ أورد إنتوني كوردزمان أن في عام 2006 وحده، وظفت إيران حوالي 15 ألف عميل مدني تابع للاستخبارات لأغراض جمع المعلومات حول منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، بالإضافة إلى العمليات الاستخبارية الداخلية في مراقبة المسئولين الدينيين والسياسيين والمنشآت الحيوية وغيرها.

أما من ناحية مراقبة المياه الإقليمية والدولية في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر، فقد طورت إيران على مدى عقود أسطولا بحريا متعدد التشكيلة لهذه الغاية. يضم أسطولها البحري ثلاث غواصات من طراز "كيلو"، ونحو 140 زورقا خفيفا قتالي للدوريات وعمل قوات خفر السواحل، بما في ذلك 11 من زوارق الدوريات الفرنسية التصميم من طراز كامان Kaman، وكل واحد منها مجهز ما بين 2 إلى 4 من صواريخ ساردين Sardine طرازCSS-N-4/YJ-1. وتعمل هذه الصواريخ بالوقود الجاف، ويتراوح مداها بين 42 و50 كلم، وتحمل 165 كلغ من الرؤوس الحربية ورادار. إن لهذه الزوارق مهام متعددة منها إعاقة حركة ناقلات النفط وتهديد المنشآت البحرية بالإضافة إلى مهاجمة السفن الحربية.[1]

أما بالنسبة لأهم قوة ضاربة في الجيش الإيراني والتي تضطلع بمهام الدفاع عن بقاء النظام السياسي وحماية مراكز القيادة والسيطرة وتوفير الملاذات الآمنة للقيادة السياسية في حالة نشوب الحرب، فهي الحرس

---

[1] إنتو كوردزمان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 69-71.

الثوري الذي هو التشكيلة العسكرية المتفوقة من حيث القوة البشرية والعتاد والقوة السياسية.

كما تعمل إيران باتجاه تطوير قوات الردع التقليدية عبر تطوير وتحديث عدد من أجيال الصواريخ طويلة المدى التي بإمكانها تدمير أهداف في عرض بحر العرب وداخل العمق الإسرائيلي. يتمثل البرنامج الإيراني الصاروخي في تطوير سلسلة صواريخ شهاب، والتي يبدو أنها تشمل الآن الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى ذات الوقود الجاف والسائل. وفي نفس الوقت، تواصل إجراء تجارب على أنواع جديد من الصواريخ يبلغ مداها 2500 إلى 3000 كلم. بالإضافة إلى اقتنائها منظومة صاروخية من الكتلة السوفياتية السابقة من نوع جراميت Gramit طراز HK-55، والتي يبلغ بين 2500 و3000 كلم. يرى إنتوني كوردزمان أنه من الناحية النظرية، تتراوح نسبة الخطأ لهذه الصواريخ في إصابة الهدف ضمن دائرة قطرها نحو 150 متر، وتبلغ سرعتها 48. 0 -77, 0 ماخ.[1]

لقد استطاعت إيران أن تطور صواريخ يمكن أن تضرب العمق الإستراتيجي الإسرائيلي، لكن مازالت تواجه مشكلة الدقة في التصويب بحيث فقدان هذه القوة الصاروخية المكلفة ماليا لخاصية الدقة في إصابة الهدف يجعلها بدون جدوى إستراتيجي. وهي المشكلة التي واجهت القوة الصاروخية العراقية في عام 1991. أما الهدف من وراء التحديث المستمر للقوات الجوية والمنظومات الصاروخية هو تحقيق مزيد من قابلية الخصم للعطب، خاصة المنظومات التسلحية الإسرائيلية الأكثر تطورا في منطقة الشرق الأوسط كلها. فالهدف الإستراتيجي ليس هو المبادرة باستخدام هذه الأسلحة ضد الخصم، في ضوء الاستفادة والتعلم من التجربة العراقية السابقة، وإنما جعل الخصم يفكر مليا قبل الإقدام على أي عمل عسكري ضد العمق الإستراتيجي الإيراني؛ أو على الأقل تحويل أي مغامرة عسكرية معادية إلى انتحار في ذهن المخطط الإستراتيجي الخصم. وقد لجأت إلى تبني إستراتيجية متعددة الأوجه من أجل تحقيق هذه الأهداف، التي منها دعم وتقوية خصوم إسرائيل (حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة) غير التقليديين في المنطقة الذين بإمكانهم إعاقة أي عمل عسكري ضد إيران. والتعاون مع سوريا من أجل الإبقاء على الجبهة السورية صامدة في حالة نشوب أي نزاع مسلح واسع مع إسرائيل (أصبح هذا الهدف محل تساؤل بعد الاحتجاجات الشعبية في سوريا الجارية عام 2011)، وذلك من خلال الاستفادة من حرب 1973. وبذلك تصبح سوريا الجبهة الإيرانية المتقدمة ضد إسرائيل، ولو أن معالم هذا الجزء من

---

[1] إنتو كوردزمان، مرجع سبق ذكره، ص. 80.

الإستراتيجية الإيرانية لازالت غير واضحة؛ بسبب عدم معرفة بالضبط النوايا السورية نحو إسرائيل، هل عقد اتفاقية السلام أم مجرد كسب الوقت.

إن مما زاد من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة هو استغلالها للأحداث الدولية برعاية كبيرة من أجل التوظيف السياسي والإيديولوجي والثقافي. إن موقفها المتشدد من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والوقوف إلى جانب المقاومة في حرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006، وإلى جانب حركة حماس في حرب إسرائيل على غزة في ديسمبر 2008؛ جعل قطاعات واسعة من شعوب العالم العربي والإسلامي تتعاطف معها، وينظر إليها على أنها الرائد التحرري للمنطقة في ظل التراجع الخطير في الموقف العربي نحو القضية الفلسطينية بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. صحيح أن الموقف الإيراني قد تضرر كثيرا في عام 2006 جراء الحرب الطائفية التي قادها الشيعة ضد السنة في العراق، وحاولت الولايات المتحدة وإسرائيل استغلال ذلك من الناحية السياسية والإعلامية، لكن جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة فبددت الإستراتيجية الدعائية الأمريكية بوقوف إيران البارز مع المقاومة.

إن النشاط الإيراني الدبلوماسي الإقليمي هو متزامن مع النشاط العسكري، من حيث حجم التمرينات العسكرية المنفذة وإظهار إمكانيات الجاهزية العسكرية للجيش الإيراني من أجل التصدي لأي هجمات عسكرية معادية. فخلال عام 2008 وحده، قامت القوات الإيرانية بتنفيذ أكثر من ثمانية تدريبات عسكرية كبرى، حول وضعيات قتالية متعددة المهام. ففي 2008/01/24، نفذت القوات الإيرانية على مستوى لواء مدرع بمشاركة قوات العمليات الخاصة جنوب إيران مناورة تحت شعار "تندر-6". وكانت إحدى أهداف هذه المناورة التصدي لهجوم افتراضي عن طريق التدخل السريع باستخدام وسائل حرب إلكترونية. أما المناورة الثانية فهي خاصة بالحرس الثوري الإيراني والتي تم تنظيمها بتاريخ 2008/07/07؛ وحملت شعار "الرسول الأعظم 3". وكانت مركزة بشكل أساسي على رفع المستوى القتالي في البحر والبر واستخدام الصواريخ الباليستية، إذ تم خلالها تجريب صواريخ طويلة ومتوسطة المدى التي بإمكانها الوصول إلى أهداف إستراتيجية في العمق الإسرائيلي والقواعد الأمريكية في محيط منطقة الخليج. ومن بين الصواريخ المختبرة في هذه المناورة، "شهاب 3" الذي يصل مداه إلى 2000 كلم. ثم جاءت المناورات المشتركة بين قوات الحرس الثوري والجيش النظامي التي أجريت في الفترة الممتدة ما بين 08 و10 من شهر سبتمبر 2008. وكان هدفها الأساسي المحافظة على المستوى العالي من الجاهزية القتالية للوحدات

العسكرية تحسبا للطوارئ، بالإضافة إلى اختبار أسلحة جديدة على حد تصريحات القادة العسكريين الإيرانيين.

كذلك شملت الاستعدادات العسكرية قوات التعبئة الإيرانية من خلال المناورات التي قامت بها في شهر نوفمبر 2008 ودامت ثلاثة أيام. وكانت مركزة على التدريب على القتال في الوضعيات الصعبة مثل الحروب الليلية والرصد المضاد واستخدام القوة النيرانية الكثيفة. عقب هذه المناورة مباشرة، قام الحرس الثوري الإيراني بتنظيم تمارين عسكرية في 2008/11/10 في منطقة مروان على الحدود الغربية القريبة من العراق، اختبر خلالها صاروخا جديدا من نوع "سامن"، بالإضافة إلى تجريب قطع مدفعية وراجمات صواريخ وصواريخ أرض جو من نوع "سجيل" التي تعمل على مرحلتين بمحركين باستخدام الوقود الصلب، ومن ميزاتها الأساسية أن مداها قد يصل إلى 2000 كلم. أما في شهر ديسمبر، فقد قامت القوات البحرية بتنفيذ تدريبات عسكرية تحت شعار "اتحاد 87" في منطقة جابهار وبحر العرب، بمشاركة 40 قطعة بحرية متنوعة وطائرات مقاتلة، وذلك أيام 02-07 ديسمبر 2008. وكان الهدف المعلن لهذه المناورة هو تعزيز القدرات القتالية فوق البحر باستخدام أسلحة مختلفة ومشاركة قطاعات متنوعة.

ونتيجة للحصار العسكري المفروض على إيران خاصة فيما يتعلق بالحصول على قطع الغيار للعتاد الذي أغلبه صناعة أمريكية، تسعى إيران بشكل حثيث إلى تطوير القدرات الذاتية خاصة في قطاع القوة الجوية. وكان من نتائج ذلك إعلان قائد القوة الجوية الإيرانية بتاريخ 2008/01/06، امتلاك بلاده قدرات تكنولوجية لتطوير الجيل الرابع والخامس من طائرة "أذرخس" تعني بالعربية الصاعقة. وحسب المواصفات الإيرانية، تتميز هذه الطائرة بقدرة على الإفلات من شاشات الرادار ومزودة بصواريخ جو جو ومدافع رشاشة عند الاشتباك الجوي. وتم تجريب هاتين الطائرتين لأول مرة في 2007/09/20. بالإضافة إلى تطوير المنشآت العسكرية والبنية التحتية على شواطئ الخليج، ومن ذلك الإعلان في 2008/10/28 عن إنشاء قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز في ميناء "حسك" الإيراني الواقع في بحر عمان. من منظور بعض المراقبين الإستراتيجيين،[1] أن الهدف من تشييد هذه المنشآت هو بناء خط دفاعي متقدم مكوّن من العديد من القواعد البحرية على طول شواطئ الخليج، بدءا من منطقة "باسانبدر" بالقرب من الحدود الباكستانية حتى

---

[1] موسى د القلاب، "شؤون الدفاع دول لس التعاون،" ا ليج عام 2008-2009، تص. مركز ا ليج للأ اث (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 233 -36.

ميناء "بندر عباس" الرئيسي في إيران. وقد تم الإعلان عن هذا الخط الدفاعي الجديد للبحرية الإيرانية في 2008/10/30، القادر من الناحية الافتراضية على مقاومة اختراق أي قوة مهاجمة عن طريق بحر العرب أو عبر مياه الخليج.

هذه النماذج من الأنشطة العسكرية الإيرانية خلال عام 2008 هي تعبير عن حالة الاستعداد للأسوء بسبب اختلال ميزان القوى الإقليمي، وفي نفس الوقت زادت من النفوذ الإستراتيجي الإيراني في بحر العرب ومياه الخليج بشكل غير مسبوق. لقد كانت هذه الأعمال العسكرية في السابق مكبوحة بواسطة القوة العسكرية العراقية، التي فرضت على إيران الاهتمام فقط بجبهتها الغربية على الحدود العراقية. لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي، أصبح الاستعداد العسكري الإيراني مركزا حول إدارة الحرب الإقليمية. وليس هناك بوادر في الأفق تشير إلى انفرج الوضع الأمني والإستراتيجي في منطقة الخليج، حتى مع إعلان الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما عن مشروع الحوار السياسي مع إيران في أيامه الأولى من رئاسته. لقد أصبحت البيئة الإستراتيجية مشحونة بالاستعدادات للحرب في كل من إيران وإسرائيل وأيضا داخل المملكة العربية السعودية، بالرغم من الظهور المفاجئ لمناخ الثورات العربية في 2011 الذي خيم على البيئة الإستراتيجية الإقليمية.

3-الميزان الإستراتيجي القائم في منطقة الخليج والبيئة المحيطة بها.

يتألف الميزان الإستراتيجي للبيئة الإستراتيجية الخليجية من ثلاث أو أربع فواعل رئيسة متنافسة بشكل علني من أجل السيطرة على ميزان القوى الإقليمي والاحتفاظ بالتفوق الإستراتيجي. وهذه القوى هي إيران، المملكة العربية السعودية، إسرائيل، والعراق (مستقبلا لأن دوره في المرحلة الراهنة هو مهمش بسبب الاحتلال الأميركي وتداعياته التي سوف لا يتعافى منها على المدى المتوسط).

فعند المقارنة بين الدولتين الجارتين عبر مياه الخليج وهما إيران والمملكة العربية السعودية وإيران، من حيث القدرات العسكرية والقوة الكامنة، لاشك في أن ميزان القوة يشكو من إختلالات كبيرة بين الدولتين بالتبادل. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبيّن حجم القوات العسكرية لكل من السعودية وإيران في 2005

	إيران	السعودية
القوة البشرية		
المجموع الكلي للعاملين	540 ،000	124 ،500
القوات النظامية	350 ،000	124 ،500
الحرس الوطني وآخرون	120 ،000	75 ،000
قوات الاحتياط	350 ،000	20 ،000
القوات الشبه عسكرية	40 ،000	+ 15 ،500
العدد الكلي لدبابات القتال	1 ،613	1 ،055
عدد الدبابات الرئيسية العاملة	1 ،300	710
الدبابات العاملة ALFV/Recce, Lt	724	1, 270+
مدفعية ذاتية الدفع	310	170
المدفعية المقطورة	2 ،020	238
صواريخ المورتر	5 ،000	400
منصات إطلاق صواريخ SSM	51	10
منصات إطلاق صواريخ SSM الخفيفة	؟	1 ،000-
مدافع AA	1, 700	0
عدد أفراد القوات الجوية	52 ،000	18 ،000
عدد أفراد قوات الدفاع الجوي	15 ،000	16 ،000
العدد الكلي للطائرات المقاتلة	306	291

تابع

	إيران	السعودية
طائرات النقل	68	45
طائرات الشحن بالوقود	4	15
العدد الكلي للمروحيات	628	178
المروحيات العسكرية	104	22
المروحيات الأخرى	524	156
عدد أفراد البحرية الكلي	38،000	15،500
جنود البحرية النظاميون	15،400	12،500
حرس البحرية	20،000	0
جنود البحرية المحترفون	2،600	3،000
الغواصات	3	0
كاسحات ألغام	7	7
السفن البرمائية	10	0
سفن الدعم	25	7[1]

من خلال استقراء حجم القوات التقليدية والمعدات المختلفة التي تملكها هذه القوات لأهم دولتين إقليميتين في النظام الخليجي بعد احتلال العراق، تظهر الفجوة الكبيرة في ميزان القوى لصالح إيران بشكل يعطيها الثقل الإستراتيجي في أي ترتيبات أمنية إقليمية؛ وفي نفس الوقت يعمق من المخاوف الخليجية إزاء الأهداف والنوايا الحقيقة لإيران. من الناحية التارخية، كانت إيران تطرح نفسها القائم بدور الحامي لأمن الخليج ضد التمدد الشيوعي خلال فترة حكم الشاه، وبموجب ذلك تلقى الدعم الأمريكي غير المحدود أملا في محاصرة الاتحاد السوفياتي من الجنوب الغربي والحولان دون الوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على منابع النفط. لكن الوضع اليوم مع نظام الجمهورية الإسلامية هو غير واضح النوايا خاصة بعد سقوط جبهة بغداد وتدفق المد الشيعي عبر المنطقة وزيادة التدخل

---

[1] عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية عصر التحولات (ا زائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 305-06.

الإيراني في قضايا المنطقة. من الناحية الإستراتيجية، أن اختلال توازن القوى الإقليمي في أي منطقة من العالم هو مؤشر قوي على عدم الاستقرار الإقليمي في إطار مفهوم الواقعية الدفاعية/الهجومية. في نفس الوقت، لا توجد مؤشرات واضحة عن فدرة المملكة العربية السعودية على تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إيران في المدى المنظور، لعدة أسباب وعلى رأسها العمق الديموغرافي. ويمكن بيان اختلال التوازن الإستراتيجي الإقليمي من خلال عرض تفاصيل حول القوات المسلحة لكل الدولتين في الجدول التالي.

جدول رقم (3) القوات العسكرية لكل من إيران والسعودية حسب التخصصات في 2005.

	إيران	السعودية
القوات البحرية	18 ،000	15 ،500
قوات الدفاع الجوي	15 ،000	16 ،000
القوات الجوية	52 ،000	18 ،000
قوات الحرس الثوري/الوطني	120 ،000	75 ،000
القوات البرية	350 ،000	75 ،000 [1]

تظهر الإحصائيات التفوق الإيراني المستمر في عدد القوات المسلحة مقابل ما تمتلكه العربية السعودية، لكن كلا الطرفين لم يستطع –عبر تحديث القوات المسلحة- تذليل العقبات الأمنية وتحقيق الأمن؛ وإنما الذي حدث هو زيادة في المخاوف الأمنية واشتداد عدم الاستقرار. وهو وضع المأزق الأمني المطروح من قبل الواقعيين الجدد.[2] بالنسبة لإيران، أدى تطويرها لقواتها المسلحة التقليدية وتحديث الجيش إلى تنامي المخاوفي الإقليمية من أخطار وجود الحجم الزائد من القوة إلى الانزلاق نحو الحرب، الأمر الذي دفع بدول الخليج إلى الاعتماد على الأطراف الخارجية (القوى العظمى) في حماية نفسها وعقد اتفاقات أمنية ثنائية وبناء قواعد عسكرية أجنبية. بدورها الوجود العسكري الأجنبي المكثف صعّد من المخاوف

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 307.

[2] Nicholas G.Onuf, “the rules of anarchy,” in The Future of International International Relations: Masters in the Making?, ed. Iver B.Neumann and Ole Wæver (London and New York: Routledge, 2005), pp. 220- 38.

الإيرانية بشكل يدفعها إلى مزيد من التطوير العسكري ومضاعفة التمرينات العسكرية وزيادة مستويات الجاهزية والتعبئة المستمرة التي لا شكل سوف تشكل أعباء أمنية واقتصادية على الدولة الإيرانية. وهذا جوهر المأزق الأمني، بحيث أن زيادة القوة لا تؤدي إلى توفير الأمن وإنما إلى تصعيد المخاوف الأمنية والريبة إزاء مخرجات البيئة الإستراتيجية المحيطة.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن تنامي القوة الإيرانية التقليدية واختلال توازن القوى الحاد ضدها، كانا عاملين أساسيين في تنامي المخاوف الأمنية والقلق على الاستقرار الإقليمي. على عكس الدول الخليجية الصغيرة الأخرى، لم تلجأ السياسة الخارجية السعودية للاستعانة المباشرة بالقوى العظمى من أجل تحقيق التوازن، وإنما اعتمدت على مفهوم إستراتيجية "المساعدة الذاتية" -المطروح من قبل جون ميرشيمر-[1] في تحقيق أمنها الإستراتيجي. وذلك من خلال الدخول في سباق حاد للتسلح من أجل تعويض خلل القوات البرية. لكن تتضمن هذه الإستراتجية في ذاتها المخاوف الأمنية المتفاقمة، على اعتبار أن الجيوش التقليدية لازالت تعتمد على أولوية القوة البرية في السيطرة والإخضاع بدلا أولوية القوة الجوية ومفاهيم الشل الإستراتيجي التي لازالت حبيسة التفكير الإستراتيجي الأميركي من الناحية العملية. لحد الآن، الثغرة الإستراتيجية في الأمن السعودي هو عدم القدرة على تغطية الإقليم الوطني بشكل فعال من أي اختراق عسكري معادي. إذ دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990 قد أوجد وضعا إستراتيجيا خطيرا للأمن السعودي على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والمتمثل في إمكانية اختراق القوات العراقية العمق السعودي والسيطرة على حقول النفط. ومنذ تلك الفترة، ووفقا للمؤشرات الإحصائية حول الميزان الإستراتجية، لم تستطع القوة العسكرية السعودية أن تحدث خرقا عميقا في التحدي الإستراتيجي الذي يواجه أمنها. وهذا يعني أن اختلال توازن القوى الحاد، لازال الأرضية المستمرة لبناء إستراتجيات الأمن السعودي وتطور الفكر الإستراتيجي لديها. وفي نفس الوقت، يعكس اختلال التوازن المأزق المني الذي يواجه السياسة الخارجية السعودية.

ينعكس المأزق الأمني الإقليمي في الخليج في المؤشرات الإحصائية حول النفقات العسكرية المتنامية باستمرار، وهذا ما يبّنه الجدول التالي:

---

[1] John Mearcheimer, “Strategies for survival,” in Perspectives on World Politics, 3rd., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 60-68.

جدول رقم (04) يبيّن النفقات العسكرية لكل من إيران والسعودية (بالمليون دولار).[1]

	إيران	السعودية
1984	9 ،386	30 ،500
1985	12 ،680	30 ،900
1986	15 ،320	24 ،010
1987	9 ،350	21 ،600
1988	8 ،330	17 ،200
1989	6 ،820	17 ،900
1990	7 ،160	27 ،100
1991	6 ،710	40 ،200
1992	4 ،170	38 ،800
1993	4 ،950	22 ،100
1994	4 ،770	18 ،400
1995	3 ،640	19 ،100
1996	3 ،940	18 ،800
1997	4 ،730	21 ،100
1998	7 ،150	19 ،800
1999	6 ،880	21 ،200
2000	7 ،500	22 ،000
2001	2 ،100	24 ،700
2002	3 ،000	22 ،200
2003	3 ،000	22 ،200
2004	3 ،500	19 ،300

تشهد النفقات العسكرية هي الأخرى اختلال شديد كنتيجة لاختلال ميزان القوى، لكن الطريف في ذلك هو أنه لصالح المملكة العربية السعودية ضد إيران، بسبب الموارد السعودية الضخمة وقلة عدد السكان. لقد حاولت السعودية تعويض العيوب الإستراتجية المتعلقة بالفقر في القدرات البشرية عن طريق تحديث التجهيزات العسكرية والمعدات بشكل يجعلها أكثر فعالية، لكن حتى هذا المسار من الإستراتجية العسكرية يعاني من تأثيرات المأزق الأمني؛ بسبب نشوب المنافسة الأمنية التي لا توفر الأمن وإنما تزيد من تصعّد من الشعور بعدم الأمن. الحقيقة أن المأزق الأمني وعدم الشعور بالأمن لا يعني فقط الدولتين المحورتين في ميزان القوى الإقليمي هما

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص.285

إيـران والمملكـة العربيـة السـعودية، ولكـن كـذلك الـدول الأخـرى بمـا فـيهم العـراق فـي عهـد صـدام حسـين؛ وسـيطرح عليـه التحـدي بعـد الانسـحاب الأميركي في 2011. تظهر تجليـات المنافسـة الأمنيـة والريبـة فـي العلاقـات الإسـتراتيجية الخليجيـة مـن خـلال اسـتعراض الجـدول التـالي حـول القـوات المسلحة لهاته الدول.

جدوا رقم: (50) يبين حجم قوات الدول الخليجية وإيران والعراق سابقا.[1]

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العراق	382500	382500	382500	382500	382500	382500	429000	429000
إيران	473000	513000	513000	513000	518000	518000	545600	545600
السعودية	139000	158000	161000	162500	162500	162500	162500	162500
الإمـــارات العربية	57500	61500	70000	70000	70000	70000	64500	64500
عمان	36700	42900	43500	43500	43500	43500	43500	43500
قطر	9500	10100	11100	11200	11800	11800	11800	11800
الكويت	13700	16600	16600	16600	16600	16600	15300	15300
البحرين	7150	8100	10700	10700	10700	10700	11000	11000

بالرغم من أن الدول الخليجية الصغيرة استعانت بالقوى العظمى من أجل حماية أمنها، إلا أن هذا الخيار الناتج عن اختلال ميزان القوى الإقليمـي قد أدى بدوره إلى مأزق أمني والمتمثل في احتمالات الانسحاب الأمريكـي مـن المنطقـة علـى غـرار الانسـحاب البريطـاني عـام 1971. لـذلك، هـي مندفعـة بشـكل مسـتمر نحـو زيـادة الإنفـاق العسـكري وتحـديث القـوات المسـلحة وامتلاك المنظومات التسلحية المتطورة، خاصـة فيمـا يتعلـق بالـدفاع الجـوي الصـاروخي والقوة الاعتراضـية وأنظمـة الإنـذار المبكـر. كمـا يتمثـل المـأزق الأمني بالنسبة لهذه الدول في العمق الاستراتيجي، بحيث تطلب مـن القـوات العراقيـة فـي عـام 1990 سـاعات للسـيطرة علـى الكويـت، وأن أي عملـي عسكري خفيف سوف كارثي على بقاء الدولة في حد ذاتها؛ فمـا بـال نشـوب نـزاع مسـلح واسـع. إن هـذه الاعتبـارات الإسـتراتيجية مصـنفة مـن قبـل الإستراتيجيين تحت مصطلح "القابليـة للعطب Vulnerability". يضـاف على الخلل في العمق الإسـتراتيجي، البنيـة التحتيـة الكبيـرة ومصـادر الطاقـة الضـخمة التـي يعتبـر السـيطرة عليهـا أو تهديـدها سـببا كافيـا لنشـوب حـرب

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 278.

عالمية. كما جاء في مضمون مبدأ كارتر الإستراتيجي في عام 1980. ولقد اختبر هذا المبدأ في عام 1990 عند غزو العراق للكويت، وظهرت جدية المجتمع الدولية وحساسيته تجاه أي تهديدات للمنطقة.

مادام أن هناك تجربة إقليمية اخترقت الأمن الخليجي، فهذا يعني أنها يمكن أن تقوم بتكرارها إيران إذا بقي اختلال توازن القوى على حاله. لذلك عملت السعودية على وجه الخصوص منذ عام 1990، على ردم الفجوة الإستراتيجية مع القوى الإقليمية، خاصة إيران. وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06) يبيّن نمو القوة العسكرية لكل من إيران والسعودية.

	إيران	السعودية
1990	504 ،000	102 ،500
1993	528 ،000	157 ،000
2000	545 ،600	162 ،500
2003	350 ،000	199 ،500
2004	540 ،000	150 ،000
2005	540 ،000	199 ،500 [1]

تظهر بيانات الجدول السابق أن الفجوة الإستراتيجية بين إيران والمملكة العربية السعودية مازالت واسعة، ولا توجد مؤشرات على تضييقها في المدى المنظور؛ إلا إذا حدثت حقائق إستراتيجية جديدة في المنطقة كأن يتم احتلال إيران وتقسيمها إلى دولتين أو ثلاث، من قبل القوى العظمى بشكل يضعف تهديدها للأمن الإقليمي. هو خيار مزال بعيدا لحد الآن لكنه ممكن الحدوث، مادام أن ذلك قد حدث مع العراق؛ ولو مخاوف انضمام جنوب العراق إلى إيران لقامت الولايات المتحدة بتقسيمه إلى ثلاث دول. وفي تاريخ العلاقات الدولية، تقسيم الدول أو إعادة تصميم جغرافيتها بما يقلص من تهديداتها الأمنية، هي آلية مشهورة في سياسة القوى العظمى. فقد قسمت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تفكيك إمبراطورية النمسا-المجر بعد الحرب العالمية الأولى، وتم تقسيم يوغسلافيا بعد الحرب الباردة.

لكن في انتظار احتمالات المستقبل، يعد اختلال ميزان القوى الإقليمي الحالي والحاد في منطقة الخليج أحد مصادر التهديد الكبرى للأمن في المنطقة؛ على الرغم من العلاجات المؤقتة لذلك مثل الاستعانة بالقوة العظمى لتحقيق التوازن. إلا أن مخرجات التوازن

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 306.

الإستراتيجي عبر الأطراف الخارجية هي سلبية لحد الآن، لأنها لم تخفف من المخاوف الأمنية وفي نفس الوقت لم تستطع أن توقع تقدم النفوذ الإيراني الإقليمي. بالإضافة إلى المشاكل الأمنية المرافق للوجود الأجنبي في دول الخليج، مثل تنامي الإرهاب وامتعاض السكان من الوجود العسكري الأجنبي.

4- الخيارات الإستراتيجية في ظل اختلال ميزان القوى الإقليمي.

الخيار المباشر لمعالجة اختلال ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليجي، هو الاستمرار في سباق التسلح الذي من الواضح أنه خيار لا يستوعب كل مكونات البيئة الإستراتيجية. وحتى في حالة بناء قوة خليجية مشتركة، ليس من السهل تحقيق التوازن الإستراتيجي الذاتي. وأسباب ذلك متعددة، منها الاعتقادات الإستراتيجية نفسها التي يتبناها القادة الوطنيين في دول الخليج الستة، القائمة على عدم تفضيل خيارات الاستعداد للحرب وتدني إمكانية شن الحرب بأنفسهم بدل وكالة الآخرين عنهم كما هو الوضع قائما الآن. من خلال السياسات العامة المتبناة داخل منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك اتجاه قوي نحو تطوير القدرات الاقتصادية والاعتماد على القوة الناعمة. بمعنى عكس منظور النظرية الواقعية الجديدة،[1] الاعتماد على السياسة الدنيا بدل السياسة العليا. أي تغليب إستراتيجية الليبرالية الجديدة عن إستراتيجية الواقعية الجديدة.

الخيار الثاني، هو الاعتماد على ما أسماه جون ميرشيمر بإستراتجية "التوازن عبر الشاطئ The Balance of Shore". يقضي مضمون هذه الإستراتيجية أن تقوم القوى العظمى بتحقيق التوازن في نظام ميزان القوى الإقليمي لكن دون التورط المباشر في البيئة الإستراتيجية المحلية للمنطقة. ويمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية عن طريق العديد من الآليات، منها بناء قواعد عسكرية حول المنطقة للتدخل السريع تحتوي على مخازن للعتاد العسكري الثقيل والبوارج الحربية ومقار للقوات البرية. والهدف منها تحقيق الرعب ضد أي محاولة لقلب ميزان القوى أو السيطرة على المنطقة من قبيل تجربة عام 1990. كما يمكن أن يتحقق التوازن عبر الشاطئ من خلال الاعتماد على إستراتيجية تقوية الأطراف الإقليمية الحليفة التي تقوم بمهمة تحقيق التوازن الإقليمي. ولا تتدخل القوة العظمى إلا في

[1] Robert Gilpin, "The nation-state in the global economy," Perspectives on World Politics, 3rd., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 40-49.

حالات الضرورة، كأن يصبح الحلفاء الإقليميون غير قادرين على الصمود طويلا أمام المعتدي. لكن هناك مخاوف من هذا الخيار حول وقوع الأسلحة والمعدات في أيدي جماعة راديكالية تسيطر على الحكومة، كما حدث في عام 1979 في إيران.

لقد تبنت الولايات المتحدة الأميركية هذه الإستراتيجية إزاء منطقة الخليج العربي، ببناء العديد من القواعد العسكرية القريبة منها بهدف مراقبة نظام ميزان القوى الإقليمي. وذلك وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (07) يبين حجم الوجود العسكري الأميركي في المناطق المحيطة بمنطقة الخليج.[1]

المكان	القوات الجوية	القوات البحرية	الجيش	الإجمالي
قاعدة ديجوجارسيا	-	900	-	900
اليونان	6000	200	50	850
إيطاليا	3400	6000	3500	12900
البرتغال	2200	410	-	2610
إسبانيا	500	3400	-	3900

لكن هذه الإستراتيجية قد فشلت في الحفاظ على التوازن الإقليمي، وذلك بسبب أنها لم تمنع غزو العراق للكويت عام 1990. كما أنها لم تستطع أن تحتوى تصاعد الاتجاهات الراديكالية المناهضة للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، كما حدث في إيران عام 1979. ومادام الأمر كذلك، فليس من المحتمل أن تنجح في العشرية الثانية من القرن الواحد في احتواء تصاعد قوة ونفوذ القاعدة في منطقة الخليج (في كل من اليمن والعراق) وفي المناطق المحيطة بها (في كل من باكستان وأفغانستان).

الخيار الثالث، هو عودة العراق إلى المنطقة وإعادة تسليح قواته العسكرية كموازن لإيران. لكن بالرغم من المطالب الإقليمية بتشجيع هذا الخيار، إلا أنه لا يكون إستراتيجية فعالة وآمنة إلا بعد التأكد من اتجاهات النخبة السياسية في المسيطرة على الحكومة العراقية بعد الانسحاب الأميركي من العراق. إذ أظهرت الأحزاب الشيعية التي

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

جاءت مع الاحتلال الأميركي أنها استغلت القوة الأميركية للسيطرة على النظام السياسي العراقي الجديد، ووطدت علاقاتها القوية مع إيران ضد الجهة الغربية من الخليج؛ بشكل أدى إلى زيادة المخاوف الأمنية أكثر من الوضع الذي كان فيه صدام حسين في الحكم، وعمّق حدة اختلال ميزان القوى لصالح إيران. وإعادة تسليح الجيش العراقي بدون وجود ضمانات عملية وفعالة ضد وقوع القوة العسكرية في يد الأحزاب الموالية لإيران، فإن هذا الخيار يعد انتحارا إستراتيجيا يدمر الميزان الإستراتيجي الهش أصلا. وإحدى النتائج العكسية هي قيام إيران بتقليد الأسلحة الأميركية المتطور من أجل زيادة قدراتها العسكرية وتحديث معداتها وتطويرها أكثر من ذي قبل. لا يكون خيار إعادة تسليح الجيش العراقي آمنا وفعالا إلى في ظل وجود حكومة علمانية، تتعهد بقيام دولة عراقية مستقلة عن النفوذ الإيراني وتقوم بدور المحافظ على التوازن الإقليمي. عندئذ يكون هذا الخيار أوفر حظا في تحقيق توازن نظام ميزان القوة الإقليمي.

المبحث الرابع: الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل

يعتبر الانتشار النووي وامتلاك أسلحة الدمار الشامل أحد أكثر التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج العربي لعدة أسباب منها، التركز السكاني الشديد في دول ليس لها عمق إستراتيجي كبير، كل دول مجلس التعاون الستة عدا المملكة العربية السعودية. مما يعني أن أي كارثة نووية كتسرب إشعاعي أو هجوم بالأسلحة النووية فسوف يبيد مجتمعات هذه الدول كلية. والعامل الآخر وهو التداعيات الإستراتيجية المرافقة للتفوق النووي في النظام الإقليمي الخليجي التي تفتح قائمة الخيارات أمام الأطراف الأخرى. ونتيجة لما تمثله هذه القضية من تهديد خطير، فسوف نناقشها من خلال تناول ثلاث نقاط رئيسية هي:

1-البرنامج النووي الإيراني.

2- الأسلحة النووية الإسرائيلية.

3- التسلح النووي في شبه القارة الهندية.

4- المخاوف الأمنية الخليجية من التسلح النووي.

1-البرنامج النووي الإيراني. لقد ظهر موضوع البرنامج النووي الإيراني كقضية في أجندة السياسة الدولية بعد سقوط بغداد عام 2003، بالرغم من الإصرار الإيراني على أنه برنامج سلمي وإصدار فتوى من قبل مرشد الثورة الإسلامية علي خمينائي بتحريم امتلاك الأسلحة النووية، وتقرير المخابرات الأميركية عام 2005 بأن البرنامج العسكري الإيراني قد توقف عام 2003؛ بالإضافة إلى أن إيران قد انضمت إلى معاهدة منع الانتشار النووي في عام 1968، وتم تدعيم هذه الخطوة مع المجتمع الدولي بتوقيع بروتوكول إضافي لاتفاقية حظر الانتشار النووي في 18 ديسمبر 2003 وإعلانها أيضا بالالتزام بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مراقبة منشآتها النووية في 21 أكتوبر 2003 تخضع بموجب هذه الخطوات منشآتها النووية للتفتيش المفاجئ.[1] إلا أن الإستراتيجية التي تبنتها

---

[1] مود السيد أ د السيد، "الدور الأور : هل يستطيع نزع فتيل أزمة الـ نامج النووي الإيرا ؟،" آراء حول ا ليج 37 (نوفم 2008): 37-38.

القوى العظمي إزاء برنامج إيران النووي هي إبقاء القضية تحت التركيز العالمي بهدف إعاقة أي محاولة إيرانية بتحويل البرنامج النووي السلمي إلى برنامج عسكري يهدد أمن المنطقة والمصالح العالمية هناك.

ترجع جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عهد حكم الشاه في الستينيات من القرن العشرين، حين حصلت إيران على المفاعل النووي البحثي من الولايات المتحدة الأميركية الذي يعمل بالماء الخفيف وينتج خمسة كيلوات من الطاقة وقادر على إنتاج 600 جرام من البلوتونيوم سنويا، وقد خضع هذا المفاعل إلى عدة تحديثات عبر السنوات اللاحقة. وهناك أربع مفاعلات بحثية تابعة لمركز أصفهان للتكنولوجيا النووية الأول من طراز (GSCR) والثاني من طراز (LWSCR)، وقامت الصين ببنائهما وانتهى العمل منهما في عام 1992 ويعملان بالماء الخفيف. والمفاعل الثالث هو من طراز (HWZPR) وقد انتهت الأشغال به في عام 1991، إلا أنه لم يوضع تحت الخدمة إلا في عام 1995 ويعمل بالماء الثقيل وينتج 10 كيلوواط من الطاقة الحرارية. أما المفاعل الرابع، فيتمثل في مفاعل النيوترونات وهو من طراز (MNSR)، وقامت بإنشائه الصين وبدأ العمل به في عام 1994، ومتخصص في إنتاج النظائر وتدريب العاملين في تشغيل المفاعلات النووية، وتقدر قدرته الإنتاجية في إنتاج حوالي 30 كيلوواط من الطاقة الحرارية باستخدام الماء الخفيف. يضاف إلى القائمة السابقة، إبلاغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عزمها بناء مفاعل بحثي آخر في منطقة آراك من طراز (IR-40). وقد بدأت الأشغال به في عام 2004، وتقدر قوته الإنتاجية بـ 40 كيلوواط من الطاقة باستخدام الماء الثقيل.

مركز البرنامج النووي الإيراني هو محطة بوشهر للطاقة النووية التي تضم مفاعلين نوويين قامت روسيا بتشييدهما، تحت جدل دولي كبير بتأثير من قبل إسرائيل وقوى دولية وإقليمية أخرى. وقد تمت الأشغال في المفاعل الأول في عام 2007 لكن تأخر تشغيله إلى نهاية عام 2010، ويعمل بطاقة قدرها 1000 ميجاوات. ومن المفترض أن تنطلق الأشغال في تشييد المفاعل الثاني بمجرد وضع المفاعل الأول في الخدمة. بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والبحوث النووية الأخرى التي تقوم بها مراكز البحوث والجامعات مثل الأبحاث التي تقوم بها جامعة الأمير الكبير للتكنولوجيا وجامعة شريف للتكنولوجيا ومراكز البحوث التطبيقية ومركز بحوث الكترونيات ومركز أصفهان لبحوث وإنتاج الطاقة النووية ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية ومركز أشعة جاما، ومعهد دراسات الفيزياء النظرية والرياضات ومعمل جابر بن حيان المتعدد الأغراض ومركز خرج للبحوث الطبية والزراعية وكلية الطاقة النووية ومركز بحوث الاندماج

النووي ومركز البحوث الفيزيائية ومركز بحوث الليزر وتطبيقاتها ومركز طهران للبحوث النووية ومركز يز للمعالجة الإشعاعية. هذه المراكز القديمة في بحوث الطاقة النووية، وهناك مراكز جديدة تحاول إيران إنشائها بالرغم من الضغط الدولي عليها والحصار المضروب على تصدير المنشآت ذات العلاقة إليها.

هناك نوع آخر من مؤسسات البرنامج النووي الإيراني الخاصة بإدارة دورة الوقود النووي، بدءً من استخراج خام اليورانيوم من المناجم، ثم طحنه ومعالجته ثم تحويل أكسيد اليورانيوم إلى غاز سداسي فلورايد اليورانيوم، ثم عملية التخصيب لزياد نسبة اليورانيوم عن النسبة الموجودة في الطبيعة بحيث يكون صالحا كوقود نووي، أو بنسب عالية للاستخدام في الأغراض العسكرية، ثم تصنيع الوقود وإعادة معالجة النفايات. وهناك العديد من المؤسسات المشاركة في هذه العمليات، حرصت إيران على إنشائها وتطويرها منذ سبعينيات القرن العشرين.[1]

وهناك كلام كثير كتب حول تفاصيل البرنامج النووي الإيراني، الحديث عنها سوف يغطي الهدف من بحث هذه النقطة وهو بيان ما إذا البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا لأمن منطقة الخليج أم لا؟ وما هو مضمون الموقف الإيراني المعلن واحتمالات تطور الموقف في المستقبل؟ ففيما يتعلق بالموقف الإيراني من مسألة الانتشار النووي وامتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها في الحروب، فهو لحد الآن واضحا ومؤكد بواسطة العديد من الخطوات التي اتخذتها السياسة الخارجية بهذا الشأن، والتي تعدادها في النقاط التالية:

أ- أول دولة تطرح فكرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هي إيران، من خلال تقديمها وثيقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1974 من أجل مناقشتها.

ب- توقيع إيران على العديد من المعاهدات والبروتوكولات الدولية الخاصة بمنع إنتاج وتطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة البيولوجية والنووية والكيماوية. فقد وقعت عام 1929 على بروتوكول جنيف الخاص بحظر استخدام الغازات السامة والخانقة والأسلحة البيكتيرولوجية في الحروب. وقد دعمت هذه الخطوة بالتوقيع عام 1970 على *معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مضاف إليها التوقيع عام 1974 على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية. ووقت في تسعينيات القرن العشرين على اتفاقيتين في نفس المجال، الأولى كانت في عام 1996 المتعلقة بحظر إجراء التجارب النووية؛ والثانية كانت عام 1997 المتعلقة

[1] أ د إبراهيم مود، "ال نامج النووي الإيرا ،" أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007): 22 -24.

بحظـر امـتلاك الأسـلحة الكيماويـة. ولتأكيـد موقفهـا السـلمي مـن تطـوير برنامجها السلمي، قامت إيران كذلك بتوقيع اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالـة الدوليـة فـي 1973/06/19، أيضـا دعمـت هـذه الخطـوة الحكومـة الإسلامية في عام 2003 عندما وقعت على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضـــمانات الشـــاملة للوكالـــة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة وذلـــك بتـــاريخ 2003/12/18؛ وذلك بهدف تقديم تطمينات أكبر للمجتمع الدولي المحايد المناهض لسياسة الانتشار النووي. يقضـي هذا الاتفاق برفع الحصانة عن المنشآت النووية أمام فرق التفتيش الدولية في أي وقت.

ج- الموقف الديني المشار إليه من قبل المتعلق بفتوى مرشد الثورة الإيرانيـة علـي خامينـائي الخاصـة بتحـريم صـناعة الأسـلحة النوويـة وأي أسلحة دمار شامل أخرى. الأمر الذي يجعل إيران أكثر وضوحا بشأن برنامجها النووي من إسرائيل.[1]

بـالرغم مـن وجـود هـذه الضـمانات القانونيـة والدينيـة التـي تحـول دون امـتلاك الأسـلحة النوويـة، فـإن تحليـل الواقعيـة الجديـدة لسـلوك الدولـة لا يضعها في الاعتبار وإنما يعتمد على مفردات أخرى مثل المنافسة الأمنية والفوضـى الدوليـة والمسـاعدة الذاتيـة والريبـة. ومـن بواعـث الريبـة حـول برنـامج النـووي الإيرانيـة هـو السرية التـي اكتنفتـه حتـى حلـول عـام 2003 الذي أعلنت فيه أنها تملك برنامجا نوويا.[2] العامل الآخر المثير للريبة هو الخـوف مـن احتمـال سيطرة جماعـة متطرفـة فـي إيـران علـى التكنولوجيـا النووية وتوظيفها في صناعة الأسلحة النوويـة، أو تقوم الحكومـة الإيرانيـة بصـناعة الأسلحة النوويـة بالوكالـة علـى غيـر أراضـيها عن طريق تزويـد دولـة أخـرى بالتكنولوجيـا والتمويـل المـالي؛ وذلـك مـن أجـل الالتفـاف علـى القوانين والتعهدات الدولية. أيضا من بواعث الريبة الأخرى، أن تقوم إيران بمسـاعدة الجماعـات الإرهابيـة (مـن المنظـور الأميركـي والغربـي) علـى امتلاك الأسلحة النوويـة واستخدامها ضد القوات الأميركيـة المنتشرة عبر العالم أو ضد حلفاء أميركا في المنطقة وهي إسرائيل على وجه الخصوص أو حتى القيام بتنفيذ هجمات نوويـة على المصـالح الحيويـة داخل الأراضـي الأميركيــة. بالإضــافة إلــى التــداعيات الإســتراتيجية علــى ميــزان القــوى الإقليمي في حال امتلاك الحكومة الإيرانيـة للأسلحة النوويـة. كما أن هنـاك

---

[1] مصطفى العا ، مبادرة إعلان منطقة ا ليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع وا رات (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 60 -67.

[2] مد إبراهيم شاكر، "آراء وأفكار حول إيران وا شروع النووي،" أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007): 06- 08.

أيضا خوف من زوال النظام القائم في طهران وسيطرة جماعة جديدة على الحكومة ووضع يدها على التكنولوجيا النووية وتحويل استخدامها للأغراض العسكرية، كما حدث عام 1979 عندما وضعت الثورة الإسلامية يدها على الحجم الهائل من المعدات العسكرية الأميركية المتطور آنذاك التي كانت تدعم بها الولايات المتحدة الأميركية نظام الشاه ضد المد الشيوعي في المنطقة.

لقد عرف البرنامج النووي الإيراني تطورا ملحوظا مع مجيء المحافظين إلى الحكم بقيادة الرئيس أحمدي نجاد. ولقد تمثل هذا التطور في التصريح الذي أدلى به دبلوماسي رفيع في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تستخدم نحو 3800 جهاز طرد مركزي وأنها جاهزة لتشغيل 2200 جهاز آخر في الوقت القريب. وبناءً على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2008، فإن إيران قد أنتجت 630 كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب، بعد أن الإنتاج في عام 2007 حوالي 150 كلغ؛ ويعد هذا الحجم تطورا كبيرا في الإنتاج النووي ويعكس في نفس الوقت الوتيرة المتسارعة في امتلاك التكنولوجيا النووية. بناءً على هذه المعطيات تصاعدت المخاوف الدولية حول إمكانية إنتاج إيران الكمية الكافية من اليورانيوم المنخفض التخصيب في منشأة نطانز النووية لصناعة سلاح نووي.[1] ومما يعزز من هذه المخاوف تصريحات المسئولين في مجال الإستخبارات والأمن حول المراحل التي خطاها برنامج إيران النووي، ومن ذلك إعلان رئيس هيئة الأركان الأميركي الأميرال مايك مولن في مايو 2009 أن أمام إيران عام إلى ثلاث سنوات كي تصبح قادرة على صناعة قنبلة نووية. وهذا الإعلان هو تأكيد لما صرح به من قبل رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس يدلين هذه التقديرات عندما أعلن أمام الكنيست في 08 مارس 2009 أن إيران قد عبرت العتبة التكنولوجية اللازمة لصنع القنبلة النووية.[2]

وقد أعلنت الحكومة الإيرانية في 27 مايو 2009 أنها رفعت عدد أجهزة الطرد المركزي في مجمع نطانز الخاصة بتخصيب اليورانيوم إلى 7000 جهاز، وأنها أصبحت تسيطر على كامل دورة إنتاج الوقود النووي. لكن لا

---

[1] أنوشروان احتشامي، "التطورات الداخلية إيران وتأث ها العلاقات الإيرانية-ا لميجية،" ا لميج عام 2008-2009، تص. مركز ا لميج للأ اث (د : مركز ا لميج للأ اث، 2009)، ص ص. 352 -53.

[2] عبد ا لميح زيد ا رهون، "أمن ا لميج: العراق وإيران وا تغ الأم كي،" دراسات إستراتيجية 147 (2009): 35.

تعني هذه التطورات قرب إيران من صناعة السلاح النووي، وإنما تزيد من تصعيد المخاوف لدى المجتمع الدولي. فمن الناحية التقنية، يجب أن يكون تخصيب اليورانيوم يصل إلى نسبة النظير المقدرة بـ 235،4 إلى 5 بالمائة، لكي يتم استخدامه في الأغراض المدنية والسلمية، وإذا وصلت هذه النسبة إلى 90 بالمائة، عندئذ يمكن استخدامه لأجل الأغراض العسكرية. وبناءً على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما هو معلن من قبل إيران، أن نسبة تخصيب اليورانيوم قد وصلت 5 بالمائة، وإذا أرادت الوصول إلى نسبة 90 بالمائة؛ عندئذ تكون إيران بحاجة إلى 14 طنا من هيكسا فلوريد اليورانيوم Uranium Hexafluoride الذي يؤدي إلى تخصيب حوالي 259 طن من اليورانيوم الخام على اعتبار أن كل طن، من هيكسافلوريد اليورانيوم بحاجة إلى 5،18 طنا من اليورانيوم الخام.[1]

2- الأسلحة النووية الإسرائيلية. تعتبر إسرائيل أول دول امتلكت السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، منذ بداية خمسينيات القرن العشرين تقريبا. وهو الوضع الذي خلق موقفا إستراتيجيا غير متوازن ومربكا وحاثا للأطراف الأخرى للسعي وراء التسلح النووي أو على الأقل في الوضع الراهن البحث عن امتلاك التكنولوجيا النووية. وكرد فعل على التسلح النووي الإسرائيلي، حاولت دول في منطقة الشرق الأوسط امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، مثل العراق سابقا وليبيا. وفي الوقت الذي تم تجريد هاتين الدولتين من أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الأسلحة النووية، عمدت إسرائيل إلى تعميق الهوة في اختلال توازن القوى بمساعدة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية. تشير التقارير الإستراتيجية إلى أن إسرائيل بدأت العمل على اكتساب تكنولوجيا الأسلحة النووية في عام 1952، انطلاق من العقيدة العسكرية القائمة على الحرص على احتكار التفوق النووي على جميع دول المنطقة. وبعد تجربة الحروب الإقليمية منذ عام 1991، عملت إسرائيل على تطوير إستراتيجية الردع النووي المرن التي تتعامل مع ظروف قيام أي طرف من المنطقة بالمبادأة بالهجوم على منشآتها النووية ومراكز الثقل فيها. وإحدى مكونات هذه الإستراتيجية، القيام بتطوير ثلاث الغواصات الألمانية الجديدة من طراز 1.925 ton Type 800 Dolphin Class Submarine، بشكل يجعلها تحمل رؤوسا نووية من طراز Popeye Turbo Cruise Missiles. وضع هذه الغواصات في الخدمة يتيح لإسرائيل الرد على أي هجوم من أي مكان من العالم. الموقف الأكثر حيوية، هو أن إستراتيجية الانتشار البحري الإسرائيلي يتضمن نشر أحد هذه الغواصات بشكل دائم في مياه البحر

[1] عبد ا لميح زيد ا رهون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 36-37.

الأحمر وبحر العرب ومضيق هرمز، بينما توجد الغواصة الثانية في مياه البحر الأبيض المتوسط، وتستخدم الغواصة الثالثة ضمن نظام التناوب الروتيني. لا تقوم هذه الغواصات بنظام المراقبة فقط في المياه الدولية، وإنما أيضا بالمشاركة في التمارين العسكرية واختبار الصواريخ طويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية. إذ تشير تقارير إلى أنه في مايو 2000، قامت إحدى الغواصات الإسرائيلية الدولفين بتجربة سرية لصاروخ قادر على حمل رؤوس نووية في موقع بحري بالقرب من السواحل السريلانكية، وكان الهدف الافتراضي يقع على مسافة 1500 كلم. يضاف إلى سلاح البحرية، قدرات إسرائيل الصاروخية طويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية من نوع جوريكو Jerico وشافيت Shavit.[1]

من ناحية الترتيب العالمي، تعتبر إسرائيل خامس دولة نووية في العالم وهي منافسة حادة مع بريطانيا وفرنسا والصين حول التقدم في تصميم الأسلحة النووية وتخزينها. وقد قدّر رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة العراقية السيد هانو بليكس، عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية بـ 200 رأس نووي. لكن إسرائيل تتبع سياسة الغموض بشأن أسلحتها النووية مع عدم إنكار حيازتها، إذ صرح شيمون بيريز عام 1969 قائلا: "لن تكون إسرائيل أول دولة تمتلك أسلحة نووية".[2] وقد كرر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في مارس 2010 الاستمرار في سياسة الغموض حول الحجم الحقيقي للأسلحة النووية التي تمتلكها بلاده، على خلفية مطالبة المجتمع الدولي –في إطار مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي الذي عقد في نيويورك في نفس الفترة- إسرائيل بفتح منشآتها النووية أمام التفتيش الدولي.

من الناحية التاريخية، يعود البرنامج النووي الإسرائيلي إلى عام 1952 عند تأسيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية من طرف إرنست دافيد برجمان، الذي كان مقتنعا آنذاك أن حل مشكلة إسرائيلية الأمنية الناشئة عن وجودها وسط دول معادية لها هي امتلاك الأسلحة النووية والمحافظة على التفوق النووي على كل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط. وكانت فرنسا الدولة الأوربية الأولى التي ساعدت إسرائيل على بناء ترسانتها النووية

---

[1] مصطفى العا ، مبادرة إعلان منطقة ا ليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع وا رات (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 71-73.

[2] جون شتاينباك، "برنامج السلاح النووي الإسرائيلي،" الطاقة النووية ا ليج (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص. 383-84.

الأولى عن طريق إنشاء أول مفاعل نووي إسرائيلي في صحراء النقب، وبناء ومنشأة معالجة البلوتونيوم في بئر السبع. كما تم بناء مفاعل ديمونة الرئيسي ومركز البرنامج النووي الإسرائيلي، بقدرة 24 ميجاواط آنذاك وبنظام تبريد أكبر بثلاث مرات من اللازم. وقد وضع مفاعل ديمونة تحت الخدمة في عام 1964. لكن المساعدة الكبرى في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي جاءت من الولايات المتحدة الأميركية، من خلال تدريب العلماء الإسرائيليين في الجامعات الأميركية والمؤسسات البحثية المتخصصة والمختبرات النووية. ومع مجيء إدارة ريتشارد نيكسون إلى البيت الأبيض وفي عام 1971، وافقت الولايات المتحدة على بيع إسرائيل مئات الكرايتونات وهي نوع من المفاتيح العالية السرعة والضرورية لصنع القنابل النووية. وبعد حرب عام 1973 مع العرب، كثفت إسرائيل جهودها في تطوير برنامجها النووي في الشؤون العسكرية، الأمر الذي جعل وكالة المخابرات المركزية الأميركية تقدر عام 1976 تقدر ترسانة إسرائيل النووية من 10 إلى 20 قنبلة نووية؛ كافية لتدمير جميع العواصم العربية. لكن هذه التقديرات قد ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 1981 لتصل إلى 100 قنبلة نووية، وذلك من خلال الصور التي سربها عالم إسرائيلي منشق إلى حكومة الولايات المتحدة.

لكن أكثر التصريحات التي أجلت الغموض عن البرنامج النووي الإسرائيلي العسكري هي التي أدلى بها مردخاي فعنونو، أحد المهندسين الإسرائيليين اليساريين الذي عمل في البرنامج النووية الإسرائيلي. ومن خلال الصور التي هربها إلى أوربا في عام 1986 حول المنشآت النووية الإسرائيلية العسكرية، وبعد تحليل هذه الصور من قبل مختصين في تصميم القنابل النووية وهما تيودور تيلور وفرانك بارنابي، ارتفعت تقديرات الأسلحة النووية الإسرائيلية إلى 200 قنبلة. لقد بينت الصور التي هربها فعنونو أن إسرائيل كانت تدير مشروعا نوويا ضخما في منشأة ديمونة، يشتمل على عمليات إعادة معالجة البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم وتصنيع قضبان الوقود وتصنيع ذخائر اليورانيوم المستنفد وإنتاج الليثوم 6 والتريتيوم والدوتريوم، وهي المواد الضرورية لصناعة القنابل النووية. كما تأكد المحللون لتصريحات فعنونو أن إسرائيل أصبحت قوة نووية ضخمة في منطقة الشرق الأوسط تملك ترسانة نووية كبيرة منها القوة النووية الحرارية التي تستخدم في صناعة القوة الهيديروجينية، كما أصبحت لها قدرة على إنتاج قنابل زنة ما بين 200 و250 كيلوطن. وهذا يعني أنها قادرة على تدمير منطقة الشرق الأوسط كلها.

كما تشير تقديرات أخرى إلى أن إسرائيل تمتلك ما بين 100 إلى 400 قنبلة نووية، منها قنابل انشطارية معززة وقنابل نيترونية صغيرة، مصممة

لزيادة إشعاع جاما القاتل مع تخفيف مفعوم السفح والإشعاع الطويل المدى وهي مصممة بالأساس لقتل الأشخاص دون إلحاق الضرر بالمباني والمنشآت الأخرى. وإذا صحت هذه البيانات، تكون إسرائيل أقوى نوويا من بريطانيا التي أعلنت في نهاية مارس 2010 أنها تملك أقل من 300 رأس نووي. بالإضافة إلى الرؤوس النووية، تملك إسرائيل أيضا الصواريخ الباليستية طويلة المدى التي بإمكانها الوصول إلى موسكو، وطائرات مقاتلة ذات إمكانيات نووية، وصواريخ كروز عابرة للقارات. تتشكل القوة النووية المهاجمة في ثلاثة نظم أساسية هي الصواريخ الجوية والأرضية والبحرية، مما يجعلها لا تهدد أمن منطقة الخليج فقط وإنما أي هدف من العالم.[1]

يمكن تعداد المنشآت النووية المكوّنة للبرنامج النووي الإسرائيلي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- مركز الأبحاث النووية في ناحال سوريك.

2- مركز الأبحاث ديمونة في صحراء النقب.

3- منشأة إليابون لتخزين القذائف المدفعية النووية التكتيكية.

4- الهيئة المتخصصة لتطوير الصناعات الحربية "رفائيل" الموجودة في مدينة حيفا، وهي المتخصصة في تصميم القنابل النووية في القسم 20 منها.

5- ميناء حفا الذي يضم القاعدة البحرية للغواصات النووية.

6- شركة نيجار الكيمياوية للفوسفات وتعدين اليورانيوم.

7- يوديفات وهي منشأة لتجميع الأسلحة النووية.

8- منشأة تيروش Tirosh لتخزين الأسلحة الإستراتيجية.

9- سيدوت ميخا بالقرب من قرية زكريا، وهي محطة صواريخ أريحا المتوسطة المدى.

10- قاعدة بالماخيم الجوية، وهي منشأة لاختبار مدى الصواريخ والإطلاق الفضائي.

11- بيرياكوف، وهي منشأة للأبحاث وتجميع الصواريخ.

---

[1] جون شتاينباك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 395 -97.

12- رحوفوت، وهي محطة لإنتاج الماء الثقيل.

13- قاعدة تل نوف الجوية التي تحتوي مستودع لتخزين الأسلحة النووية والإستراتيجية.

14- قاعدة نيفاتيم الجوية، وهي مركز القيادة الجوية الإستراتيجية تحت الأرض.[1]

كما أشرنا سابقا، أن قلب البرنامج النووي الإسرائيلي هو مفاعل ديمونة الضخم المشيد في صحراء النقب، وهو مقسم لعدة منشآت منفردة كل واحدة متخصصة في قطاع نووي معين تحت اسم "ماشون Machon". ويمكت إحصاء هذه المنشآت الفرعية في النقاط التالية:

1- ماشون Machon 1، وهو مفاعل مخصص لإنتاج البلوتونيوم والتريتيوم اللذان يستخدمان في صناعة القنابل الانشطارية المعززة.

2- ماشون Machon 2، وهو عبارة عن مبنى مكوّن من ستة طوابق تحت الأرض يضم مختبرا محاط بسرية كبيرة، يتم فيه إعادة معالجة البلوتونيوم وفصل ديوتريد الليثيوم -6، وهي العمليات المستخدمة في تعزيز القنابل الانشطارية.

3- ماشون Machon 3، وهو المنشأة المتخصصة في معالجة اليورانيوم الطبيعي المستخدم في تشغيل المفاعل وتحويل ديوتريد الليثيوم إلى مواد صلبة.

4- ماشون Machon 4، هو منشأة متخصصة في معالجة النفايات المرتفعة والمنخفضة من حيث الإشعاع، بالإضافة إلى تخزين النفايات المرتفعة الإشعاع.

5- ماشون Machon 5، وهو عبارة عن محطة مخصصة لتجميع قضبان الوقود.

6- ماشون Machon 6، هو عبارة عن مركز لتقديم خدمة العمليات الخاصة بالمنشآت الأخرى.

7- ماشون Machon 7، هو عبارة عن منشأة تستخدم في مجال تخصيب اليورانيوم ومختبر لإجراء التجاري.

8- ماشون Machon 8، هذه المنشأة هي مخصصة في عمليات فصل اليورانيوم بأشعة الليزر وأيضا هي متخصصة في تخصيب مادة البلوتونيوم.

---

[1] جون شتاينباك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 402-03.

9- ماشون Machon 9، أما المنشأة الأخيرة فهي متخصصة في إنتاج ذخائر اليورانيوم المستنفد.

بالإضافة إلى هذه المنشآت، تضم منشأة ديمونة النووية العشرات من الأبنية الأخرى ومراكز الحركة وتفاعل العاملين فيها، وليس هناك معلومات كافية حول تخصص هذه الأبنية.[1]

لا يشتمل البرنامج النووي إستراتيجية التطوير الذاتي للأسلحة النووية فقط، وإنما أيضا العمل بجد باتجاه حرمان الآخرين من امتلاك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولذلك تسعى في الوقت الراهن منع إيران إمتلاك حتى التكنولوجيا النووية السلمية، افتراضا منها أنها مقدمة للتكنولوجيا النووية العسكرية. وفي ظل ميزان القوى القائم ف منطقة الخليج وطبيعة البيئة الإستراتيجية المحيطة بها، فإن إسرائيل تواجه تحديا جديا أمام تحقيق الشق الثاني من برنامجها النووي والمتمثل في عدم القدرة على إعاقة التقدم الإيراني في المجال النووي وفي نفس الوقت عدم التأكد من قدراتها الجوية على القيام بشل البرنامج النووي الإيراني والتداعيات الإستراتيجية المرافقة لأي محاولة من هذا القبيل.[2]

ومع صعوبة المهمة وحدة التحدي، إلا أن إسرائيل تستعد لكل الخيارات التي تعتقد أنها تساعد في شل أو على الأقل إعاقة تقدم إيران في تطوير برنامجها النووي. ومن ذلك، قيامها في الأسبوع الأول من شهر جوان 2008 بإجراء تدريبات عسكرية جوية كبيرة فوق شرق البحر الأبيض المتوسط واليونان، شاركت فيها أكثر من 100 طائرة حربية من نوع أف 16 وأف 15. وقد تم تركيز التدريبات على القيام بقصف وهمي لما يعتقد أنها المنشآت النووية الإيرانية.[3]

إن مثل هذه الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية الهجومية سوف تقابل حتما باستعدادات إيرانية دفاعية، مما يعقد من عملية الاستقرار والأمن في منطقة الخليج. على اعتبار أن تعرض المنشآت الإيرانية للقصف الإسرائيلي سوف يتبع بأعمال انتقامية واسعة ومريعة، ولا تتكرر التجربة الإسرائيلية مع العراق بحذافيرها في عام 1981 عند قيامها بقصف المفاعل

---

[1] جون شتاينباك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 404-05.

[2] صفوت الزيات، "إسرائيل وال نامج النووي الإيرا ب "عقيدة بيغن" و"خيارات السادات"،". مقال 48 (سبتم 2008): 36.

[3] علي حسن باك ، "القدرة العسكرية الإسرائيلية على إجهاض ال نامج النووي الإيرا ،" مقال 48 (سبتم 2008): 32 -33.

العراقي "تموز". كما أن أيضا الدفاعات الإيرانية سوف تتطلب مجالات جوية وبرية واسعة قد تمتد من إسرائيل غربا إلى الحدود الإيرانية شرقا؛ مما يعني تعرض مجال منطقة الخليج الإستراتيجي كله للعمليات العسكرية. إن مما يعقد مسألة الأمن الإستراتيجي في منطقة الخليج عند حدوث أي هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، هو أن على إسرائيل أن تقوم بهجوم جوي كاسح بحيث لا تستطيع مع القوة الجوية الإيرانية وقوات الدفاع الجوي أن تستوعب سلسلة القصف المتتالية؛ وفي نفس الوقت سوف يكون على قوات الدفاع الجوي بالذات الاستماتة والصمود تحت القصف الكثيف لأطول فترة زمنية ممكنة التي تستغرق المدة الزمنية لتحليق الطائرات في الجو. والحقيقة أنه من خلال تجارب الحروب الأميركية الحديثة في الشرق الأوسط، تبيّن أن القوة الجوية لا تستطيع أن تقوم بعملية الشل الإستراتيجي دون وجود قوات برية زاحفة الأرض، على عكس ما يعتقد جون واردن[1] وجون بويد.[2] فقد فشلت القوة الجوية الأميركية في قتل القيادة الليبية في عام 1986، وفشلت في قتل أسامة بن لادن في طورا بورا في عام 2001، وفشلت في قتل القيادة العراقية في 20 مارس 2003 في الهجوم الجوي المباغت، وفشلت القوة الجوية الإسرائيلية في قتل قيادة المقاومة اللبنانية في عام 2006، وفشلت في قتل قيادة حماس في ديسمبر 2008. فإذا كانت القوة الجوية الإسرائيلية قد فشلت في تحديد مكان اختباء قيادة حماس في غزة التي هي منطقة جغرافية جد محدودة، فكيف باستطاعتها تدمير المنشآت الإيرانية على الإقليم الإيراني المترامي الأطراف. كما أن أحد أسباب استبعاد قيام إدارة جون كنيدي في أكتوبر 1962 القيام بضربة جوية من أجل تدمير الصواريخ السوفياتية في كوبا هو صعوبة تحديد مواقعها وإمكانية تحريكها من منطقة لأخرى كما ذكر ذلك جراهام أليسن، مع العلم أن إقليم كوبا جد صغير.

طرح هذه الاعتبارات الإستراتيجية، هو من بيان التحديات الأمنية الجدية المترتبة عن الانتشار النووي وماذا يعني وجود دولة إقليمية مسلحة نوويا بالنسبة لتحقيق الأمن الإستراتيجي. إن التسلح النووي لا يوفر الأمن

---

[1] John A. Wardon, « Employing Air Power in the Twenty-first Century, » In The Future of Air Power in the Aftermath of the Gulf War, ed Richard H. Shultz & Robert L. Pfaltzgraff (: International Security Studies Program,), pp. 60 -65.

[2] David R. Mets, The Air Campaign John Warden and the Classical Airpower Theorists (Alabama: Air University Press, 1999), pp. 21-28.

وإنما يدفع نحو خلق المأزق الأمني كما هو مؤكد من قبل العديد من المحللين الإستراتيجيين. إنه يؤدي إلى إشعال المنافسة الأمنية بين فواعل نظام ميزان القوى الإقليمي، الذي تستطيع حتى القوى العظمى إيقافه؛ كما يطلق هستيريا الخوف والريبة الشديدة.

الأمر لا يتعلق فقط بأي مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل ضد إيران، وإنما أيضا التهديدات الأميركية بالقيام بتنفيذ عمليات عسكرية خاطفة في العمق الإيراني للسيطرة على المنشآت وتدميرها. وهي التهديدات التي تكررت كثير في عهد إدارة جورج بوش الابن، ويمكن أن تتكرر في المستقبل مع إدارة باراك أوباما أو أي إدارة أخرى. ولذلك أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط الذي صدر مع تولي جورج بوش الابن العهدة الرئاسية الثانية في البيت الأبيض، إلى: "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة الأميركية أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية، فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا."[1] وهو الوضع الإستراتيجي الذي سوف يزيد من تعقيد مسألة في منطقة الخليج العربي.

3-التسلح النووي في شبه القارة الهندية. تتواصل شبه القارة الهندية جغرافيا مع منطقة عبر بحر العرب الذي بالتحديد الهند وباكستان عن شبه الجزيرة العربية. ومن ثم، تعتبر التطورات الإستراتيجية والأمنية في هاتين الدولتين مدخلات مهمة في أمن منطقة الخليج. لذلك حظيت على وجه الخصوص بالاهتمام السعودي منذ الغزو السوفياتي لأفغانستان في عام 1979، بأن قامت المملكة العربية السعودية بدعم صمود باكستان في وجه المد العسكري والإيديولوجي الشيوعي؛ وفي نفس الوقت أعلنت الحرب على الاتحاد السوفياتي آنذاك بالوكالة عبر دعم المجاهدين الأفغان بالسلاح والمال والشباب. ولازالت إلى اليوم المملكة العربية السعودية تقدم الدعم لباكستان خاصة في إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب، وتفادي أي احتمال انهيار الحكومة الباكستانية أمام مقاتلي القاعدة وطالبان باكستان ووقوع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات المتطرفة.

وبالرغم من هذه الاعتبارات الإستراتيجية التي دفعت المملكة العربية السعودية بطريقة أو بأخرى إلى الانخراط في مشاكل شبه القارة الهندية، إلا أن نشوب سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان شكّل تحديا أمنيا جديا لأمن منطقة الخليج. إن جوهر الخطر الأمني الناجم عن امتلاك أي دولة للأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، يكمن في النتيجة التي توصلت إليها لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية والتي تقضي بأنه: "مادامت هناك

---

[1] أشرف أ د كشك، "رؤية لس التعاون ا ليجي لا نامج النووي الإيرا ،" تارات خليجية 62 (سبتم 2005): 113-15.

دولة تحتفظ بالأسلحة النووية، فسوف تكون هناك دول أخرى ترغب في الحصول عليها، ودامت هناك دولة تملكها، فإن من المحتم أن تُستخدم ذات يوم من الأيام، فإن لم يأت الاستخدام نتيجة خطة مسبقة فإنه سيقع بمحض الصدفة، وسيكون أي استخدام من هذا القبيل لهذه الأسلحة كارثيا على البشرية جمعاء..."[1]

يرى بعض المحللين الإستراتيجيين أن الدافع وراء الانتشار النووي في شبه القارة الهندية ليس هو فقط العلاقة المتوترة بين الهند وباكستان وسباق التسلح بين الدولتين الذي يرجع إلى الأيام الأولى من الاستقلال في عام 1947، وإنما أيضا إلى طبيعة وأطراف نظام توازن القوى في جنوب شرق أسيا ككل. وأحد الأطراف المهيمنين على ميزان القوى في المنطقة الصين التي تجمعها مع الهند حدود طويلة التي شهدت صدامات عسكرية في ستينيات القرن العشرين؛ وبالنسبة للصين تنظر للهند أنه المسئولة على ظهور القلاقل الأمنية في إقليم التبت المحاذي لحدودها واستضافتها إقامة زعيم التبت الدلايلاما. وبالنسبة للهند، تنظر لنفسها أنها بين فكي كماشة من الشمال الغربي ومن الشمال الشرقي أي بين باكستان من الغرب والصين من الشرق. كل هذه الاعتبارات الإستراتيجية هي مدخلات أساسية في مسألة الانتشار النووي في المنطقة التي سوف تؤثر بشكل تلقائي أمن منطقة الخليج؛ بسبب التأثيرات الواسعة للأسلحة النووية في حالة نشوب أي نزاع مسلح في المنطقة يصعّد إلى تراشق بالصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

لقد كان تاريخ مايو 1998 نقطة التحول في سباق التسلح النووي الهندي-الباكستاني جراء قيام الدولتين بشكل متزامن بسلسلة من التجارب النووية. الأعمق من ذلك، أن البرنامج النووي للدولتين لم يقتصر على تصميم القنابل النووية فحسب، وإنما أيضا تطوير أدوات إيصالها إلى أهدافها على مدار سنوات من تجريب الصواريخ الطويلة والمتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية. فبالنسبة للهند، فقد طوّرت سلسلة من الأنظمة الصاروخية المتوسطة والطويلة المدى، يمكن تحديد بعضها في الأنواع التالية:

1- صاروخ من نوع "بريثفي Prithvi –I"، والذي يبلغ مداه حوالي 1500 كلم وبحمولة تزن حوالي 1000 كلغ، ويدفع بمحرك يعمل بالوقود السائل. وهو على درجة عالية من التطور التكنولوجي، بحيث يمكن أن

---

[1] جاريث إيفانز، "تغ معاي الأمن القرن ا ادي والعشرين،" ا لميج دیات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 56 -57.

يبرمج ليتبع مسار من بين ستة مسارات مختلفة بهدف إخفاء مواقع الإطلاق عن رادارات الاستطلاع والكشف المعادية.

2- "بريثفي Prithvi –II"، وهو صاروخ يبلغ مداه تقريبا 250 كلم، يحمل رأسا متفجرا بزنة 500 إلى 750 كلغ.

3- "بريثفي Prithvi –III"، وله اسم آخر أيضا وهو "ضانوش Dhanuch"، يبلغ مداه حوالي 350 كلم وبحمولة تزن ما بين 500 إلى 700 كلغ. وله استخدامات بحرية على وجه الخصوص، بحيث تزود بها السفن والبوارج الحربية.

كل هذه الأنواع من الأنظمة الصاروخية وأخرى مصممة لحمل رؤوس نووية، وبالتالي تكون الهند بصدد استكمال القسم الحيوي من النظام النووي العسكري وهو توفير أدوات نقل الأسلحة النووية وإلى مسافات طويلة؛ وهناك تقارير غير مؤكدة أن الهند بصدد تطوير صواريخ عابرة للقارات يبلغ مداها من 8000 إلى 14 ألف كلم. أما بالنسبة لقدرات إنتاج الأسلحة النووية، فإن الهند تملك مفاعلين عسكريين وستة مفاعلات نووية للاستخدامات المدنية، قادرة على إنتاج كمية من البلوتونيوم بما يكفي لصناعة ما بين 80 إلى 200 قنبلة نووية.[1]

في مقابل القوة النووية الهندية من حيث تصنيع الأسلحة وأدوات إيصالها، نجد على الغربية لها دولة باكستان التي هي الأخرى تسابق الهند على الميزان الإستراتيجي لكل تبقى داخل الميزان وتقيم نوعا من التوازن معها؛ بالرغم من التباين الشديد في الإمكانيات وحجم القوة العسكرية بين الطرفين. إن الدافع وراء دخول باكستان سباق التسلح الإستراتيجي مع الهند في مايو 1998، هو وجود القوة الهندية كمصدر تهديد متنامي والعلاقات الثنائية المثقلة بالحروب والتوترات والصدامات العسكرية المتقطعة على الحدود وعلى أرض إقليم كشمير المقسم بين الدولتين. ولطالما أبدى المسئولون الباكستانيون: السياسيون والعسكريون منهم، مخاوفهم من استخدام الهند قوتها العسكرية الضخمة في نزاع مستقبلي مع باكستان من أجل تغيير الوضع الإستراتيجي داخل باكستان المتردي أصلا، وتشجيع انفصال إقليم السند المضطرب عن الحكومة في إسلام أباد.

لهذه الاعتبارات الإستراتيجية كلها وأخرى، دخلت باكستان سباق التسلح الإستراتيجي مع الهند من حيث تصنيع الأسلحة النووية وأيضا تطوير

---

[1] ديفيد تانكس، "الا اهات الرئيسية ال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها ا تملة على توازن القوى منطقة ا لميج العر : تقو مركز،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكل ديفس، شارلز ب ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 51 -55.

أدوات نقلها إلى العمق الهندي وإلى أي نقطة تهديد داخل الإقليم الهندي المترامي الأطراف بشكل قاري. فقد طورت أنظمة صاروخية متعددة ومزودة بتقنيات تكنولوجية عالية، وأجرت العديد من الاختبارات عليها؛ والتي منها:

1- صاروخ من نوع "حفت Haft –I"، الذي يبلغ مداه حوالي 800 كلم، دون توفر معلومات إضافية حول الحمولة القادر على حملها من الرؤوس المتفجرة.

2- النوع الثاني هو من طراز "حفت Haft –II"، والذي يبلغ مداه حوالي 300 كلم، لكن التقارير المتوفرة تقضي أن هذا الصاروخ لازال يواجه صعوبات حول أنظمة التوجيه التكنولوجية المتطورة.

3- صاروخ من نوع "أم 11 -M"، وهو صيني الصنع ويبلغ مداه حوالي 300 كلم وبحمولة تزن ما يقارب 800 كلغ. ولقد زودت الصين باكستان بالتقنية اللازمة لصناعة هذا النوع من الصواريخ وإنشاء مرفق صناعي لها في مدينة روالبندي. وتشير التقديرات الإستراتيجية أن باكستان تملك ما بين 36 إلى 40 صاروخا من هذا النوع.

4- يتمثل النظام الصاروخي الرابع في بناء صاروخ من طراز "أم – 9 M"، أيضا هو صيني الصنع ويطلق عليه أيضا اسم حفت Haft III، والذي يبلغ مداه ما بين 600 إلى 800 كلم وقد خضع للعديد من الاختبارات تحت اسم "شاهين 1".

5- تمتلك أيضا باكستان أيضا صاروخا من "غور Ghauri" والذي يحمل أيضا اسم "حفت Haft 7". وقد حصلت باكستان على هذا النوع من النظام الصاروخي من كوريا الشمالية، والذي قادر على حمل رأس متفجر بزنة 700 كلغ، ويبلغ مداه حوالي 1300 كلم.

6- كما تمتلك أيضا باكستان نظام صاروخي آخر يحمل اسم "غزنوفي"، وهو أكثر الأنظمة الصاروخية تطور بحيث يبلغ مداه حوالي 2100 كلم وبحمولة متفجرة تصل إلى 1000 كلغ.

7- صاروخ من طراز "شاهين II"، الذي خضع لعدة اختبارات تجريبية، ووفقا لتصريحات المسئولين العسكريين الباكستانيين، يبلغ مداه حوالي 2000 كلم. لكن مزال قيد التجربة والتطوير.

إن الأسلحة النووية الباكستانية وأنظمتها الصاورخية لا تستهدف ردع الهند فقط وإنما أيضا إسرائيل، على خلفية المخاوف الباكستانية من قيام إسرائيل بالتعاون مع الهند بتوجيه ضربة جوية تستهدف تدمير منشآتها النووية وقدراتها التسلحية. وبما أن المسافة الفاصلة بين باكستان وإسرائيل هي حوالي 2500 كلم، فإن باكستان بحاجة إلى بناء ونشر أنظمة صاورخية تغطي هذه المسافة. إن دخول التهديد الإسرائيلي ضمن التخطيط

الإستراتيجي الباكستاني، يعني بطريقة أخرى أن محيط البيئة الإستراتيجية للأمن الخليجي يمتد ما بين إسرائيل غربا إلى باكستان شرقا. وأن أي تدهور للعلاقة العسكرية بين هاتين الدولتين، سوف يشمل تهديد الاستقرار في منطقة الخليج بسبب احتمال التراشق بالصورايخ المتبادل بين الدولتين. لهذا السبب، يعتبر التسلح النووي في شبه القارة الهندية وإسرائيل مصادر تهديد جدية لاستقرار منطقة الخليج العربي؛ وأن أي تصميم لإستراتجية أمنية خليجية سواء كانت سعودية أو إقليمية لابد أن تراعي هذه المدخلات الإستراتيجية.

أما من حيث حجم التسلح النووي الباكستاني، فإن هناك تقديرات تشير إلى أن باكستان تمتلك من اليورانيوم المخصب ما يكفي لإنتاج ما بين 20 إلى 30 قنبلة نووية. وعلى الرغم من قيام باكستان بستة تجارب نووية في مايو 1998، كتأكيد على دخولها النادي النووي، إلا أن الكثير من الإستراتيجيين يرجعون تاريخ انطلاق البرنامج النووي الباكستاني إلى عام 1975 عقب قيام الهند بأول تفجير نووي في عام 1974. وكان المزوّد الرئيسي للبرنامج النووي الباكستاني بالتصاميم والمخططات الخاصة بالأسلحة النووية هو الصين ما بين عامي 1982 و1983، لاعتبارات خاصة بالميزان الإستراتيجي في المنطقة.[1]

لكن ما هو أخطر في البرنامج النووي الباكستاني وأيضا الهندي هو ضعف إجراءات الوقاية والسلامة وأمن مواقع الأسلحة النووية، وحمايتها من السرقة أو وقوعها في أيدي جماعات إرهابية. وسوف يضاف هذا العامل إلى مسألة الانتشار النووي كمصدر تهديد جدي لأمن منطقة الخليج العربي القريبة من شبه القارة الهندية، وفي نفس الوقت مجال حيوي لنشاط القاعدة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

4-المخاوف الأمنية الخليجية من التسلح النووي. من المفارقات أن أصبحت منطقة الخليج محاطة ببيئة مسلحة نووية من الشرق (الهند وباكستان) والغرب (إسرائيل)؛ ومن ثم توسعت البيئة الإستراتيجية للأمن الخليجي إلى منطقة قطر دائرتها يساوي تقريبا 3000 كلم. وبالإضافة إلى الياسبة، تضم ثلاثة بحار تكون مسرحا للعمليات العسكرية في حالة تدهور الوضع الأمني وهي: بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر.

إن أولوية المخاوف الخليجية حول الانتشار النووي هي مركزة على المنطقة ذاتها، ويعني ذلك بالذات البرنامج النووي الإيراني المعلن لحد الآن أنه سلمي. تأججت المخاوف الخليجية الأمنية بفعل التقارير الصادرة عن

---

[1] ديفيد تانكس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 55 -59.

الوكـالات الدوليـة الأمنيـة مثـل وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة الأميركيـة (CIA)، التـي تقضـي بـأن أمـام إيـران خمـس سـنوات فقـط لإنتـاج الأسـلحة النووية؛ بالرغم من صدور تقارير أخرى عن نفس الوكالـة بـأن إيـران قـد أوقفت برنامجها النووي العسكري في عام 2003. في نفس الوقت، تـرفض دول الخليج مجتمعة أي تصعيد عسكري غربي-إسرائيلي مع إيران، علـى خلفية الأضرار البليغة المحتملة جراء الفوضى التي تعقب سقوط الحكومـة في طهران وأيضا الخوف من عواقب الانتقام الإيراني العشوائي.[1]

مـن ناحيـة أخـرى، إن جـوهر تصـاعد المخـاوف مـن البرنـامج النـووي الإيرانـي كتهديـد لأمـن منطقـة الخلـيج، هـو النظـرة الواقعيـة والأمنيـة لهـذا البرنـامج والتـي تقضـي بـأن أي دولـة سـوف تسـعى نحـو تكـديس الأسـلحة التقليدية والإستراتيجية من أجل المحافظة على أمنهـا وبقائهـا القـومي. ومـن ثم هناك احتمال قائم دائما حول إمكانية تحويل التكنولوجيـة النوويـة السـلمية إلـى الأغـراض العسكرية. وعندما يحدث ذلـك، فـإن احتمـال نشـوب حـرب نووية شاملة في المنطقة يصبح عاليا، على خلفية اشتداد الخوف الأمني إلـى حد الهسـتريا التـي تفقـد صـناع القـرار ضـبط الـنفس. بالإضـافة إلـى تـدخل اعتبـار آخـر وهـو أن أي دولـة تمتلـك سـلاحا نوويـا سـوف يـؤدي بالـدول الأخـرى إلـى السـعي وراء نفس الهـدف، وهكـذا يحـدث نـوع مـن الفوضـى النوويـة.

بناء على مضمون المخاوف السابقة، يتحدد الموقف الخليجي الإقليمي – ويعتبـر الموقـف السـعودي محـوره- فـي مطالبـة مجلـس التعـاون الخليجـي إيران بإنهاء برنامجها النـووي، وفـي هـذا الصـدد قـال الأمـين العـام للمجلـس السيد عبد الرحمان العطية: "إن البرنامج النووي الإيراني ليس له مـا يبـرره خاصـة في ظـل مطالبتنـا للمجتمـع الـدولي بالعمـل علـى جعـل منطقـة الشـرق الأوسط بمـا فيهـا منطقـة الخليج خاليـة مـن الأسـلحة النوويـة وأسـلحة الـدمار الشـامل". كمـا دعـا البيـان الختـامي للقمـة الخليجيـة التـي التأمـت فـي ينـاير 1992 إلى الحد من انتشـار التكنولوجيـا النوويـة ذات الأغـراض العسـكرية، وحث الوكالة الدولية للطاقـة الذريـة علـى تشـديد الإجـراءات الدوليـة لتحقيـق هذا الهـدف.[2]

---

[1] عطا السيد فتوح، "ا وقف ا ليجي من الـ نامج النووي الإيرا ،" لة شؤون خليجية 43 (خريف 2005): 99-100.

[2] أشرف مد كشك، "رؤية لس التعاون ا ليجي لا نامج النووي الإيرا ،" تارات خليجية 62 (سبتم 2005): 117 -18.

مما يؤكد الوضع الأمني داخل البيئة الإستراتيجية الخليجية هو غياب إطار واضح يمكّن الأطراف الدولية الإقليمية تدخل في سلسلة من المساومات والمفاوضات وتقديم نوع من التنازلات لبعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يبدو أن إسرائيل غير مستعدة للتعايش مع أي دولة نووية أخرى في المنطقة، وبالتالي ترفض تماما المفاهيم الإستراتيجية المتعلقة بالمخاطرة المشتركة والردع المتبادل ولا تتسامح مع أي تهديد جدي لأمنها. من ناحية أخرى، غياب التهديد الإستراتيجي المتكافئ الذي يدفع نحو تغليب التفكير العقلاني لدى الأطراف المتنافسة وفتح قنوات الاتصال بينها، مثل الذي كان قائما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962. لقد أشار غراهام أليسن أن الرئيس جون كنيدي وهيئة مستشاريه كانوا خلال هذه الأزمة، يتداولون الخيارات ويصوغون القرارات ويضعون في اعتبارهم إعطاء فرصة للطرف السوفياتي لكي يقرر بهدوء تجنبا لأي رد فعل متهور. مثل هذا المناخ هو غائب تماما من البيئة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك، غياب مجال التفاعل الذي يستطيع فيه كل طرف أن يعبر عن نياته الحقيقية، وأيضا غياب الأطراف غير الحكومية التي تقوم بدور تقريب وجهات النظر وتبديد الشكوك والريبة بين الأطراف المتنافسة. في ظل هذا الوضع المحتدم، تتوفر المنطقة على تكديس هائل للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وتعتبر النفقات العسكرية فيها الأعلى في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية.[1]

إن مجرد إصرار إيران على برنامجها النووي السلمي قد دفع لأول مرة بدول الخليج نحو تطوير برامج نووية مماثلة، وأبرمت عقود ضخمة مع الدول العظمى لهذه الغاية. ففي أثناء قمة مجلس دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض بتاريخ ديسمبر 2006، عكفت لجنة ممثلة من الدول الستة على دراسة مشروع إنشاء برنامج نووي مشترك موجه نحو الأغراض السلمية. لذلك، يتوقع بعض المحللين الإستراتيجيين[2] أنه من غير المستبعد أن تدخل المملكة العربية السعودية وإيران مستقبلا في سباق للتسلح النووي، إذا لم يتم احتواء تطلعات إيران النووية وتقييد برنامجها النووي وقدرتها على امتلاك التكنولوجيا النووية.

---

[1] جيمس راسل، "رؤية جديدة للأمن الإستراتيجي: إيران والأسلحة النووية والشرق الأوسط الكب ،" مقال 48 (سبتم 2008): 42-44.

[2] ريتشارد رسل، الا نامج النووي الإيرا : الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية ا تحدة ومنطقة ا ليج العر (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 13 -14.

لذلك، يطرح البرنامج النووي الإيراني يطرح تحديات وتهديدات جدية، ليس بسبب مضمونه السلمي (لحد الآن) وإنما بسبب التداعيات الأمنية المترتبة عنها خاصة فيما يتعلق بزيادة المخاوف الدولية والقلق بشأن أي هيمنة إيرانية على ميزان القوى الإستراتيجي الإقليمي في حال امتلكت أسلحة نووية. والخوف هو شديد في تل أبيب أكثر من أي عاصمة أخرى إقليمية أو دولية، وهي متصاعدة إلى حد الهستريا، بسبب جزئيا إدراك صناع القرار الإسرائيليين أن امتلاك إيران القنبلة النووية سوف يفتح الطريق سالكا أمام قوى أخرى إقليمية لتحذو حذوها مثل مصر وسوريا وتركيا والسعودية. بالإضافة إلى التهديدات الجدية لوجود والبقاء القومي لإسرائيل القائمة على أرض مغتصبة في نظر كل شعوب المنطقة ومن ورائها شعوب العالم الإسلامي. ونتيجة لهذه المخاوف، هناك قلق خليجي أن تلجأ إسرائيل بدعم الولايات المتحدة إلى القيام بتنفيذ هجوم عسكري جوي على المنشآت النووية الإيرانية وقوات الدفاع الجوي وتجمعات الحرس الثوري الإيراني.

إن جوهر القلق الخليجي هو عدم التأكد من أن جدوى ومصداقية الخيار العسكري ضد إيران، تحت ظلال التداعيات الأمنية لاحتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق. وهناك مخاوف خليجية من وجود أهداف وراء ما هو معلن في وسائل الإعلام الغربية بأن العمل العسكري هو فقط لاحتواء احتمالات خطر البرنامج النووي الإيراني. وهنا يفتح الباب أمام البحث عن خيارات أخرى غير الخيار العسكري، مثل احتواء الطموحات الإيرانية النووية عبر مقاربات إستخبارية، تستهدف تدمير المنشآت النووية عبر الأعمال التخريبية وتسهيل هروب العلماء الإيرانيين نحو الدول الغربية وحتى تجريب فكرة الانقلاب العسكري.[1] لكن مثل هذه المقاربات، ليس بالضرورة أن تكون فعالة بحيث أن فشلها سوف يؤدي كارثة للدبلوماسية الغربية؛ كتلك التي نتجت عن فشل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في عام 1960 في الإطاحة بالرئيس الكوبي فيدال كاسترو التي أصبحت تعرف باسم "عملية خليج الخنازير".

ولعل المخاوف الخليجية حول الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الأمنية والإستراتيجية على أمن منطقة الخليج، هي

---

[1] مصطفى العا ، ا وقف ا تمل لدول لس التعاون ا ليجي اه سيناريو العمل العسكري ضد ا نشآت النووية الإيرانية (د : مركز ا ليج للأ اث، 2004)، ص ص. 09 -10.

مدعمة ببعض آراء الإستراتيجيين[1] التي تقضي بأن إيران بحكم قوتها وعدد سكانها هي قوة مركزية في ميزان القوى الإقليمي؛ ومن ثم استقرارها هو مرتبط بشكل وظيفي باستقرار المنطقة كلها. وهذا ما يستدعي توفير قواعد مشتركة مع دول المنطقة الثمانية التي تساعد في بناء نظام أمني إقليمي مستقر دون استبعاد الدور الأميركي والأوربي في ذلك. إنه النظام الذي يساعد على احتواء التهديدات الإيرانية لاستقرار المنطقة، بأن يتم إشراكها في الترتيبات الأمنية لا تهميشها. استفادة من تجربة الغرب في التعامل مع التهديدات الألمانية المحتملة في المستقبل، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. على اعتبار أن دبلوماسية العقوبات والعزلة التي مورست على ألمانيا بموجب مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، قد فشلت فشلا ذريعا في احتواء عودة القوة الألمانية من جديد لتهديد ميزان القوى الأوربي. بحيث تلك الإجراءات العقابية إلى تنامي القومية الألمانية التي كان تأثيرها سلبيا إلى أبعد الحدود على الأمن العالمي. نفس الشيء يمكن أن يتكرر مع طهران إذا ما استمرت إجراءات العقوبات وسياسة العزل الدبلوماسي عن المجتمع الدولي، بأن تعمل باتجاه تنامي التيار المتشدد داخل إيران وتنامي مشاعر القومية والتلاحم الوطني ضد التهديد الخارجي.

لذلك الإستراتيجية البديلة هي مكونة من مجموعة من العناصر هي كالتالي:

أ-تقديم ضمانات للحكومة الإيرانية بأن الولايات المتحدة الأميركية والقوى الأوربية العظمى الأخرى لن تسعى إلى الإطاحة بالنظام الإيراني عبر العمل العسكري، إذا ما تخلت بطريقة قابلة للتحقق عن أي مساعي نحو حيازة الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، وتبديد الشكوك حول دعمها للجماعات الإرهابية.

ب-دعم المفاوضات النووية بين إيران والقوى الدولية المترافقة مع تقديم التحفيزات المغرية التي تقنع صناع القرار بالعدول عن الخيار التطوير وأي طموحات نحو امتلاك الأسلحة النووية. بالإضافة إلى دعم ومناصرة حركات الإصلاح داخل إيران.

ج- تنظيم حوار أمني وإستراتيجي بين دول الخليج الثمانية، بشكل يساعد على بلورة نظرة موسعة ومرنة حول أدوات تثبيت الاستقرار الإقليمي.

د- تدعيم الجهود الإستخبارية لتحديد جميع الأنشطة والمرافق النووية الإيرانية والعمل من خلال مبادرة أمن الانتشار النووي وعدم النقل غير

---

[1] جورج ب كوفيتش، جيسيكا . ماثيور، جوزيف ك ينستون، روزغوتيمولر، وجون . وولفستهال، الامتثال العا ي: إستراتيجية الأمن النووي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2005)، ص ص. 149 -53.

المشروع للتكنولوجيا والمواد والمعرفة العلمية ذات العلاقة بالأغراض العسكرية.

هـ- حث مجلس الأمن على إصدار قرار أممي يقضي بأحقية إيران في امتلاك برنامج نووي للغايات السلمية تحت إشراف الاتحاد الأوربي والقوى الدولية الأخرى.[1]

لكن من الناحية الواقعية، لا تستطيع أن تحتوي هذه الاقتراحات التهديدات التي يمثلها البرنامج النووي الإيراني، مادامت ماضية في تطويرها النووي وتطوير منظوماتها التسلحية خاصة فيما يتعلق بتطوير قدرات الدفاع الجوي التي تزيد من أمن استمرار منشآتها النووية في العمل والإنتاج. ومن أهم الأسلحة التي تحصلت عليها إيران في هذا الصدد الصواريخ المضادة للسفن والغواصات التي تستطيع الإبحار لأكثر من 3000 آلاف كلم. لذلك ستظل دول الخليج الستة في مجلس التعاون الخليجي في قلق دائم إزاء نوايا إيران الإقليمية، خاصة بعد سيطرة المحافظين على الحكومة الإيرانية والمؤسسات الحكومية وهيمنة قوات الحرس الثوري على النظام السياسي والقوات المسلحة.[2]

وبالرغم من حدة المخاوف التي تنتاب دول مجلس التعاون الخليجي إزاء البرنامج النووي الإيراني، إلا أن دول الخليج مجتمعة لحد الآن لازالت تفضل الدبلوماسية والحوار السياسي كخيار مفضل لمعالجة المشكلة النووية الإيرانية؛ وأبقت الباب مفتوحا مع إيران من خلال الاتصالات والزيارات المتبادلة بينها وبين طهران، بالرغم من المطالب الأميركية – خاصة في عهد إدارة جورج بوش الابن- بعزل إيران إقليميا ودوليا. وأكثر مظاهر تجسيد دبلوماسية الأبواب المفتوحة مع إيران، حضور الرئيس الإيراني السيد أحمدي نجاد قمة مجلس التعاون الخليجي السنوية التي التأمت في الدوحة في ديسمبر 2007، ثم تبعت بزيارات متبادلة بين العواصم الخليجية وطهران لمسئولين كبار في حكومات دول المنطقة. من ذلك، زيارة وزير الخارجية الكويتي لطهران بعد زيارة الرئيس الأميركي للكويت في يناير عام 2008، وزيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق السيد حداد عادل للكويت من نفس السنة. وكذلك زيارة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي طهران بتاريخ 2008/02/18، واستقبل من قبل

---

[1] جورج ب كوفيتش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 155 -56.

[2] جراهام فولر، "الشرق الأوسط،" التقييم الإستراتيجي، تح. ز ي خليل زاد (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 258 -59.

الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وشدد الطرفان على أهمية وضرورة تطوير التجارة والاستثمارات بين الدولتين. بالإضافة إلى زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى المملكة العربية السعودية في عام 2007.[1]

تعكس كل هذه الأنشطة الدبلوماسية بين ضفتي الخليج الإدراك المتنامي لدى قادة دول مجلس التعاون بالذات وعلى رأسهم المملكة العربية حول الأضرار التي يمكن أن تنجم عن أي عمل عسكري ضد إيران؛ انطلاقا من التجربة العراقية، على الرغم من الامتعاض والقلق من السياسة الإيرانية في المنطقة. لقد أثبتت التجربة السياسة في منطقة الخليج، أنه على الرغم مما كان يمثله نظام صدام حسين في بغداد من تهديدات فعلية وكامنة لأمن المنطقة، إلا أنه في نفس الوقت كان يمثل مكونا رئيسيا وموازنا في نظام ميزان القوى الإقليمي. وإن إسقاط النظام في بغداد في عام 2003 بواسطة الاحتلال الأميركي البريطاني، قد أوجد وضعا إستراتيجيا أسوأ مما كان من قبل، بحيث أنه زاد النظام ما بعد الاحتلال من عناصر التوتر وعدم الاستقرار أكثر مما أدى إلى الأمن وتبديد المخاوف الإقليمية. إن عناصر عدم الاستقرار والتهديدات الكامنة في النظام الجديد في بغداد هي طويلة المدى بسبب طريقة تشكيل النظام القائمة على العنصر الطائفي؛ بحيث أن سيطرة الشيعة على الحكم في بغداد قد أيقض المشاعر الطائفية في المنطقة وأجج من احتمالات الصراع المذهبي في المستقبل. لذلك، أي عمل عسكري ضد طهران سوف يؤدي إلى مزيد من الفوضى الطائفية التي يمكن أن تحرق المنطقة كلها، كرد فعل انتقامي من الشيعة على ما يروه من تحالف سني مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب ضدهم.

إن دبلوماسية الأبواب المفتوحة على طهران لا تعني وجود تقارب في وجهات النظر، وإنما مازالت الآراء متباعدة حول إستراتيجية بناء الأمن في الخليج. وهو تباعد متأصل وليس شكلي بسبب أنه نابع من التباينات الجوهرية الحادة في حجم القوة بين وحدات النظام الإقليمي، بحيث أن ضمن مجموعة الدول الثمانية المشكّلة للنظام الخليجي الإقليمي، أن هناك دول ضعيفة جد إلى درجة أنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها وفي نفس الوقت حيوية بالنسبة للقوى العظمى في النظام الدولي؛ وهناك دول أخرى تتميز بالسلوك المهيمن في سياستها الخارجية. ومبرر تبني خيار دبلوماسية الأبواب المفتوحة هو اضطراري للتقليل من فرص حدوث أي عمل عسكري الذي ستكون تداعياته الإستراتيجية كارثية على أمن المنطقة.

---

[1] أنو شروان احتشامي، "التطورات الداخلية إيران وتأث ها العلاقات الإيرانية-ا ليجية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 353 -55.

الحقيقة أن المخاوف الخليجية من أي عمل عسكري غربي ضد إيران وتداعياته الإستراتجية والأمنية على استقرار المنطقة هي جدية، وذلك بناءً على التصريحات العديدة لصناع القرار في عواصم الدول الغربية وإسرائيل. ومن هذه التصريحات، إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن أن: "على المجتمع الدولي أن يوحّد كلمته ليوضح لإيران بأنه لن يتساهل مع قيامها بصنع سلاح نووي، فإيران ستصبح مصدر خطر إن هي امتلكت سلاحا نوويا". وقال في مناسبة أخرى: "لن نتحمل قيام إيران بتطوير أسلحة نووية". وهناك تصريح له أيضا يقول فيه: "ينبغي على إيران التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية". وقال أيضا: "الحكومة الإيرانية ليست على استعداد للتخلي عن تخصيب اليورانيوم القادر على إنتاج المواد التي تدخل في صنع الأسلحة النووية. وتعمل الولايات المتحدة الأميركية سوية مع حلفائها والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتضمن وفاء إيران بالتزاماتها وبعدم تطوير أسلحة نووية".[1]

أما بالنسبة للتهديدات الإسرائيلية الخاصة بالقيام بأي خطوة من أجل منع إيران من امتلاك السلاح النووي، فتظهر من خلال تصريحات قادتها والتي منها رئيس وزرائها السابق إريل شارون: "إيران هي الخطر الرئيسي مادامت تدعو علانية إلى القضاء على دولة إسرائيل. وقد بات واضحا للجميع أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل". وفي نفس السياق، أعلن رئيس الموساد السابق، مائير داجان: "إن هذه الأسلحة [النووية الإيرانية] تشكل وللمرة الأولى تهديدا لوجود إسرائيل ذاته". وقال في مناسبة أخرى، "إن البرنامج الإيراني النووي يمثل أكبر تهديد تتعرض له إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948...".[2]

إن الدول الضعيفة في النظام الإقليمي الخليجي قد سلكت خيار الاستعانة بالقوى العظمى من أجل المحافظة على بقائها القومي، في مقابل رفض إيران واليمن هذا الخيار، والموقف العراقي لحد الآن غير واضح بسبب الاحتلال. ترى إيران أن أمن الخليج هو قضية إقليمية تخص دول المنطقة وحدها، في حين نجد أن الموقف السعودي هو منقسم إلى إستراتيجيتين

---

[1] جيفري كيمب، "تأث اا نامج النووي الإيرا   أمن ا ليج،"   ا ليج: ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 246 -47.

[2] جيفري كيمب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 247 -48.

بسبب انقسام مفهوم المصلحة في السياسة الخارجية السعودية.[1] فهي ترى أن أمن الخليج يجب أن يكون شأنا خليجيا بحكم ثقلها وحجمها في نظام ميزان القوى الإقليمي، وبالتالي تتقاطع مع إيران في هذا الموقف. لكن في مقابل ذلك، هي غير متشددة في هذا الموقف، وذلك من اجل الحفاظ على تماسك مجلس التعاون الخليجي الذي يضم خمس دول التي اختارت خيار الحماية الأجنبية. واستمرار مجلس التعاون الخليج والإبقاء على الرباط الوظيفي والأمني مع هذه الدول، هما الآخران يمثلان مصلحة وطنية حيوية في السياسة الخارجية السعودية الإقليمية.

لقد أيدت دول مجلس التعاون الخليجي وجود القوات الأجنبية الغربية على أراضيها منذ عام 1990، من أجل تحقيق الثقل الإستراتيجي مع الدول الإقليمية الأكبر حجما مثل إيران والعراق. لكن في نفس الوقت، رفضت هذه الدول بقاء قوات عربية على أراضيها (مصرية وسورية)، بسبب من التأثير الإيديولوجي المحتمل لهذه القوات على الأنظمة السياسية في المنطقة. وقد ظهر ذلك جليا عندما رفضت دول المجلس في أعقاب حرب الخليج الثانية، عروضا مصرية وسورية بتمركز قواتهما في هذه الدول لحمايتها من التهديدات الخارجية المحتملة.[2]

إن "الانتشار النووي" كمصدر تهديد لأمن منطقة الخليج، يعمل باتجاهين، الاتجاه الأول هو تدمير الأمن في حد ذاته بأي طريقة، سواء تعلق الأمر بشن الدول الغربية عملا عسكريا ضد إيران أو امتلاك إيران للأسلحة النووية. أما الطريق الثاني، فيتمثل في إشعال سباق للتسلح النووي في المنطقة على حساب التطوير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإنسانية. لكن هناك من المحللين الإستراتيجيين[3] من يعتقد أن الانتشار النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل المختلفة، لا يكمن خطرها في امتلاك الدول لها، وإنما الخوف من وقوعها في يد الجماعات المسلحة

---

[1] عامر مصباح، ليل السياسة ا ارجية العا الثالث: دراسة حالة ا ملكة العربية السعودية (ا زائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص. 89- 139.

[2] ش ين هنتر، "إيران ب ا ليج العر وحوض ر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية،" دراسات عا ية، ع. 38 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 38 -39.

[3] Mohamed Kadry Said, « Pathways to Proliferation and Containing the Spread of WMD, » in Globalization In The 21st Century: How International is the World? (Abu Dhabi: The Emarates Center for Strategic Studies and Researches, 2008), pp. 235-38.

الإرهابية المناوئة للأنظمة في منطقة الخليج أو في أي منطقة من العالم. وهو المعنى الذي أكده الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه أمام مؤتمر إعادة مراجعة اتفاقية حظر الانتشار النووي في مارس 2010، عندما أعلن أن احتمال نشوب حرب نووية بين الدول قد تقلص إلى حده الأدنى، في مقابل تصاعد احتمال حيازة الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها وأصدقائها في أي منطقة من العالم.

وبالرغم من مشروعية ومصداقية المخاوف حول حيازة الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية أو الدمار الشامل، إلا أن بالنسبة لمنطقة الخليج، يبقى التهديد يكمن في نشوب سباق إستراتيجي حول الأسلحة النووية. وقد ظهرت البوادر الأولى لذلك، عندما أعلنت دول مجلس التعاون تتقدمهم المملكة العربية السعودية أنها مهتمة بتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. وقد حذوت تركيا حذو دول الخليج عندما أعلنت عن اتفاقية وقعتها الحكومة التركية مع روسيا بمناسبة زيارة الرئيس الروسي لتركيا في الأسبوع الأول من شهر يونيو 2010، بقيمة أكثر من 2 مليار دولار لإنشاء أول مفاعل نووي في تركيا. مثل هذه المواقف هي رد فعل على الإصرار الإيراني على الاستمرار في تطوير برنامجها السلمي، الذي تحملت من أجله أربع قرارات دولية بفرض عقوبات عليها؛ كان آخرها صدر في 2010/06/09.

تعتبر النقاط الأربعة (البرنامج النووي الإيراني، الأسلحة النووية الإسرائيلية، التسلح النووي في شبه القارة الهندية، والمخاوف الأمنية الخليجية من التسلح النووي) التي تمت مناقشتها خلال هذا المبحث، مكونات أساسية في البيئة الإستراتيجية لأمن منطقة الخليج العربية. وذلك بسبب ارتباطها بالتهديدات غير التقليدية المحتملة للأمن والاستقرار وبقاء الدول في النظام الخليج الإقليمي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تتحمل أقاليمها الجغرافية أي نزاع مسلح تستخدم فيه الأسلحة النووية أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل؛ ومن ثم فهي تصنف تحت فئة الوحدات السياسية شديدة القابلية للعطب من الناحية الأمنية. ومما يزيد من الحساسية الأمنية تجاه أي تطور على مستوى ميزان القوى الإستراتيجي، ارتباط استقرار منطقة الخليج بشكل مباشر ووظيفي بأمن النظام العالمي؛ مما يستدعي نشوب أي نزاع مسلح في المنطقة أو ظهور تهديد وشيك، تدخل القوى العظمى.

المبحث الخامس: عدم الاستقرار الإقليمي وظهور الدولة الفاشلة

المصدر الخامس المهدد للأمن في منطقة الخليج هو عدم الاستقرار داخل الوحدات السياسية الواقعة في أطراف المنطقة أو بالجوار معها، والذي يؤثر بشكل مباشر في الأمن الخليجي بأي شكل من أشكال التهديد الأمني. ويتعلق الأمر بظهور الدول الفاشلة واحتمال أخرى لأن تصبح كذلك بسبب الوضع الأمني الهش القائم في هذه الدول، وهي الصومال واليمن والعراق، وبعيدا قليل عن المنطقة لكن ضمن بيئتها الإستراتيجية، نجد أفغانستان وباكستان. ويمكننا مناقشة هذا المبحث ضمن مستويين من التحليل، عدم الاستقرار الإقليمي ونشوب الحروب المتعاقبة؛ والمستوى الثاني هو تحليل تأثير ظهور الدولة الفاشلة على الأمن الإقليمي الخليجي.

1- عدم الاستقرار الإقليمي ونشوب الحروب المتعاقبة. إحدى خاصيات البيئة الإستراتجية الإقليمية في منطقة الخليج العربية هي نشوب الحروب في كل عشر سنوات منذ الانسحاب البريطاني في عام 1971، الذي ترك فراغا أمنيا وإستراتيجيا كبيرا لصالح إيران الشاه وبشكل أقل لصالح العراق البعثي الاشتراكي الذي هو الآخر كان يعتبر مصدر قلق بالنسبة للحكومات الخليجية الجديدة المتحالفة مع الغرب الرأسمالي. وقد حدثت الثورة الإيرانية في عام 1979 كمؤشر على حدوث تحوّل كبير في النظام الإقليمي وذلك بفشل سياسة ملأ الفراغ التي تبنتها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني؛ وانهار معه المصالح الأميركية وحدوث اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي. ثم جاءت الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1980 ودامت ثماني سنوات، في قلب نظام ميزان القوى الإقليمي. وكانت إحدى أهدافها الرئيسية احتواء المد الثوري الشيعي في المنطقة ومنعه من الانتقال إلى الضفة الغربية من الخليج حيث منابع النفط ومصادر الطاقة الرئيسية في العالم. لهذه الغاية، وقفت دول الخليج إلى جانب العراق من أجل احتواء الطموحات الإيرانية في تصدير الثورة إلى دول الأخرى في المنطقة، خاصة تلك الدول التي لها طوائف شيعية من مواطنيها. وما أن وضعت الحرب العراقية-الإيرانية

أوزارها حتى نشبت أزمة أخرى دولية مدمرة في عام 1990 عند إقدام العراق على غزو الكويت، ونشب على إثر ذلك ما أصبح يصطلح عليه "بحرب الخليج الثانية" تمييزا عن الحرب الخليج الأولى التي وقعت بين العراق وإيران. لقد قاد تحالف دولي مكوّن من 33 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية حملة عسكرية تحت اسم "عاصفة الصحراء" في يناير 1991 بهدف إخراج القوات العراقية من الكويت. ولم تكن هذه الحرب كارثية فقط على الأطراف المباشرين للنزاع (العراق والكويت)، وإنما جميع دول النظام الإقليمي الخليجي؛ بسبب زيادة التوتر في المنطقة الناجم عن التواجد العسكري الأجنبي المكثف، وزيادة الإرهاب وكلفة الحرب العالية التي تحملتها دول المنطقة وحدها وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية؛ والتي قدّرت آنذاك بـ 50 مليار دولار. وأيضا النتائج المأساوية للحرب والتي على رأسها ارتفاع فاتورة النفقات العسكرية، واستمرار الأعمال العسكرية والمتمثلة في قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض حضر للطيران على شمال وجنوب العراق خلال 12 سنة. ومثل هذه العمليات هي الأخرى تستنفد مصاريف مالية كبيرة تتحمل جزء كبير منها دول المنطقة. يضاف على ذلك الآثار السياسية الناجمة عن فرض الحصار الاقتصادي على العراق طيلة 12 سنة مات على إثرها مليون عراقي.

ثم جاءت حرب الخليج الثالثة في 19 مارس 2003، التي قادتها كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على العراق من أجل إسقاط النظام العراق وتغيير الوضع داخل البيئة المحلية العراقية؛ عن طريق استبدال نظام البعث الاشتراكي بنظام جديد من مكوّن من الطوائف العراقية المعارضة التي كانت مقيمة في إيران والدول الأجنبية. لقد كان –في نظر البعض[1]- غزو العراق من أجل إنجاز أهداف مختلفة منها السيطرة العسكرية الفعلية على الثروة العربية في المنطقة، وتحرير إسرائيل من الخوف المتنامي من القوة العسكرية العراقية وفرض السيطرة الأميركية على ميزان القوى الإقليمي، والمحافظة على التفوق الإسرائيلي الإقليمي من الناحية التكنولوجية والعسكرية.

بناءً على هذه الخاصيات الجوهرية للبيئة الإستراتيجية الخليجية، فإن الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي يتميز بعدة خصائص يمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- تجدد عوامل عدم الاستقرار بشكل مستمر في المنطقة، لأسباب بنائية وأخرى جغرافية-اقتصادية. أما الأسباب البنائية فهي وجود على الضفة

---

[1] السيد عبد ا نعم ا راك ، دول لس التعاون ا ليجي: الفجوة بـ إمكانيا ا الاقتصادية وقدرا ا السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العر (القاهرة: مكتبة مدبو ، 1998)، ص. 119.

الغربية للخليج العربي نظام مجلس التعاون لدول الخليج مكوّن من ستة دول، خمسة منها ضعيفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها. وعلى الضفة الأخرى الشرقية من الخليج العربي توجد قوى إقليمية قوية ولها طموحات للهيمنة والسيطرة وهي إيران والعراق. هاتان الدولتان تنظران إلى بعض دول نظام مجلس التعاون الخليجي على أنها مقاطعات تابعة لها، فإيران ترى في مملكة البحرين أنها جزء من الإقليمي الإيراني، والعراق يرى في الكويت أنها مقاطعة عراقية. بالإضافة إلى استمرار احتلال إيران للجزر العربية وهي جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. إن وجود هذه الإدراكات لدى صناع القرار في هاتين الدولتين قد تسبب في حربين مدمرتين ضد العراق (حرب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003). أما بالنسبة لإيران، فإن تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين تنم عن استمرار الأطماع الإيرانية التوسعية نحو الضفة الغربية من الخليج. فقد صرح شريعة مداري –مستشار المرشد العام للثورة الإسلامية- للصحافة الإيرانية في 2007/07/11 حول الحقوق التاريخية الإيرانية في البحرين. وصرح أيضا النائب البرلماني الإيراني داريوش قنبر بتصريح يحمل نفس المعنى المتعلق بأحقية إيران بضم البحرين، وقال أن الشعب البحريني لو استفتي بين الوضع القائم أو الانضمام إلى إيران، فإنه سيختار إيران. وصرح مسئول إيراني آخر وهو ناطق نوري –مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية- بأن هناك روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، وأن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر التي تنازل عنها نظام الشاه السابق.[1]
تعكس مثل هذه التصريحات عن الوضع الأمني الهش في المنطقة، وأن بإمكانه في أي لحظة أن ينزلق إلى نزاع مسلح؛ وأن احتمال نشوب أزمات في المستقبل مثل التي وقعت في أوت 1990 هو احتمال مازال قائما مادامت أسبابه مازالت قائمة. كذلك الأمر بالنسبة للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة، فإن يعتبر أحد عوامل الاستقرار في النظام الخليجي الإقليمي؛ بحيث أن وزير الخارجية الإمارتية وولي عهد إمارة أبو ظبي شبّه الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في 2010/04/21، وردت وزارة الخارجية الإيرانية على ذلك بأن الجزر هي إيرانية وستبقى كذلك. إن مثل هذا التصريح من مسئول إمارتي رفيع يزيد من احتمال تبني دولة الإمارات العربية المتحدة لمقاربة شبيهة بمقاربة الكويت مع العراق، من أجل استرداد هذه الجزر من إيران؛ مما يعني

[1] مد سعد أبو عامود، "إيران ودول ا ليج العربية.. علاقات متوترة،" السياسة الدولية 176 (أبريل 2009): 194-95.

احتمال نشوب أزمة دولية أخرى. وفي أوت من عام 2008، قامت وزارة الخارجية الإمارتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني وسلمته مذكرة احتجاج على قيام إيران بإنشاء مراكز بحرية في جزيرة أبو موسى وأيضا الأمر بالنسبة للجزيرتين الأخريين. وقد استند الاحتجاج الإماراتي إلى مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 1971 التي تنظم العلاقات بين البلدين بشأن هذه الجزر. في مقابل ذلك، شن نائبان في مجلس الشورى الإيراني هجوما نابيا على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ اعتبر النائب حيدر بور من الوقاحة أن تدعي الإمارات تبعية الجزر لسيادتها والأكثر الوقاحة أن يجد هذا الادعاء من يدعمه في المنطقة، ويعني بذلك دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجامعة العربية. أما النائب الثاني فهو داريوش قنبر الذي حذّر دولة الإمارات العربية من المطالبة باسترجاع الجزر إلى سيادتها لأن ذلك بمثابة إعلان حرب، وهذا تأكيد لافتراض إن تكرار تجربة الكويت مع العراق في النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران هو وارد. لقد امتد النزاع على الجزر بين الدولتين إلى تبادل الاتهامات حول قضايا أخرى، ومن ذلك اتهام إيران لدولة الإمارات بأنها تحرض عليها دول مجلس الأمن من أجل إصدار قرارات تزيد من تشديد العقوبات عليها، وأنها تسعى باستمرار للحد من نفوذها في المنطقة.[1]

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية، فتتمثل في وجود أكبر احتياطي عالمي لمصادر الطاقة في منطقة الخليج لدى دول غير قادرة على الدفاع عن نفسها. مثل هذا الوضع الإستراتيجي الاقتصادي، جعل بعض القوى العظمى في النظام مستعدة لشن حروب مدمرة إذا ظهر أي تهديد لمصادر الطاقة من داخل المنطقة أو من خارجها. من الناحية التاريخية، اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية منطقة الخليج ضمن مجال أمنها القومي منذ عام 1980 بموجب ما أصبح يعرف "بمبدأ كارتر" الذي لخصه الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في 1980/01/23 أثناء خطابه عن حالة الاتحاد، بقوله: "ليكن موقفنا واضحا وضوحا مطلقا، إن أية محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية الأميركية وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية".[2] إن الدافع وراء الاعتبارات الإستراتيجية الأميركية والقوى المحالفة لها هو حماية مصادر الطاقة الهائلة والحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي؛ خاصة تأمين الحاجات

---

[1] مد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ص. 195-96.

[2] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 85-86.

النفطيـة الضـرورية لاقتصـاديات الـدول الحليفـة فـي أوربـا وأسـيا (أوربـا الغربية واليابان).

إن العنصر الاقتصـادي الجـوهري الـذي يعتبر عامل عدم استقرار فـي النظام الإقليمي الخليجي هو القابليـة الشديدة للعطب التـي يتميز بهـا، بحيث توجد ثروة كبيرة في المنطقة وكذلك مصالح ضخمة للدول وفواعل النظـام الـدولي الأخـر كالوضـع القـائم فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـثلا. فوجـود المعادلـة المتناقضـة الطـرفين (ثـروة اقتصـادية مقابـل ضـعف فـي حماية) هو السبب في عدم الاستقرار الإقليمي.

ب-وجود خاصية تنوع التهديدات وتداخلها وتزامنهـا فـي نفس الوقت، بحيث أنها لا تتحدد فقط في المجالات العسكرية وسباق التسلح وإستراتيجية معالجـة اخـتلال تـوازن القـوى، ولكـن أيضـا وجـود تهديـدات أخـرى مثـل الصراع المذهبي والطـائفي ومن قبل الإيديولوجي؛ بالإضـافة إلـى تصـاعد تهديدات الجماعات الإرهابية الخطيرة والتي من بينها مطالبة زعيم القاعدة في الجزيرة العربية أتباعه في مايو 2010 بخطف أو قتل أفراد من الأسـرة الملكية الحاكمة في المملكة العربية السعودية. وهو أول تصـريح خطيـر مـن نوعه يدلي به هذا التنظيم في تـاريخ صـراعه من الحكومـات فـي المنطقـة. هناك أيضا نوع آخر من التهديدات لاستقرار المنطقة وهو وجود القوات الأجنبية على أراضي بعض الدول الخليجية والتي تستخدمها القوى العظمى التابعـة فـي تهديـد دول المنطقـة التـي تنصـاع لإرادتهـا أو التهديـد باسـتخدام القوة العسكرية من أجل تغيير الوضـع القـائم فـي إحدى الـدول كـالاحتلال الأميركي البريطاني للعراق في عام 2003.

ج- تتمثل الخاصية الثالثة في عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي، فـي تداخل القضايا الأمنية وتعدد أطرافها من داخل المنطقة وخارجهـا، ومـن ثـم مصير الاستقرار الإقليمي ومخرجات الإستراتيجيات الأمنيـة ليسـت محـددة بواسـطة دول المنطقـة وحـدهم، وإنمـا بواسـطة أطـراف إقليميين (إسـرائيل مثلا) وأخرى دولية (مثل الولايات المتحدة الأميركيـة وحلفاؤهـا فـي النظـام الـدولي). إن تعـدد أطـراف النظـام الإقليمـي الخليجـي يـؤدي إلـى تضـارب المصـالح الـذي عـادة هـو سـبب عـدم الاستقرار الأمنـي، كمـا هـو مؤكـد فـي أدبيـات النظريـة الواقعيـة/الواقعيـة الجديـدة.[1] إن مـن شـأن ذلـك أن يزيـد مـن حالـة الريبـة لـدى الأطـراف تجـاه بعضـها الـبعض وكـذلك الغمـوض الشـديد

[1] عادل فتحي عبد ا افظ، النظرية السياسية ا عاصرة: دراسة النماذج والنظريات ال قدمت لفهم و ليل عا السياسة (الإسكندرية: دار ا امعة ا ديدة، 1997)، ص.238-44.

حول مستقبل المنطقة وصعوبة انبثاق أي مبادرة حول الأمن الجماعي التي هي مطلب موجود من الناحية النظرية فحسب.

إن الوجود العسكري الأجنبي المكثف في المنطقة سواء تمثل ذلك في إنشاء القواعد العسكرية الثابتة أو تلك القوات العائمة في مياه الخليج وحتى بحر العرب والبحر الأحمر؛ يعتبر أحد العوامل الكبرى في عدم الاستقرار الإقليمي. وتأتي القوات الأميركية على رأس قائمة القوات الموجودة في المنطقة بسبب حرب العراق وكذلك سبب حجم القواعد العسكرية في دول المنطقة. وفيما يلي جدول يبيّن حجم القوات الأميركية في منطبقة الخليج العربي.

جدول رقم (8) يبيّن عدد القوات الأميركية في منطقة الخليج إلى غاية سبتمبر 2005[1]

المؤشر	العدد	المؤشر	العدد
إجمالي القوات الأمريكي	218000 جندي	عدد الدبابات من نوع أم 1	814 دبابة
عدد القوات البرية	114000 جندي	عدد الدبابات من نوع برادلي	549 دبابة
عدد القوات البحرية	15000 جندي	عدد بطاريات الباتريوت	4 بطاريات
عدد الطائرات المقاتلة	775 طائرة	عدد حاملات الطائرات	حاملة واحدة تضم 11 ألف جندي
عدد الطائرات العمودية	250 أباتشي	عدد الصواريخ كروز	250 صاروخ
عدد الطائرات الاستطلاعية	10 طائرات		
إجمالي عدد الدبابات	1400 دبابة		

يضاف إلى العوامل السابقة، عامل التناقض في المصالح وأهداف السياسة الخارجية للدول الرئيسية في النظام الإقليمي وما يترتب عن ذلك من زيادة شديدة في الريبة لدى الأطراف نحو بعضها البعض وتصاعد

---

[1] عبد ا الق عبد ا ، النظام الإقليمي ا ليجي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص. 240.

المنافسة الأمنية التي توشك بانزلاق الوضع نحو نشوب حروب أخرى. والأمر هنا يعني التنافس الإيراني-السعودي في المنطقة، الذي سوف يكون خطيرا إذا تم توظيف العامل المذهبي في تأجيجه. ولقد حدد محمد سعد أبو عامود[1] مظاهر التوتر في العلاقة السعودية-الإيرانية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- عمل إيران الدءوب على اختراق البنية السوسيولوجية والثقافية والسياسية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، من أجل التأثير في البيئة الإستراتيجية للمنطقة. وهو الخطر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية التي تنظر له على أنه تهديد لنفوذها الإستراتيجي الإقليمي وأمنها القومي.

- التغلغل الإيراني في المنطقة العربية ككل والتدخل في القضايا التي لطالما كانت ضمن الأجندة العربية مثل القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والعراق. ينظر صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية إلى السياسة الإيرانية نحو المنطقة العربية تهديد للنفوذ السعودي في ظل ضعف واضح للنظام العربي.

- هناك قلق متزايد لدى صناع القرار السعوديين بشأن التغلغل الإيراني في الدول الإسلامية في إفريقيا وأسيا، وأن إيران تسعى لإضعاف الدور السعودي.

- تزايد الشكوك السعودية حول دور إيران في البيئة الداخلية للنظام السياسي السعودي، من خلال إثارة القلاقل الداخلية والتضخيم الإعلامي لبعض الأحداث داخل السعودي وتشجيع أطروحة الشيعة واستغلال كل مناسبة للفت الانتباه إلى وضع الشيعة في المنطقة الشرقية.

إحدى العناصر البارزة في عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج هو التدخل العسكري الأجنبي المباشر والقيام بمهمة تحقيق التوازن نيابة عن دول المنطقة. وكان يفترض أن الانخراط الأميركي المباشر في أمن المنطقة سوف يوفر الاستقرار للنظام الأمني الإقليمي الخليجي؛ لكن الذي حدث هو العكس. بحيث أن ترتب عن الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج زيادة النفوذ الإيراني الذي كان محبوسا وراء بوابة أسوار بغداد إلى غاية 2003، وتصاعد أعمال العنف

---

[1] مد سعد أبو عامود، "إيران ودول ا لميج العربية.. علاقات متوترة،" السياسة الدولية 176 (أبريل 2009): 196.

وتزايد نفوذ القاعدة في العديد من الدول داخل المنطقة وبالقرب منها، في العراق واليمن والسعودية والصومال وأفغانستان وباكستان. لذلك يعتقد أستاذ العلوم السياسية الإماراتي عبد الخالق أن السياسات الأميركية التدخلية في المنطقة قد أدت إلى تأجيج الوضع الأمني وزيادة عدم الاستقرار. إذ "يوجد ارتباط وثيق وعضوي بين التدخل الأميركي وتجدد الصراعات والأزمات والحروب في النظام الإقليمي الخليجي. فالحروب لم تتوقف في هذا النظام الذي شهد خلال 30 سنة الماضية 180 حالة عنف، بما في ذلك اندلاع ثلاثة حروب كبرى عنيفة ومكلفة... كانت الولايات المتحدة طرفا رئيسيا في معظم هذه الحروب بشكل مباشر أو غير مباشر".[1]

من الناحية الإستراتيجية، هناك مأزق أمني حقيقي تواجهه دول مجلس التعاون الخليج ناجم عن تناقض الخيارات التي يجب تبنيها في التعامل مع عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن الوجود العسكري الأجنبي. فمن جهة، تعتبر بعض أطراف الإقليمية أن هذا الوجود العسكري هو غير مرغوب فيه بسبب أنه مصدر رئيس لعدم الاستقرار. فقد وصف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام القمة العربية التي عقدت في الرياض في مارس 2007، الوجود العسكري في بعض الدول المطلة على الخليج بالاحتلال غير الشرعي. ومن جهة أخرى، لا تؤيد دول مجلس التعاون الخليجي الانسحاب العسكري الأميركي السريع من العراق قبل تأهيل القوات العسكرية العراقية لملأ الفراغ الذي تتركه القوات المنسحبة. ومن جهة ثالثة، لا تؤيد دول الخليج أي انفتاح أميركي على إيران ما لم يكن هناك تغير حقيقي في السياسة الخارجية الإيرانية؛ لأن ذلك من وجهة نظرها منح مزيد من التنازلات الأميركية لإيران على حساب دول المنطقة. مثل هذه السياسة سوف تزيد من قوة النفوذ الإيراني في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج مما يزيد من عدم استقرار هذه الدول. وهناك بعض التصريحات السعودية –ولو أنها اعتبرت معزولة- التي عبرت عن مستوى القلق العالي من النفوذ الإيراني المتزايد على حساب الدور السعودي الإقليمي. ومن ذلك ما صرح به المستشار الأمني السعودي نواف العبيد لصحيفة واشنطن بوست في 2006/11/29، بأن السعودية لن تبق مكتوفة الأيدي تجاه المجازر التي ترتكب في العراق

[1] عبد ا الق عبد ا ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 237 -38.

ضد السنة، وأن السكوت عن ذلك سوف يكون كارثيا على السياسة الخارجية السعودية.[1]

من ناحية أخرى، هناك من يصنف عوامل عدم الاستقرار الإقليمي الأمني في منطقة الخليج، في ثلاثة فئات رئيسية وهي: عوامل على المستوى المحلي، وعوامل على مستوى الإقليمي، وعوامل على مستوى الدولي. وكل فئة من هذه الفئات هي مكونة من مجموعة من العناصر، يمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

أ-العوامل المحلية: والتي يمكن تعدادها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- الصراعات العرقية والمذهبية المحتملة.
- الاضطرابات السياسية الناجمة عن تأخر الإصلاح السياسي ودمج جميع الفئات السياسة في النظام السياسي.
- التركيبة الديمغرافية غير المتوازنة مع طبيعة الإقليم وثروة الدول.
- نشوب أعمال التخريب وإثارة القلاقل داخل مجتمعات دول الخليج العربي.
- زعزعة نظام القيم الاجتماعية والسياسية القائم وإمكانية تغييرات الولاءات نحو المذاهب ومراجع خارج الحدود.
- تفكك النظام القبلي السائد في المجتمعات الخليجية تحت تأثير الأزمات الاقتصادية أو التنافس السياسي، وحدوث تحول في نظام القيم التقليدي.
- ظهور صراع بين النخب التقليدية المسيطرة على الأنظمة السياسية والطبقة الجديدة من التكنوقراطيين والمثقفين الذي يبحثون عن المشاركة في صياغة السياسة المحلية والاستفادة من الثروة الوطنية.
- ظهور فجوات اجتماعية واقتصادية بين مكونات المجتمعات الخليجية، مثل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين الوافدين والمواطنين.

---

[1] عبد ا الشا ي، "الوضع الأم العراق وتداعياته على منطقة ا ليج العر ،" ا ليج: ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، 122-24.

- تزايد حجم العمالة غير العربية نتيجة للتطور الاقتصادي والطلب المتزايد على الأيدي العاملة، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من قلة في عدد السكان.[1]

ب-العوامل الإقليمية: تتمثل عوامل عدم الاستقرار في النظام الخليجي على المستوى الإقليمي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- إمكانية تمدد النفوذ الإيراني جغرافيا ومذهبيا في عدد من الدول الخليج العربي مثل العراق والبحرين والكويت والسعودية وحتى اليمن.

- في مقابل النفوذ الإيراني، هناك مخاوف من تمدد النفوذ الإسرائيلي في منطقة الخليج اقتصاديا وأمنيا وسياسية. ومن الأمثلة على ذلك، قيام الموساد باغتيال أحد قادة حركة حماس الفلسطينية العسكريين المبحوح في دبي في بداية عام 2010.

- عدم التوصل إلى تسوية مرضية مع النظام الجديد في العراق واستمرار سيطرة المتطرفين الشيعة على نظام الحكم في بغداد، مما يعني زيادة النفوذ الإيراني على حساب النفوذ السعودي في المنطقة.

- بقاء مشاكل الحدود بين عدد من الدول الخليجية دون حل وتسويتها بشكل نهائي.[2]

ج-العوامل الدولية: هناك مجموعة من العوامل على المستوى مسئولة عن عدم استقرار النظام الأمني الخليجي الإقليمي، يمكن صياغتها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- التدخل المتزايد للقوى العظمى في سياسات دول المنطقة والضغط باتجاه خيارات أمنية خطيرة، مثل ضغط الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على دول المنطقة للموافقة على القيام باحتلال العراق وتغيير النظام البعثي في العراق.

- ضغط الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، على حكومات دول المنطقة من أجل توطين العمالة

---

[1] كمال مد الأسطل، " و صياغة نظرية لأمن دول لس التعاون لدول ا ليج العربية،" دراسات إستراتيجية، العدد 33 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص ص. 60-61.

[2] كمال مد الأسطل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 61- 62.

الوافدة. مما يؤدي إلى تغيير الديموغرافيا المحلية ويصبح السكان الأصليون أقلية.

- احتمال توظيف الأقليات الإثنية والمذهبية لإثارة القلاقل الداخلية وابتزاز دول المنطقة لتقديم تنازلات، وتعبيد الطريق أمام التدخل الخارجي.

- إذكاء التوترات في المنطقة وخلق الأعداء من أجل تأجيج الصراعات وخلق حالة عدم الاستقرار الأمني التي سوف تستنفد حجما كبيرا من فوائض الإيرادات النفطية.

- إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولية التي تستخدم باتجاه تأليب الرأي العام المحلي على الحكومات الوطنية وزيادة الصراع بين الجماعات الإرهابية وقوات الأمن في دول المنطقة.

- الوجود العسكري الأجنبي المكثف في مياه الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي بصفة عامة.[1]

من وجهة نظر سعودية، يرى نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز أن مصادر عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي تتحدد في خمس عناصر أساسية هي كالتالي:

أ-مشكلات الحدود البرية والبحرية بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، وبين هذه الدول والدول الأخرى المطلة على مياه الخليج. ومن ثم تصبح الجغرافيا –من وجهة نظره- أحد مصادر عدم الاستقرار في النظام الأمني الخليجي الإقليمي. لذلك هناك بعض الدول غير راضية بحدودها الجغرافية القائمة وتتحيّن الفرصة لتغيير خريطتها وتحريك حدودها على حساب أطراف أخرى.

ب- التهديدات المنبثقة من الأسس البنيوية والإيديولوجية والمذهبية الآتية من كل من العراق وإيران. إذ كلا الدولتين تتحكم في سياستهما الخارجية الدوافع التوسعية والاعتبارات المذهبية. وإذا كانت النزعة الإمبراطورية الفارسية في عهد الشاه تستند إلى التاريخ الفارسي قبل الإسلام، وتتحكم في السياسة الخارجية تجاه المنطقة؛ فإن إيديولوجية الثورة الخمينية تستند للدين المتمرس وراء المذهب الشيعي وتخاطب به إيران منطقة الخليج والمنطقة العربية كلها.

---

[1] كمال مد الأسطل، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

ج- استمرار سباق التسلح الحاد في المنطقة عبر الصفقات العسكرية الكبرى وميل أطراف النظام الخليجي نحو تخزين الأسلحة وتحديث الأنظمة التسلحية باستمرار. ولم يؤد الإنفاق العسكري المتزايد في المنطقة إلا لمزيد من عدم الاستقرار الداخلي والخارجي وارتفاع الميزانيات العسكرية إرباك الأولويات لمعظم دول المنطقة.

د- تصاعد الإرهاب والتطرف الديني في المنطقة لم يسبق له مثيل من قبل؛ بحيث يهدد الإرهاب عدم استقرار الدول ووجودها الوطني في حد ذاته.

هـ- تعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة كأحد مصادر عدم الاستقرار، بسبب المساعي الإسرائيلية في اختراق دول الخليج وبنياتها الأمنية وتواجدها العسكري المستمر في المياه الدولية في الخليج؛ الذي يثير الذعر في دول المنطقة ويدفعها نحو الاستعداد المستمر للحرب والتعبئة المستمرة؛ كما حال المنافسة الإيرانية الإسرائيلية.[1]

بصفة عامة، أن عدم الاستقرار في النظام الخليجي الإقليمي قد أدى ظهور العديد من النزاعات والحروب الكبرى في المنطقة، يمكن إجمالها في الجدول التالي:

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة ا ليج من منظور وط ،" سلسلة اضرات الإمارات، العدد 18 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 08 - 14.

جدول رقم (09) يبيّن المنعطفات الكبرى في التاريخ الإستراتيجي لمنطقة الخليج

السنة	الحدث	التداعيات
1971	الانسحاب البريطاني من الخليج	وقوع فراغ أمني حاد وطرح لأول مرة قضية أمن الخليج في ظل ظهور النفوذ الإيراني المتزايد في منطقة الخليج العربي.
1973	أزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية	حدوث ما يسمى بالطفرة النفطية من خلال تراكم عائدات النفط لدى دول المنطقة، وفي نفس الوقت زيادة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.
1980	اندلاع الحرب العراقية/الإيرانية	زيادة الوجود العسكري الأجنبي في مياه الخليج الدولية، وتصاعد التوترات جراء خوف انتقال الحرب إلى الضفة الغربية من الخليج وتهديد تجارة النفط، وإنهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات وبروز العراق كقوة عسكرية.
1990	غزو العراق للكويت	أول وجود عسكري أميركي وأجنبي على الأراضي السعودي لأغراض عسكرية وصل إلى حوالي مليون جندي، وبدء مرحلة جديدة في العلاقة الأميركية الخليجية بأن تولت أميركا بنفسها حماية مصالحها في المنطقة عن طريق التنظيم الدائم لقواعدها العسكرية في المنطقة.
1991	عاصفة الصحراء	هزيمة الجيش العراق وانسحابه من الكويت، وانتهاء دور نظام صدام حسين في منطقة الخليج والمنطقة العربية. وحصار العراق لمدة 12 سنة، وتبني إستراتيجية الاحتواء المزدوج من قبل إدارة بيل كلينتون، وتنظيم منطقة حظر الطيران على شمال العراق وجنوبه.
2003	الغزو الأميركي البريطاني للعراق	سقوط بغداد في 09 أبريل 2003 وانتهاء عهد نظام صدام حسين بشكل نهائي، وظهور الدور الأميركي الموازن في نظام ميزان القوى الإقليمي بالموازاة مع ظهور إيران كقوة عسكرية تقليدية قوية وتسعى وراء برنامج نووي سلمي؛ واستمرار المنطقة محل تركيز أنظار العالم السياسية والإعلامية والعسكرية.[1]

2-ظهور الدولة الفاشلة. يطلق هذا المصطلح عادة على تلك الدول التي انهارت فيها السلطة السياسية، وتحولت هذه الأخيرة إلى الجماعات المكوّنة للمجتمع المتصارعة فيما بينها، واندلاع الحروب الأهلية وانهيار النظام الأمني في البيئة المحلية. وإن المثال المشهور للدولة الفاشلة الذي يقع في

[1] عبد ا الق عبد ا ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 148-49.

محيط النظام الإقليمي الخليجي هو الصومال، وهي الدولة العربية التي لا توجد فيها سلطة ذات سيادة وطنية منذ عام 1994. وهناك دول أخرى أشرفت على حافة الدولة الفاشلة وهي العراق واليمن وباكستان منذ عام 2003. لقد كان تأثير الدولة الفاشلة على الأمن الخليجي واضحا في عام 2009 عندما شارك عدد من الأفارقة والصوماليين في القتال إلى جانب الحوثيين في اليمن ضد الحكومة اليمنية والسعودية. وقد بينت المعلومات التي أعلنتها وزارة الدفاع السعودية أن من بين الأسرى الذين أسرتهم أثناء عمليات القتال، أفارقة من جنسيات مختلفة عبروا إلى اليمن عن طريق الصومال.

أن العنصر الأكثر خطورة في الانهيار الأمني للدولة الوطنية وتحولها إلى دولة فاشلة هو تحولها إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، تتخذها قاعدة لشن هجمات ضد دول أخرى. واليوم اليمن، وبسبب الضعف الواضح في أجهزته الأمنية، الكثير من العمليات الإرهابية التي تتم على الأراضي السعودية والأسلحة التي تدخل البلاد تأتي من اليمن. بالإضافة إلى العراق. وإحدى التشخيصات الأمنية لذلك هي تحول البيئة الأمنية لهذه الدول إلى بيئة رخوة يمكن التأثير فيها بسهولة وزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة.

عادة تجتمع عدة عوامل في بيئة الدولة الفاشلة، منها العوامل البنيوية المتمثلة في غياب أجهزة أمنية قوية ومحدثة ومؤسسات أمنية متعددة تشرف على عمليات السيطرة وتحقيق الاستقرار؛ وعوامل ثقافية-دينية والمتمثلة أساسا في تنامي المد الأصولي المتطرف والراديكالي (تنظيم القاعدة) وتسييس التباينات الطائفية والمذهبية للتحول إلى صراعات مسلحة دموية؛ وعوامل سياسية-اقتصادية المتمثلة أساسا في غياب حكومة تمثيلية تحظى بدعم شعبي وسيطرة الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي.[1]

العناصر السابقة الذكر، تكون حاضرة في كل الأمثلة المعبرة عن الدولة الفاشلة. فاليمن يعاني من انقسامات قبلية ومذهبية وسياسية في نفس الوقت، العامل المشترك بين كل هذه الانقسامات هو الوضع الاقتصادي المزري الذي تعيشه فئات كبيرة من الشعب بالإضافة إلى الفساد السياسي الذي تحوّل إلى عبء أمني على الاستقرار في دول الخليج وفي مقدمتهم المملكة

---

[1] أشرف سعد العيسوي، "أمن ا ليج: ديات و اطر جديدة،" السياسة الدولية 171 (يناير 2008): 70-71.

العربية السعودية. إذ بعض المراقبين[1] للشأن اليمني أن هناك أسبابا عميقة وتراكمات طويلة تتعلق بانهيار الحياة الاقتصادية لمعظم سكان اليمن وتراجع الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انطلقت في عام 1995. في مقابل ذلك، كانت سياسة تحرير الأسعار التي تبنتها الحكومة اليمنية كارثية النتائج على القدرة الشرائية للشعب، التي أوجدت مناخ الاحتجاج السياسي والمسلح في نفس الوقت. مثل هذه الاضطرابات، سوف لا يدفع اليمن فقط تكاليفها وإنما أيضا دول الخليج، عبر التأثير فوق قومي للمشاكل الأمنية على الاستقرار الإقليمي.

في مقابل النظرة المركزة على العامل الاقتصادي، هناك وجهة نظر أخرى[2] تركز على العامل السياسي وتعطي له الأولوية في إنتاج عدم الاستقرار الأمني داخل الدولي وتحولها إلى دول فاشلة. مضمون وجهة النظر هذه يقضي بأن غياب التمثيل السياسي وضعف المشاركة السياسية وضعف التجاوب الحكومي غير الفاعل مع اهتمامات الشعوب، هي عوامل تؤدي إلى تصاعد السخط الاجتماعي والاحتجاج خارج المؤسسات. والحقيقة هو المناخ الذي ترغب في استمراره الجماعات المسلحة، باعتباره أكبر مصدر لنشاطها وتأثيرها المحلي والإقليمي في الأمن والاستقرار. وبالمحصّلة النهائية، ضعف الشرعية السياسية للحكومات القائمة وتكريس التخلف السياسي يقوضان قدرة الدول العربية الخليجية على أداء دور فعال على الساحة الإقليمية عند وقوع الأزمات أو تهديد الاستقرار الأمني.

---

[1] عبد الكر هائل سلام، "التطورات اليمن: الوضع الراهن وآفاق ا ستقبل،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص.365 -66.

[2] جاريث إيفانز، "تغ معاي الأمن القرن ا ادي والعشرين،" ا ليج/ ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 56 -61.

خلاصة واستنتاجات

تحليل قضايا الأمن والإستراتيجية لم تبق حبيسة التفسيرات التقليدية المتميزة بسيطرة نزعة الدولة أو مركزية الدولة في التحليل وإنما بدأت تأخذ الشكل فوق قومي بحيث أصبحت المنظمات الإقلمية (مجلس التعاون الخليجي) تتدخل بشكل متزايد في احتواء التهديدات الأمنية.

إن فهم موضوعات الأمن والإستراتيجيات ذات العلاقة، يجب أن يتم وفق مستويات متعددة للتحليل، بناء على طبيعة التفاعل الإستراتيجي والأمني الجاري في البيئة الإستراتيجية. وكما رأينا سابقا، يمكن تحديد مستويات التحليل للقضايا الأمنية في: المستوى المحلي، المستوى الإقليمي، والمستوى الدولي.

تمثل عملية مكافحة الإرهاب مصلحة محلية وإقليمية في السياسة الخارجية السعودية، بسبب ارتباطها المباشر بعنصر البقاء القومي لدول المنطقة، وبسبب تزايد المخاوف حول إمكانية سيطرة تنظيم القاعدة على الحكم في دول المنطقة المحيطة بالمملكة العربية السعودية (اليمن مثلا)؛ أو توفير ملاذات آمنة في الدول التي تعاني من صعوبات أمنية وضعف في الأجهزة الأمنية (العراق والصومال مثلا)، التي ينطلق منها التنظيم في التخطيط والتنفيذ داخل الأراضي السعودية.

التهديدات الأمنية المحلية المرتبطة بالبنية السوسيو-ثقافية لها امتدادات إقليمية بسبب التشابه في الخاصيات السوسيولوجية بين مجتمعات دول المنطقة، من ذلك وجود نفس الطائفة في عدد من الدول يتفاعل أعضاؤها على المستوى الإقليمي في ظل غياب ضعف أو تراجع الدولة المركزية في السيطرة أو التحكم في سلوك الجماعات المذهبية ووفرة تسهيلات ثورة الاتصالات عن بعد في تنفيذ الأعمال الأكثر مأساوية وشرخا للأمن القومي.

أكثر التهديدات الأمنية التي تواجه أمن الخليج وتنطوي على حساسية كبيرة هي صحوة الانقسامات المذهبية واحتمال دخول مجتمع الخليج في التمزقات القبلية والمذهبية وتفكك النسيج الاجتماعي. عندئذ تصبح أكثر من ثمانين سنة من بناء الدولة في المملكة العربية السعودية في مهب الريح أو في خطر.

عمل اختلال ميزان القوى بعد سقوط بغداد باتجاه تنامي النفوذ الإيراني وبروز الانقسامات العرقية على سطح العلاقات الإقليمية، وعدم قدرة القوات الأجنبية على المحافظة على الاستقرار الإقليمي. في انتظار حدوث تطورات جديدة كتلك التي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في

2011/08/31، المتضمنة القيام بعمل عسكري وقائي ضد القوة الجوية والبنية التحتية للصناعات العسكرية الثقيلة الإيرانية.

أخذت مصادر التهديد الأمني شكل المصفوفة بحيث تعمل في اتجاهات متعددة وتتنامى من منابع مختلفة، ومن ثم تصبح استراتيجيات احتواء التهديدات مشتقة من خاصيات مصادر التهديد؛ في نفس الوقت يعطي ذلك مصداقية للتشخيص السعودي لطبيعة التهديد وطريقة بناء والمحافظة على الأمن.

الفصل الثالث: الأمن المشترك في منطقة الخليج: المستوى الإقليمي والدولي للتحليل

المبحث الأول: خصائص البيئة الإستراتيجية للأمن الإقليمي

المبحث الثاني: التعاون العسكري وقدرات دول الخليج في الدفاع

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأميركية نحو أمن الخليج

المبحث الرابع: الدور الأوربي في أمن الخليج

المبحث الخامس: التفاعل الإستراتيجي لأمن الخليج بين الفواعل الإقليمية والدولية

الخلاصة والاستنتاجات

اكتسبت منطقة الخليج العربية أهمية إستراتيجية عالمية منذ اكتشاف النفط في صحراء الجزيرة العربية في أربعينيات القرن العشرين، بحيث أصبحت محل جذب للقوى الدولية المتنافسة على النظام الدولي؛ مع تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقة النفطية وظهور الاقتصاديات الدولية الرأسمالية الكبرى التي تتطلب كميات هائلة من النفط مثل اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وفي مرحلة لاحقة، اليابان وأوربا الغربية. وعادة ما يرتبط تصميم الإستراتيجيات الأمنية بطبيعة المصالح للدول، لذلك معظم القوى العظمى في النظام الدولي والقوى الإقليمية صاغت إستراتجيات للمحافظة على أمن منطقة الخليج التي تحتوي حقول النفط الضخمة، وتبنت العديد من السياسات من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية. وما هو مثير للاهتمام، أنه منذ اللقاء التاريخي بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت في البحيرات المرة في عام 1943، بقيت منطقة الخليج مركز الاهتمام الدولي والقلق الأمني والتنافس الإستراتيجي بين القوى العظمى الدولية إلى يومنا هذا؛ حتى بعد زوال التهديد الإستراتيجي لقوى الحلف الأطلسي وهو الاتحاد السوفياتي. بل إن الاهتمام بالمنطقة لم يبق حبيس التنسيق الأمني والإستراتيجي مع دول المنطقة، وإنما تجاوز حدود ذلك إلى الوجود العسكري الأجنبي المستمر وطويل المدى لمواجهة حدوث أي تغييرات مفاجئة في المنطقة تضر بالمصالح الحيوية للقوى العظمى، من قبيل تكرار تجربة الثورة الإيرانية في دولة من المنطقة أو تكرار تجربة احتلال الكويت من قبل دولة إقليمية.

وبناءً على أهمية منطقة الخليج الإستراتيجية للقوى الإقليمية المعنية بشكل مباشر وللقوى العظمى المسيطرة على النظام الدولي، تنبثق حيوية الأمن المشترك الإقليمي الذي تظهر تجلياته من خلال مناقشة ستة قضايا رئيسية المحددة في المباحث السالفة الذكر.

المبحث1: خصائص البيئة الإستراتيجية للأمن الإقليمي

تنبع أهمية الحديث عن خصائص البيئة الإستراتيجية لأي منطقة من العالم، من تدخلها في صياغة مضمون الإستراتيجيات التي يتم تصميمها من أجل مواجهة التحديات الأمنية وبناء السلم والمحافظة على الاستقرار الأمني وأمن المصالح. إن بناء الإستراتيجيات العسكرية لا ينبع من فراغ وإنما من طبيعة التهديدات القائمة والمتجددة ومكونات البيئة التي تعمل فيها الإستراتيجية، ومن طبيعة أهداف وغايات الأطراف الإقليمية وأهداف الأطراف الدولية؛ على خلفية التداخل الوظيفي بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي في العالم المعاصر. أو ما يطلق عليه باري بوزان بخاصية "الأمن المركب" في النظام الدولي.

لكل هذه الاعتبارات، سوف نناقش هذا المبحث من خلال مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج.
- الخصائص الأمنية والإستراتيجية للخليج العربي.
- المستويات المترابطة للأمن الإستراتيجي.
- المصالح كموجّه إستراتيجي للسياسة الأمنية الإقليمية.
- تداعيات أحداث 11 سبتمبر الإستراتيجية.
- اتساع المجال الإستراتيجي للعمليات.
- إستراتيجية مواجهة التهديدات الجديدة.
- إلزامات التكنولوجيا.

1- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج. ترتبط أهمية الخليج العربي باحتياطات النفط الكبيرة ووفرة مصادر الطاقة الأخرى مثل الغاز في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية. إذ تشير التقديرات العالمية إلى أن منطقة الخليج تستحوذ على 25 % من الاحتياطات العالمية من الطاقة ذات العمر الطويل الذي يزيد عن مائة سنة، وهذا باستثناء كل من العراق وإيران. وسوف تستمر الأهمية الإستراتجية للمنطقة بالنسبة للاقتصاد

العالمي في الخمسين سنة القادة، مما يعني استمرارها كمحور تفاعل القوى العظمى في النظام الدولي. يمكن توضيح كمية الاحتياطات النفطية لمنطقة الخليج الحالية والمتوقعة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) يبين قدرة الإنتاج للدول المطلة على الخليج الحالية والمتوقعة بمليون برميل[1].

الدولة	1990	1996	2000	2005	2010	2015	2020
البحرين	-	-	-	-	-	-	-
إيران	3 ،2	3 ،9	4 ،0	4 ،3	4 ،5	5 ،7	6 ،8
العراق	2 ،2	0 ،6	0 ،6	2 ،1	3 ،2	5 ،9	7 ،8
الكويت	1 ،7	2 ،6	2 ،8	3 ،1	3،3	4 ،3	5 ،2
عمان	-	-	-	-	-	-	-
قطر	0 ،5	0 ،6	0 ،5	0 ،6	0 ،6	0 ،6	0 ،7
المملكة العربية السعودية	8 ،6	10 ،6	10 ،9	11 ،2	13 ،5	17 ،2	23 ،8
الإمارات العربية المتحدة	2 ،5	2 ،6	2 ،8	3 ،1	3 ،5	4 ،7	5،5
مجموع دول الخليج	18 ،7	20 ،9	21 ،6	24 ،4	28 ،6	38 ،4	49 ،8

ولقد تزايدت أهمية المنطقة الإستراتيجية مع مرور السنوات بسبب التطويرات الكبيرة على أدخلت على عمليات التنقيب والإنتاج النفطي، بواسطة التكنولوجيا العالمية الموفرة من قبل الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات الأميركية. مما يعني من ناحية أخرى زيادة حجم المصالح العالمية المباشرة الحيوية في المنطقة، وأصبحت هناك مصلحة للأطراف الخارجية في استقرار وأمن منطقة الخليج؛ إلى مستوى أن أي تهديد لمنابع النفط هو مؤشر كاف وجدي لنشوب حرب مدمرة. ولقد تداخل في هذا الصدد مفهوم أمن المصالح مع أمن الدول في المنطقة بسبب العلاقة الوظيفية بينهما، بحيث حدوث أي تغير في أنظمة الحكم هو الآخر سوف ينذر بوقوع أزمة دولية. على اعتبار أن تجربة السياسة الخارجية للولايات

---

[1] عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية عصر التحولات (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 63.

المتحدة الأميركية في إيران عام 1979 قد عمّق هذا الربط الإستراتيجي بين أمن المصالح وأمن الدول أو أمن الأنظمة السياسية القائمة.

لذلك تزايد الإنتاج النفطي والمحافظة على استقرار الأسواق العالمية وتأمين عدم تكرار أزمة الطاقة التي حدث عام 1973، كل عوامل قد زادت من أهمية المنطقة الإستراتيجية. والجدول التالي، يبيّن عينة من مؤشرات الإنتاج النفطي في المنطقة الحالية والمتوقعة.

جدول رقم (11)يبين كمية الإنتاج النفطي الحالية والمتوقعة للدول المطلة على الخليج بالمليون برميل يوميا.[1]

	إيران	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	المجموع
1990	3 ،2	2،2	1 ،7	0 ،5	8 ،6	2 ،5	18 ،7
1994	3 ،9	0 ،6	2 ،6	0 ،6	10 ،6	2 ،6	20 ،9
2000	4	0 ،6	2 ،8	0 ،5	10 ،9	8 ،8	21 ،6
2005	4 ،3	2 ،1	3 ،1	0 ،6	11 ،2	3 ،1	24 ،4
2010	4 ،5	3 ،2	3 ،3	0 ،6	13 ،5	3 ،5	28 ،6
2015	5 ،7	5 ،9	4 ،3	0 ،6	17 ،2	4 ،7	38 ،4
2020	6 ،8	7 ،8	5 ،2	0 ،7	23 ،8	5 ،5	49 ،8

وبما أن الولايات المتحدة الأميركية هي الطرف الخارجي الأكثر تأثيرا في سياسات المنطقة وأمنها الإستراتيجي، فإن تعتمد بنسبة معينة على نفط الحليج في سد حاجاتها الضخمة من الطاقة. لكن ما هو أكثر حيوية هو تأمين حاجاتها حلفائها في أوربا وأسيا من الطاقة، إذ على سبيل، تعتمد اليابان على نفط الخليج بنسبة 70 بالمائة من حاجاتها اليومية. وكذلك الأمر بالنسبة لأوربا الغربية. فالارتباط الوظيفي بين أمن تدفق النفط إلى الأسواق العالمية وأمن منطقة الخليج مصدر الطاقة العالمي الرئيسي، يجعل الاستقرار في هذه المنطقة من المصالح الحيوية لقوى العظمى وبالتالي تصبح لاعبا رئيسيا في أمن المنطقة، في بعض الأحيان كشريك وفي أحيان أخرى كمهيمن (مثل الدور الأميركي المهيمن في الدول الخليجية النفطية الصغيرة). ويرجع كل ذلك إلى اعتماد هذه الدول على بدرجة كبيرة على استيراد حاجاتها النفطية ومشتقاتها من المنطقة. والجدول التالي يبيّن عينة من اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على نفط منطقة الخليج.

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

جدول رقم (12) يبين حجم واردات الولايات المتحدة الأميركية من النفط من الخليج بالمليون برميل يوميا.[1]

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البحرين	0	0	032،0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت	092،0	157،0	0،086	006،0	051،0	353،0	312،0	218،0	236،0	191،0
قطر	0	002،0	004،0	0	001،0	001،0	0	0	0	0
المملكة العربية السعودية	073،1	224،1	339،1	802،1	72،1	414،1	402،1	334،1	363،1	352،1
الإمارات العربية المتحدة	029،0	028،0	017،0	003،0	006،0	014،0	013،0	01،0	003،3	0

أما بالنسبة لأوربا الغربية على وجه التحديد، فتشير بعض التقديرات إلى أن منطقة الخليج سوف تموّل أوربا بنسبة 35 % تقريبا من احتياجاتها النفطية، قبل أن كانت هذه النسبة قليلة جدا التي كانت تقدر بـ 25 % فقط. مثل هذا الوضع القائم في العلاقة الأوربية الخليجية المتسم بالاعتماد المتبادل في اتجاه واحد، سوف يجعل أي انقطاع في إمدادات النفط يكون له تأثيرات كبيرة على الأمن الإقليمي وعدم الاستقرار الإستراتيجي. وفي نفس الوقت، يلعب دورا في صياغة سياسات الأمن القومي والإقليمي التي تضعها الحكومات الغربية. إن الارتباط الوظيفي في الأمن الإستراتيجي بين أوربا ومنطقة الخليج لا يقل أهمية عن نظيره مع الولايات المتحدة. إذ أن لهذه الأخيرة مصالح إستراتيجية وجيوسياسية في المحافظة على أمن المنطقة ورعاية الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي، وهي مصالح –من وجهة نظر ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر[2]- منفصلة تماما عن المصالح والالتزامات الأمنية التي تربطها بعدد من الدول في المنطقة وما جاورها مثل العلاقة مع تركيا وإسرائيل والأمن في المحيط الهندي.

2- الخصائص الأمنية والإستراتيجية للخليج العربي. تتميز منطقة الخليج العربي بمجموعة من الخصائص الإستراتيجية التي هي بمثابة مدخلات أساسية في تصميم أي إستراتيجية لأمن المنطقة لابد ان تؤخذ

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

[2] ريتشارد سوكولسكي وإيان ليسر، "التهديدات لإمدادات الطاقة إ الدول الغربية: السيناريوهات والانعكاسات،" أمن ا لميج العر : س مسا ات ا لمفاء العسكرية، تح. ريتشارد سوكولسكي وآخرون، تر. الطاهر بوساحية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 35- 36.

بعين الاعتبار وتحدد العناصر والمكونات الأساسية لها وتحدد حتى فواعلها الأساسيين والثانويين، الإقليميين والدوليين. لقد حدد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السابق السيد عبد الرحمان بن حمد العطية[1] هذه الخاصيات الإستراتيجية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1-عدم التوازن الشديد في القوة بين الوحدات السياسية المكوّنة للنظام الإقليمي، بحيث نجد أن هناك قوى قوية (المملكة العربية السعودية وإيران والعراق) وقوى ضعيفة جدا وغير قادرة على الدفاع عن نفسها (دول مجلس التعاون الخليجي غير السعودية)؛ وهناك دول فقيرة جدا مثل اليمن ودول غنية جد مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. يتميز عدم التوازن في القوى بأنه متأصل في النظام الأمني الإقليمي الأمر الذي أوجد التداخل المتشابك بين العناصر الإقليمية والدولية؛ وفي نفس الوقت أدى عدم التوازن –كما تنبأ بذلك أنصار النظرية الواقعية-[2] إلى نشوب العديد من الحروب الإقليمية المدمرة التي كانت تهدف إلى فرض السيطرة الإقليمية، ولازالت احتمالات مثل هذه المحاولات قائمة مع بروز النفوذ الإيراني الإقليمي المتزايد في المنطقة. والسبب الرئيسي في الوضع القائم الآن في منطقة الخليج هو احتلال العراق في عام 2003 وحله جيشه وبالتالي إخراجه من معادلة التوازن الإقليمي التي صبت بشكل كبير في الثقل الإستراتيجي الإيراني.

2- تصاعد التهديدات والأخطار الأمنية أكثر مما كان قائما قبل عام 2003 (وهو تاريخ سقوط بغداد)، وأكثر تجليات هذه الأخطار الإستراتيجية تصاعد النزاعات الطائفية والمذهبية التي أصبحت كيانات بعض الدول في المنطقة بالتفكك وانهيار السيادة الوطنية. ومن ثم إضافة مكون آخر للأمن هو الاستقرار الأهلي والسوسيولوجي لمجتمعات دول الخليج مما يعني بطريقة أخرى توسيع مفهوم الأمن ليشمل القضايا غير الأمنية وغير العسكرية. وهي المقاربة التي طالبت

---

[1] عبد الر ان بن د العطية، "معضلات الأمن منطقة ا ليج العر ،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 23- 24.

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط. 1 (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص. 112 - 13.

بها المراجعات الكبرى لمفهوم الأمن التي قام بها بعض المنظرين في حقل نظرية العلاقات الدولية تحت عنوان "إعادة المفهمة Reconceptulization"[1].

3- إن المعضلة الأمنية الكبرى في النظام الأمني الإقليمي الخليجي هي صعوبة إيجاد الفواعل الإقليمية لنقطة التوازن في علاقات القوى فيما بينها، بشكل يؤدي بجميع الأطراف إلى الشعور بالثقة وتتقلص الريبة لديها نحو بعضها البعض؛ في إطار معادلة أمنية إقليمية جديدة تعيد بناء الثقة بينها. والحقيقة هذه ليست مشكلة الأمن في منطقة الخليج وحدها، ولكنها مشكلة واجهت الفكر الإستراتيجي الواقعي منذ عهد توسيديس[2] في اليونان القديمة، الذي فسر سبب لجوء الأطراف الدولية إلى الحرب في الخوف والريبة التي تلف العلاقات الدولية. وهي نفس المشكلة التي واجهها الواقعيون الجديد، التي عادت تؤدي إلى ما أسماه جون ميرشيمر[3] "بالمنافسة الأمنية". لكن ما يزيد الوضع الإستراتيجي تعقيدا في منطقة الخليج العربي هو صعوبة إيجاد الآليات التي تتعامل مع عدم التوازن، والآلية المطروحة الآن وهي التوازن عبر القوى الخارجية الذي اعتمد في أوربا عقب الحرب العالمية الثانية، أدت إلى التذمر الشعبي من الوجود العسكري الأجنبي وتصاعد الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة التي تعصف بالمنطقة. الأمر الذي يجعلنا نتوقع عدم استمرار جدوى وفعالية هذه الآلية في تحقيق التوازن الإقليمي الإستراتيجي.

4- الصياغة الأمنية الاضطرارية التي لجأت إليها دول مجلس التعاون الخليجي، والمتمثلة في الدخول في شراكة أمنية إقليمية مقننة والمعززة بصداقات وترتيبات أمنية دولية/إقليمية قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة، هي بتعبير السيد عبد الرحمان حمد العطية "توليفة فرضتها ضرورة التعامل مع معطيات خلل علاقات القوى السائدة في

---

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: ا وارات الك ى (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 267 -73.

[2] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 136 -38.

[3] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 70 – 73.

المنطقة"[1]، وذلك من أجل مواجهة النتائج الإستراتيجية الناجمة عن الخلل في توازن القوى، والتي منها كبح طموحات إيران في الهيمنة على البيئة الإستراتيجية الإقليمية والحولان دون أن يؤدي النفوذ الإيراني المتزايد إلى إيقاظ المشاعر الطائفية وتأجيجها.

5- تدويل قضية الأمن في منطقة الخليج، بسبب كثافة مصالح القوى العظمى في المنطقة، وتعكس درجة حيويتها أن أصبحت هذه القوى لا تتسامح أبدا مع أي تهديد بالاستقرار الأمني في المنطقة والتعامل بجدية مع أي بوادر ظهور تهديدات أمنية. ولا أدل على ذلك من الجدية التي تتعامل بها القوى العظمى مع الملف النووي الإيراني، وكانت آخر هذه الخطوات في يوم 2010/06/09 عند إقرار القوى العظمى في مجلس الأمن رزمة من العقوبات المشددة على إيران والتي أهمها تفتيش السفن والطائرات الإيرانية في منطقة من العالم. وبعد أسبوع من إقرار المجتمع الدولي هذه العقوبات، قامت كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي بإقرار عقوبات أخرى خارج غطاء الأمم المتحدة؛ وتم الإعلان عن ذلك في يوم 2010/06/16. وقد احتجت روسيا على الطريقة الانفرادية في فرض العقوبات الجديدة، لكن احتجاجها ليس بسبب العقوبات في حد ذاتها وإنما وجدت نفسها قد همشت من قبل الأميركيين والأوربيين عندما لم يتم استشارتها في ذلك. في مقابل ذلك، قامت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي بتلك الخطوة الانفرادية تجاه إيران أملا في تشجيع الحكومة الإسرائيلية ودفعها نحو اتخاذ خطوات بناء نحو عملية السلام وحصار غزة وتسهيل مهمة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل.

6- صعوبة البحث عن بديل مناسب للمأزق الأمني القائم في منطقة الخليج، بسبب سياسات بعض الدول (على وجه الخصوص إيران) التي تدفع باقي الدول إلى الاعتماد على الحماية الأجنبية. في نفس الوقت، تعارض إيران ومن قبل العراق أي استعانة بالقوات الأجنبية لتحقيق التوازن الإقليمي، وهو الأمر الذي يعني بالنسبة لدول الخليج الوقوع فريسة للنفوذ هاتين الدولتين؛ وهو الخيار المرفوض بالنسبة لها. بالإضافة إلى ذلك، تشعر دول الخليج الضعيفة أن دعاوى إيران وغيرها بفكرة أن أمن الخليج هو قضية خاصة بدوله ويجب استبعاد تدخل الأطراف الخارجية، تحمل في طياتها الكثير من الريبة وعدم المصداقية. ومن الشواهد المستدل عليها في هذا الصدد، أنه بمجرد سقوط بغداد في 2003/04/09، اندفعت إيران للسيطرة على الساحة

---

[1] عبد الر ان بن د العطية، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

الداخلية العراقية والتدخل في تشكيل الحكومة والقيام بأعمال استفزازية مثل السيطرة على بعض الحقوق النفطية العراقية الحدودية في فبراير 2009 والقيام بقصف قرى كردية عراقية تحتضن معارضين أكراد إيرانيين، وذلك في بداية يونيو/حزيران 2010. وقد عبر عن هذه الشكوك الخليجية نحو نوايا القوى الكبرة الإقليمية (العراق سابقا وإيران) عبد الرحمان بن حمد العطية بقوله: "... غير أن هاتين الدولتين لم تقدما رؤية أمنية إقليمية حقيقية بديلة، وكانت أفعالهما لا تصدق أقوالهما".[1]

بناءً على ذلك، تعتقد العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، أنه للتعامل مع تهديدات عدم التوازن في القوى المميز والأصيل في النظام الأمني الإقليمي، لابد مت تشكيل قوة ردع فعالة مكونة من مزيج من قوات دولية وأخرى وطنية.[2]

3- المستويات المترابطة للأمن الإستراتيجي. فكرة الأمن المترابط في العلاقات الدولية، طرحت لأول مرة من قبل عالم علم العلاقات الدولية البريطاني باري بوزان[3] تحت اسم "مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex". تقضي هذه الفكرة أن هناك أربع مستويات أساسية للأمن لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الباحثين عند القيام بأي محاولة لتحليل الأمن الإقليمي في منطقة من العالم. ويمكن تحديد هذه المستويات في النقاط التالية:

أ- البيئة المحلية للأمن، والتي تشمل مكونات الدولة الداخلية مثل قوة الدولة وطبيعة النظام السياسي ومستوى الاستقرار الأمني المحلي وعلاقة الدولة بالشعب وطريقة تقسيم الثروة ومستوى النشاط الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغيرها. الخلفية وراء التأكيد على هذا المستوى من التحليل هو أن وجود دول ضعيفة معينة سوف يؤدي إلى تشكيل تهديد أمني وبنيوي لدول أخرى، والتي ليس بالضرورة أن تكون تهديدات عسكرية تقليدية. فإذا أخذنا منطقة الخليج مثلا، فإن وجود العراق غير المستقر واليمن المتخلف

---

[1] عبد الر ان بن د العطية، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

[2] أنتو كوردزمان، "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 90.

[3] Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 105-09.

اقتصاديا، يشكلان تهديدا جديا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بطريقة أو بأخرى. وإحدى تجليات هذه التهديدات هي حدوث نزوح جماعي إلى أراضي هذه الدول ونشاط الهجرة غير الشرعية عبر الحدود وانتشار تجارة المخدرات والأسلحة والتهريب وغيرها.

ب- يتمثل المستوى الثاني من مستويات تحليل الأمن المركب الإقليمي في العلاقات بين الدول نفسها، على اعتبار أن هذه العلاقات هي التي تشكل النظام الإقليمي المستقر أو المضطرب. وفي حالة النظام الإقليمي الخليجي، هناك مجموعة من العلاقات المتفاعلة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي في شكل مترابط، مثل تفاعل الإثنيات والطوائف المذهبية فوق الحدود القومية. فقد أصبح أمن السعودية مرتبط بما يحدث لأهل السنة في العراق وداخل إيران، ونفس الشيء بالنسبة لإيران فيما يتعلق بالشيعة في السعودية ودول خليجية أخرى. مثل هذه التفاعلات الطائفية أصبحت تتدخل بشكل كبير في صياغة نمط العلاقات الأمنية بين الدول. فلطالما نظرت السعودية بامتعاض للدور الإيراني الداعم للتشيع في المنطقة العربية بصفة خاصة وأيضا عبر العالم الإسلامي بصفة عامة. وهناك تقريبا موقف مشابه لإيران تجاه قتال الحكومة اليمنية للحوثيين الذين يدينون بالمذهب الشيعي.

ج- المستوى الثالث في تحليل الأمن المركب لمنطقة الخليج هو تفاعل منطقة الخليج مع المناطق المجاورة لها في القرن الإفريقي وجنوب أسيا والمحيط الهندي بصفة عامة. فحالة الاستقرار أو الاضطراب في مكان ضمن محيط هذه المنطقة الواسعة تؤثر في الأطراف الأخرى. فعلى سبيل المثال، الحرب الأطلسية ضد طالبان في أفغانستان تؤثر بشكل متزايد على استقرار منطقة الخليج، وقد بدا ذلك واضحا في الاضطرابات الأمنية في اليمن والعراق وكذلك التفجيرات التي حدثت في بلوشستان في إيران في عام 2009. نفس الشيء بالنسبة لقضية الانتشار النووي في جنوب أسيا واحتمال نشوب نزاع نووي بين الهند وباكستان (كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الخاص بمصادر التهديد) سوف يؤثر بشكل مأساوي على أمن منطقة الخليج وهكذا. وهذا يعني من الناحية الإستراتيجية، أن البيئة الإستراتيجية للأمن الخليجي تمتد من شواطئ البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط غربا إلى شبه القارة الهندية شرقا مرورا ببحر العرب وجزء من المحيط الهندي. ينعكس ذلك –من الناحية العملية- على بناء الإستراتيجيات الأمنية بأن تصمم على هذا المدى الجغرافي وليس مجرد منطقة الخليج المحدودة. الأمر الآخر الحيوي في الأمن المركب، أن منطقة الخليج هي قلب الأمن الإقليمي بالرغم من أن الثقل الإستراتيجي موجود في جنوب أسيا. وتستمد هذه المحورية في الأمن من تأثيرها على الأمن

العالمي، بحيث أن القوى العظمى لا تتسامح أبدا بأي تهديد لاستقرار منطقة الخليج الذي يؤثر على تدفق إمدادات النفط.

من ناحية أخرى، وكنتيجة منطقية، تعتبر سلوكيات بعض الأطراف الإقليمية غير الخليجية وإستراتيجياتها الأمنية مدخلات أساسية في المخرجات الإستراتيجية الخاصة بالنظام الإقليمي الخليجي. فمثلا المضمون الإستراتيجي للسياسة الخارجية لإسرائيل وتركيا وأفغانستان والهند وسوريا، هي متغيرات مستقلة أساسية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تصميم لإستراتيجية أمنية خليجية؛ وأن التعديلات والتغييرات التي يتم إدخالها على التفكير الإستراتيجي لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الإستراتيجية في البيئة المحلية لهذه الأطراف الإقليمية.

د- يأتي في المستوى الرابع من تحليل الأمن المركب أو الترابط الأمني لمنطقة الخليج، دور القوى العظمى المسيطرة على النظام الدولي، والتي لها مصالح حيوية متنامية بشكل متزايد في منطقة الخليج. وهذا يعني أن مواقفها وإستراتيجيتها الأمنية في سياستها الخارجية نحو المنطقة، هي مدخلات مهمة وحاسمة في السياسة الأمنية الإقليمية.

الحقيقة أن منهجية باري بوزان[1] في تحليل قضايا السياسة الدولية قائمة على تقسيم القضية إلى مستويات تحليل، اعتقادا منه أنها الطريقة التي تساعد على إعطاء صورة واضحة حول القضية المدروسة والوصول إلى نتائج متماسكة. والتحليل وفق مستويات معينة لا يعني أنه يتجاهل العلاقة الممكنة بين هذه المستويات، وإنما هي مترابطة فيما بينها. بما يجسد مضمون مفهوم الأمن المركب. من الناحية المعرفية، فإن باري بوزان ليس وحده في طريقة تحليل قضايا السياسة الدولية بهذه الطريقة، وإنما هناك العديد من المحللين للسياسة الخارجية[2] من يتبنون نفس المنهجية ولو بمسميات مختلفة وبمفردات تحليل متنوعة.

---

[1]Barry Buzan , "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-97.

[2] عامر مصباح، ليل السياسة ا ارجية، ط. 2 (ا زائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 33 -45.

من وجهة أنصار فكرة تحليل الأمن المترابط أو المركب، أن مستويات التحليل في علاقة متبادلة وأن تناول الأمن "كمنطقة" يكون أكثر الطرق ملاءمة في التحليل. لذلك الأمن اليوم في منطقة الخليج يرتبط بمجموعة من الاهتمامات المترابطة وهي: 1) كبح الطموحات الإيرانية في السيطرة على المنطقة، 2) واحتواء الوضع الأمني والصراع الطائفي المتفجر في العراق ومنعه من الامتداد إلى مناطق أخرى، 3) وضمان تدفق إمدادات النفط عبر المعابر الدولية خاصة في أوقات الأزمات، 4) وأخيرا منع الانتشار النووي في المنطقة وعدم توسع الصراع الباكستاني-الهندي إلى تحالفات واستقطابات إقليمية.

وقد أضاف جارث ستانسفيلد[1] قائمة أخرى المكونة للاهتمامات الأمنية المترابطة وهي: 1) التأثيرات السياسية الناجمة عن توسع الاستثمارات الإيرانية في الأسواق الخليجية، 2) ضرورة حدوث تحول في الجهاز البيروقراطي لأنظمة الحكم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأخذ بعين الاعتبار الضغوط الغربية الممارسة على هذه الدول باتجاه التحول الديمقراطي الليبرالي، 3) الاهتمام بالمشاكل الناجمة عن تأثير تحويل العمالة الوافدة الكبيرة في المنطقة لمدخراتها إلى بلدانها الأصلية، على اقتصاديات دول المنطقة، 4) إدراج مسألة معادلة التوازن السنية/الشيعية على أجندة وأولويات بعض الدول لئلا تتحول إلى ثغرات أمنية تهدد استقرار بعض الدول الخليجية التي فيها أغلبية شيعية أو وجود نسبة كبيرة من مواطنيها من الطائفة الشيعية.

4- المصالح كموجّه إستراتيجي للسياسة الأمنية الإقليمية. يتزعم – تقليديا- أطروحة أهمية المصالح في صياغة السلوك الإستراتيجي للفواعل الدولية، رواد النظرية الواقعية وعلى رأسهم هانس مورغنتو.[2] ويشترك معهم من حيث المبدأ أنصار النظرية الوظيفية[3] في هذا الموقف بأن المنفعة هي الدافع الرئيسي للسلوك الإنساني والدولي على حد سواء؛ لكن عند

---

[1] جارث ستانسفيلد، "أمن ا ليج العر عقب غزو العراق،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 133- 36.

[2] جيمس دور وروبرت بالستغراف، النظريات ا تضاربة العلاقات الدولية، تر. وليد عبد ا ي (د. م.: ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص ص. 68 - 71.

[3] عامر مصباح، تكامل ا غرب العر : الأبعاد وا قاربات (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2010)، ص ص. 114- 17.

الواقعيين المصلحة تدفع الدول نحو كسب القوة والمنافسة الأمنية وسباق التسلح في حين المنفعة عند الوظيفيين -كأحد أوجه المصلحة- تدفع الدول والأفراد والجماعات نحو التعاون والتكامل. وعندما نأخذ البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج، نجد أن المصالح حاضرة بقوة في صياغة وتحديد المضمون الإستراتيجي للعلاقات الإقليمية والعلاقات الإقليمية-الدولية. فعلى سبيل المثال يرى ديفيد ماك[1] أن المصالح التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى عالمية، هي: 1) الإنتاج المنتظم للنفط والغاز وأمن تدفق إمدادات النفط، مما يعني أنها سوف تتعامل مع أي مشكلة تعوق أو تهدد هذه المصلحة؛ 2) تطوير النشاط التجاري بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأميركية خاصة عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض دول المجلس؛ 3) تفعيل التبادل التربوي والبعثات العلمية والتعليمية في كل أطوار التعليم؛ 4) تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المنطقة ورعاية التحول السياسي الهادئ والآمن؛ 5) رعاية الاستقرار الإقليمي عبر اتفاقات التسلح مع دول المنطقة وتنظيم العلاقات العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالقواعد العسكرية والتدريبات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية.

التأكيد على مفهوم "المصالح المتبادلة" في الإستراتيجية الأمنية، يهدف في المقام الأول على دعم الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف وتقوية قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على ردع أي تدخل إقليمي من قبل أي جار قوي أو من قبل دولة من خارج المنطقة تكون لها إمكانيات عسكرية وبشرية، في شؤونها الداخلية أو تهديد استقرارها الداخلي، خاصة فيما يتعلق بإثارة الانقسامات العرقية والمذهبية. إن دول الخليج العربية -كما هو حال معظم الدول العربية- تواجه تحديات أمنية جدية متأتية من الجماعات الإرهابية والانقسامات المذهبية والطائفية التي يمكن أن تستغلها الأطراف الإقليمية أو الخارجية في ابتزاز الدول أو خلق الأزمات من اجل زيادة القوة على حسابها والهيمنة على ميزان القوى الإقليمي. لذلك وجود إدراك عميق لمفهوم "المصالح المتبادلة" لدى صناع القرار في حكومات المنطقة أو الدوليين حول الاستقرار وخطر تهديد الانقسامات العرقية والتمزقات السوسيولوجية هو عنصر حيوي في الاستقرار الأمني الإقليمي. ليس هذا فقط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقط، وإنما أيضا بالنسبة لصناع القرار في طهران وبغداد وواشنطن وحلفائها.

[1] ديفيد ماك، "من ا ـرب الباردة إ ا ـرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن ا لميج،" النظام الأم منطقة ا لميج العر : التحديات الداخلية وا ـارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 164 -65.

لذلك يرى ديفيد ماك[1] أن الإستراتيجية الأمنية المقترحة لمنطقة الخليج يجب أن تكون مرنة ونشطة إلى المستوى الذي تستطيع أن تتجاوب بفعالية، ليس فقط مع تهديدات تنظيم القاعدة وإنما أيضا مع التهديدات المحتملة في المستقبل مثل حركة استقلال إقليم بلوستشان عن إيران التي لها القدرة على إغلاق مضيق هرمز وتسعى للحصول على امتيازات سياسية وإستراتيجية من الدول الإقليمية المنتجة للنفط وكذلك من الدول المستهلكة التي لها مصالح حيوية في منطقة الخليج. يضاف إلى التهديدات التي تواجهها الوحدة الوطنية في اليمن التي تنذر بغلق ممر باب المندب أو على الأقل تهديد التجارة الدولية، بهدف الحصول على امتيازات سياسية من الدول لها مصالح حيوية في حرية الملاحة عبر هذا الممر الدولي. ولا يمكن التغلب على أنانية الدول التي تتحكم في سياستها الخارجية إلا عبر صياغة إستراتيجية مرنة وفعالة قائمة مفهوم المصالح المتبادلة، من أجل التعامل مع مثل هذه التهديدات المحتملة.

إن من خاصيات هذه الإستراتيجية المرنة أن تمزج بين أهمية القوة العسكرية في الحفاظ على الأمن ودور الأشكال الأخرى للقوة الناعمة، مثل دور الدبلوماسية والتفاوض والتعاون الاقتصادي والمساعدة الفنية لدول المنطقة والحوار حول القضايا الأمنية والإستراتيجية الشائكة والمعقدة في المنطقة. صحيح أن هناك مصالح متبادلة أو مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليج والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين، لكن لا يعني ذلك أن هذه المصالح متطابقة تماما وإنما هناك تباين حول الحسابات الإستراتيجية وإدراك المواقف؛ ومن أمثلة ذلك الخلاف الخليجي-الأميركي حول تفاصيل التعامل مع الملف النووي الإيراني والملف العراقي على حد سواء. لذلك، الأدوات العسكرية وحدها لا تستوعب جميع المشاكل والتعقيدات الأمنية في المنطقة، بالإضافة إلى أن للولايات المتحدة الأميركية حسابات أمنية كونية على عكس الاهتمام الإقليمي لدول الخليج العربية.

وقد حدد ديفيد ماك[2] –وهو سفير سابق في المملكة العربية السعودية- أجندة المصالح المتبادلة أو المشتركة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي في ثلاث نقاط رئيسية هي كالتالي:

1-المحافظة على الحوار السياسي والإستراتيجي المستمر بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ودول مجلس التعاون الخليجي حول القضايا

---

[1] ديفيد ماك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 168-69.

[2] ديفيد ماك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 170-72.

الأمنية المعقدة والشائكة، من اجل الوصول إلى الصياغات الإستراتيجية التي تشمل المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

2- التشديد على أهمية التدريب الأمني والعسكري المشترك وتحديث المعدات العسكرية لجيوش دول المنطقة، من أجل زيادة من قدرة الجاهزية لهذه الجيوش للتعامل مع الأحداث المفاجئة أو أي انهيار أمني للوضع في المنقطة؛ استفادة من تجربة عام 1990 عند غزو الكويت.

3- التأكيد على أهمية التعاون العسكري الثنائي بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين، باعتبارها أكثر مرونة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه دول المنطقة.

5- تداعيات أحداث 11 سبتمبر الإستراتيجية. الحقيقة أن ليس أحداث 11 سبتمبر 2001 فقط وحدها أثرت بشكل حاسم في تغير البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج، وإنما أيضا التطورات السياسية والبنيوية في المنطقة المحيطة بالخليج العربي. من هذه التطورات المهمة حالة الجمود والضعف البارز في النظام العربي منذ عام 1990 (تاريخ احتلال العراق للكويت) وعدم قدرته على احتواء التهديدات الأمنية والمشاكل التي تواجه النظام الإقليمي العربي مما فتح المجال أمام تزايد تدخل الأطراف الخارجية وعلى رأسهم الولايات المتحدة في تحديد الخيارات الأمنية للمنطقة. لقد أصبحت الولايات المتحدة الأميركية بعد عاصفة الصحراء عام 1991 طرفا إقليما قويا يؤثر بشكل متزايد، ليس في قرارات حكومات المنطقة فرادى وإنما في توجه النظام العربي ككل. بالإضافة إلى قدرتها شن الحروب بشكل منفرد (حالة احتلال العراق عام 2003)، وتحول العديد من التسهيلات العسكرية المؤقتة إلى تواجد عسكري دائم في شكل اتفاقات ثنائية طويلة المدى وتشييد قواعد عسكرية أميركية في قلب منطقة الخليج العربي.

كذلك ظهرت العديد التجمعات والبنيات فوق قومية في المجال الإستراتيجي المحيط بمنطقة الخليج العربي، مثل "رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي" في عام 1997، والتي تضم في عضويتها ثلاث دول عربية وهي اليمن وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ بالإضافة إلى ستة عشر دولة أخرى وعلى رأسهم الهند وجنوب إفريقيا وأستراليا. بالإضافة إلى تأثير رابطة دول جنوب أسيا اختصارا "أسيان" في المنطقة عبر ضمها في عضويتها دولا قريبة من منطقة الخليج وتؤثر في بيتها الداخلية بالعديد من الطرق مثل الهند وباكستان.

مثل هذه التطورات كانت مؤشرات قبلية للحدث الأعظم وهو هجمات تنظيم القاعدة على مبنى البنتاغون (مقر وزارة الدفاع الأميركية) في

واشنطن وبرجي التجارة العالمية في نيويورك في 11 سبتمبر 2001، الذي خلّف وراءه تطورات إستراتيجية مأساوية لازالت منطقة الخليج تعاني منها إلى حد الآن. لقد دفعت هذه الأحداث بمنطقة الخليج إلى مركز الاهتمام الدولي وخاصة المملكة العربية السعودية بسبب أن المنفذين لهذه الأحداث هم من المنطقة بالإضافة إلى واحد مصري، وأن معظم المنفذين لها البالغ عددهم 19 فرد يحملون الجنسية السعودية؛ كما أكدت على ذلك العديد من التقارير الأمنية والصحفية.[1] لقد زاد من درامية الموقف الإستراتيجي في المنطقة أن تصادف مع ولاية المحافظين الجدد في البيت الأبيض الذين يقودهم نائب الرئيس الأميركي ديك شيني.

الحقيقة أن التركيز الأميركي على المنطقة في هذه الفترة، لم يؤد إلى تماسك دورها الإستراتيجي في مواجهة التهديدات الأمنية –خاصة تهديدات تنظيم القاعدة-، وإنما قوّض من دورها الإستراتيجي وبدان الأهمية الجيو-سياسية للمنطقة في التآكل من جراء احتدام الصراع والحروب والكلفة العالية لأمنها وإبقائها مستقرة. وربما تعكس حالة التآكل لأهمية منطقة الخليج في الميزان الإستراتيجي العالمي في تلك الاهتمامات العالمية حول البحث عن مصادر بديلة لنفط الخليج؛ على خلفية اتهامات اليمين الأميركي للسعودية بأنها دولة راعية للإرهاب واحتدام الخلاف بين الدولتين حول قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وغزو العراق. إن هذا التغير في العلاقة الأميركية-الخليجية هو المسئول عن بروز أهمية مناطق أخرى كمصادر للطاقة مثل روسيا ودول في أميركا اللاتينية وإفريقيا.

كما أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 في البيئة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي جراء زيادة الضغوط على هذه الدول باتجاه إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة كأداة لاحتواء التهديدات الإرهابية وتجفيف منابع تنظيم القاعدة في هذه الدول.[2] وقد ساعد في ذلك ضغوط ومطالب الطبقة الوسطى حول المشاركة السياسية ومزيد من الانفتاح السياسي على النخب داخل المجتمع. لقد تجسدت الضغوط الدولية على دول المنطقة بهدف القيام بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، في

---

[1] عامر مصباح، العلاقات الأمريكية-السعودية عصر التحولات (ا زائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 204- 10.

[2] خالد الدخيل، "الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث 11 سبتم على منطقة ا ليج العر ،" انعكاسات ا ادي عشر من سبتم على منطقة ا ليج، تص. إ اعيل خضر الشطي وآخرون (د : مركز ا ليج للأ اث، 2002)، ص ص. 39 -48.

مبادرتين رئيسيتين، الأولى مقدمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية والمتمثلة في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي روجت له كثيرا وزيرة الخارجية الأميركية كونداليسا رايس في المنقطة. وتتمثل المبادرة الثانية في تقديم كل من فرنسا وألمانيا لمشروع "شراكة إستراتيجية من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" في مارس من عام 2004. وكلا المبادرتين تعملان باتجاه تشجيع ودفع التحول الديمقراطي في المنطقة نحو الأمام وضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية في دول الشرق الأوسط ككل والتي من بينها دول الخليج العربي باعتبارها أكثر حيوية لاقتصاديات أصحاب المبادرتين.[1]

أهم تغير أحدثته أحداث 11 سبتمبر في المنطقة هو زيادة التورط الأميركي المباشر في أمن المنطقة، بحيث أصبحت منطقة الخليج العربي تستضيف أكبر عدد من القوات الأميركية في العالم منذ انتهاء حرب فيتنام رسميا عام 1974. لقد أفرز هذه الوجود العسكري المكثف معادلة إستراتيجية جديدة وهي اعتماد دول الخليج الخمسة بشكل متزايد على القوة الأميركية في الحفاظ على بقائها القومي، وفي نفس الوقت ظهور بوادر مواجهة أميركية-إيرانية في المستقبل بسبب برنامجها النووي السلمي. الأسباب الحقيقة وراء الوضع المتوتر الجديد في المنطقة لا تختزل في البرنامج النووي الإيراني، وإنما التوتر هو نابع من الاختلال في التوازن الشديد لصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ودورها المهيمنة على ميزان القوى الإقليمي المدفوع بالتحريض الإسرائيلي على شن حملة عسكرية غربية على غرار الحملة على العراق في عام 2003 ضد إيران وإسقاط النظام القائم في طهران المعادي لإسرائيل والولايات المتحدة.

مما المؤشرات المرجع لهذا التوجه في التحليل، هو أن إيران عضو في اتفاقية منع الانتشار النووي وهي من الدول الأولى في المنطقة التي بادرت باقتراح إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على الجمعية العامة للأمن المتحدة عام 1974 في عهد حكم الشاه. في مقابل ذلك، نجد أن إسرائيل غير موقعة على معاهدة منع الانتشار النووي وتملك فعليا أسلحة نووية تستطيع أن تدمر منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وليس هناك احتمال في المستقبل أن تقدم إسرائيل على اتخاذ خطوة من هذا النوع، بتأكيد من عميد العسكريين الإسرائيليين زئيف شيف عندما أعلن: "من يعتقد أن إسرائيل سوف توقع ولو على معاهدة الأمم المتحدة التي

---

[1] عبد الرضا علي أسـ ي، "دور لس التعاون لدول ا ليج العربية تعزيز سياسات التعايش الإقليمي،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 402 -08.

تحظر انتشار الأسلحة النووية... فهو غارق في أحلام اليقظة"[1]. ومن ثم، حالة التوتر الجديدة في منطقة الخليج العربي كإحدى نتائج أحداث سبتمبر هي نابعة من التدفق العسكري الأميركي الكثيف على المنطقة، كرد فعل طبيعي على معطى مهم وهو أن من بين 19 مهاجما لبرجي التجارة العالمية في منهاتن بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأميركية (أي البنتاغون) في واشنطن في 11 سبتمبر 2001 وبلغ عدد القتلى في الحادث حوالي 5000 قتيل؛ هناك 15 مختطف من أصل سعودي.

6- اتساع المجال الإستراتيجي للعمليات. ترتبط هذه الخاصية الإستراتيجية المميزة للبيئة الأمنية الخليجية بتطوير دول المنطقة والدول الموجودة في محيطها، أنظمة صاروخية دفاعية وهجومية يمكن أن تستخدم في أي نزاع يندلع داخل المنطقة أو في محيطها. يتعلق الأمر هنا بأربع دول رئيسية، واحدة تقع في قلب المنطقة والباقي موجودة في محيطها وهي إيران وإسرائيل والهند وباكستان. ولو أنه لا توجد تأكيدات موثوقة حول تطوير إيران لأنظمة صواريخ هجومية، إلى أن باقي الدول تملك بشكل مؤكد مثل هذه الأنظمة الصاورخية. والعلاقة بين هذه الدول هي ليست كلها على نفس النمط من التوتر والاستقرار أو التعاون، فهناك توتر في العلاقة بين الهند/باكستان، باكستان/إسرائيل، إسرائيل/إيران؛ في حين هناك تعاون بين الهند/إسرائيل، باكستان/إيران وعلاقة هادئة بين الهند/إيران.

لقد أدى امتلاك هذه الدول للأنظمة الصاروخية الهجومية المتطور، وجود منطقة الخليج في قلب بيئة تعتبر من أكثر البيئات نشاطا في مجال صواريخ مسرح العمليات الباليستية، وذلك من خلال وجود ترسانة كبيرة من الصواريخ التي بإمكانها تدمير أي هدف يبعد على مسافة 2500 إلى 3500 كلم. ومما يثير قلق دول الخليج، أن بعض الدول لا تتوقع منها أي تهديد في الوقت الحالي، لكن احتمال أن تقع تغييرات جوهرية في البيئة الإستراتيجية في العشرين سنة القادمة، مما يجعل هذه القوى أن تتحول إلى تهديدات جدية للأمن الإقليمي. ويرى توماس مورجان[2] أن هناك أربع خصائص في الأنظمة الصاورخية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة إستراتيجية التجاوب في معطيات البيئة الإستراتجية القائمة

---

[1] جون شتاينباك، "برنامج السلاح النووي الإسرائيلي،" الطاقة النووية ا لميج (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص. 414 -15.

[2] توماس مورجان، "القيمة ا تملة للدفاع الصاورخي وفق ظروف منطقة ا لميج العر ،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكل ديفس، شارلز ب ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 93-94.

والمحتملة، وهي: 1) المدى الذي تصل إليه الفئات المختلفة لهذه الصواريخ في تدمير الأهداف؛ 2) القدرة على إطلاق عدد الصواريخ في شكل سلسلة متتالية أو متزامنة على العدو؛ 3) نوعية إستراتيجية الهجوم على الأهداف بما في ذلك مدى المجال الجغرافي الذي يمكن أن تغطيته في وقت قصير وعدد الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها هذه الصواريخ؛ 4) قدرة الصواريخ المهاجمة على تجنب أو التملص من الدفاعات المضادة المختلفة وتعقب الرادارات.

في مقابل القوة الصاروخية الهجومية، هناك أيضا تطوير لأنظمة الصواريخ الاعتراضية أو الدفاعية لدول المنطقة، لكن يضاف إلى القائمة السابقة في النوع من الأسلحة العديد من الدول بما في الدول الصغيرة التي هي قادرة على الدفاع عن نفسها. والسبب في ذلك هو أن هذه الدول لديها إمكانيات اقتصادية لاقتناء هذه الأنظمة الدفاعية، وفي نفس الوقت عدم تحفظ الدور مصدر صناعة هذه الأسلحة على بيعها أو نشرها في المناطق التي ترغب في ذلك.

ومن الخصائص المهمة في القوة الصاروخية الاعتراضية هي التمتع بنفس خصائص السرعة في الانطلاق لدى الصواريخ الهجومية من أجل التمكن من اللحاق بها والتعامل معها بفاعلية، ولو أن تجربة حرب الخليج الثانية في عام 1991 أثبتت عدم فاعلية القوة الاعتراضية المتمثلة في وصواريخ باتريوت من اعتراض صواريخ سكود الروسية والمعدلة عراقيا ومنعها من الوصول إلى أهدافها في تل أبيب والرياض. من الناحية الافتراضية، يرى المراقبون الإستراتيجيون[1] أن الأنظمة الصاروخية الاعتراضية المنتشرة في منطقة الخليج الروسية أو الأميركية تتمتع بقدرة حركة نشطة على اعتراض الصواريخ التي تدخل المجال الجوي بسرعة 1,9 كلم في الثانية. يضاف إلى ذلك ميزة إستراتيجية في الصواريخ الاعتراضية وهي أن الصواريخ طويلة المدى عرضة للاعتراض إذا انتظرت الدفاعات الصاروخية حتى يقترب الرأس الحرب وتصبح سرعته أبطأ قبل محاولة اعتراضه.

ومن أجل تفعيل إستراتيجية القوة الصاروخية الاعتراضية، يرى توماس مورجان[2] أنه لابد من توفر على الأقل 400 صاروخ اعتراضي كحد أدنى الهجوم الصاروخي المتزامن، وقد يرتفع هذا العدد من الصواريخ

---

[1] توماس مورجان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 96-97.

[2] توماس مورجان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 98-99.

الاعتراضية من 1600 إلى 3200 صاروخ. لكن هذا الحجم من القوة الصاروخية سوف لا تكون كافية إذا ما تعرضت دول الخليج العربية إلى قصف صاروخي من مسارين مختلفين أو من عدد من المسارات المختلفة. والإستراتيجية المقترحة لمواجهة مثل هذه التهديدات المحتملة، على دول الخليج أن تنشر بطاريات صواريخ دفاعية لمواجهة كل مسار مع تخزين عدد كاف من الصواريخ مع كل موقع لبطاريات الصواريخ، بالحجم الذي يتناسب والعدد المحتمل من الصواريخ المهاجمة.

وإذا الخيار المتاح أو المطروح هو اثنين مقابل واحد، أي تخصيص صاروخين اعتراضيين لكل صاروخ هجومي من أجل ضمان فعالية القوة الاعتراضية؛ فإن الهجوم المتعدد أو المتزامن يقتضي من الدولة المدافعة أن تكون لها القدرة على إعادة التحميل والتشغيل للصواريخ في فترات قصيرة ومرنة للتعامل مع خيار القصف المتزامن الذي عادة تتبناه نظرية الشلّ الإستراتيجي[1] في الحروب الحديثة.

ما يهمنا من كل هذا هو أن القوة الصاروخية وأنظمة الدفاع الجوي الحديثة قد أدت إلى توسيع نطاق المجال الإستراتيجي لمنطقة الخليج، بحيث أن إستراتيجية دفاعية مشتركة لدول مجلس التعاون لابد أن تكون قائمة على اعتراض قصف صاروخي متقطع أو متعاقب ومتزامن في مجال جغرافي يمتد من 2500 إلى 3500 كلم. وليس بالضرورة أن تكون دول المجلس هي الهدف من وراء القصف، وإنما يمكن أن مجال الانتقام أو نطاق عبور للقصف الصاروخي. تكون مجال انتقام، عندما تقوم القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة بمهاجمة البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني؛ فإنه من المحتمل أن تنفذ إيران ضربات انتقامية تستهدف القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضي بعض دول الخليج. وتكون نطاق عبور، وذلك في حالة تنفيذ إسرائيل لعمل عسكري ضد المواقع النووية الباكستانية، فمن المحتمل ترد باكستان بقصف المواقع النووية الإسرائيلية في صحراء النقب. وغالبا التراشق الصاروخي بين الدولتين سوف يكون عبر المجال الجوي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

7- إستراتيجية مواجهة التهديدات الجديدة. طرح مثل هذه المخاوف والاهتمامات الإستراتيجية في العنصر السابق، سوف تظهر أهمية التكامل والعمل المشترك في مجال الدفاع الإستراتيجي لدول الخليج العربية. على افتراض أن القوة الصاروخية لكل دولة منفردة في مجلس التعاون لدول

---

[1] Jason B. Barlow, Strategic Paralysis : An Airpower Theory For the Present, (Albama: School of Advanced Airpower Studies, 1992), pp. 13-16.

الخليج لا تكون فعالة في أي إستراتيجية دفاعية مهما بلغ حجمها، ومهما توفرت عليه من معدات وأجهزة متطورة أو امتلكت خبرات تكتيكية في التخلص من تهديدات الصواريخ الباليستية أو الجوالة في منطقة الخليج العربي. من الناحية التاريخية، بداية ظهور بوادر أهمية مثل هذه الإستراتيجية كانت مع حرب الخليج الثانية عام 1991 عندما اخترقت الصواريخ العراقية سكود السوفياتية الصنع المجال الجوي للمملكة العربية السعودية وتم قصف العاصمة الرياض. لكن التوصل إلى بناء إستراتيجية دفاع مشتركة بين الفواعل المحلية والأطراف الدولية، تحتاج إلى حوار وتنسيق شاملين هذه الأطراف حول المشتريات المتعلقة بالمعدات والتجهيزات وشروط استخدامها وتطوير العقيدة العسكرية الموحدة. بالإضافة إلى تطوير مرونة كبيرة في هيكلة نظام الدفاع المشترك وبنيته وقابلية القوات المسلحة على العمل المشترك، وهذا يعني أن تولي القوات المسلحة في دول المجلس جزءا من اهتمامها للتعاون العسكري والتجاوب الحسن مع بيئات تعدد القوات المسلحة وتحسين قدرات التكيف مع العمل المشترك. كما يعتبر نجاح الحوار مع الأطراف المختلفة شرطا مسبقا لبناء أي إستراتيجية دفاع صاروخي إقليمي متكامل. إن تحقيق مثل هذه الأهداف في الدفاع المشترك، تتطلب التنسيق بين متطلبات الدفاع والأفكار وعمل الأجهزة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية مشتركة؛ من أجل ترقية وتطوير العمل المشترك في الدفاع الإقليمي.[1]

إن تصميم النظام الدفاعي الصاروخي الإقليمي المتكامل كأحد أدوات مواجهة التهديدات الجديدة، يتطلب أن يكون مفهوم "قابلية العمل المشترك Interoperability" مفهوم محوريا لعمل مثل هذا النظام وتوظيفه وتشغيله بطريقة مناسبة وفعالة في إستراتيجية الدفاع. ويعّرف كل من ريتشارد ريتر وديفيد مارتين مفهوم قابلية العمل المشترك بأنه: "قدرة الناس والمنتجين والمعدات والأجهزة على العمل معا بفاعلية وكفاءة في ظروف المعركة كافة".[2] يوحي مضمون هذا المفهوم أن العمل الدفاعي المشترك كإستراتيجية لمواجهة التهديدات الموجه لدول الخليج العربية،

---

[1] ريتشارد ريتر وديفيد مارتـ ، "الدفاع الصاروخي الإقليمي منطقة ا ليج العر : الاعتبارات ا تعلقة بالإنذار ا بكر والاستطلاع وإدارة ا عارك والقيادة والسيطرة والاتصالات وا واسيب والاستخبارات،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكلـ ديفس، شارلز بـ ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 115- 16.

[2] نفس ا رجع السابق، ص. 116.

يقتضي توفر السياق العملي الواسع الذي يشمل أنظمة التشغيل للمعدات والجوانب التكتيكية وعمليات التدريب على التكيف والمرونة مع الوضعيات المتباينة أثناء عملية التنسيق والعمل المشترك. لا شك أن الدولة القلب في العمل المشترك هو الولايات المتحدة الأميركية، بما تمثله من مصدر رئيسي لحزمة متكاملة من المنشآت والتجهيزات العسكرية المحمولة جو والبرية والبحرية التي تتفاعل معا بواسطة شبكة إدارة المعركة والقيادة والسيطرة والاتصالات. على اعتبار أن العمل الدفاعي المشترك يمثل الاستخدام الشامل والمنسق للمنشآت والتجهيزات العسكرية لاكتشاف الصواريخ الهجومية والقدرة على تعقبها والتعامل معها بفاعلية خلال كل مرحلة من مراحل التحليق والمسارات التي يسلكها. إن توفر كل هذه العمليات في الدفاع الصاروخي الإقليمي المشترك، يعبر عما سماه كل من ريتشارد ريتر وديفيد مارتين "بالدفاع بعمق Defense –In- Depth". إن هذا المفهوم الأخير، يوفر –من الناحية النظرية- للطرف المدافع خيارات متعددة للقيام بعمليات الاعتراض الجوي للصواريخ المهاجمة، وبالتالي يخلق مستويات متعددة من الإجراءات الدفاعية التي تعكس خطوط متعددة لعمليات الاعتراض والدفاع قبل أن تصل الصواريخ الهجومية إلى أهدافها على الأرض.

من الناحية العملية، إن مفهوم الدفاع بعمق لا يعمل بصفة منفردة كما لا يكون فعالا في تحقيق الدفاع الإقليمي إلا إذا ارتبط بسلسلة من عمليات التنسيق والبنية التحتية في الاتصالات من أجل تحقيق فعالية من مستوى آخر في إدارة أعمال المنظومة المتعددة العناصر أثناء تحليق الصواريخ الهجومية. تتطلب كل هذه العمليات المعقدة مفهوما آخر في إستراتيجية الدفاع الصاروخي الإقليمي وهو "أشبك وقاتل Plug and Fight".[1] إن هذا المفهوم هو قائم على فكرة ضرورة تسهيل عمليات تنسيق عمليات منظومة المنشآت والتجهيزات الخاصة بالدفاع الصاروخي وتمكين القوات العسكرية من المشاركة في مراحل المعركة واستخدام أجهزة استشعار إضافية وتفعيل مراكز قيادة وتخطيط للبنية التحتية دون التسبب في إرباك سير العمليات المتكاملة. إن مثل هذا المفهوم بهذا الشكل، سوف يلبي مطالب المرونة في البيئة الأمنية التي يصعب التنبؤ بمخرجاتها الإستراتيجية على نحو دقيق وحاسم.

هناك مجموعة من المزايا الإستراتجية التي تجعل العمل المشترك – كإستراتيجية لمواجهة التهديدات التي تواجه منطقة الخليج العربي- مهما

---

[1] ريتشارد ريتر وديفيد مارت ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 116-18.

وضروريا للدفاع الصاروخي الإقليمي الفعال، حددها كل من ريتشارد ريتر وديفيد مارتين[1] في أمرين أساسيين، الأول، أنه بسبب الخاصية الفريدة التي تتميز بها الصواريخ عن غيرها من الأسلحة والمتمثلة في سرعة الوصول إلى الهدف وإمكانية كبيرة لاختراق الجغرافيا وأنظمة تعقب العدو، يجعلها تشكل تهديدا جديا وفعالا لمنطقة الخليج العربي التي هي الأخرى بالقابلية العالية للعطب. إنه بسبب الميزات الإستراتيجية للصواريخ المشار إليها سابقا، يجعل منها قادرة على الإفلات من القوة الاعتراضية بشكل كبير؛ مما يولد ضغطا كبيرا للزمن في اتخاذ القرار قبل بدء عملية الاشتباك. يضاف إلى كل ذلك، أن خاصة المرونة العالية التي تتمتع بها الصواريخ الهجومية والمحددة أساسا في إمكانية الهجوم من كل الاتجاه واتخاذ مسارات مختلفة للتحليق من أجل تضليل أنظمة التعقب؛ تعجل أن الأمن الإستراتيجي الخليجي مهددا من كل الجهات، وهو الأمر الذي سوف يؤثر في صياغة مضمون إستراتيجية الدفاع الإقليمي المشترك. الأمر الثاني هو أن العمل المشترك سوف يعزز ويقوي مرونة العمليات الحربية المتناسبة مع الحاجة إلى خليط متنوع من الأسلحة والمعدات الحربية من أجل إنجاز المهمات العسكرية وتحقيق المتطلبات الحربية الجديدة أثناء اشتداد عمليات القتال. إن العمل المشترك سوف يمكّن المنظومة الحربية بأن تعمل بشكل متلاحم ومتزامن مما يخلق نوعا من الحاجة لتوحيد القيادة. كما أن نظام الدفاع الصاروخي الإقليمي قائم على أهمية وضرورة وفرة المعلومات بكثافة وشمولية حول البيئة الإستراتيجية لميدان القتال، وإن عملية معالجة وتقويم التهديد البعيد المدى وذي السرعة العالية مثل وجود صاروخ باليستي قادم، تتطلب قيادة تحكم واتصالات نشطة يمكنها أن تشتمل على كمّ هائل من البيانات واستخدامها في دعم احتياجات صانع القرار في اتخاذ القرار المناسب في الوقت الملائم.

المفهوم الآخر الضروري في إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية هو "سلسلة التدمير المتكاملة Integrated Kill Chain".[2] يتضمن مفهوم "سلسلة التدمير المتكاملة" وجود ثلاث مراحل في القيام بالدفاع الفعال وتنفيذ الاعتراض الناجح للصواريخ الهجومية قبل أن تصل إلى أهدافها، وهي اكتشاف الصاروخ وتعقبه واعتراضه. وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن عملية معقدة من التفاعل بين القيادة والأجهزة والمعدات وعمليات صناعة القرار.

---

[1] نفس ا رجع السابق، ص ص. 118-19.

[2] ريتشارد ريتر وديفيد مارت ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 119-24.

تعتمد المرحلة الأولى بشكل كبير على أنظمة الاستشعار والاستطلاع عن بعد، التي تكون قادرة على اكتشاف الصواريخ العابرة وتحديد مساراتها؛ وهي المعلومات الحيوية والحاسمة في صناعة قرار القيام بعملية الاعتراض. وعندما يتم اتخاذ قرار الاعتراض بناء على المعلومات الصحيحة، عندئذ تأتي المرحلة الأخيرة وهي عملية الاعتراض في حد ذاتها وتدمير الصاروخ الهجومي. الأمر الحيوي في هذه السلسلة، أن كل مرحلة هي أكثر أهمية من التي تليها، وأن المراحل الثلاثة تعمل في شكل اعتماد متبادل، وأن السلسلة قائمة على توظيف التكنولوجيا المعقدة؛ بمعنى أن إستراتيجية الدفاع الإقليمي هي منبثقة عن التطور التكنولوجي في صناعة الأسلحة الهجومية والدفاعية على حد سواء.

الفكرة الأساسية من تحليل هذه الخاصية من البيئة الإستراتيجي للأمن الإقليمي الخليجي هي أن مستوى التسلح الموجود لدى دول المنطقة وانخراط الأطراف الخارجية مثل الولايات المتحدة الأميركية في الدفاع عن المنطقة؛ يفرضان منطق الدفاع المشترك الذي سوف يقوم في أحد جوانبه على بناء أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي التي طبيعتها تفرض على دول المنطقة والأطراف الأخرى ذات العلاقة أن تعمل بشكل متلاحم ومتناسق حتى تجعل أنظمة الدفاع تعمل بفعالية. إذ أنظمة الدفاع الصاروخي تتطلب وجود مساحة واسعة للبحث عن التهديدات الصاروخية قبل أن تقع، وبحكم الجغرافيا في منطقة الخليج فغن هذه المساحة غير متاحة إلا عندما تنظم جميع الدول لتفعيل هذا النظام. على افتراض أن خطر الصواريخ سوف يتقلص كلما كانت مساحة عمل بطاريات باتريوت وأنظمة الاستشعار عن بعد كبيرة، بشكل لها الوقت الكافي لعمل سلسلة التدمير المتكاملة. بالإضافة إلى أن إستراتيجية الدفاع المشترك بالمفاهيم المطروحة سابقا، سوف تعزز تكامل قدرات القيادة والسيطرة والقدرة على تنسيق إدارة المعركة مما يقلل من عدد الأسلحة غير الضروري ويحقق اقتصاد في القوى ويحمي القوات البرية على الأرض من الإصابة بالضرر أو إعاقة حركتها.

إن التنسيق الجماعي في مواجهة التهديدات الجديدة يكون بهدف تقليص أضرار الإصابة بالعطب إلى حدها الأدنى، والحد من تأثير التهديدات على فعالية القوات العسكرية وعلى المنشآت الحيوية أو بتعبير كلازويتز[1] "مراكز الثقل" للدول. لذلك هناك مجموعة من الأهداف التي يمكن تحقيقها

[1] David S. Fadok, John Boyd and John Wardon : Air Power's Quest for Strategic Paralysis (Alabama: Air University Press, 1995), pp. 05-11.

من وراء الإستراتيجية الجماعية في مواجهة التهديدات الجديدة، حددها جوزيف جاريت الثالث[1] في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ- تعزيز الردع الجماعي ضد أي طرف –من داخل المنطقة أو من خارجها- للقيام بتنفيذ هجوم ضد أهداف رخوة أو إستراتيجية دخل دول الخليج العربية.

ب- إثارة القضايا الأمنية والإستراتجية الطارئة وتوضيحها بشكل يجعل القيادة قادرة على التعامل معها.

ج- تشجيع الفهم الجماعي للقيادة وتحقيق التلاحم والتماسك وتعزيز القدرات الدفاعية المشتركة بين دول الخليج العربية والأطراف الصديقة المعنية بالحفاظ على أمن الخليج.

د- تسهيل عمليات التخطيط المحكم والمرن في نفس الوقت أثناء فترات السلم والتدريب عليها، مما يمكن القطاعات الدفاعية من تنفيذها أثناء نشوب الحروب والأزمات.

هـ- تعزيز فعالية الشراكة الدفاعية، سواء تعلق الأمر في جمع البيانات ومعالجتها أو صناعة القرار أو تنفيذ القرار. بالإضافة إلى إدماج قوة الأطراف المعنية في المجالات الرئيسية الأربعة للدفاع الإقليمي المشترك وهي التقنية والقوات المسلحة والسياسة والاقتصاد، بشكل يؤدي إلى تقوية التحالف الدفاع وتعزيز فعاليته في العمل.

و- توزيع أعباء الدفاع الاقتصادية وعسكريا بشكل يجعل من نظام الدفاع الإقليمي أقل كلفة وأكثر ربحا ما هو مطروح لدى المقاربة العقلانية في صناعة القرار.[2]

8- إلزامات التكنولوجيا. إن إحدى الانعكاسات الدرامية لتطور التكنولوجيا المعقدة والأبحاث التقنية في المخابر العلمية، التأثير في إستراتيجيات الحرب الحديثة بسبب طبيعة الأسلحة المستخدمة في المعارك وأدوات الدفاع والصد لتأثير الأسلحة الهجومية على البيئة الإستراتيجية في نفس الوقت. وفيما يخص منطقة الخليج العربية، بدأت تتدخل التكنولوجيا في صياغة إستراتيجيات الدفاع منذ عام 1991، تاريخ دخول الولايات

---

[1] جوزيف جاريت الثالث، "التعاون بـ الولايات ا تحدة الأم كية ودول لس التعاون لدول ا ليج العربية ال طيط الدفاع ا وي والصاروخي: تقو ا زايا،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكلـ ديفس، شارلز بـ ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 169- 70.

[2] عامر مصباح، ا قاربات النظرية ليل السياسة ا ارجية (ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، 2008)، ص ص. 133-55.

المتحدة الأميركية كطرف مباشر في الدفاع عن أمن الخليج مستخدمة أكثر التقنيات العسكرية تطورا وأحدث الأسلحة في مواجهة الأخطار الأمنية. ولا شك أن هذا التطور الجديد في المنطقة سوف يكون مدخلة أساسية في صياغة إستراتيجية الأمن المشترك. خاصة في ظل وجود متغير هام في الإستراتجية العسكرية لدول الخليج (المملكة العربية السعودية) والمتمثل في الاعتماد بشكل أساسي على القوة الجوية وتوظيف التكنولوجيا لتعويض الخلل في ضعف القوات البرية.

إن التطور المتزايد في الأسلحة المتحكم فيها بواسطة التكنولوجيا هو إحدى خاصيات البيئة الإستراتيجية في منطقة الخليج، سواء تعلق الأمر بالتحديثات التي تجريها إيران على قوات الدفاع الجوي والأنظمة الصاروخية، أو الترسانة الإسرائيلية المتطورة وأنظمة الهجوم والدفاع الصاروخي، أو السباق المحموم بين الهند وباكستان حول تطوير قوات الردع بينهما والذي يمكن أن يتحول إلى حرب إقليمية شاملة في تحالفت الهند وإسرائيل ضد تدمير البنية التحتية للقوة الصاروخية والنووية الباكستانية، أو تعلق الأمر بتلك صفقات الدفاع الصاروخي بين دول الخليج الستة والولايات المتحدة الأميركية.

بناء على ذلك، فإن إستراتيجية الدفاع الإقليمي الخليجي تقتضي بناء أنظمة صواريخ اعتراضية قوية لمواجهة هذه التهديدات المتزايدة. وأحد الخاصيات الجوهرية لهذه الأنظمة، أن بنيتها التكنولوجية تفرض على دول المنطقة تطوير مفاهيم الأمن المشترك؛ لأن بيئة عمل إستراتجية تتسع لكل دول المجلس حتى تصبح فعالة في الدفاع والتعامل مع التهديدات المتزامنة بنجاح. يشمل ذلك نظام الإنذار المبكر ووضع إطار منهج بنيوي لإدارة المعركة بفاعلية، والقدرة على التصرف بشكل فوري عن طريق الرد المتدرج والمتتالي؛ بدءا من الاستطلاع واكتشاف الهدف وصولا إلى عملية الإطلاق والاعتراض.[1]

إن الاعتبارات التكنولوجية التي غيرت من المفاهيم الإستراتيجية في الحروب وعمليات الدفاع الجوي، لا تتفاعل في فراغ وإنما ضمن محيط سياسي صحي يساعد على تشجيع وتطوير المضامين الإستراتيجية للأمن المشترك. إن اتخاذ قرار التعاون المشترك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والأطراف الدولية (وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية) سوف يعزز من مصداقية الردع ضد الهجمات المحتملة ويدعم عمليات الانسجام والتماسك لعلاقات التحالف والتنسيق العسكري بين الأطراف

---

[1] جوزيف جاريت الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص. 170-71.

المعنية، ويمنح مرونة وحرية التصرف واتخاذ القرارات بشأن القيام بعمليات الدفاع أثناء الأزمات المفاجئة، بالإضافة إلى كسب الدعم الشعبي لإستراتيجية الدفاع. وهي المعاني المتضمنة في نظريات الردع الإستراتيجي.[1]

إن التكنولوجيا قد فرضت على إستراتيجية الأمن المشترك عنصر التكامل في الدفاع بين العديد من وحدات صناعة القرار وتنفيذ الإستراتيجيات في آن واحد. إنه العملية التي تتضمن جمع المعلومات الدقيقة من مصادر مختلفة وتبادلها وإنشاء صورة موقف صاروخي وجوي مستمدة من كل أعضاء التحالف وتوفر لهم معلومات جوهرية على أسس زمنية حقيقية، بالإضافة إلى ضرورة التعاون على نشر أنظمة الدفاع الجوي القابلة للعمر المشترك ميدانيا. إن المبرر المركزي الذي يفرض إملاءات التكنولوجيا على مضمون إستراتيجية أمن منطقة الخليج هو مستمد من حيث الجوهر من طبيعة المنطقة في حد ذاتها؛ التي وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى الاعتماد على القوة الجوية والصاروخية في بناء نظام الردع الإقليمي من أجل تعويض الخلل في القوات البرية وبسبب قابليتها الشديدة للعطب. وبدورها القوة الجوية وأنظمة الدفاع الصاروخي الحديثة هي قائمة على تسهيلات التكنولوجيا المعقدة. الحقيقة أن صناع القرار في هذا النوع من الإستراتجية تحاكي كثيرا نظيرتها في السياسة الخارجية التي هي الأخرى قد أثرت عليها التكنولوجيا أو بما يسمى "بالذكاء الاصطناعي".[2]

إن إحدى تجليات تأثير التكنولوجيا المعقدة في صياغة مضامين إستراتيجية الدفاع في منطقة الخليج هي "نظام الإنذار المبكر المشترك"؛ القائم في الأساس على عمل الحاسوب الآلي في تحليل البيانات ونظام توجيه الصواريخ الاعتراضية. الافتراض العام الذي يقوم عليه مفهوم "نظام الإنذار المبكر المشترك" هو أنه لن يساهم فقط في صد الهجمات بواسطة الصواريخ الباليستية، وإنما سيدعم ويعزز أيضا قدرات التحالف

---

[1] فرانك هار ، عودة ا ستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد ا رب الباردة (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص ص. 38 -57.

[2] Deborah J. Gerner, "The Evolution of the Study of Foreign Policy," in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 25 -26.

في تثبيت مفهوم الأمن المشترك وفي مجال إدارة النتائج الإستراتجية للتهديدات الأمنية الأخرى، كتلك المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية المستهدفة المنشآت الكبرى في منطقة الخليج مثل استهداف برج "خليفة" في مدينة دبي أو "برج المملكة" في مدينة الرياض. تظهر أهمية الإنذار المبكر في سرعة نقل البيانات التي تساعد على التعامل مع أي تهديد كان. وسوف يعمل النظام المحوسب على تيسير قدرة أطراف الأمن المشترك على المشاركة بسرعة في تحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بالإرهاب وحقول الألغام وغيرها؛ وبالمحصلة النهاية، يدعم القدرة على تنسيق الرد السريع على التحديات الجسيمة التي تواجه الأمن الإقليمي الخليجي.

يشير بعض الإستراتيجيين[1] إلى جوانب الجذب في تثبيت نظام الإنذار المبكر، والتي بينها أنه يعتمد كثيرا على التقنية التجارية الجاهزة، الأمر الذي يجعله أقل كلفة على الأطراف المعنية من خلال توفير تكاليف البحث والتطوير والتكاليف الأخرى المصاحبة للتدريب على المعدات وصيانتها. بالإضافة إلى تخفيف الأعباء والقيود المفروضة على نشر المعلومات التي تجمع عبر هذا النظام، لأنها أصبحت الآن تباع في الأسواق، على عكس صفقة طائرات الأواكس[2] الأميركية مع المملكة العربية السعودية في ثمانينيات القرن العشرين.

إن نظام الإنذار المبكر المشترك وإستراتيجية الدفاع الصاروخية الإقليمية –كانعكاس لتدخل التكنولوجيا-، يرتبطا بمفهوم إستراتيجي آخر طرحه جون سيحلر[3] وهو "نظام الأنظمة System of Systems". من الناحية العملية، يمثل هذا المفهوم إستراتيجية الرد المتكامل في عملية الدفاع الصاروخي والاعتراض. ويتكون من ثلاثة أنظمة فرعية تعمل بشكل متكامل، يتمثل **النظام الأول** في شبكة أنظمة الاستخبارات والمراقبة التي تعمل على تزويد التحالف الإقليمي بنظرة عامة شاملة لساحة المعركة؛

---

[1] جون سيجلر، "التعاون بـ الولايات ا تحدة الأمـ كية ودول لس التعاون لدول ا ليج العربية ال الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل: تقو ا زايا العملياتية،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكلـ ديفس، شارلز بـ ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 180 -82.

[2] تينن ديلر، " ديات الأمن القومي العربية السعودية،" دراسات إستراتيجية (بـ وت: مؤسسة الأ اث العربية، 1980)، ص ص. 364-65.

[3] جون سيجلر، مرجع سبق ذكره، ص. 182.

على افتراض أن الخصم هو كذلك متسلح بمعدات تكنولوجية عالية التعقيد يعمل بواسطتها على اختراق البيئة الإستراتيجية لدول المنطقة. أما **النظام الثاني،** فيتمثل في شبكة أنظمة القيادة والسيطرة والتي ستقوم بتوزيع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر المراقبة المكثفة لمنطقة العمليات، وذلك من أجل تسهيل عملية الرد السريع والتجاوب الفعال من قبل القادة على الهجمات الصاروخية المخترقة لأجواء منطقة الخليج أو أي تهديدات أخرى. وأخيرا **النظام الثالث** الذي يتمثل في الأسلحة المطلوبة لتنفيذ أوامر القادة وتسهّل من عملية الاستهداف والاستعراض الدقيقة والفاعلة في القضاء على التهديدات.

وبالرغم من الشكل المنطقي والمغري في الوصف النظري لهذا المفهوم الإستراتيجي في الدفاع الإقليمي، فإن من الناحية العملية هناك العديد من الصعوبات التي تواجهه. تكمن بعض الصعوبات في تلك المشاكل التي تحدث عنها بعض المنظرين لعمليات صناعة القرار في تحليل السياسة الخارجية،[1] والمتعلقة بأخطاء تحويل المعلومات الدقيقة في أوانها وإلى الجهات المناسبة التي يمكن أن تستفيد منها. ولقد أثبتت الوقائع العملية وجود فجوات كبرى في مثل هذه الأنظمة الدفاعية، ومنها اختراق الطائرات المختطفة في 11 سبتمبر 2001 للمجال الحيوي لمنطقة وزارة الدفاع الأميركية والارتطام بمبنى البنتاغون.

لكن في كل الأحوال، يدعم هذا المفهوم على أهمية التكامل العملياتي في الدفاع ضمن إستراتيجية الأمن المشترك، بحيث أنه يعطي صورة متكاملة –ولو من الناحية النظرية- حول جدوى وجاذبية إستراتيجية الأمن المشترك الذي يجب أن تبنى؛ ليس بدوافع أمنية لدى الإقليمية المعنية فحسب، وإنما أيضا أنها محفزة بواسطة إملاءات التكنولوجيا المعقدة الموظفة في الدفاع الصاروخي الإقليمي الأكثر مناسبة في حماية منطقة الخليج العربية.

إن الخاصية المهمة لنظام الدفاع الصاروخي الإقليمي هي الطبيعة الدفاعية، بحيث لا يوحي أنه يشكل تهديدا للآخرين. والتأكيد على هذه الخاصية هي إظهار أن تأثيرات التكنولوجيا لا تجري في فراغ وإنما ضمن حاجات الأمن والرغبة السياسية المشتركة من داخل المنطقة وخارجها في توفير قدرة ردع قوية لأي اعتداء محتمل من قبل الهجوم على دولة الكويت في عام 1990. لذلك حدد جون سيجلر[2] مجموعة من الأهداف السياسية

---

[1] عامر مصباح، ا قاربات النظرية لميل السياسة ا ارجية، (ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، 2008)، ص ص. 107 -11.

[2] جون سيجلر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 185 -86.

التي تتفاعل ضمنها إملاءات التكنولوجيا في الأمن والإستراتيجية، وهذه الأهداف هي:

- توفير ردع متماسك لأي محاولة فرض السيطرة على منطقة بالغة الحساسية للمجتمع الدولي، والقوى العظمى في النظام الدولي على وجه الخصوص.

- تقوية مصداقية المجتمع في توفير الأمن والدفاع عن القوى الصديقة التي تشكل مصادر حيوية للموارد.

- منع أو على الأقل إعاقة تسلح القوى التي تعتبر بالنسبة لدول الخليج مصادر تهديد حقيقي لأمنها، خاصة فيما يتعلق بكبح هذه الدول من امتلاك أو حيازة أي نوع من أسلحة الدمار الشامل.

- زيادة الشفافية والوضوح في سياسة نشر القوات ضمن مسرح العمليات ووضوح الأهداف العسكرية والأمنية لذلك.

- عدم إغفال دور الحوافز في تعديل سلوك الدول الأعضاء في التحالف الإقليمي وغير الأعضاء، باتجاه التعاون على الاستقرار الأمني وبناء الثقة المتبادلة.

بناءً على النقاط السابقة، فإن اقتراح نظام الإنذار المبكر في تفعيل الدفاع الصاروخي الإقليمي، كأحد انعكاسات تدخل التكنولوجيا في صياغة المضامين الإستراتيجية، يحتاج إلى مجموعة من الشروط التي من شأنها أن تفعّل الدفاع المشترك وتزيد من إمكانية منطقة الخليج في توفير الأمن الإقليمي وتحقيق الردع ضد التهديدات المحتملة. تجمع هذه الشروط بين الاعتبارات السياسية والمسائل الفنية والتعلم من الخبرات الأمنية في مناطق أخرى والاستعانة بالأطراف الخارجية باعتبارها المصدر الرئيسي للأدوات العسكرية في الدفاع.

يضمن العنصر السياسي في ذلك، التزام كل من دول مجلس التعاون الخليجي والأطراف الخارجية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون الأمني المشترك، الذي يمكن أن يتجسد في تنظيم المناورات المشتركة والتمرن على سيناريوهات المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية وتفاعل القيادة المشتركة بشكل إيجابي. بالإضافة إلى تطوير عمليات الاتصال بين نظام الإنذار المبكر وتشغيل أنظمة الدفاع الصاروخية المختلفة والربط الوثيق بين جميع عمليات القيادة والسيطرة وجمع المعلومات وتوزيعها. وإحدى التجارب المقترحة للاستفادة منها هي تجربة

منظمة حلف الشمال الأطلسي، باعتبار أن لها خبرة في تنظيم وتفعيل تشكيلة متنوعة من الأسلحة والأنظمة الصاروخية المختلفة؛ وهو الوضع المشابه في منطقة الخليج التي تميل دولها إلى تنويع تشكيلاتها التسلحية من دول مختلفة.[1]

مرة أخرى، تظهر تأثيرات التكنولوجيا على المضامين الإستراتجية في الدفاع والأمن على منطقة الخليج العربية. فقد كان نقاش كبير بين القادة العسكريين من دول الخليج ونظرائهم في القوات الأميركية حول العيوب التي تشكو منها أنظمة باتريوت في الاعتراض والدفاع التي جربت في عاصفة الصحراء عام 1991. لذلك كانت الاقتراحات طرح أنظمة أحرى فاعلية في توفير القوة الاعتراضية والتي منها نظام الدفاع الجوي عن مسرح العمليات ذي الارتفاعات العالية (THAAD)، وأسلحة الليزر وخاصة الليزر المجوقل.[2] إلا أن هناك الكثير من المشاكل التي تعترض نشر مثل هذه الأنظمة الدفاعية والتي منها اعتراض إسرائيل على نشرها منطقة الخليج باعتبارها إحدى الأطراف المشاركة في تطويرها بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية ودول حلف الأطلسي.

هذه على الجملة ثماني خصائص تميز البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج، هي بمثابة مدخلات أساسية في أي محاولة لصياغة وتطوير إستراتجية إقليمية للدفاع عن المنطقة.

---

[1] جاكلـ ديفيس وشارلز بـ ي، "ا لاصة والتوصيات،" الدفاع ا وي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكلـ ديفس، شارلز بـ ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 190 -91.

[2] جاكلـ ديفيس وشارلز بـ ي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 192-93.

المبحث2: التعاون العسكري وقدرات دول الخليج في الدفاع

إن دعم وتطوير القدرات الدفاعية لدول الخليج هو أحد ركائز السياسة الخارجية السعودية في احتواء التهديدات التي تواجه أمن المنطقة، ضمن مفهوم الأمن المشترك. باعتبار أن منطقة الخليج هي الامتداد الحيوي لأمن المملكة منذ قيامها، ولازال من ذلك الحين التفكير السعودي الأمني قائم على مفهوم الخليجي، على افتراض أن أي عدم استقرار على حدودها هو بالضرورة سوف يمتد إلى داخلها. وقد اختبرت القيادة السعودية هذه الافتراض مرتين، في عام 1990 عند قيام العراق بغزو الكويت وأصبح يهدد بالسيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية؛ وفي عام 2009 عند المواجهة بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين التي امتدت إلى داخل الأراضي السعودية.

وسوف نناقش هذا المبحث من خلال التطرق إلى مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- فكرة الأمن الجماعي.
- تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي.
- القدرات الدفاعية لدول الخليج.
- اقتراحات حول تحالف دفاعي إقليمي.

1- فكرة الأمن الجماعي

تعريف مفهوم الأمن الجماعي

من الناحية التاريخية، بدأت تتبلور فكرة الأمن الجماعي بشكل رسمي وأخذت حقها في النقاش والتداول، في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919. وقد انبثق عن هذا المؤتمر أول بنية دولة تمثل وتجسد مضمون الأمن الجماعي وهي عصبة الأمم، من خلال ميثاقها الذي احتوى مبادئ الأمن الجماعي الدولي. فالمادة 16 من عهد العصبة تقول أن: "الحرب من طرف أي دولة تتجاهل اتفاقات حل النزاع بالطرق السلمية هي في حد ذاتها حرب ضد كل أعضاء العصبة. ويجب على الأعضاء قطع كل العلاقات

التجارية والمالية فورا مع المعتدي، وكل على انفراد."[1] ثم جاءت الأمم المتحدة بعد ذلك لتتبنى نفس أطروحة الأمن الجماعي التي وردت في ميثاق العصبة مع إدخال بعض التعديلات. لقد كانت هذا المبادرة بداية لشيوع مبادرات الأمن الجماعي عبر الأحلاف العسكرية نتيجة لتنامي التهديدات الأمنية بشكل متزايد، التي ليس بمقدور دولة منفردة مواجهتا.

لقد اختلفت تعاريف العلماء لمفهوم الأمن الجماعي، لكن تجمع كلها على فكرة الإرادة الجماعية في الدفاع عن المجال الجغرافي والمصالح الحيوية للأطراف الأعضاء في بنية الأمن الإقليمي. فمثلا يرى محمد إبراهيم زيد أن مفهوم الأمن الجماعي يعني وجود "نظام يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض أحدها للهجوم".[2]

ويرى هيثم الكيلاني أن الأمن الجماعي هو: "الضمان الذي تكفل به جماعة من الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها. وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي أو الإقليمي".[3]

ويحدد إينيس كلود جوهر الأمن الجماعي في: "المبدأ الذي يقضي في العلاقات الدولية بأن يعيّن كل واحد من نفسه حارسا على أخيه، فهو ترجمة دولية للشعار (الفرد للكل والكل للفرد) وقوامه أن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة العدوانية وغير القانونية ضد أية دولة أخرى يقاوم بالقوة الجماعية لجميع الدول الأخرى".[4]

وعندما تسقط هذه الفكرة على البيئة الأمنية الإقليمية لمنطقة الخليج، نجد أن الأصوات التي طالبت بفكرة الأمن الجماعي لم تخرج عن المضامين

---

[1] عامر مصباح، الا اهات النظرية ليل العلاقات الدولية (ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية،

[2] مد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العا ي ا ديد: دراسة آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية (الرياض: ا ركز العر للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص ص. 10 ـ 11.

[3] هيثم الكيلا ، "مفهوم الأمن القومي العر : دراسة جانبيه السياسي والعسكري،" الأمن العر التحديات الراهنة والتطلعات ا ستقبلية، تص. مركز الدراسات العر ـ الأور ، ط. 1 (باريس: مركز الدراسات العر الأور ، 1996)، ص. 72.

[4] اينيس ل . كلود، النظام الدو والسلام العا ي، تر. عبد ا العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، 1964)، ص. 339.

المحددة من قبل العلماء والباحثين، وأيضا لم تخرج عن المعنى الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمن الجماعي هو عملية تجميع للقوة لمجموعة أطراف ضد تهديدات مشتركة معينة، كما أنه في بعض الأحيان يكون بهدف إستراتيجية لتبديد المخاوف وتقليص من الحالة بين الأطراف ضد بعضها البعض، بحيث تصبح بنية الأمن الجماعي الفضاء الذي تتداول فيه الأطراف قرارات الأمن وتصميم الإستراتجيات لاحتواء التهديدات المختلفة التي تواجه المنطقة.

لقد كانت الأطراف في منطقة الخليج وهي تصوغ الأفكار حول الأمن الجماعي، تستحضر مجموعة من الاهتمامات الإستراتجية والهواجس الأمنية ضمن بيئة متوترة وتسودها أجواء الحرب وعدم الاستقرار. لذلك كانت بحاجة إلى تثبيت مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها فكرة الأمن الجماعي، حددها اشرف سعد العيسوي[1] في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ-ضرورة شعور دول المجلس فرادى بالأمن الذي يستمد قوته من العضوية في الجماعة الإقليمية، والتقليص الجماعي من حدة التهديد إلى مستوياتها الدنيا.

ب- العمل الجماعي من أجل استقرار الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، ومواجهة أي إثارة للنزاعات القبلية أو الطائفية أو المذهبية.

ج- مواجهة التهديدات من المصادر الخارجية أو على الأقل الحد منها إلى المستويات الدنيا.

د- لابد أن يفضي الأمن الجماعي إلى تحقيق حالة من التلاحم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الجانب الثاني للأمن أو ما يعبر عنه بتحقيق التكامل الإقليمي.

و- الاحترام المتبادل بين دول المجلس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف في احترام السيادة الوطنية للدول وبقاء الاستقلال وتأكيد التكافل السيادي في ذلك، مثل التكافل الخليجي مع السعودية في 2009 عند انتهاك الحوثيين للحدود السعودية والتكافل الخليجي والتساند القوي مع الكويت في عام 1990 عند غزوها من قبل العراق.

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لمس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للأ اث، 2007)، ص ص. 25-26.

ي- نبذ استخدام دول المجلس للقوة بكل أشكالها ضد بعضها البعض في فض النزاعات بينها، أو معالجة المشاكل التي تطرأ في النظام الإقليمي الخليجي.[1]

إن الأفكار السابقة حول فكرة الأمن الجماعي في منطقة الخليج لم تخرج الإطار النظري الذي وضعه علماء العلاقات الدولية، وعلى رأسهم كارل دويتش[2] الذي تحدث عما أسماه بالجماعة الأمنية المندمجة ووضع لها مجموعة من الشروط القبلية لتحقيقها. وكل من جاء من ورائه من الكتاب الغربيين أو العرب تبنوا أطروحته. حتى إن إرنست هاس[3] قال أن شروط كارل دويتش في بناء الجماعة الأمنية الإقليمية قبلت دون نقاش من قبل المنظرين في العلاقات الدولية.

مع الإشارة إلى أن أطروحات كارل دويتش لا يمكن إسقاطها كما هي على البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج العربي، وإنما لابد من إدخال عليها بعض التعديلات؛ وذلك بسبب التباينات الجوهرية بين الحالات العملية التي استنبط منها أفكاره (الولايات المتحدة وبريطانيا) والطبيعة البنائية لدول مجلس التعاون الخليجي. وإحدى محاولات التعديل والتطوير العربية لفكرة الأمن الجماعي، محاولة كمال محمد الأسطل[4] في صياغة شروط تحقيق الأمن الجماعي الخليجي. يمكن صياغة هذه الشروط في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ- يجب أن يكون هناك استقرار وأمن مهيمن على مستوى كل دولة، بحيث لا يتحول عدم الاستقرار في دولة معينة إلى عبء أمني على باقي الأطراف. وهو صحيح إلى حد ما فيما يتعلق بالعوائق التي تحول دون انضمام اليمن إلى مجلس التعاون.

---

[1] أشرف سعد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25-26.

[2] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), p. 272.

[3] Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 646-47.

[4] كمال مد الأسطل، " و صياغة نظرية لأمن دول لس التعاون لدول ا ليج العربية،" دراسات عربية، ع. 33 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص ص. 45 -46.

ب- الفعالية الميدانية في الاستجابة للرد على التهديدات التي تواجهها أي دولة عضو في النظام الإقليمي، سواء كانت هذه التهديدات من داخل الفواعل السياسية أو من مصادر إقليمية. لكن لابد من أن التأكيد أن النظام الإقليمي الخليجي مازال دون هذا المستوى وذلك من خلال ما ظهر في 1990.

ج- التأكيد على الدور الذاتي في الدفاع الإقليمي، بحيث تتحول القوة في الأمن الجماعي من الاعتماد على القوى الخارجية إلى الاعتماد على القدرات الذاتية. ومن ثم تصبح قوة الدفاع الجماعي متأصلة في الجماعة الإقليمية الخليجية.

د- ضرورة توفر مستويات عالية في البنية المؤسساتية والاجتماعية والسياسية وبنيات صناعة القرار فعالة في التجاوب مع الأزمات والطوارئ؛ وأيضا تتجاوب المؤسسات والأنظمة المجتمعية مع مطالب شعوب المنطقة المتزايدة.

بصفة عامة، العمل على تأمين أمن واستقرار دول النظام الإقليمي الخليجي هو شرط قبلي ضروري لأي تجربة أمن جماعي. والسبب في ذلك ليس التلاحم القومي أو الإيديولوجي بقدر ما هو ناتج عن الخاصية الجوهرية التي تميز العلاقات الدولية الإقليمية؛ وهي أن أي عدم استقرار في داخل أي طرف سوف ينتقل بالضرورة وبطريقة آلية عبر الحدود القومية ليؤثر في أمن واستقرار الأطراف الأخرى كما حدث في نهاية عام 2009 بالنسبة لتأثير الحرب الأهلية المنية في الأمن والاستقرار القومي السعودي. هذا إذا كانت العلاقات بين أطراف النظام الإقليمي الخليجي تقليدية قائمة على اعتبارات السيادة الصارمة (مثل العلاقة الخليجية باليمن والعراق وإيران)، أما إذا كانت هناك تسهيلات لحركة الأشخاص والأموال كتلك الموجودة بين دول مجلس التعاون الخليجي والآخذة في التطور؛ فإن الوضع سوف يكون أسوأ وخطير.

أما من ناحية وصف البيئة الإستراتجية التي تكون معنية بالأمن الجماعي، وتوضع بعين الاعتبار عند تحديد مصادر التهديد وتشخيص شروط الاستقرار، فإن ذلك يتطلب الحديث عن النقاط التالية:

أ- يتطلب الأمن الجماعي في منطقة الخليج اعتبار البحر الأحمر والخليج العربي وخليج عمان، مجالات حيوية لرصد التهديدات والمحافظة على عدم نشوب مواجهات فيها، ومراقبة التحركات العسكرية والأعمال المشبوهة. وبذلك، يكون الوجود الإسرائيلي في هذه المناطق المائية مصدر تهديد وقلق أمني كبير تحت ظرف المنافسة الإيرانية-الإسرائيلية في المنطقة. الحقيقة أن التهديد في هذه الحالة موجهه بالدرجة الأولى ضد المملكة العربية السعودية من جهة شواطئها الغربية والشمالية وحتى

الشرقية. وذلك لعدة اعتبارات، يأتي على رأسها محورية المملكة الإستراتيجية في الشرق الأوسط وطول الشريط البحري الغربي، بشكل يجعله منطقة جد رخوة في احتواء التهديدات الأمنية.

ب- إن الوجه الآخر لأمن الجماعي في منطقة الخليج هو التكامل الاقتصادي ضمن بنية وظيفية فوق قومية، تأصيلا للأطروحات المن الجماعي الأولى من قبل الرئيس الأميركي وودرو ولسن في مبادئه الأربعة عشر التي طرحها في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919،[1] والتي جمع فيها بين الاعتبارات العسكرية والاقتصادية مثل تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام بضائع أطراف الأمن الجماعي.[2]

وبناءً على النقطتين السابقتين، فإن الأمن الجماعي لابد أن يشمل مجموعة من الأبعاد المختلفة، بشكل يجعله مستغرقا لجميع مصادر التهديد المحتملة والفعلية، الخارجية والداخلية. تتمثل هذه الأبعاد في المجال الإستراتيجي العسكري والاقتصادي والسياسي والجغرافي والاجتماعي- الثقافي. على اعتبار أن ظروف قيام الأمن الجماعي قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه في ثمانينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين. لم تعد هناك تهديدات عسكرية تقليدية فحسب، وإنما توسعت القائمة لتشمل العناصر المذهبية والطائفية والإرهابية. والإستراتيجية المناسبة التي تجعل الأمن الجماعي يستطيع احتواء كل هذه التهديدات مجتمعة، لابد أن تكون أبعادة متعددة؛ بمعنى توظيف مفهوم "الأمن المتعدد"[3] الذي يتضمن المكونات العسكرية وغير العسكرية.

يساهم هذا التشخيص الإستراتيجي لمجال عمل الأمن الجماعي الإقليمي في تحديد مضمون الإستراتيجية المشتركة، والتي إحدى مكوناتها الرئيسية والأولية هي تحديد العدو أو التهديد المشترك، والأهداف الأمنية المشتركة والأدوات المشتركة. إنها العناصر المساعدة على تفعيل الأمن الجماعي في تحقيق أهداف الردع وتوفير آليات الاستمرار في التجاوب الإيجابي مع

---

[1] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 138 -39.

[2] كما مد الأسطل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 54 -59.

[3] Michael C. Williams, Culture, and !security: Symbolic Power and the Politics of International Security (U S A, Canada: Routledge, 2007), pp. 08-20.

الحاجات الأمنية المتعددة والمتنامية باستمرار، وتوفير الإجابات التي تحيّر صناع القرار في المنطقة إزاء البيئة الإستراتيجية القائمة.

من ناحية أخرى، إن نظام الأمن الجماعي الخليجي لا يعمل بمعزل عن التأثيرات الداخلية والخارجية، كمدخلات أساسية تؤثر إلى حد ما في ترتيب الأولويات الإستراتجية لدول المنطقة وصياغة الأهداف الأمنية الجماعية. إنه يتفاعل بشكل مستمر بالتطورات التي تجري في السياسة الدولية وكذا التطورات الإقليمية. يتأثر الأمن الجماعي الخليجي بالتطورات الدولية بسبب الارتباط الوظيفي بين ما يجري داخل المنطقة والقوى العظمى في النظام الدولي على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنفط. إن هذا الارتباط اشتد أكثر عندما لم تنجح بدائل حقول النفط عبر العالم لتعويض توقف إمدادات النفط من الخليج عند نشوب أي نزاعات مسلحة. وفي المستوى الحالي الذي عليه المنطقة، لا يتوقع أن يكون قرار الجماعة الأمنية الإقليمية مستقلا ومؤثرا في العلاقات الدولية، نتيجة للوجود العسكري للقوى العظمى التي تباشر بنفسها حماية مصالحها. بالإضافة إلى ظهور القوى الجديدة التي تحاول أن تؤثر في الأمن الإقليمي بعد سقوط بغداد، وهذه القوى على وجه التحديد إيران وتركيا وإسرائيل. ولا تظهر بوادر أن فترة الاستغناء عن الدعم الخارجي في تثبيت الاستقرار الإقليمي وتقوية الأمن الجماعي قريبة. بالرغم من جهود المملكة العربية السعودية على بناء قواتها المسلحة وتحديث الجيش، لكن المواجهات التي حدثت بين فيق إيلاف في الجيش السعودي والمتمردين الحوثيين مدى ضعف القدرة القتالية لدى الجيش السعودي؛ وبذلك هو بحاجة تطوير أكثر خاصة على مستوى القوات البرية التي لها إمكانيات السيطرة على البيئة الحربية للمعركة وتوجيه مخرجات الحرب نحو خدمة أهداف السياسة الخارجية.

2- تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية

البنية الإقليمية الممثلة لفكرة الأمن الجماعي هي إنشاء مجلس التعاون الخليجي. يمكن التأريخ الرسمي لظهور أول اهتمام أمني جماعي في منطقة الخليج في 1981/05/26، وهو تاريخ إعلان في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ المنظمة الإقليمية التي تجمع بين جميع الاهتمامات وعلى رأسها الأجندة الأمنية. بالرغم من أن الظروف المحيطة بميلاد هذا الكيان الإقليمي كانت أمنية بالدرجة الأولى؛ وهو التشخيص الذي طرحه كارل دويتش[1] عند

---

[1] Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 06-09.

حديثه عن ظهور الجماعة الأمنية. وعندما نتمعن في المبادئ التي أنشئ عليها المجلس، تظهر معالم الاهتمامات الأمنية الطاغية على الفلسفة التي أقيم عليها المجلس. ويمكن بيان هذه المبادئ في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- ترجع مسئولية أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها بالدرجة الأولى إلى شعوبها وقادتها السياسيين، بشكل يحفظ السيادة الوطنية لدول المنطقة واستقرارها.

2- إن تشكيل مجلس التعاون الخليجي مكون من دول الخليج العربية، هو إعلان عن إرادة دول المنطقة وقادتها في الدفاع عن أمنها والمحافظة على بقائها القومي ضد التهديدات الفعلية والمحتملة، القائمة والمستقبلية؛ التي تستهدف الاستقلال الوطني.

3- الفصل بشكل جماعي في الموقف الرافض للتدخل الأجنبي في سياسات دول المنطقة مهما كان مصدر التدخل، والعمل على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية بما فيها المنافسة الأمنية والوجود العسكري في مياه الخليج وشواطئه.

4- العمل بشكل جماعي على بناء القوة الدفاعية الذاتية لدول المجلس وتطوير عمليات التنسيق والتعاون الأمني والعسكري، المستوى الذي يمكّن هذه الدول من الاعتماد على نفسها في تحقيق حاجات الدفاع وتحقيق الاستقرار الإقليمي. يتم ذلك عبر تنظيم المناورات المشتركة والتدريب وتحديث القوات المسلحة وتطوير عمليات الدفاع المشترك في أوقات الأزمات.

5- إن الهدف الإستراتيجي للتعاون الأمني والإستراتيجي ليس موجها ضد أحد، وإنما له طابع دفاعي ضد الاعتداءات الخارجية على دول المنطقة.

6- إن وقوع أي اعتداء على أي عضو من أعضاء مجلس التعاون الخليجي هو اعتداء على كل دول المنظمة، بما يعني أنها تتضامن بشكل جماعي في الدفاع عنها.

7- إعطاء أولوية للتصنيع الحربي وتحديث القوات المسلحة بشكل يسد حاجات جيوش دول المجلس في الدفاع والأمن.

8- العمل الجماعي والتعاون الأمني على تقوية الجبهة الداخلية لدول المجلس وتعزيز الاستقرار الداخلي ضد أي محاولات أو أعمال من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار المحلي لأي دولة من دول المجلس.

9- التأكيد على العمق العربي لنظام مجلس التعاون الخليجي وأن القوة العسكرية لدول المجلس هي امتداد للقوة العربية في الأمن والاستقرار الإقليميين.

من خلال النقاط السابقة، تظهر هيمنة التفكير الإستراتيجي وسيطرة الهواجس الأمنية على القادة الخليجيين الذين بادروا بإنشاء المجلس آنذاك، ومن المفارقات أن هذه الاهتمامات قد استمرت تتصدر قائمة جدول أعمال معظم قمم المجلس إلى يومنا هذا. فتقريبا من بين 31 قمة خليجية، هناك 20 منها كانت مخصصة بالدرجة الأولى للمسائل الأمنية؛ خاصة في العشرية الأولى من القرن العشرين التي شهدت نزاعا مدويا في عام 2003 واستمرار التوتر بعد ذلك بسبب الوجود العسكري الدولي الكثيف في المنطقة وتداعياته الأمنية على دول المجلس.[1]

لقد كان البعد الأمني حاضرا مناقشات اجتماعات قادة المجلس التعاون الخليج في الثمانينيات من القرن العشرين، تأثير ثلاثة عوامل إقليمية رئيسية وهي: الحرب العراقية-الإيرانية، الغزو السوفياتي لأفغانستان واحتمال والزحف السوفياتي للسيطرة على مياه بحر العرب والخليج، والثورة الإسلامية في إيران والخوف من تهديدات الخميني بتصدير الثورة إلى المنطقة. وقبل نهاية القرن العشرين وانتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، ظهر تهديد جديد سيطر بشكل مهيمن على انشغالات واهتمامات دول الخليج لمدة اثني عشر سنة، وهو الغزو العراقي للكويت عام 1990 والتبعات الإستراتجية والمضاعفات الأمنية لهذه الأزمة. إن هذه الأزمة قد تسبب في إحداث تغير راديكالي في المضمون الإستراتيجي لأمن الخليج، وعلى رأس ذلك التراجع بشكل لافت عن فكرة أن أمن الخليج هو من مسئولية أبناء المنطقة وشعوبها.

أما في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، فقد تمت إزالة التهديد العراقي عبر القوة الأميركية في عام 2003، لكن هذه الأزمة هي الأخرى قد خلقت مجموعة تحديات أخرى لا تقل خطورتها عن التحديات السابقة؛ وربما هي الأخطر منذ تأسيس المجلس. يأتي على رأس هذه التهديدات، الإرهاب الذي يستهدف البنية السوسيو-أمنية لدول المجلس والتفكك العرقي والإثني والصراعات المذهبية والطائفية والانتشار النووي. وكلها تهديدات خطيرة، تنبع خطورتها من عدم فعالية الأدوات والأساليب التقليدية في الأمن في التعامل معها، ومن ثم تحتاج إلى إستراتيجيات خلاقة لاحتوائها.

بصفة عامة، إنشاء منظمة أو بنية تمثل دول الخليج الستة تحت اسم "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، كان تحت دوافع أمنية مسيطرة كما

---

[1] أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لمس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للأ اث، 2007)، ص ص. 21 -22.

يعتقد العديد من الباحثين في العلاقات الدولية الخليجية؛[1] انعكست هذه الاهتمامات الأمنية بجلاء في المضامين التي وردت في بيان أول قمة خليجية التي التأمت في أبو ظبي يومي 25 و26 أيار/مايو 1981، والتي نصت على أن "أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.."[2]

الوجه الآخر لمجلس التعاون الخليجي هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة كطريق نحو بناء الاستقرار على مستوى البيئات المحلية لدول المجلس، وبتعبير الوظيفيين الجدد،[3] بناء السلم الوظيفي القائم على فكرة احتواء المشاكل واحتمالات التمزق العرقي والقبلي والمذهبي عبر الأدوات الاقتصادية إلى المستوى الذي يصبح فيه أسلوب الحياة القائم جذابا يربط الجماعات والأفراد بعضها ببعض من أجل المحافظة عليه. إن يؤدي إلى إيجاد التحالفات فوق قومية التي تكافح من أجل استمرار الاستقرار الإقليمي، لغرض استمرار المكاسب المترتبة عن التكامل الاقتصادي. عندئذ لا تصبح الدول "كوحدة سياسية" المصدر الوحيد في الاستقرار الإقليمي كما يلح على ذلك الواقعيون الجدد،[4] وإنما تتدخل فواعل أخرى بشكل متزايد في أن تكون مصدرا حيويا للاستقرار والأمني الإقليمي. بهذا المعنى، يصبح مفهوم الأمن لا يشتمل فقط على العنصر العسكري، وإنما يتوسع ليشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. وهو

---

[1] أ د يوسف أ د، "تأث الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية،" ا ستقبل العر 53 (1983): 139.

[2] كمال مد الأسطل، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

[3] عامر مصباح، نظريات ليل التكامل الدو (ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، 2008)، ص ص. 153 – 60.

[4] كنيث ولتز، "استمرارية السياسة الدولية،" عوا متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العا ي، تح. ك بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد ا ق (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 451- 58.

المفهوم الذي طالب به المراجعون لمفهوم الأمن تحت مصطلح "إعادة مفهمة الأمن".[1]

3- التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي.

لقد خلقت البيئة الإستراتجية الخليجية المتسمة باستمرارية الصراع واحتمالات الحرب، ظروف حافزة للأطراف الدولية الخليجية نحو التنسيق الأمني والعسكري. أخذ هذا التنسيق أشكالا متعددة، من التنسيق حول المسائل العسكرية التقليدية إلى المسائل الإستراتجية الحساسة المتعلقة بجمع المعلومات ومعالجتها ومشاريع الإنذار المبكر والدفاع الصاروخي الإقليمي.

إن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي هو قائم على اعتقاد أساسي منتشر بين صناع القرار في حكومات المنطقة، مفاده إن تعرض أي دولة للهجوم أو عدم استقرارها الداخلي هو بالضرورة تهديد لأمن الدول الأخرى. وقد اختبرت دول المنطقة هذا الافتراض بشكل عملي في أزمة 1990 عند غزو العراق للكويت والتهديد بالسيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية من السعودية. وكان وزير الدفاع السعودي –ولي العهد الآن- الأمير سلطان بن عبد العزيز أحد أكثر القادة في منطقة الخليج الداعين إلى تطوير التعاون العسكري بين دول المنطقة منذ إنشاء مجلس التعاون الخليج في عام 1981. وذلك عل خلفية أن مواجهة التهديدات الأمنية بشكل جماعي هو أكثر فعالية في تقليص تأثيراتها، بالإضافة إلى التأثير المتمدد لمنطق التهديد عبر الحدود. ويرى ظافر محمد العجمي[2] أن أهم المبادئ الإستراتيجية الدفاعية التي تقوم عليها سياسة التعاون العسكري منذ عام 1981 لمنطقة الخليج هي:

أ- السعي وراء حماية أمن وسلامة منطقة الخليج وتوفير الاستقرار ضد التهديدات المختلفة.

ب- إنجاح عملية الدفاع الجماعي بين دول مجلس التعاون، سواء تعلق الأمر ببناء القوات المسلحة أو المساعدة على تنسيق عمليات صناعة القرار الجماعي أثناء إدارة الأزمات الإقليمية.

---

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: ا وارات الك ى (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 261 – 66.

[2] ظافر مد العجمي، أمن ا ليج العر ، تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية (ب وت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 556.

ج- الحد من تأثير وتدخل القوى الكبرى في عمليات صناعة القرار الخليجية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الكبرى الحيوية، مثل القضية الفلسطينية.

د- تطوير القوات الخليجية إلى المستوى الذي تصل فيه إلى تحقيق الردع والتوازن مع الأطراف الإقليمية. على أن يكون دور هذه القوات دفاعي وليس هجومي، مما يحدد خاصيتها في بناء السلم وليس إثارة الحروب.

إحدى القضايا التي تجسد فيها التعاون الأمني والعسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي، ووصل إلى مراحل متقدمة هي بناء إستراتيجية جماعية حول مكافحة الإرهاب واحتواء التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. والصيغة المجسّدة للتعاون في هذا المجال هو التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب. لقد تركز الفصل الثاني من الاتفاقية على مفهوم "التكامل الأمني" في احتواء التهديدات الإرهابية، وذلك من خلال مجموعة مواد من 03 إلى 13. يمكن صياغة هذه المواد في النقاط التالية:

أ- تسعى الدول الموقعة على المعاهدة من أجل تحقيق التكامل في بناء الخطط والإستراتجيات وتحديد الأدوات الضرورية التي تساعد على الوقاية من تأثير التهديدات الإرهابية واحتوائها بشكل فعال.

ب- تعهد الأطراف المعنية بتطوير التعاون الأمني فيما بينها فيما يتعلق بتقديم الدعم والإسناد الأمني السري لكل دولة تواجه تحديات الجماعات الإرهابية وتهديداتها المتزايدة على الاستقرار الداخلي، وذلك وفق حاجة ومتطلبات الأمن الداخلي للدولة.

ج- تعمل الدول المنخرطة في المعاهدة على تكثيف المتابعة وتحليل البيانات الأمنية ودراسة البيئة الأمنية باستمرار وتشخيص التحديات التهديدات الأمنية وتقييم احتمالات المخاطر الإرهابية. يكون ذلك مشفوعا بتطوير البحوث والدراسات الاستشرافية التي تساعد على التنبؤ ووضع الإستراتجيات الأمنية المستقبلية التي تملك خاصية الفعالية في احتواء التهديدات الإرهابية.

د- التنسيق الفعال بين الدول المعنية بالاتفاقية من أجل ملاحقة العناصر الإرهابية ومنعهم من دخول أقاليم الدول وإحباط محاولات التسلل غير الشرعي لأراضي هذه الدول. بالإضافة إلى العمل على إفشال خطط وجهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية للشباب وتوريطهم في الأنشطة الإرهابية، مستغلة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم.

هـ- اتخاذ رزمة من الإجراءات والتدابير الوقائية من أجل حماية الأفراد والممتلكات العامة والخاصة، وتعزيز نظم الحماية والأمن للمنشآت الإستراتجية أو ما يسميه بارون أنطوان هنري جوميني Baron Antoine Henri Jomini "بالنقاط الإستراتيجية الحاسمة Decisive Strategic Points".[1] مثل المواقع الحكومية والمطارات والمباني الدبلوماسية والقنصليات والقواعد العسكرية ومصالح الدول الأجنبية وغيرها.

و- اتخاذ الدول المتعاقدة التدابير اللازمة التي تمنع تحوّل أراضيها إلى ملاذات آمنة للعناصر الإرهابية تتخذها كقاعدة لتنفيذ هجمات إرهابية ضد منشآت ومصالح الدول الأخرى. والعمل على تطوير إجراءات وأنظمة المراقبة المشتركة وتأمين الحدود وكافة المنافذ، بشكل تصبح فيه هذه الأنظمة تعمل بطريقة متكاملة، تمنع أو تحبط كل عمليات الاختراق الأمني للدول المعنية.

ي- لا يمكن لأهداف الاتفاقية المشتركة في مكافحة الإرهاب أن تتحقق ما لم يتم توفير مجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها تسهيل العمل المتكامل في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار للدول المعنية. ومن هذه الإجراءات تبادل المعلومات والبيانات حول التهديدات الإرهابية وتحركات الجماعات الإرهابية والأهداف المتوقعة التي تكون محل اهتمامها؛ الإبلاغ عن العناصر الإرهابية وتحركاتها في دولة من الدول المعنية؛ تكثيف اللقاءات التنسيقية بين مسئولي الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الإرهاب وبناء الإستراتجية لاحتواء التهديدات الإرهابية المختلفة؛ إنشاء قاعدة معلومات مشتركة ومتكاملة تستفيد منها الدول المتعاقدة؛ تطوير البحوث الميدانية حول مصادر الإرهاب وظروف أو مناخ النشاط الإرهابي والثقافة الإرهابية وإستراتيجيات التعامل مع التهديدات غير التقليدية.

س- تتعهد الدول المتعاقدة بالالتزام ببناء الأنظمة التي تحافظ على سرية المعلومات والمواد والوثائق المتبادلة بينها حول الإرهاب، ومنع استفادة أطراف أخرى غير معنية بالاتفاقية.

ع- تلتزم الدول المعنية بالاتفاقية بتطوير أداءها الأمني المتعلق بإجراءات التتبع والملاحقة وضبط مرتكبي الأعمال الإرهابية، وتقديمهم للعدالة وفق القانون المحلي لكل دولة، والعمل على حماية العاملين في مؤسسات القضاء الجنائي وحفظ الملفات على مستويات العدالة الخاصة

---

[1] Jason B. Barlow, Strategic Paralysis : An Airpower Theory For the Present, (Albama: School of Advanced Airpower Studies, 1992), pp. 45-47.

بالعناصر الإرهابية. بالإضافة إلى اتخاذ تدابير حماية الشهود والخبراء في الجماعات الإرهابية.

ص- تتعهد الدول الموقعة على اتفاقية مكافحة الإرهاب المشتركة بتوحيد المواقف والجهود إزاء الأنشطة الإرهابية على مستوى المؤتمرات الإقليمية والدولية وعلى مستوى المنظمات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وباقي المؤسسات الدولية.

ط-عدم إغفال أهمية تعميق الوعي الأمني والقانوني داخل الدول المعنية، وذلك من خلال تصميم حملات توعية على مستوى وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى (المدارس، المساجد)، تستهدف ترقية اليقظة الاجتماعية لدى الأفراد والجماعات إزاء مخاطر وتهديدات الجماعات الإرهابية. الهدف من وراء ذلك، كسب تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة في الكشف عن الأنشطة الإرهابية والخلايا التي تخطط إلى القيام بهجمات ضد مؤسسات المجتمع داخل الدول المعنية.[1]

كما توسع التعاون الأمني حول مكافحة الإرهاب إلى التنسيق الجهود الإقليمية لمنع دعم وتمويل الإرهاب. ولقد تم تقنين هذه الجهود ضمن معاهدة مكافحة الإرهاب المشتركة، وذلك من خلال المواد من 14 إلى 18. فقد تضمن المادة 14 من هذه الاتفاقية النص على تعهد الدول المعنية باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة الكفيلة بمتابعة الأنشطة والمعاملات المالية التي تدعم الإرهاب وتموّله وتساهم في تجنيد الأفراد، وذلك وفق التشريعات الداخلية لكل دولة. كما نصت الاتفاقية أيضا على إجراءات متابعة التحويلات المالية بين المصارف المالية، من حيث المصدر ومن حيث الصرف والجهات المستقبلة والتدقيق في الحسابات المالية والأشخاص الذي يملكونها، خاصة بالنسبة للأفراد الذين المشتبه فيهم أنهم يدعمون الإرهاب. يشمل هذا التنسيق أيضا مجال تبادل المعلومات حول حركة الأموال والتحويلات المختلفة والتشاور حول الإجراءات المناسبة التي يجب أن تتخذ في حالة وجود تحويلات مشبوهة أو حقيقية.

كما شملت عمليات التنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات والخبرات والأساليب التي من الممكن أن تستخدم في أنشطة دعم وتمويل الإرهاب، والتطوير الجماعي للسبل العلمية والأمنية في الكشف عن مثل هذه الأنشطة؛ بما في ذلك سبل استخدام وسائل الاتصال

---

[1] مصطفى العا ، لانا نسيبه، وفريدة العجمي، دول ا لميج: قوان ومعاهدات مكافحة الإرهاب (د : مركز ا لميج للأ اث، 2006)، ص ص. 71-74.

اللاسلكية والإلكترونية وشبكات المعلومات الدولية، وتطوير قاعدة بيانات شاملة حول هذه الأساليب لمواجهة التحديات الإرهابية في هذا المجال. كما تباشر الدول الأعضاء في اتفاقية مكافحة اتخاذ الإجراءات العملية لشل مصادر تمويل الإرهاب مثل تجميد الحسابات المالية ومصادرة الأصول المالية، والحجر على الأشخاص الذين يثبت تورطهم في عمليات تمويل الأنشطة المالية؛ وإجراء المراجعات الدورية للحسابات المالية والتحويلات المختلفة. إن مثل هذا التعاون والتنسيق المشترك بين دول المنطقة سوف يساعد على التقليص من التهديدات الإرهابية، ويزيد من فعالية إستراتيجية احتواء التهديدات الإرهابية.[1]

التنسيق الأمني حول مكافحة الإرهاب ضمن الدائرة العربية. يندرج تحت فئة التنسيق والتعاون الأمني لدول الخليج العربية أيضا انضمام دول المنطقة للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي تم تحريرها في 1998/04/22. لقد تعهدت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية –بما فيها دول الخليج العربية- بعدم تنظيم أو تمويل أو دعم أو إيواء أو ارتكاب الأعمال الإرهابية على أرض أي دولة طرف في المعاهدة. وبصفة عامة، تضمنت الاتفاقية العربية حول مكافحة الإرهاب مجموعة من الإجراءات والتدابير الخاصة باحتواء الأعمال الإرهابية على مستوى المنطقة العربية، التي منطقة الخليج جزء منها، يمكن تحديد هذه الإجراءات في النقاط التالية:

أ-تدابير الوقاية، والتي تشمل عدم السماح باتخاذ أراضي الدول الأعضاء كملاذات آمنة للعناصر الإرهابية تتخذها كنقاط لشن هجمات ضد مصالح دول الأخرى أو تهديد استقرارها الداخلي، أو القيام بعمليات التخطيط وتنظيم الهجمات الإرهابية، والتعاون والتنسيق الأمني من أجل منع التسلل المرن للعناصر الإرهابية عبر الحدود والحولان دون استغلال التسهيلات المتاحة في المواصلات والتكنولوجيا من أجل الإضرار بأمن الدول والجماعات والمصالح في المنطقة العربية. كما تشمل هذه التدابير عمليات التنسيق بين الدول التي تعاني من نفس الأعمال الإرهابية أو نشاط تنظيم واحد على أرضي دول متعددة، بما في ذلك التعاون من ترقية مهارات الكشف الأمني عن طرق نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل التفجير وتنفيذ الهجمات الإرهابية.

لقد شملت الاتفاقية الأمنية العربية أيضا مجال التنسيق حول مسائل حماية المنشآت الاقتصادية الحيوية للدول وحماية الشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدول

---

[1] مصطفى العا ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 75-76.

المتعاقدة، وذلك من أجل الحفاظ على المصداقية الدولية في حماية المصالح والسيطرة على الوضع الداخلي وعدم تقويض قدرات الدول المعنية في فرض سيطرتها على البيئة الأمنية الداخلية. يتم تعزيز هذه القدرات بحملات إعلامية مرافقة ومنسقة من أجل بيان مخططات الجماعات الإرهابية وجرائمها في تقويض الأمن الداخلي وتوعية الجمهور العربي بمخاطر الإرهاب وخططه وأساليبه في استمالة الأفراد وطرق التجنيد والحشد. بالإضافة إلى جمع المعلومات حول الجماعات الإرهابية والقدرة على تحليلها وتصميم الأنظمة القادرة على التنبؤ والإنذار المبكر بالهجمات الإرهابية في المنطقة العربية وتأسيس قاعدة بيانات كبيرة حول العناصر الإرهابية الخطيرة، وتبادل هذه البيانات بين الدول الأعضاء بشكل يزيد من فعالية الاحتواء الجماعي للإرهاب.[1]

وبحكم أن المملكة العربية السعودية هي محور منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لها الدور المركزي في التنسيق الأمني على مستوى العالم الإسلامي في مكافحة الإرهاب والتوصل إلى إبرام اتفاقية أمنية لمناهضة الإرهاب. إلا أن مضمون هذه الاتفاقية لم يخرج عما ورد في الاتفاقية الأمنية لدول الخليج أو الاتفاقية الأمنية العربية، لكنها تعكس مدى تجذر خيار التنسيق الأمني والتعاون العسكري في السياسة الخارجية السعودية على مستوى الدوائر الثلاثة للتفاعل الدولي وهي الدائرة الخليجية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية.

هناك مستوى آخر تجسد فيه التعاون العسكري الإقليمي لمنطقة الخليج، فرضته الظروف الأمنية التي أحاطت بالمنطقة في مراحل حاسمة من تاريخها الحديث. لقد فرضت الأزمة الأميركية-العراقية في نهاية عام 2002 وبداية عام 2003، على قادة دول الخليج العربي ضرورة تبني اتفاقية الدفاع المشترك وسيطر التفكير الإستراتيجي الذي يحث على تطوير صيغ لأمن الجماعي. لذلك أسفرت اجتماعات وزراء الدفاع دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الثلاثة التي أعقبت حرب الخليج الثالثة (2003-2006) عن اتخاذ خطوات نوعية باتجاه تطوير التعاون العسكري، وعلى رأسها اتخاذ قرار تطوير قوات درع الجزيرة التي تعتبر في نظر الكثير من المحللين الإستراتيجيين النواة للجيش الخليجي المستقبلي الموحد، وأيضا إنشاء هيئة مشتركة للأركان وكذلك تطوير التنسيق بين القوات الجوية الخليجية، من أجل تفعيل قوات الردع للدفاع الإقليمي. وبمناسبة انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجي الرابعة والعشرين في الكويت بتاريخ 22-23 /2003/12، أوضح مسئول عسكري سعودي كبير

---

[1] مصطفى العا ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 95-97.

وهو الفريق صالح بن علي المجبار –رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السعودية-، أن هناك اتجاه آخذ في الانتشار بين صناع القرار في مجلس التعاون الخليجي يقضي بضرورة تطوير قوات درع الجزيرة إلى المستوى الذي تكتمل فيه إلى حجم فرقة مشاة آلية متكاملة يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 15 إلى 17 ألف جندي. بالإضافة إلى تحديث معداتها بما يتناسب والمهام القتالية التي توكل إليها وطبيعة التهديدات القائمة.

كما تحدث رئيس هيئة الأركان السعودي عن مشاريع التعاون العسكري ضمن هيئة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي منها تطوير مشروع الحزام الجوي للمراقبة والرصد يشمل أجواء دول الخليج كلها؛ يكون مدعما بواسطة شبكة من الاتصالات الآمنة على مستوى العمل العسكري البري. وذلك من أجل الوصول إلى مستوى من التطور والفعالية في التكامل العسكري بين الوحدات القتالية المختلفة، وتطوير عمليات صناعة القرار الجماعي وطرق اتخاذ القرار في الأوقات المناسبة وتأهيل مراكز القيادة والسيطرة للقوات الخليجية، تتولى إدارة العمليات القتالية في أوقات الأزمات الضاغطة.

لقد ظهرت ملامح التعاون العسكري والدفاع الخليجي المشترك من خلال استعانة الكويت بقوات من درع الجزيرة لمواجهة التهديدات العراقية قبل الغزو الأميركي. ثم جاءت القمة السابعة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في ديسمبر 2006، لتعطي دفعا نحو تطوير قوات درع الجزيرة لتتولى توفير الأمن ومواجهة التهديدات المتصاعدة بعد احتلال العراق، والعمل من أجل التقليص من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأميركية في توفير الأمن والمحافظة على الاستقرار الإقليمي. كما أن الدافع وراء قرار تطوير قوات درع الجزيرة هو سد الفراغ الذي تركه تدمير القوات العراقية وحل الجيش العراقي وأصبح هناك اختلال كبير في ميزان القوى لصالح إيران، مما يعني عدم الاستقرار وتصاعد احتمالات وقوع نزاعات جديدة في المنطقة. تعكس هذه الاهتمامات الإستراتيجية الخليجية الرغبة في تولي مسئولية الأمن من قبل القوات المسلحة الخليجية، باعتبارها إحدى مصادر الاستقرار الداخلي وعدم خلق مناخ لتنامي نشاط القاعدة التي تدعي مواجهة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.[1]

إن الأمر الذي يبيّن أهمية التعاون العسكري الخليجي المشترك وسيطرته على تفكير وإدراكات صناع القرار الخليجيين وعلى رأسهم

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لمس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للأ اث، 2007)، ص ص. 139 -42.

السعوديين، هو احتلال الاهتمامات الأمنية والإستراتيجية أولويات جدول أعمال القمم الخليجية منذ عام 2003. فبدءً من القمة الخليجية التشاورية التي التأمت في الرياض في مايو 2003، ثم القمة الرابعة والعشرين التي انعقدت في الكويت في ديسمبر 2003، ثم القمة الخامسة والعشرين في ديسمبر 2004 في العاصمة القطرية بالدوحة، ثم القمة الخليجية السادسة والعشرين التي انعقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005، ثم القمة السابعة والعشرين التي انعقدت في ديسمبر 2006 بالرياض؛ كلها قمم سيطرت على جدول أعمالها الاهتمامات الأمنية والإستراتجية وذلك بسبب تصاعد التوترات في المنطقة خاصة استمرار الحرب في العراق بشكل قاسي إلى غاية نهاية عام 2007، مع احتدام صراع النفوذ بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران في السيطرة على مراكز صناعة القرار في النظام الجديد في بغداد.

إن المدخلات الحاسمة في الاهتمامات الأمنية الخليجية الجديدة هي ظهور التهديدات غير التقليدية المتمثلة في التفكك العرقي والحرب الطائفية التي امتدت من البيئة الإستراتيجية العراقية بعد الغزو الأميركي إلى العديد من المناطق من الخليج، وأصبحت تطرح تساؤلات جدية حول البقاء القومي لبعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. إن مصادر التهديد الجديدة قد فرضت على قادة المنطقة خيار التعاون العسكري الإقليمي الذي يجب أن يذهب إلى ما وراء التشاور إلى حيث التنظيم البنائي وتشكيل مراكز صناعة القرار الجماعي والقيادة الجماعية لقيادة العمليات القتالية الموجهة نحو التعامل مع التهديدات الجديدة.[1]

الخطوات الأخرى المتخذة باتجاه تطوير التعاون العسكري الخليجي الذي مركز تفاعله المملكة العربية السعودية، في إقرار اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون في عام 2008. ومن أبرز البنود التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي إنشاء مجلس دفاع مشترك يضم وزراء الدفاع لدول المجلس، وأيضا تكوين لجنة عسكرية عليا تضم في عضويتها رؤساء هيئات الأركان في جيوش دول مجلس التعاون، وقد تفرعت عنها لجان فنية متخصصة في المجالات المختلفة من التعاون العسكري والدفاع الإقليمي. ولم يبق التعاون العسكري الخليجي في عام 2008 على مستوى تكوين اللجان فحسب، وإنما أخذت هذه اللجان في العمل وعقد الاجتماعات وتطوير آليات التعاون العسكري. فعلى سبيل عقد قادة القوات الجوية لدول مجلس التعاون اجتماعهم الدوري الرابع عشر في العاصمة البحرينية

---

[1] أشرف سعد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 153-54.

المنامة بتاريخ 11 جوان 2008، وذلك بحضور الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وكان على رأس جدول أعمال الاجتماع، الدفاع الجوي والملاحة والسلامة الجوية ونظم الإنقاذ والبحث وعرض الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتخذ في حالات الكوارث والأزمات الجوية ومداولة المفاهيم الإستراتيجية المشتركة الخاصة بالعمليات الجوية والدفاع الجوي. كما ناقش هذا الاجتماع سبل التنسيق والتعاون بين القطاعات القتالية والدفاعية الجوية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ ومن نافلة القول الإشارة إلى سلاح الجو الملكي السعودي هو قوة القلب بالنسبة للدول الأخرى. وهناك بعض المنظرين الإستراتيجيين[1] الذين يعتبرون أن القوة الجوية أصبح لها الدور الأولي في كسب النصر في الحروب الحديثة بسبب التحديثات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على أسلحة القتال الجوي دون القوات البرية الزاحفة للإصابات المميتة. وربما هذا الاعتبار الإستراتيجي هو الذي يقف وراء اندفاع وزارة الدفاع السعودي نحو تطوير سلاح الجوي والتشجيع على التنسيق الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد امتد التعاون العسكري الخليجي أيضا إلى القوات البحرية التي هي الأخرى لا تقل أهمية عن القوات الجوية في الاهتمامات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي. إذ التأم اجتماع لقادة القوات البحرية في دولي المجلس السنوي الثامن في 2008/07/01 في العاصمة الإماراتية أبو ظبي. وكان جدول أعمال هذا الاجتماع مركزا على دراسة سبل تطوير التعاون الدفاع البحري المشترك، ذلك مواجهة التهديدات الإرهابية في المضايق البحرية وعمليات القرصنة وتهريب الأسلحة عبر البحار ومنع التسلل عبر الشواطئ الطويلة المحيطة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الناحية النظرية الإستراتيجية،[2] تعتبر القوات البحرية حاسمة في الحروب وتثبيت الاستقرار الإقليمي، لذلك تلجأ الدول الشاطئية إلى تطوير قواتها البحرية.

المستوى الآخر من التعاون العسكري الخليجي هو تنسيق العمل في مجال القوات البرية، القطاع الأكثر حيوية في الجيوش التقليدية من منظور

---

[1] Gary C. Cox, Beyond the Battle Line : US Air Attack Theory and Doctrine, 1919-1941 (Alabama: Air University Press, 1996), pp. 15 -20.

[2] عباس غا ا ـديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع ا ـضارات (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 13-21.

جون ميرشيمر.[1] فقد التأم في هذا السياق الاجتماع الثامن لقادة القوات البرية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2008، وقد حضر هذا الاجتماع الأمين المساعد للشؤون العسكرية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان جدول أعمال هذا الاجتماع مركزا حول دراسة سبل تطوير القوات البرية الخليجية المشتركة التي تضطلع بمهام الأمن والمحافظة على الاستقرار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، عقد رؤساء أركان جيوش دول الخليج الاجتماع الدوري السادس في إطار ما يسمى "باللجنة العسكرية العليا" في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 2008/10/20، وكان محور الاجتماع قائما على مناقشة موضوع التنسيق العسكري بين دول المنطقة. وبالموازاة مع ذلك، أجرت دول الخليج مناورة عسكرية مشتركة تحت شعار "الصقر الجارح"، التي تعكس الاهتمام الخليجي بمفهوم الأمن الإقليمي والدفاع المشترك. يضاف إلى ذلك، الاجتماعات الدورية لوزراء الدفاع في دول المجلس، والتي منها الاجتماع السابع الذي عقد في 2008/11/20 في العاصمة القطرية الدوحة.[2]

يندرج ضمن التعاون العسكري الخليجي في إطار مفهوم "الأمن المشترك"، مجموع التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة الثنائية والجماعية بمشاركة الأطراف الخارجية، بهدف رفع قدرات القوات المسلحة القتالية أثناء أداء المهام المشتركة. ومن ذلك تنظيم كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر بمشاركة فرنسية مناورة عسكرية مشتركة تحت شعار "درع الخليج 2008/1"، وذلك في الفترة الممتدة من 23 من شهر فبراير إلى غاية 05 مايو 2008. لقد كانت هذه المناورة كبيرة بحيث شاركت فيها الوحدات القتالية من القوات البحرية والجوية والبرية. التمرين العسكري الآخر الذي يعكس إرادة التعاون العسكري المشترك، هو الذي قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة مل من البحرين والكويت وقطر والولايات المتحدة الأميركية تحت شعار "حسم العقبان 2008"، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 20 أبريل إلى غاية 07 يونيو 2008. ولقد حضر هذا التمرين مراقبين عسكريين من المملكة العربية السعودية وعُمان والأردن ومصر. لقد تم إجراء هذا التمرين في إطار اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ومبادرة التعاون الدفاعي مع الولايات

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 83 - 95.

[2] موسى د القلاب، "شؤون الدفاع دول لس التعاون،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص. 230.

المتحدة الأميركية. لقد كان الهدف الأساسي من وراء إجراء هذا التمرين العسكري هو تطوير القدرات العسكرية والتنسيق المشترك بين القوات المسلحة لدول الخليج، من أجل بناء قوات الردع الإستراتيجي الإقليمي المشترك ضد تهديدات هجمات أسلحة الدمار الشامل والعمليات الإرهابية المحتملة ضد المنشآت الحيوية داخل دول المنطقة. وقد تم تنفيذ هذا التمرين عبر ثلاثة مراحل أساسية وهي: مناورات تدريبية حول عمليات القيادة والسيطرة عن طريق إدارة نزاعات قاسية افتراضية في البيئات الإستراتيجيات الصعبة. واشتملت المرحلة الثانية من هذه التدريبات مناورة ميدانية تطبيقية تهدف لاختبار البيئة الحربية للقوات المسلحة. أما المرحلة الثالثة، فقد خصصت للدراسات والتكوين الإستراتيجي للقيادات العسكرية حول موضوعات الدفاع المضاد للصواريخ وأساليب إدارة الطوارئ والأزمات وفق أحدث ما توصلت الدراسات في علم القيادة والتعبئة.

كما تضمن عام 2008 أيضا أنشطة أخرى حول التعاون العسكري والدفاع المشترك الخليجي، والتي منها انعقاد المؤتمر الأول لقادة القوات البحرية في العاصمة الإماراتية أبو ظبي بتاريخ 02 يوليو 2008. وقد تدخل في هذا المؤتمر كبار القادة العسكريين من دولة الإمارات والكويت وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. ولقد جرت أشغال المؤتمر ضمن أربع جلسات مغلقة، كانت موضوعاتها مكافحة الألغام البحرية وعمل كاسحات الألغام ومواجهة تهديدات الإرهاب البحرية والسيطرة ومراقبة الشواطئ البحرية، وكذلك سبل تطوير الشراكة حول الدفاع البحري وإستراتيجيات تطوير الأسطول البحري وفعاليته في السيطرة على المياه الإقليمية. ونظم القيادة والسيطرة والحاسوب والاتصالات والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في العمليات البحرية الحديثة. وفي إطار التعاون الأمني المشترك، تم القيام بالتمرين الجوي المشترك في دولة البحرين تحت شعار "الربط الأساسي 2008"، وذلك في مايو 2008. لقد شاركت في هذا التمرين 12 سلاحا جويا تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي وللدول الأجنبية من مصر والأردن وقوات جوية تابعة لسلاحي البحرية والجو لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا وإيطاليا. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه التدريبات العسكرية المشتركة، يتم تنظيمها بشكل دوري منذ عام 1988.

بصفة عامة، أحد تجليات التعاون العسكري الخليجي وتجسيد مفهوم الأمن المشترك هو الحث السعودي دول الخليج على تطوير قوات درع الجزيرة إلى مستوى قوات ردع ضاربة. فقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الثامنة والعشرين التي انعقدت في الدوحة في ديسمبر 2007، تطوير قوات درع الجزيرة كقوة خليجية

مشتركة. ولقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح بالإجماع، وانبثق على إثر ذلك لجنة العمليات المشتركة التي أنشأت على إثر الاجتماع التشاوري الأول لرؤساء الأركان في جيوش دول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في قطر بتاريخ 2008/03/16. لقد توصلت هذه اللجنة –التي يرأسها الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- عبر مداولة المقترح السعودي، إلى صياغة ثلاثة تصورات مجملة حول سبل تطوير قوات درع الجزيرة؛ ورفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المكوّن من وزراء الدفاع لدول الخليج. ولقد أقر المجلس هذه التوصيات في الاجتماع السابع الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 2008/11/05. والمرحلة اللاحقة لمصير هذه التوصيات هي رفعها إلى قمة الخليجية للموافقة عليها حتى تصبح إستراتيجية متبناة فعليا كسياسة لمجلس التعاون الخليجي، والتي انعقدت في العاصمة العُمانية مسقط في أواخر ديسمبر 2008.[1]

4- القدرات الدفاعية لدول الخليج. نناقش في النقطة الرابعة من المبحث الثاني القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، على افتراض أن القوات المسلحة لهذه الدول منفردة تشكل قوة ردع جماعي بنسبة معينة ضد التهديدات الإستراتيجية ضد الاستقرار الإقليمي؛ إذا ما تم تطوير أنظمة دفاع إقليمية وأنظمة قيادة وسيطرة جماعية والتنسيق المرن بين القطاعات المختلفة للقوات المسلحة. لكن التحدي الحقيقي الذي تواجهه محاولات تطوير قوة ردع خليجية تتولى مهمة احتواء التهديدات الأمنية المتنامية والمحافظة على توازن القوى الإقليمي، هو الفقر السكاني الذي تعاني منه دول مجلس التعاون الخليجي الخمسة والمملكة العربية السعودية بنسبة أقل حدة. لقد بلغ هذا التحدي ذروته عندما أصبحت العمالة الوافدة في دولة كالإمارات العربية المتحدة تفوق أضعافا السكان المواطنين، وذلك بسبب التطوير الاقتصادي الذي تشهده البلاد الذي هو بحاجة كبيرة إلى حجم هائل من العمالة ليس بإمكان القدرات البشرية المحلية توفيره. وفيما يلي جدول يبين النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول الخليجية الأخرى.

---

[1] موسى د القلاب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 230- 32.

جدول رقم (13) يبيّن عدد السكان وميزانيات الدفاع للدول المطلة على الخليج العربي.[1]

الدولة	عدد السكان (نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 بالمليار دولار	ميزانية الدفاع لعام 2007 بالمليار دولار
الإمارات	2642566	195	8، 10
البحرين	708573	9، 17	539، 0
السعودية	27601038	274	33، 33
عمان	3204897	2، 39	23، 3
قطر	907229	59	غير معروفة وكانت في عام 2006 تقدر بـ 33، 2
الكويت	2505559	109	98، 3
المجموع	37569862	1، 794	149، 54
إيران	65397521	271	16، 7
العراق	27499638	4، 55	غير متوفر
اليمن	22211743	4، 21	908، 0
المجموع	115108902	347	8

من خلال عرض البيانات المتعلقة بالتوزيع الديمغرافي في منطقة الخليج والثروة وميزانيات الدفاع، يلاحظ أن الثقل الديموغرافي هو مركز خارج دول مجلس التعاون الخليج العربية بما يقارب ثلاثة أضعاف عدد سكان دول المجلس مجتمعة. في مقابل ذلك، نلاحظ أن حجم الثروة وما يترتب عنها من نفقات عسكرية هي مركزة في دول مجلس التعاون، وذلك بما يقارب الضعف عما تملكه الدول الأخرى. إن هذا الاستنتاج الإمبريقي يقرر وجود معادلة إقليمية متناقضة بشكل حاد، والمتمثلة في وجود دول قليلة تملك ثقل سكاني كبير وثروة قليلة في مقابل وجود دول كثيرة تملك ثروة كبيرة وعدد سكاني قليل. تطرح هذه المفارقة تحديا أمنيا مستمر في المنطقة لخمسين سنة قادمة، والمتمثل وجود احتمال تهديد الدول التي تملك ثقلا سكانيا وفقدان الثروة للدول الضعيفة التي تملك الثروة وليس لها القدرة الذاتية على حمايتها. وسوف تكون هذه النتيجة مدخلة أساسية في أي صياغة لإستراتيجية دفاع إقليمي خليجي.

---

[1] موسى ـد القلاب، مرجع سبق ذكره، ص. 238.

إن هذه المخاوف الأمنية قد استبدت بصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1971، وهو تاريخ الانسحاب البريطاني من المنطقة الذي لطالما كان يقوم بالدور الردع والموازن في نظام توازن القوى الإقليمي. ولقد انعكست هذه المخاوف في لجوء دول المجلس إلى زيادة النفقات العسكرية لتعويض هذا الخلل ومحاولة تحقيق نوع من التوازن عبر التطوير النوعي للقوات المسلحة. وعلى رأس دول المجلس التي تبنت هذه الإستراتيجية، المملكة العربية السعودية منذ تنفيذها لصفقة اقتناء طائرات الأواكس في ثمانينيات القرن العشرين. وفيما نعرض نماذج من نفقات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي الستة.

جدول رقم (14) يبيّن النفقات العسكرية لدول المجلس من 1988 إلى 2007 بالمليون دولار سعر 2005.[1]

الدولة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإمارات	3658	3703	3637	3499	3395	3255	3093	3011	2982	3016
البحرين	213	222	242	263	279	271	275	285	303	297
السعودية	15262	14422	18123	17283	16244	17216	14860	13099	13078	17760
عمان	1722	1810	2102	1741	2085	1985	2087	2028	1909	1978
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	2540	3154	21268	15857	8037	3889	4126	4525	3848	2933
المجموع	22395	23311	26272	38643	30040	26616	24441	22948	22120	25984
الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	2986	2950	2876	2836	2862	2807	2585	2559	-	-
البحرين	304	340	337	355	357	491	491	486	528	543
السعودية	20513	18260	20125	21434	18817	18956	21074	25393	28926	33793
عمان	1774	1797	2139	2488	2562	2695	3030	3652	3905	3813
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	2735	2658	3082	3029	3126	3369	3679	3909	3909	4400
المجموع	28312	26005	28559	30142	27724	28318	30859	35999	37268	42549

تأتي المملكة العربية السعودية على رأس دول مجلس التعاون الخليجي من حيث النفقات العسكرية منذ عام 1988 وربما منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في عام 1971. وهو أمر طبيعي بسبب أن السعودية تمثل الدولة القلب في المنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية، وهي تتصدر دول المنطقة كلها بما فيها إيران والعراق. وسبب تنامي النفقات العسكرية السعودية هو برامج التحديث الكبرى للجيش السعودي التي صممت من

[1] موسى د القلاب، مرجع سبق ذكره، ص.240.

أجل تحقيق هدف خلق قوة ردع إقليمية تستطيع تحقيق التوازن الإستراتيجي الإقليمي في المستقبل. من ناحية أخرى، يرجع تنامي النفقات العسكرية لدول المجلس الأخرى لعدة أسباب، منها زيادة التحديات الأمنية في منطقة الخليج بسبب الحروب والوجود العسكري الأجنبي الكثيف وتصاعد التوترات المستمرة، الأمر الذي أعطى أهمية لدول المنطقة ضمن الإستراتيجية العالمية. السبب الآخر هو التطوير المستمر لاقتصاديات دول المنطقة وظهور بوادر تركز مصادر الثروة التي تحتاج إلى قوة لحمايتها، على عكس الوضع الذي كان سائدا قبل عام 1971، أين كانت هذه الدول عبارة عن مجموعة قبائل متنقلة عبر الصحراء تعيش على الزراعة والرعي. السبب الثالث هو تصاعد التهديدات الإرهابية النوعية على نموذج هجمات 11 سبتمبر 2001، بحيث أصبح من الضروري تطوير القوات المسلحة من أجل احتواء هذه التهديدات، وضرورة أيضا التنسيق والتعاون العسكري والأمني الإقليمي. لقد أصبحت هذه التهديدات ليست مستقرة في منطقة معينة أو في دولة معينة وإنما متنقل عبر الحدود وعبر المعابر البحرية ومياه الخليج والبحار المحيطة بالجزيرة العربية.

ولقد أدى تنامي النفقات العسكرية في منطقة الخليج إلى بناء قدرات عسكرية نوعية، مع بقائها إلى الحد الآن دون مستوى التهديدات الأمنية القائمة ودون تحقيق التوازن الإستراتيجي الإقليم بدون الحاجة إلى القوات الأجنبية؛ بالرغم من أن المملكة العربية قد خطوات كبيرة في بناء قواتها المسلحة منذ أزمة أوت 1990. إلا أن حتى القوات المسلحة السعودية غير قادرة على احتواء التهديدات الأمنية بفعالية كبيرة، وهذا ما ظهر من خلال الاشتباك البري والجوي مع المتمردين الحوثيين على الحدود الجنوبية مع اليمن في عام 2009. وفيما يلي جدول يبيّن حجم القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (15) يبيّن حجم القوات العسكرية البشرية لدول مجلس التعاون في 2008.[1]

الدولة	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية والدفاع الجوي	القوات شبه عسكرية ووحدات الأمن الخاصة	قوات الاحتياط	مجموع القوات المسلحة
الإمارات	44 ،000	2500	4500	-	-	51000
البحرين	6000	700	1500	11260	-	19460
السعودية	75000 + 100000 حرص وطني	15500	24000	15500+900 قوات أمن المنشآت الصناعية	-	239000
عمان	6400+2500 حرس سلطاني+2000 قوات مشتركة	4200	5000	4400	-	47000
قطر	8500	1800	1500	-	-	11800
الكويت	11000	2000	2500	7100	23700	46300
المجموع الكلي لقوات دول المجلس	277900	26700	39000	47260	23700	414560

إذا تمعنا في المجموع الكلي للقوات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي بكل قطاعاتها المقدرة بـ 400 ألف جندي، نجد أنها لا تعادل الجيش الإيراني المقدر بأكثر من 500 ألف جندي. مما يعني أن دول المجلس مازلت بعيدة عن تحقيق هدف التوازن الإقليمي بالرغم من جهود البناء والتحديث وتطوير قوات الردع والدفاع الإقليمي، التي باشرتها دول المنطقة منذ أزمة أوت 1990. التساؤل المطروح هو أن: هل هذه المشكلة هي بدون حل في المستقبل المنظور؟ الإجابة الطبيعية هي أن ليس هناك أي مشكلة في المجال الإستراتيجي هي بدون حل. إحدى الخيارات المطروحة لتجاوز هذه المعضلة الإستراتيجية هي بناء الجيش الخليجي من ناحية النوع والكم على حد سواء، الذي يكون قادرا على الصمود في حرب قاسية كالحرب العراقية-الإيرانية خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين. لا شك أن مثل هذا الخيار، تقف أمامه العديد من العقبات والتي منها الإرادة السياسية في تكوينه. إذ هناك تخوف من الحكومات القائمة أن يتحول هذا الجيش إلى مصدر تهديد للاستقرار السياسي المحلي نفسه وليس مواجه

[1] موسى د القلاب، مرجع سبق ذكره، ص. 238.

التهديدات الخارجية؛ ومن ثم تفضيل خيار الاستعانة بالقوات الأجنبية على تحقيق التوازن الإقليمي، باعتباره خيار أكثر أمنا ونجاحا. لكن يمكن أن تزداد جاذبية خيار الجيش الخليجي إذا واجهت المنطقة تصاعد حاد في العمليات الإرهابية التي تستهدف تقويض الحكومات القائمة، على خلفية مواجهة الاستعمار الجديد أو الاحتلال الأجنبي للمنطقة أو رفع شعار إخراج النصارى من جزيرة العرب الذي حمله تنظيم القاعدة عقب عملية عاصفة الصحراء خلال تسعينيات القرن العشرين.

هناك عقبة فنية تواجه بناء الجيش الخليجي وهي التخلف الشديد في أنظمة صناعة القرار التي تدير هذا النوع من الجيوش. ولو أن مثل هذه العقبة يمكن تجاوزها بسهولة عبر الاستعانة بالخبرات الأجنبية عبر العالم مثل خبرة منظمة حلف الشمال الأطلسي. خاصة تلك المتعلقة بتقاسم الأعباء ومراكز القيادة ومن هو الطرف الذي يمثل قلب الجماعة الأمنية بتعبير كارل دويتش.[1] صحيح أن المملكة العربية السعودية تمثل قلب أي بنية أمنية إقليمية يمكن أن تنشأ في المستقبل، لكن ليس من الواضح لحد الآن أن الأطراف الأخرى يمكن أن تسلّم بسهولة بهذا الدور للسعودية؛ بسبب الخوف من الهيمنة السعودية عليها. ولا يكون ذلك متاحا، إلا في حالة الانسحاب الأميركي من المنطقة ولا يوجد من يعوض دورها؛ عندئذ تجد الدول الخليجية مضطرة أو من مصلحتها الاعتماد على الدور السعودي الأمني الإقليمي. وفي غياب هذه المتغيرات، من الصعب توقع قبول دول الخليج بذلك، ولقد رأينا المعارضة الإماراتية للعملة الخليجية التي أبقتها خارجها، بسبب الامتعاض من جعل مقر البنك الخليجي المركزي في الرياض بدل أبو ظبي.

لكن لابد من التنبيه أن عدم الاتفاق بين أطراف مجلس التعاون الخليجي حول بعض القضايا، لا يعني عدم وجود قضايا أخرى هي محل اتفاق بينها. وقد أشرنا من قبل إلى الإمكانيات التي تطرحها التكنولوجيا المعقدة الحديثة باتجاه تشجيع التعاون العسكري وبناء القدرات الدفاعية المشتركة. إذ أن مشروع الدفاع الصاروخي الإقليمي الذي يمثل مصلحة حيوية لجميع الأطراف، يفرض على هذه الأخيرة أو تبني قيادة عسكرية موحدة لإدارة الدفاع الجوي بسبب الحاجات الضرورية الموسعة التي يتطلبها بناء هذا المشروع التي لا تسعها دولة واحدة وإنما مجموع أقاليم الدول الستة. فعلى سبيل المثال، اقترح في عام 2001 قائد القوات الجوية والدفاع الجوي

---

[1] Amitav Acharya, “Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia,” in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 198-202.

الإماراتي اللواء الركن خالد عبد الله البوعينين، إنشاء أنظمة رادارات تعمل على الموجه "إس" في ثلاث مواقع من منطقة الخليج، أحدها يكون شمال السعودية، وآخر في دولة الإمارات، وآخر في سلطنة عمان، من أجل تعزيز نظام الإنذار المبكر لأي هجمات صاروخية على المراكز الحيوية في المنطقة. إن عملية التكامل وبناء مركز قيادة موحدة للإنذار المبكر هي مشتقة من إملاءات التكنولوجيا وقائمة على تقاطع المصالح حول أهمية والحاجة لمثل هذه الأنظمة الدفاعية.[1]

بصفة عامة، بقدر ما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي صعوبات وتحديات حول بناء قوة دفاع خليجية تعمل بشكل ذاتي وتتلاحم بشكل ذاتي دون الحاجة للأطراف الخارجية، في تحقيق التوازن الإقليمي الإستراتيجي واحتواء التهديدات الإرهابية والعسكرية التقليدية الكبرى، بقدر ما توجد إمكانيات كبيرة لتجاوز هذه التحديات التي يمكن أن تشتق من تسهيلات التكنولوجيا العسكرية وإملاءاتها أو تشتق من تغير الظروف القائمة التي تجد دول الخليج تواجه حقائق البيئة الإستراتيجية وجها لوجه. كأن تجد نفسها في وضع عليها أن تدافع عن نفسها بنفسها –كالوضع الذي وجدت فيه بريطانيا وفرنسا نفسيهما في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، أن تواجه التحديات الإستراتيجية التي تطرحها القوة النازية المتنامية، بعدما كان كل واحد يواجه ما يسمى بإستراتيجية تحويل المسؤولية[2]-؛ عندئذ سوف تضطر دول المجلس لبناء الجيش الخليجي كقوة ردع وموازنة على المستوى الإقليمي.

وهناك مؤشرات حول استعداد دول مجلس التعاون الخليجي للأسوأ، وذلك من خلال تنويعها لمصادر تسليح جيوشها، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد أو اثنين؛ بالرغم من أن الانطباع العام السائد أن الولايات المتحدة هي الدولة المسيطرة على سوق السلاح في منطقة الخليج لعدة اعتبارات إستراتيجية وأخرى مصلحية. والجدول التالي يبيّن المصادر المختلفة المساهمة في عمليات بناء وتحديث القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي، وفق نماذج من السنوات.

---

[1] جيمس نويز، "ال نامج النووي الإيرا وتأث ه أمن دول لس التعاون لدول ا ليج العربية،" ال نامج النووي الإيرا : الوقائع والتداعيات (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص. 92 -93.

[2] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأم للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2011)، ص ص. 150 -52.

جدول رقم (16) يبين الدول المزودة لدول الخليج بالسلاح في فترة 1987-2000 بالمليون دولار.[1]

		الولايات المتحدة الأميركية	روسيا	الصين	دول أوربا الغربية الكبرى	الدول الأوربية الأخرى	بقية دول العالم	المجموع
البحرين	1987- 1990	300	0	0	0	0	0	300
	1991- 1994	200	0	0	0	0	0	200
	1995- 1998	500	0	0	0	0	0	500
	1996- 1999	500	0	0	0	0	0	500
	1997- 2000	700	0	0	0	0	0	700
الكويت	1987- 1990	2، 500	200	0	200	200	200	3، 300
	1991- 1994	3، 500	800	0	1، 800	0	100	6، 200
	1995- 1998	900	0	200	700	100	0	1، 900
	1996- 1999	800	0	200	100	0	0	1، 100
	1997- 2000	500	0	200	0	0	0	700
عمان	1987- 1990	100	0	0	600	0	0	700
	1991- 1994	0	0	0	500	0	100	600
	1995- 1998	0	0	0	300	100	100	500
	1996- 1999	0	0	0	300	100	0	400
	1997- 2000	0	0	0	300	100	0	400
قطر	1987- 1990	0	0	0	0	0	0	0
	1991- 1994	0	0	0	2 ،000	0	0	2 ،000
	1995- 1998	0	0	0	900	0	0	900
	1996- 1999	0	0	0	800	0	0	800
	1997- 2000	0	0	0	0	0	0	0

[1] عامر مصباح، العلاقات الأم كية-السعودية عصر التحولات (ا زائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيـع، 2008)، ص ص. 275 -76.

تابع

		الولايات المتحدة الأميركية	روسيا	الصين	دول أوربا الغربية الكبرى	الدول الأوربية الأخرى	بقية دول العالم	المجموع
المملكة العربية السعودية	1987 -1990	18 ،800	200	300	23 ،000	2 ،300	200	44 ،800
	1991 -1994	15 ،600	0	0	6، 600	100	0	22 ،300
	1995 -1998	5، 100	0	0	1، 700	800	300	7 ،900
	1996 -1999	5، 500	0	0	400	900	300	7، 100
	1997 -2000	4، 300	0	0	0	1، 100	300	5، 700
الإمارات العربية المتحدة	1987 -1990	300	0	0	300	0	400	000،1
	1991 -1994	300	500	0	3، 900	100	0	4، 800
	1995 -1998	100	400	0	6، 000	800	100	7، 400
	1996 -1999	300	400	0	6، 000	800	200	7، 700
	1997 -2000	600، 800	800	0	6، 000	200	200	14، 000

يلاحظ على الجدول السابق أن دول مجلس التعاون تعتمد على مصادر متعددة في بناء قواتها المسلحة، ولم تستثن تلك الدول التي تعتبر تقليديا منافسة للولايات المتحدة الأميركية. ولقد رأينا من قبل كيف أن المملكة العربية السعودية قد اعتمدت كليا على الصين الشيوعية في بناء قدراتها الصاروخية في ثمانينيات القرن العشرين، بالرغم من أجواء الحرب الباردة التي كانت سائدة آنذاك والغزو السوفياتي لأفغانستان.

5- اقتراحات حول تحالف دفاعي خليجي. النقطة الأخيرة في مناقشة موضوع الأمن المشترك هو الاقتراحات المقدمة من أجل بناء جماعة أمنية إقليمية تتولى الدفاع عن المنطقة وتكون قادرة على احتواء التهديدات الإستراتجية المختلفة.

إحدى الاقتراحات المقدمة من أجل بناء دفاع إقليمي خليجي، هي المقدمة من طرف مارتن أنديك[1] –السفير الأميركي في تل أبيب وصاحب إستراتجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران في عهد إدارة بيل كلينتون في تسعينيات القرن العشرين-. يتضمن هذا الاقتراح إنشاء دفاع خليجي يحاكي نمط منظمة حلف الشمال الأطلسي في الدفاع، كأداة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي في فترة ما بعد سقوط بغداد عام 2003. إن العنصر الحيوي في الإستراتجية الجديدة المقترحة لتثبيت الاستقرار في منطقة الخليج هو الاستفادة من الوجود العسكري الأميركي الكبير في المنطقة، من أجل المساعدة على تطوير أطر أمنية إقليمية لكافة دول المنطقة؛ بالضبط كما استفادت أوربا الغربية من الوجود الأميركي بعد

[1] مارتن أنديك، "أولويات السياسة الأم كية ا لميج: التحديات وا يارات،" ا صا الدولية منطقة ا لميج (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 133- 37.

الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء منظمة حلف الشمال الأطلسي وتثبيت الاستقرار في أوربا في مرحلة ما بعد ذهاب أدولف هتلر وسقوط النازية.

إن الاستفادة من المساعدة الأميركية في إنشاء البنية الأمنية الإقليمية، يعني بالضرورة التسليم باحتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بالمصالح الحيوية نفسها في منطقة الخليج المترافقة مع وجودها العسكري المكثف؛ وفي نفس الوقت تلتزم بان تبقى القوة الخلفية في دعم استمرار المشروع الأمني الإقليمي الجديد في العمل بنفسه والصمود أمام الأزمات الدولية الحادة. إن المعطى الآخر الذي يجب أن يراعى أو يوضع في الحسبان عن بناء المشروع الدفاع الإقليمي هو الاختلال الكبير في القوة بين القوى الإقليمية الكبرى والصغرى، وبتدمير القوة العسكرية العراقية من قبل الولايات المتحدة، ازداد وتعمق الاختلال في توازن القوى الإقليمي لصالح إيران. على اعتبار أن هذا الاختلال في ميزان القوى قد تسبب في عدم الاستقرار الإقليمي لفترة زمنية طويلة، وعطّل كثيرا تقدم العلاقات الأمنية بين دول المنطقة ولم يعط فرصة للحوار الإستراتيجي بين الأطراف الإقليمية.

إن الحل المقترح لمعالجة الاختلالات البنائية في الأمن الإقليمي الخليجي، أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من القوى العظمى المعنية بشؤون المنطقة بتطوير القدرات العسكرية لدول المجلس عبر الاتفاقات الثنائية معها، من أجل تعويض نقاط ضعفها وبالتالي تقويم الخلل الأمني وتجاوز عقبة الفجوة الأمنية الحادة في النظام الإقليمي على المدى المتوسط. ويمكن أن تكون لهذه الخطوة ميزات كامنة، تتمثل في تسهيل الطريق أمام التكامل الأمني الخليجي الإقليمي وانبثاق الجماعة الأمنية الإقليمية؛ تحت تأثير تحفيز الأطراف الخارجية لعمليات التكامل –محاكاة لتجربة التكامل الاقتصادي الأوربي كما هي مطروحة من قبل أنصار النظرية الوظيفية الجديدة[1]-، مادامت وجود اعتقاد لدى القوى العظمى أن مصالحها تخدم بطريقة أفضل عندما يتم تأسيس الجماعة الأمنية الخليجية الإقليمية.

إن الأسئلة المطروحة حول مدى صمود الجماعة الأمنية الخليجية الإقليمية أمام الأزمات القاسية ومدى استمرار الدعم الخارجي لها لتصل للعمل من تلقاء ذاتها، مثل ذلك الدعم الذي وفرته الولايات المتحدة الأميركية للمنظمة الأوربية طيلة الحرب الباردة حتى في ظل الأزمات

---

[1] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 250 -56.

الخطيرة مثل أزمة برلين عام 1949؛ هي أسئلة جدية ووجيهة ولها جانب كبير من المصداقية. إن صمود الجماعة الأمنية الخليجية الإقليمية واستمرار تلقي الدعم الخارجي، متوقف إلى حد بعيد على طبيعة التهديدات القائمة وحدتها وتقدير صناع القرار الإقليميين والدوليين لخطورة هذه التهديدات على المصالح المشتركة، ومدى قبول وجود الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. لكن العامل الأخير يواجه صعوبات كبيرة، بالرغم من وجود اعتقاد أن شعوب دول مجلس التعاون الخمسة غير السعودية تشعر بأن استمرار رفاهيتها تعتمد على الحماية الأميركية؛ إلا أن المعارضة للوجود الأميركية في المنطقة سوف تضغط من الأطراف على القلب، من الجماعات في السعودية واليمن والعراق وإيران. وهذا سوف يشكل مأزقا إستراتيجيا للولايات المتحدة وللمنظمة الأمنية الخليجية الإقليمية.

لكن وراء أي افتراض لتجاوز هذه العقبة، فإن بإمكان الولايات المتحدة دمج ترتيباتها الأمنية الثنائية مع دول مجلس التعاون في شكل بنية هيكلية متينة، يمكن الاعتماد عليها في نهاية المطاف على إقامة حلف على غرار منظمة حلف الشمال الأطلسي. سوف يستلزم هذا التحالف تعهدات صارمة من قبل القوى العظمى ذات العلاقة بأمن الخليج وعلى رأسها الولايات المتحدة إزاء توفير الأمن الإقليمي وتطوير القدرات العسكرية الإقليمية؛ في مقابل إقامة قواعد عسكرية دائمة في المنطقة. ولو أن الشرط الأخير هو الآن واقع قائم في البيئة الإستراتيجية الخليجية، بحيث أن دول مجلس عدى المملكة العربية السعودية تستضيف قواعد عسكرية أميركية وفرنسية وبريطانية على أراضيها؛ مع الإقرار أن الوجود الأميركي هو الأكثر ثقلا في حين تكتف القوتان الأخريان بوجود عسكري رمزي في الخليج. إن من الإيجابيات المتوقعة لهذا الحلف، دفع التكامل الخليجي إلى الأمام وتوفير الخبرة المناسبة في إنشاء أنظمة قيادة جماعية ودوائر صناعة قرار جماعية للمنظومة الأمنية الإقليمية.

يمكن أن يوسع الحلف الخليجي الإقليمي ليشمل العراق من أجل احتواء التهديدات العراقية المحتملة للأمن الخليجي من جهة، وإعطاء العراق دور في الترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة حتى يساعد في تحقيق التوازن مع القوة الإيرانية المتنامية. يكون ذلك عن طريق محاكاة التجربة الأوربية في التعامل مع ألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية؛ لقد تم قبول ألمانيا في الكتلة الغربية من أجل مواجهة التهديدات السوفياتية في أوربا. إنها طريقة مناسبة لاحتواء التهديدات الإيرانية للأمن الإقليمية بواسطة الأدوات غير العسكرية. لكن ضم العراق لأي ترتيبات أمنية إقليمية، تواجهه العديد من المشكلات مثل تصاعد النزعة الطائفية داخل النظام السياسي الجديد في

بغداد، ووجود مخاوف من اختراق إيراني لدول الخليج عبر البوابة العراقية. لذلك يتوقع أن تفضل دول مجلس التعاون الخليجي ترك العراق بعيدا عن أي ترتيبات أمنية إقليمية في المدى المنظور.

الصيغة الأخرى المقترحة من قبل مارتن أنديك هي إقامة إطار أمنيا إقليميا موسعا يشمل جميع الدول المطلة على الخليج بالإضافة إلى القوى المعنية بأمن الخليج وبعض الدول العربية، الذي يكون بمثابة ناديا للتشاور الأمني على غرار "نظام هلنسكي". يعتبر هذا الأخير ناديا يجمع في عضويته مجموعة من الدول، يعمل على الترويج لسياسة الحد من الانتشار النووي عبر العالم وتطوير آليات لتسوية النزاعات الدولية والحد من التوترات الإقليمية. في الحقيقة، هناك نماذج أخرى في العلاقات الدولية التي تمثل نوادي دولية للتشاور حول القضايا الأمنية الإقليمية وبحث مستقبل العلاقات الإقليمية والتعاون حول حل المشكلات الأمنية الإقليمية. من هذه النماذج، هناك رابطة دول جنوب شرق أسيا (أسيان) والمنتدى الإقليمي لرابطة أسيان. إن المنتدى الأخير يتكون من عشرة دول إقليمية بالإضافة إلى عشر شركاء آخرين معنيون بالاستقرار الأمني في أسيا، يدير بشكل مستمر حوارا حول القضايا الأمنية المشتركة بين الأعضاء. والهدف المتوخى من وراء إقامة هذا المنتدى هو تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر الحوار والتشاور بشأن القضايا الأمنية والسياسية بالإضافة إلى تثبيت إجراءات بناء الثقة وتبني الدبلوماسية الوقائية في التعامل مع المشكلات الإقليمية.

إن المنتدى الأمني الخليجي الإقليمي يمكن أن يبدأ بإجراء حوارات إستراتجية غير رسمية بين دول الخليج كلها، بهدف كشف النوايا وبناء الثقة لدى الأطراف إزاء بعضها البعض. وبمجرد مناقشة المخاوف الأمنية بجدية بين الأطراف المعنية، سوف تجد هذه المخاوف طريقها إلى الحل من خلال التعاون الإقليمي. وهنا تظهر فائدة مثل هذه الأطر الأمنية في دراسة المشاكل وتبديد الريبة في العلاقات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، اليوم كل دول مجلس التعاون بالإضافة إلى بعض الأطراف الإقليمية متخوفة من النوايا الإيرانية في سياستها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بامتلاكها الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. في نفس الوقت وفي مقابل ذلك، هناك تخوفات إيرانية جدية إزاء السياسات الأمنية لدول مجلس التعاون التي تتمثل أساسا في استضافة قواعد عسكرية للقوات الأجنبية على أراضيها. مثل هذه المخاوف والمخاوف المضادة يمكن تبديدها أو على الأقل التقليص من حدتها عبر الحوار الأمني والإستراتيجي الهادئ، الذي من المحتمل أن يؤدي بالأطراف إلى التوصل إلى صياغات مشتركة معينة؛

تكون أرضية لحل المشاكل الإقليمية وتوفير فرص التعامل مع الأزمات الدولية المفاجئة وتلافي الإنزلاقات الأمنية كالتي حدثت في عام 1990.

من الناحية العملية، نجاح مبادرة المنتدى الأمني الإقليمي الخليجي، سوف يساعد على تنظيم التعاون الأمني حول القضايا التي محل اتفاق ومصلحة مشتركة بين جميع الأطراف؛ مثل إجراء مناورات حول عمليات الإنقاذ والبحث في مياه الخليج ومكافحة الإرهاب والتهريب والمخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها، وكلها قضايا لا تواجه اختلافات بين جميع الأطراف. كما يتوقع من وراء نجاح مشروع المنتدى التقدم في التعاون حول المسائل الأمنية التقليدية وتطوير نماذج من إجراءات بناء الثقة، مثل الإشعار المسبق بإجراء المناورات في مياه الخليج وإقرار وضعية المراقب في المناورات الحربية والتعاون بشأن الملاحة البحرية في الخليج. إن الغاية الكبرى والمنشودة من إنشاء المنتدى الأمني الإقليمي هو توظيفه لمناقشة ومعالجة القضايا الأمنية المعقدة مثل الحد من التسلح، ونشر المنظومات التسلحية التي من شأنها أن تزعزع الأمن في المنطقة، والتقليل من حجم القوات المسلحة المنتشرة عبر الحدود أو في مياه الخليج، وإنجاح مبادرة جعل منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية.

إن من الأهداف الكامنة لهذا المنتدى الأمني الإقليمي، ليس احتواء التطلعات العراقية فحسب، وإنما أيضا احتواء الطموحات الإيرانية في امتلاك الأسلحة النووية؛ عبر خلق مناخ من الثقة والحوار البناء حول مستقبل المنطقة. إن الأطراف المعنية عندما تطمئن على بقائها القومي، سوف تنصاع للتعهدات الإقليمية في تحقيق الاستقرار والمحافظة على الأمن. إن إنجاح مشروع المنتدى الأمني الإقليمي الموسع في منطقة الخليج لا يتعارض مع إقامة حل دفاعي بين دول المجلس والقوى العظمى المعنية من أجل مواجهة التهديدات الإيرانية أو أي دولة أخرى؛ وذلك محاكاة للتجربة الأطلسية، التي عملت من خلالها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على توسيع الحلف الأطلسي إلى شرق أوربا؛ مع الاستمرار في الحوار مع روسيا حول قضايا الحد من التسلح الإستراتيجي في أوربا.

بالنسبة لمارتن أنديك،[1] انضمام إيران للمنتدى الأمني الإقليمي سوف يوفر لها العديد من الامتيازات الإستراتجية، والتي منها الاعتراف الأميركي بالمخاوف الأمنية الإيرانية حول بقائها القومي وإيجاد بديل عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل بسبب توفير ضمانات أمنية وتبديد الريبة لديها وقد يوفر هذا المنتدى فرصة لخفض الوجود العسكري الأميركي على حدودها مع مرور الوقت.

---

[1] مارتن أنديك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 138-39.

المبحث 3: الإستراتيجية الأميركية نحو أمن الخليج

أحد الأطراف الأكثر هيمنة على منطقة الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص) هي الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من الإخفاق الذريع لسياستها الخارجية في منع انهيار نظام الشاه في عام 1979 على أيدي الثوار الإسلاميين. لكن بعد عامين تقريبا من نكستها في إيران، عادت الولايات المتحدة بشكل قوي لتؤكد بقاءها في المنطقة على خلفية الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وتنامي الخوف لدى دول المنطقة والعالم الغربي من وصول السوفيات إلى المياه الدافئة والسيطرة على بحر العرب والخليج العربي. حينها تم إعلان الإستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة تحت عنوان "مبدأ كارتر" نسبة للرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر. وأهم ما تضمنته الإستراتجية الجديدة إقرار مبدأ الدفاع عن المنطقة في حالة وقوع أي اعتداء عليها أو محاولة السيطرة على منابع النفط، وتشكيل فرقة 101 التي سوف تكون جاهزة للانتشار السريع خلال 24 ساعة عند وقوع أي انزلاق أمني في المنطقة وتهديد المصالح الأميركية والغربية على وجه العموم.

لكن بقيت الإستراتيجية من ذلك الحين قائمة على فكرة الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على مصالحها (تركيا وإسرائيل)، أو ما سماها جون ميرشيمر[1] بإستراتيجية "التوازن عبر الشاطئ". والتي تتضمن نشر للقوات الأميركية في محيط منطقة الخليج وفي أعالي البحار القريبة منها (الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والأسطول الخامس في بحر العرب والخليج العربي)، والاستعداد للتدخل فقط عندما تفشل الأطراف الإقليمية في المحافظة على الوضع القائم أو ظهور تهديد جدي للمصالح الأميركية في المنطقة. وكانت هذه الإستراتيجية منسجمة إلى حد كبير مع توجهات السياسة الخارجية السعودية[2] ودول مجلس التعاون

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 234 - 35.

[2] خ الدين عبد الر ان، "جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مص الأمن،" ا ستقبل العر 208 (1996): 212 -13.

الخليجي الأخرى التي كانت ترفض أي وجود عسكري أجنبي في مياه الخليجي أو على أراضيها.

لكن من المفارقات الإستراتيجية الحيوية، أن التغيير الجوهري في البيئة الإستراتيجية الخليجية لم يفرض من قبل قوة عظمى في النظام الدولي كما كان متوقعا، وإنما من قوة إقليمية وهي العراق في عام 1990 حين أقدم علة غزو الكويت. وتمثل التحول الإستراتيجي حينئذ في قيام الولايات المتحدة بحماية مصالحها الإقليمية في المنطقة بواسطة جيوشها وليس بواسطة القوى الإقليمية، على اعتبار أن هذه القوى فشلت للمرة الثانية (الثورة الإيرانية عام 1979 والغزو العراقي للكويت هام 1990) في المحافظة التوازن الإقليمي وتحقيق الاستقرار الأمني.

في ضوء التحول الكبير في الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الخليج العربي، سوف نناقش هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

1- الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج.
2- مضامين الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الخليج العربي.
3- العلاقات الإستراتيجية الأميركية-الخليجية.
4- الأولويات الأميركية في منطقة الخليج في ظل التطورات الجديدة.

1- الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج. كما سبقت الإشارة من قبل، الوجود الأميركي قبل عام 1990 كان مركزا حول محيط منطقة الخليج وليس في قلبها، متبنية لإستراتجية التوازن عبر الشاطئ التي تتضمن الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على التوازن الإقليمي وأمن المصالح ونشر القوات العسكرية في محيط المنطقة، ولا تتدخل إلا عندما تفشل الأطراف الإقليمية في المحافظة على الاستقرار أو مساعدة هذه الأطراف في الصمود أمام التحديات الأمنية التي يواجهونها. والجدول التالي يبيّن الانتشار العسكري في محيط منطقة الخليج العربي:

جدول رقم (17) يبين حجم الوجود العسكري الأميركي في المناطق المحيطة بمنطقة الخليج.[1]

المكان	القوات الجوية	القوات البحرية	الجيش	الإجمالي
قاعدة ديجوجارسيا في المحيط الهندي	-	900	-	900
اليونان	6000	200	50	850
إيطاليا	3400	6000	3500	12900
البرتغال	2200	410	-	2610
إسبانيا	500	3400	-	3900

لكن بعد أزمة 1990، توسع الانتشار الأميركي إلى قلب المنطقة وحولها، مترافقا مع تطورات كبرى جارية على المستوى الإقليمي والدولي والتي منها، انتهاء الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة الأميركية كدولة منتصرة ومهيمنة على النظام الدولي ووقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال أفغانستان من نفس السنة ثم احتلال العراق عام 2003 من قبل أميركا. مثل هذه الأحداث المأساوية أدت بشكل طردي إلى التدفق العسكري الأميركي إلى قلب منطقة الخليج ومحيطها في نفس الوقت. وأكثر نقاط تمركز الثقل العسكري الأميركي لحد الآن هي العراق حتى بعد الانسحاب العسكري في نهاية عام 2011، على خلفية تصريح رئيس الأركان في الجيش الأميركي في 2010/07/11 أن قوات بلاده قد تحتاج للبقاء في العراق وأفغانستان لعشر سنوات أخرى. ثم تأتي أفغانستان التي يخوض فيها الجيش الأميركي بحجم من 80 إلى 90 ألف جندي، حربا قاسية مع مسلحي طالبان. ثم تأتي القواعد العسكرية في دول الخليج والتي منها قاعدة السيلية في قطر التي تضم القيادة الوسطى للجيش الأميركي، وقاعدة قيادة الأسطول الخامس في البحرين، وقاعدة العُدَيْد في قطر لتخزين العتاد الحربي بحجم لواء. ويمكن رصد الوجود الأميركي المتبقي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ- هناك وجود مكثف في مملكة البحرين عبارة عن قواعد دعم لوجستي للقوات الأميركية المنتشر في محيط المنطقة مثل قاعدة الجفير العسكرية

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

القريبة من المنامة وتضم ما بين 860 و1200 عسكري أميركي، وتسهيلات في ميناء سلمان ومطار المحرق وقاعدة الشيخ عيسى الجوية.

ب- تنتشر أيضا بعض الوحدات العسكرية الأميركية في دولة الكويت، في قاعدة أحمد الجابر الجوية وجزيرة فيلكا ومطار الكويت الجوي وميناء الأحمدي. وأهم القواعد قاعدة علي سالم ومعسكر أريفجان. ويبلغ عدد القوات الأميركية في الكويت 10 آلاف عسكري مع حوالي 522 دبابة ومعدات للواء مدرع (أي 3 كتائب)، وحوالي 52 مقاتلة و75 طوافة أباتشي ووحدات باتريوت.

ج- انتشار القوات الأميركية في الأردن، المتمركزة في قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقاء، والتي يوجد فيها حوالي 1200 عسكري، وميناء العقبة الذي تقدم فيه خدمات مختلفة للقوات البحرية الأميركية.

د- هناك أيضا انتشار للقوات الأميركية في سلطنة عُمان، بحيث تتلقى تسهيلات عسكرية في ميناء قابوس بمسقط وميناء صلالة ومطار السبيب وقاعدة المثنى الجوية وقاعدة تيمور الجوية، وتمثل قاعدة مصبرة العسكرية واحدة من أقوى مواقع التمركز العسكري الأميركي. يقدر مجموع الوجود الأميركي في عُمان بحوالي 3000 عسكري من العناصر المختلفة التابعة للقوات الجوية والبحرية الأميركية.

هـ- أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن القوات الأميركية تتمركز وتتلقى تسهيلات في القواعد العسكرية في البلاد، مثل قاعدة الظافرة الجوية بأبو ظبي ومطار إمارة الفجيرة الدولي وميناء زايد بإمارة أبو ظبي وميناء راشد وجبل علي بدبي وميناء الفجيرة. ويتواجد في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 500 جندي أميركي تقريبا، وبعض طائرات الاستطلاع.[1]

من الناحية العملية، هناك أشكال متعددة للوجود العسكري الأميركي في قلب منطقة الخليج ومحيطها، إذ يبدأ ومن وجود في شكل احتلال (العراق وأفغانستان) إلى وجود منظم وفق اتفاقيات ثنائية (مع قطر والبحرين والأردن وباكستان وتركيا) إلى تلقي تسهيلات لوجستية (المملكة العربية السعودية ومصر). لقد عملت الولايات المتحدة الأميركية منذ أزمة أوت 1990، على هندست شبكة من الاتفاقيات مع دول المنطقة التي تتيح لها التموضع المسبق لقواتها وتخزين معداتها وتوفير المنافذ لتسهيل حركة قطعها العسكرية المختلفة، خاصة تلك الموجودة على شواطئ دول مجلس

---

[1] عامر مصباح، العلاقات الأم كية-السعودية عصر التحولات (ا زائر: دار هومـة للطباعـة والنشـر والتوزيع، 2008)، ص ص. 247- 49.

التعـاون الخليجـي. يشـتمل معنـى الوجـود الإسـتراتيجي الأميركـي فـي قلـب المنطقـة ومحيطهـا، عمليـات تـوفير مهـابط الطـائرات والتسـهيلات البحريـة وتمركز القـوات البريـة ونشـر أنظمـة الاتصـالات ومواقـع السـيطرة والقيـادة والاستخبارات والدعم اللوجستي.[1]

لكن من ناحية أخرى، لابد من النظر إلى الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لا يمثل مصلحة أميركية فقط وإنما تنظر له النخب في حكومات دول المنطقة أنـه مصـلحة حيويـة، يـوفر لهـا الحمايـة الكافيـة ضـد التهديـدات الأمنيـة بعد اختبار صدمة أزمـة أوت 1990. علـى الـرغم مـن أن كثيـرا مـن شـعوب المنطقـة تنظـر للولايـات المتحـدة بعيـون الشـك بسـبب التـأييد الواسـع لإسرائيل والتدخل العسكري في العـراق وأفغانسـتان ومضـمون إسـتراتيجية حربهـا علـى الإرهـاب العالميـة ودورهـا المهيمن علـى النظـام الـدولي ككـل. فالولايـات المتحـدة تجـد فـي انتشـارها العسـكري فـي قلـب منطقـة الخلـيج ومحيطهـا، أداة فعالـة فـي ممارسـة الـتحكم فـي مخرجـات السياسـة الإقليميـة واسـتخدام دبلوماسـية الإكـراه وكـبح الجماعـات والـدول التـي تسـتهدف مصـالحها فـي المنطقـة. بالإضـافة إلـى الميـزة الكونيـة وهـي السـيطرة علـى المـوارد النـادرة خاصـة الـنفط والمـواد الأخـرى، والتـي هـي مطلوبـة بإلحـاح مـن قبـل القـوى العظمـى الأخـرى فـي النظـام الـدولي. كمـا يـؤدي الوجـود العسكري الأميركي مصلحة مشتركة مـع الـدول المستضيفة، والمتمثلـة فـي الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات المفاجأة، سـواء كانـت تقليديـة أو غيـر تقليديـة؛ اسـتفادة مـن تجربـة أزمـة أوت 1990 بحيـث أنـه لـو كانـت القـوات الأميركيـة منتشـرة فـي الكويـت لمـا أقـدم صـدام حسـين بـدفع قواتـه المسـلحة لاحـتلال الكويـت خـلال أربـع وعشـرين سـاعة فقـط. كمـا تنظـر الولايـات المتحدة إلى انتشارها العسكري في قلب المنطقـة ومحيطهـا سـوف يزيـد مـن فعاليــة قواتهــا فــي التعامــل مــع الأزمــات الدوليــة والاســتجابة الســريعة للتطورات المفاجأة من قبل حدوث انتفاضات شعبية داخـل مجتمعـات الـدول الصـديقة (كمـا حـدث فـي إيـران عـام 1979)، تقـوّض مصـالحها الحيويـة وتتسبب في أضرار للأمن القومي الأميركي. ومن الأمثلة المستشهد بها في هذا السياق، استخدام الولايـات المتحـدة للمنشـآت السـعودية والكويتيـة خـلال الحـرب علـى أفغانسـتان فـي عـام 2001؛ واسـتخدام قاعـدة العُدَيـد وقاعـدة السيلية في قطر أثناء الحرب على العراق في عام 2003.

---

[1] جون بيترسون، "الوجود العسكري الأجنـ ا ـليج العر ودوره تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين،" النظام الأمـ منطقة ا ـليج العر : التحديات الداخلية وا ـارجية (أبو ظـ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 210-12.

في مقابل المصالح الأميركية من الانتشار العسكري، فإن دول المنطقة ترى أنها سوف تستفيد من ذلك في تطوير قواتها المسلحة وتحديث معداتها والاندماج في المنظومة الأمنية الكونية، وتصبح ضمن اهتمامات أميركا الأمنية. بالإضافة إلى إبقاء الخصوم بعيدين عن تهديد حدودها وتقليص خياراتهم في تصعيد تهديداتهم أو إلحاق الضرر بأمنها القومي أو باستقرارها الداخلي. إن استضافة دول المنطقة للقواعد العسكرية الأميركية وتوفير تسهيلات مختلفة، سوف يوفر –في إدراك صناع القرار في حكومات المنطقة- المظلة الأمنية لها من خلال التزام هذه القوات بتوفير الأمن لهذه الدول وتدريب القوات المحلية وتحسين أدائها القتالي. بالإضافة إلى دعم الأنظمة الحاكمة وكسب التأييد العالمي والشرعية في استمرار الوضع القائم داخل هذه المجتمعات.

لكن بقدر ينظر بعض الإستراتيجيين[1] لوجود مصالح مشتركة في الانتشار العسكري الأميركي في قلب ومحيط منطقة الخليج، إلا أن هناك العديد من المعضلات الأمنية التي ينطوي عليها؛ والتي منها زيادة حالة العرضة للهجوم العالية لهذه القوات، وتقوية شوكة المعارضين للحكومات القائمة في المنطقة من الجماعات الإرهابية التي تعمل على تقويض الأنظمة السياسية القائمة، وأيضا إضعاف مركز الدول الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة. كما أن الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الحكومات غير الديمقراطية قد يقوض جهود التحول الديمقراطي في المنطقة، الذي هو الآخر مصلحة حيوية عالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. على افتراض أن مثل هذه الاتفاقيات سوف تُقدّم الأولويات الأمنية (حالة العراق مثلا) وتؤخر الأولويات السياسية والديمقراطية. بالإضافة إلى أن هناك عيب إستراتيجي في الانتشار الأميركي في المنطقة، والمتمثل في زيادة إرادة الخصوم في القتال وأكثر استعدادا لتحمل المعاناة جراء استمرار الحرب (حالة أفغانستان واليمن)؛ يساعدهم في ذلك زيادة عدد الذكور القادرين على الانخراط في القتال والمعرفة بالتضاريس المحلية وظروف الطقس.

من وجهة نظر النقدية، إن استمرار الوجود العسكري الأميركي الضخم بعد سقوط بغداد في 09/04/ 2003 وإعلان القيادة الأميركية رسميا عن انتهاء العمليات العسكرية في العراق في 2003/12/14؛ لم يعد له ضرورة أمنية وعوضا عن ذلك أصبح إحدى أكبر مصادر التهديد للاستقرار في المنطقة، ويساهم بشكل كبير في تغذية التطرف الإسلامي الذي يمثله تنظيم

---

[1] جون بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 214 -17.

القاعدة. ويستدل المنتقدون[1] للوجود العسكري الأميركي المكثف بموقف السعودية بعد الانتهاء من عمليات العراق، الطلب من الولايات المتحدة الأميركية استكمال انسحابها العسكري من أراضي المملكة. ولذلك، أكملت الولايات المتحدة سحب قواتها من المملكة مع نهاية أبريل 2003؛ وتم نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العُديد بقطر. لكن مرة أخرى، إذا استثنينا المملكة العربية السعودية، فإن باقي دول مجلس التعاون الخليجي الخمسة تنظر إلى الوجود العسكري الأميركي على أراضيها مصلحة وطنية حيوية بالنسبة لها، يحقق لها الاستقرار للأنظمة السياسية على المستوى المحلي ويوفر لها قوة ردع ضد التهديدات الخارجية. على افتراض منها أن أمن الخليج قد أضحى شأنا دوليا وليس شأنا محليا أو إقليميا، وهو الأمر الذي يعطي للوجود العسكري الأميركي على وجه التحديد –باعتبار الأكبر في المنطقة- وضعا شرعيا، باعتباره وضع إستراتيجي يدافع عن المنطقة ويحافظ على استقراره ويحقق الردع ضد التهديدات المختلفة. ولو أن الانتشار العسكري الأميركي في منطقة الخليج ليس إبداعا أميركيا خالصا، وإنما في جوهره هو تقفي للإستراتيجية البريطانية منذ نهاية القرن التاسع عشر في المنطقة؛ التي لم تدفع بقواتها إلى عمق الصحراء حيث القبائل البدو الذين يمكن أن تواجه معهم مقاومة، وإنما نشرت قواتها على شواطئ الخليج. وهو نفس الوضع في العراق وإيران، إذ أن كان لها وجود فقط في جنوب العراق (البصرة بشكل أساسي) والقسم الجنوبي من إيران.

2- مضامين الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الخليج العربي. إن جوهر المضامين الإستراتيجية في السياسة الأميركية نحو منطقة الخليج هو تأمين مصادر الطاقة العالمية هناك، ومنع أي قوة معادية –من داخل المنطقة أو خارجها- من السيطرة على منابع النفط. ولقد اختبرت هذه المضامين الإستراتيجية بشكل حي في أزمة أوت 1990، إذ لم تقبل الولايات المتحدة أن يسيطر صدام حسين على حقول النفط في الكويت وتهديد المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي تحتوي على أكبر حقول النفط في العالم. وهذه الخلفية الإستراتيجية هي مبنية على حقائق إمبريقية في تقدير الأهمية الإستراتجية للمنطقة في تزويد العالم بالمصادر المختلفة للطاقة ومشتقاتها. والجدول التالي يبيّن حجم القدرة الإنتاجية لدول الخليج من مصادر الطاقة التي يمكن أن تزوّد بها الأسواق العالمية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للدراسات، 2007)، ص ص. 142-46.

بالنسبة للاحتياطات النفطية للمنطقة، فإن التقديرات العالمية تشير إلى أن منطقة الخليج تملك أكبر الاحتياطات العالمية من النفط، المتميزة بعمر طويل يصل إلى 100 سنة، مثل حالة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا يشير بطريقة أخرى إلى أن الإستراتيجية الأميركية ستبقي التزامها بحماية المنطقة لمائة سنة قادمة، حتى في ظل محاولات خلق المصادر البديلة للنفط. بسبب أن المصادر البديلة المقترحة لحد الآن هي أكثر كلفة للاقتصاد العالمي، خاصة بالنسبة للاقتصاديات الناشئة في أسيا وأميركا اللاتينية. وفيما يلي جدول يبيّن حجم الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج وعمرها الافتراض، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

جدول رقم (18) يبين الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج بمليار برميل ومقارنتها بالاحتياطات العالمية.[1]

الدولة	الكمية المحددة	الكمية غير المكتشفة	المحددة+غير المكتشفة	الكمية الثابتة	النسبة بالنسبة للجموع العالمي %
البحرين	-	-	-	0، 35	-
إيران	69 ،2	19 ،0	88 ،2	89 ،3	8 ،9
العراق	90 ،8	35 ،0	125 ،8	100 ،0	10 ،0
الكويت	92 ،6	3 ،0	95 ،6	96 ،5	9 ،7
عمان	-	-	-	0،5	غير متوفر
قطر	3 ،9	0	3 ،9	3 ،7	0 ،4
العربية السعودية	265 ،5	51 ،0	316 ،5	261 ،2	26 ،1
الإمارات العربية المتحدة	61 ،1	4 ،2	65 ،3	98 ،1	9 ،8
المجموع	583 ،0	112 ،2	695 ،2	654 ،1	64 ،9
الجزائر	-	-	-	9 ،0	0 ،01
ليبيا	-	-	-	23 ،0	2 ،3
مجموع الشرق الأوسط	-	-	-	686 ،1	68 ،6
بقية العالم	-	-	-	313 ،7	31 ،4
الولايات المتحدة لأميركية	-	-	-	23 ،0	2 ،3
العالم	-	-	-	999 ،8	100 ،0

بناءً على هذه الحقائق الجغرافية-الاقتصادية، صيغت العديد من المبادئ الإستراتيجية في السياسات الخارجية للحكومات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض، التي تؤكد التزامها بالدفاع عن منطقة الخليج بما في ذلك

[1]عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

التدخل العسكري. إن هذه المبادئ تعكس في جوهرها عمق الاهتمام الأميركي بالمنطقة.

بعد احتلال العراق عام 2003، تخلصت الولايات المتحدة الأميركية وأصدقاؤها في المنطقة من التهديد الذي كان يشكله نظام صدام حسين لمصالحهم. لكن في مقابل ذلك، ظهرت تهديدات جديدة للمصالح الأميركية الإقليمية وللاستقرار الإقليمي؛ والتي تم شرحها في فصل سابق. ما هو مهم في هذا المستوى من التحليل، أن الإستراتيجية الأميركية الجديدة نحو منطقة الخليج العربي بنيت بشكل كبير على طبيعة التهديدات المطروحة على النظام الخليجي الإقليمي والتطورات التي طفت إلى السطح منذ أزمة أوت 1990. هذه الإستراتيجية هي قائمة على ثلاث مكونات رئيسية وهي:

أ- إيجاد قواعد عاملة رئيسية في قلب منطقة الخليج العربي (في قطر والبحرين) ومحيطها (الأردن وباكستان وجيبوتي وإسرائيل وتركيا وغيرها).

ب- توفير مواقع العمليات الأمامية في مياه الخليج والعراق وبحر العرب وحتى أفغانستان.

ج- تأمين وجود المواضع الأمنية التعاونية في المنطقة، مثلا في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومصر.

إن المشكلة المباشرة التي تواجه الإستراتيجية الأميركية في الوقت الحاضر وعلى المدى المتوسط هي عدم الاستقرار في كل من العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني. وفي أغلب الأحيان، يتصدر البرنامج النووي الإيراني الأجندة الأمنية الأميركية بسبب الضغط الإسرائيلي من أجل منع إيران من تخطي عتبة الدولة النووية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تضرب بها العمق الإسرائيلي وتلحق أضرارا بليغة بالقوات الإسرائيلية وبنيتها التحتية وتشل قدرتها على الرد والانتقام. لكن عموما، لا تعتبر إيران المصدر الوحيد في بناء الإستراتيجية الأميركية الجديدة، وإنما هي المكوّن الرئيس فيها. لذلك يعتقد جون بيترسون[1] أن الإستراتيجية الأميركية المصممة لاحتواء هذه التهديدات، تشتمل على مجموعة من العناصر بشكل تصاعدي هي كالتالي:

أ-سياسة الاحتواء، في الحالة الإيرانية، تكون عبر فرض العقوبات الدولية التي كانت آخرها في شهر يونيو/حزيران 2010، وعبر الضغط الدولي وعزل النظام الإيراني وفرض الرقابة على البضائع الموردة إلى إيران.

---

[1] جون بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 219-27.

ب- سياسة التخويف من مغبة الرد الأميركي العنيف على مصادر التهديد مدعوما بالتأييد الدولي وحتى المشاركة الفعلية، سواء إقليميا أو دوليا.
ج- الاستعداد لتوجيه هجوم أو اثنين انتقائيين محسوبين، كعملية جراحية نحو التهديدات الفعلية أو المشتبه فيها ضد دول أو ضد جماعات مسلحة. وهناك سوابق لذلك في السياسة الخارجية الأميركية، مثل عملية ثعلب الصحراء في ديسمبر 1998 ضد مراكز القيادة والسيطرة للحرس الجمهوري العراقي كرد فعل على محاولات العراق تهديد الكويت مرة بالقيام بتحركات برية في الجنوب.
د- القيام بهجوم عسكري رئيسي ساحق يستهدف تدمير مصدر التهديد كلية، إما يكون عبر الضربة الجوية المركزة والثقيلة، أو تكون ضربة جوية مركزة متبوعة بزحف بري للسيطرة على أرض الخصم وتثبيت تغييرات على مستوى الأرض، سواء تعلق الأمر بتنصيب حكومة صديقة أو دعم طرف ضد طرف آخر.
هـ- القيام بالتدخل العسكري الذي يفضي حالة احتلال كامل لبلد معين، مثل ما حدث مع أفغانستان والعراق. وأكثر المناطق المرشحة لهذا النوع من الخطوات هي إيران والصومال في المدى المنظور إذا بقي الوضع القائم على ما هو عليه، ولم تحدث تطورات جوهرية في البيئة الداخلية لهذين البلدين.

من وجهة النظر الأميركية، استمرار مصادر التهديد الإقليمية في العمل، يوفر ذريعة قوية للوجود الأميركي في المنطقة لمدة أطول ويبرر النفقات العسكرية لوزارة الدفاع أمام الكونغرس والرأي العام الأميركي. ويوجد غطاءا مقنعا للسياسات الأميركية العسكرية في المنطقة. في مقابل ذلك، تنظر دول الخليج إلى الإستراتيجية بمكوناتها الثلاثة المشار إليها سابقا، على أنها تمثل مصلحة وفرصة للاستفادة من القوات الأميركية من حيث تحديث جيوشها وتوفير الأمن ضد التهديدات الكبرى. كما أن الولايات المتحدة تضغط على هذه الدول من أجل توفير متطلبات تنفيذ إستراتيجيتها، مثل تخزين المعدات وتأمين حقوق العبور بكل أنواع وعمليات الإسناد؛ بل الأكثر من ذلك توفير المجال لإنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأمامية، مثل نقل القيادة الوسطى من فلوريدا إلى قاعدة السيلية في قطر.

بالإضافة إلى الشق الهجومي في الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج، هناك الشق الإسنادي الذي تعتمد في تنفيذه بالدرجة الأولى على دول مجلس التعاون الخليجي. يتمثل هذا الجانب من الإستراتيجية في إيجاد قاعدتين كبيرتين للجيش الأميركي في قطر والبحرين، والحصول على

تسهيلات بحرية وجوية من الدول الأخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسمح بالتوقف في موانئها للقوات الأميركية واستخدام القاعدة الجوية في الظفرة، وسلطنة عمان التي تسمح بالتموضع المسبق للقوات الأميركية وتخزين العتاد واستخدام القواعد الجوية، والكويت التي قواعد العسكرية ومجالها البري والجوي والبحري مفتوح بشكل كبير أمام حركة القوات الأميركية.

بالرغم من غلبة الاهتمامات الأمنية على التفكير الأميركي بسبب حربي العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب، إن المصلحة الإستراتيجية الأميركية، المستمرة في الحاضر والمستقبل الطويل، هي تأمين إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية كما أشرنا في بداية مناقشة هذه النقطة. وبناء على ذلك، تكون الإستراتيجية الأميركية مركزة على تأمين خطوط إمدادات النفط الطويلة، خاصة في نقاط التقارب الجغرافي وضيق الممرات البحرية التي تكون أهداف رخوة أو أكثر عرضة للهجوم. تماما كما قامت به منذ الحرب العالمية الأولى عبر ضفتي الأطلسي، بحيث كان محور التفكير الإستراتيجي الأميركي منذ الحرب العالمية الأولى وإلى غاية سبعينيات القرن العشرين قائما على اعتبار وجود خطوط تجارة مفتوحة وآمنة بين ضفتي الأطلسي مصلحة وطنية حيوية للولايات المتحدة.

من ناحية الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج في الوقت الراهن، فإنها لا تختلف عن تلك الأهداف المعروفة في الأدبيات الإستراتجية التي صيغت منذ الحرب الباردة. فقد حددت القيادة المركزية على الجملة خمسة أهداف رئيسية لقواتها المنتشرة في المنطقة وهي كالتالي:

أ- تعزيز الأمن الإقليمي وضمان الاستقرار على ما هو عليه، خاصة فيما يتعلق بالنظام الخليجي الإقليمي الممثل في مجلس التعاون الخليجي. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تضطلع بمهمة توفير الدعم السياسي للحكومات في المنطقة والدعم العسكري لردع التهديدات القائمة والمحتملة، وسواء كانت من قبل دول أو من قبل جماعات (الإرهابية).

ب-العمل على ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة دون عوائق، خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة وأسواق البنية التحتية والإنشاء والتطوير في دول مجلس التعاون على وجه الخصوص. وقلب السوق الخليجي هو المملكة العربية السعودية بحكم حجم الموارد الضخمة التي تتوفر عليها.

ج- تنفيذ العمليات التي من شأنها أن تحافظ على حرية وأمن الملاحة البحرية، خاصة فيما يتعلق بحرية العبور عبر المضايق الرئيسية في الخليج وبحر العرب كما تحدثنا عن ذلك من قبل. والحقيقة أن هذه المهمة

في قائمة منذ الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين عند تهديد الزوارق الحربية السريعة الإيرانية لناقلات النفط، وتولت القوات الأميركية آنذاك تأمين عبور هذه الناقلات التي تحمل النفط إلى الأسواق العالمية. وهي المهمة المستنسخة من الإستراتيجية الأميركية عبر الأطلسي خلال الحرب العالمية الثانية، عندما عملت القوات الأميركية على مواجه خطر الغواصات الألمانية ضد السفن التجارية المتوجهة إلى بريطانيا المحاصرة من قبل البحرية الألمانية.

د- حماية المواطنين الأميركيين والممتلكات والمصالح الأميركية في المنطقة، خاصة تلك المتعلقة بشركات التنقيب عن النفط وتسويقه وشركات الإنشاء والتعمير. الحقيقة أن الشركات النفطية هي امتداد للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين (تاريخ اكتشاف النفط في المنطقة)، على اعتبار أن السياسة الأميركية هي قائمة على حماية مصالحها النفطية ضد التهديدات المختلفة.

هـ- القيام بدعم الحلفاء والأصدقاء في المنطقة، وهي المهمة التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية، وعرضت خلالها الولايات المتحدة على دول المنطقة المساعدة الاقتصادية والعسكرية. لكن واجه العرض الأميركي مشاكل من قبل دول الخليج العربية بسبب ارتباطه بالاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. كما أن هذه المهمة في مشتقة من إستراتيجية التوازن عبر الشاطئ، التي تقضي بدعم الحلفاء في المنطقة القادرين على حماية مصالح الولايات المتحدة، ولا تتدخل هذه الأخيرة إلا في حالة فشل حلفائها في احتواء التهديدات الأمنية. لكن التغير الذي طرأ على هذه الإستراتجية هو أنه بعد أزمة أوت 1990، أصبحت الولايات المتحدة تتولى بنفسها حماية مصالحها بعد إخفاق نظام الشاه في إيران عام 1979، والغزو العراقي للكويت. عندئذ، أصبحت السياسة الأميركية من تكرار مثل هذه الإخفاقات في منطقة جد حيوية لأمنها القومي.

ومادامت أن هذه الأهداف الإستراتيجية هي قديمة تم فقط تحديثها بعد أزمة أوت 1990، فإن من المتوقع ألا يحدث عليها تغيير كبير في أي إستراتيجية تصمم مستقبلا لأمن المنطقة. سوف يحدث فقط إعادة الترتيب في التعامل مع الحلفاء وكسب أصدقاء جدد وطريقة التعامل والموقف الذي يجب أن يتخذ في حالة فقدان حليف.[1]

---

[1] أنطوا زي ، "تأث ات السياسة الأم كية أمن ا ليج: وجهة نظر عسكرية،" ا ليج : ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 159-61.

لكن لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم مما يظهر من سيطرة أميركية على شؤون الأمن في منطقة الخليج في وقت الأزمات العاصفة، إلا أن الإستراتيجية تدرج ضمن خططها الأمنية دور بعض القوى الإقليمية والدولية وما يمكن أن تقوم به من أجل تأمين الاستقرار في المنطقة؛ خاصة بالنسبة للدول التي يعنيها أمن الخليج ولديها مصالح يمكن أن تكسبها من وراء المشاركة في الجهد الأمني الأميركي. ومن هذه الدول، نجد الأردن ومصر وتركيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا. ولقد ظهر دور القوى الدولية بشكل جلي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي وكذلك غزو العراق ومكافحة القرصنة في بحر العرب والبحر الأحمر. إن بيانات البيئة الإستراتيجية في الخليج تؤكد أن الأمن الإقليمي في الخليج يتجاوز الإستراتيجية الأمريكية، بالرغم من أنه يبقي على دورها المسيطر في كل الأحوال. وهناك أيضا الدور الإسرائيلي الذي بدأ يتزايد نتيجة للبرنامج النووي الإيراني وتصاعد حدة الصراع والنزاع الإيراني-الإسرائيلي على المنطقة، الذي بشكل بارز وعلني في حرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006 وحرب إسرائيل على غزو في ديسمبر 2008. في كلا الحربين، استخدمت أسلحة إيرانية ضد القوات الإسرائيلية، وما هو مقلق بالنسبة للإسرائيلية أن هذه الأسلحة –على بساطتها- طرحت تحديات جدية أمام التقدم العسكري على البيئة القتالية للقوات البرية. ونتيجة للعلاقة الإستراتيجية الوظيفية بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فإن محتوى الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج سوف يدخل الاهتمامات والاعتبارات الإسرائيلية الدفاعية في حساباته؛ خاصة فيما يتعلق ببرامج التسلح وأنظمة الدفاع الجوي التي يمكن أن تزود بها الولايات المتحدة دول المنطقة.

من ناحية أخرى، يرى أنطوان زيني[1] أن الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج لازالت تواجه العديد من التحديات أو المشاكل التي تعوق فعاليتها في العمل. وقد حدد هذه التحديات في النقاط التالية:

أ- غياب خاصية توحيد مواصفات استخدام المعدات والمنظومات العسكرية، والعقائد العسكرية المشتركة، وقلة التدريبات المشتركة والمنظومات الإقليمية المتكاملة في العمل. وأيضا ضعف العلاقات بين المؤسسات العسكرية وبرامج المعونات الأمنية المنسقة. وكلها شروط ضرورية لبناء منظمة أمنية إقليمية قوية وفعالة في احتواء التهديدات الأمنية والإستراتيجية.

ب- عدم التوصل إلى صياغة آليات تشاورية مشتركة فعالة، خاصة عند نشوب الأزمات الإقليمية، وهذا ما ترتب عنه تخوفات أميركية مستمرة من

---

[1] أنطوا زي ، مرجع سبق ذكره، ص ص, 167-69.

عدم الحصول على تعهدات من دول مجلس التعاون واضحة بشأن التعاون أثناء نشوب الأزمات أو تصاعد النزاعات الإقليمية.

ج- إن وجود القوات الأميركية على أراض بعض دول مجلس التعاون مزال محل خلاف وعامل عدم استقرار، على العكس القائم في مناطق أخرى من العالم.

د- مازالت العلاقات الأميركية-الخليجية متأثرة بطريقة أو بأخرى بالقضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية التي هي قضية جوهرية للعرب، وأن التعاون الأمني بين الجانبين يتأثر بشكل مستمر بهذه القضية؛ سواء بتأثير من إسرائيل أو بتأثير من دول مجلس التعاون الخليجي. يضاف إلى ذلك قضايا أخرى، مثل الإرهاب وربطها بالإسلام وقضية الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل والبرنامج النووي الإسرائيلي.

هـ- الاختلاف في تشخيص التهديدات الأمنية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون، والأكثر من ذلك الاختلاف بين دول مجلس التعاون نفسها في تشخيص التهديدات الأمنية، مثلا تشخيص الدور الإيراني على أنه تهديد أو لا.

و- الاختلاف حول أطراف التعاون الأمني الإقليمي، هل يتم الاقتصار على دول مجلس التعاون فحسب، أم يجب أن تنظم في المستقبل كل من العراق واليمن، وهل تستبعد إيران إلى غاية حدوث تغيير داخل البيئة المحلية الإيرانية أو لابد من إيجاد لإشراكها في الأمن الإقليمي؟ كل هذه الاهتمامات الإقليمية لا زالت عالقة ولم تجد لحد الآن حلا لها.

لكن مع هذه التحديات والمشاكل التي تواجه الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج العربي، إلا الولايات المتحدة الأميركية تحاول تدفع الحوار الأميركي الخليجي الثنائي وربما الجماعي في مرحلة لاحقة، نحو تطوير تصور عام للأمن الإقليمي؛ تكون هي نقطة القلب في بنائه وتحريكه. وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات المساعدة على ذلك، منها:

أ-توسيع قاعدة الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول مجلس التعاون لتشمل مختلف اهتمامات الأمن القومي الأميركي والخليجي على حد سواء، بشكل يؤدي إلى ترقية إطار لاتخاذ القرارات الأمنية السريعة لمواجهة التهديدات المفاجأة.

ب- دعم جهود دول مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى تحقيق مزيد من الاندماج الأمني والتعاون الإستراتيجي الإقليمي، الذي يهيئ المناخ لبناء قيادة أمنية إقليمية.

ج- السماح لدول مجلس التعاون بامتلاك تقنيات عسكرية وأنظمة دفاعية متطورة أميركية، التي سوف تعمل بطريقة أخرى تحقيق الربط الوثيق بين جيوش المنطقة والجيش الأميركي.

د- إلحاح الولايات المتحدة على دول المنقطة من أجل الاحتفاظ بوجود عسكري على أراضيها لغرض حماية مصالحها وتأمين الاستقرار الإقليمي، وتكون لها القدرة على التدخل العسكري المباشر والسريع في حال نشوب أزمات إقليمية على شاكلة أزمة أوت 1990.[1]

وكإشارة من الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة باراك أوباما على أهمية منطقة الخليج في المرحلة القادمة في الأمن القومي الأميركي، تم تعيين السفير الأميركي السابق في المملكة العربية السعودية والمساعد السابق لوزير الدفاع لشؤون أمن منطقة الخليج السيد تشاس فريمان، رئيسا لمجلس الاستخبارات القومي الذي يضم المنظمات الاستخبارية الأميركية المختلفة. وهو الشخص الذي يملك دراية كبيرة حول شؤون الأمن في منطقة الخليج، على اعتبار أنه قبل أن يتولى هذا المنصب الكبير، كان يتولى رئاسة مجلس الشرق الأوسط الذي يتولى إصدار الدراسات حول العلاقات الخليجية-الأميركية. إن كل هذه المعطيات تشير إلى الأهمية التي تعطيها الرئيس أوباما لشؤون الأمن في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص التي أصبحت مركز الثقل للانتشار العسكري الأميركي عبر العالم.[2]

لكن بالرغم من الاهتمام الأميركي الكبير بمنطقة الخليج ومظاهر السيطرة العسكرية التي تتمتع بها بعد احتلالها للعراق وإلغاء أي دور للجيش العراقي في المنطقة، إلا أن الإستراتيجية الأميركية –وفق وجهة نظر أميركية-[3] تبقى تواجه تحديا جديا في المنطقة وهو عدم القدرة على احتواء السعي الإيراني نحو امتلاك الأسلحة النووية، وأيضا عدم التحكم في سباق التسلح المحموم في المنطقة الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي من جديد؛ خاصة إذا اتجه نحو الإخلال بميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. الخطر الآخر الذي يواجه الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، هو انهيار الوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب العسكري مع نهاية عام 2011؛ وامتداد عدم الاستقرار إلى دول الخليج المجاورة. وكما

---

[1] كمال مد الأسطل، " و صياغة نظرية لأمن دول لس التعاون لدول ا ليج العربية،" دراسات إستراتيجية، ع. 33 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص ص. 110-14.

[2] ديوك أنتو ، "العلاقات ا ليجية-الأم كية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 116-17.

[3] مارتن أنديك، "أولويات السياسة الأم كية ا ليج: التحديات وا يارات،" ا صا الدولية منطقة ا ليج (أبو ظ : مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 115-16.

سبق أن أشرنا من قبل، أن هذه المخاوف هي حاضرة في ذهن القادة العسكريين الأميركيين، والتي جعلت قائد الأركان الأميركي يصرح في يوليو 2010 أنه الولايات المتحدة الأميركية قد تكون بحاجة للبقاء في العراق وأفغانستان لعشر سنوات قادمة.

3- العلاقات الإستراتيجية الأميركية-الخليجية. لا شك أن أحد مكونات الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الخليج، تحديد مضامين العلاقات الإستراتجية الأميركية-الخليجية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد أزمة أوت 1990 وأحداث 11 سبتمبر 2001. هذان الحدثان كانا مدخلتين إستراتجيتين أساسيتين في العلاقات الأمنية الأميركية-الخليجية. إنه التحول من إستراتجية المحافظة على المصالح عبر الوكلاء الإقليميين إلى مباشرة تأمين المصالح الحيوية بواسطة القوة الأميركية المهيمنة على النظام الإقليمي. ومن المفارقات أن التحول الإستراتيجي في العلاقات الأمنية الأميركية-الخليجية قد صاحبته توترات أمنية شديدة أثرت على قلب المنطقة ومحيطها حتى مع نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين؛ على اعتبار أنه بدل من يؤدي الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة والإستراتجية الجديدة إلى تقليص التهديدات، قد تصاعدت هذه التهديدات خاصة من قبل الجماعات المسلحة وأصبحت تهدد استقرار دول بكاملها (العراق واليمن).

إن أحد أكثر مظاهر العلاقات الأمنية الأميركية-الخليجية هو العلاقات العسكرية المتعلقة بسيطرة الولايات المتحدة الأميركية على سوق السلاح في دول مجلس التعاون، واستعانة هذه الأخيرة بأميركا من أجل تحديث قواتها المسلحة وبناء قوة ردع ضد التهديدات الأمنية المختلفة. يمكن بيان سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على سوق الأسلحة لدول المجلس من خلال عرض بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (19) يبين الدول المزودة لدول الخليج بالسلاح في فترة 1987-2000 بالمليون دولار.[1]

		أميركا	روسيا	الصين	أوروبا الغربية	دول أخرى	بقية العالم	المجموع
البحرين	1987-1990	300	0	0	0	0	0	300
	1991-1994	200	0	0	0	0	0	200
	1995-1998	500	0	0	0	0	0	500
	1996-1999	500	0	0	0	0	0	500
	1997-2000	700	0	0	0	0	0	700
الكويت	1987-1990	2، 500	200	0	200	200	200	3، 300
	1991-1994	3، 500	800	0	1، 800	0	100	6، 200
	1995-1998	900	0	200	700	100	0	1، 900
	1996-1999	800	0	200	100	0	0	1، 100
	1997-2000	500	0	200	0	0	0	700
عمان	1987-1990	100	0	0	600	0	0	700
	1991-1994	0	0	0	500	0	100	600
	1995-1998	0	0	0	300	100	100	500
	1996-1999	0	0	0	300	100	0	400
	1997-2000	0	0	0	300	100	0	400
قطر	1987-1990	0	0	0	0	0	0	0
	1991-1994	0	0	0	2 ،000	0	0	2 ،000
	1995-1998	0	0	0	900	0	0	900
	1996-1999	0	0	0	800	0	0	800
	1997-2000	0	0	0	0	0	0	0

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 275-76.

تابع

		أميركا	روسيا	الصين	أوربا الغربية	دول أخرى	بقية العالم	المجموع
المملكة العربية السعودية	1987- 1990	18 ،800	200	300	23 ،000	2 ،300	200	44 ،800
	1991- 1994	15 ،600	0	0	6، 600	100	0	22 ،300
	1995- 1998	5، 100	0	0	1، 700	800	300	7 ،900
	1996- 1999	5، 500	0	0	400	900	300	7، 100
	1997- 2000	4، 300	0	0	0	1، 100	300	5، 700
الإمارات العربية المتحدة	1987- 1990	300	0	0	300	0	400	000،1
	1991- 1994	300	500	0	3، 900	100	0	4، 800
	1995- 1998	100	400	0	6، 000	800	100	7، 400
	1996- 1999	300	400	0	6، 000	800	200	7، 700
	1997- 2000	800 600،	800	0	6، 000	200	200	14، 000

أما إذا أخذنا نموذجا من حصة الولايات المتحدة في سوق السلاح السعودي، فسنجد أنها تستحوذ على معظم الميزانية العسكرية للمملكة، وتسيطر على الكثير من صفقات التسلح الكبرى. وهذا ما هو مبيّن في الجدولين التاليين:

جدول رقم (20) يبيّن اتفاقات التسلح السعودية الجديدة

الدولة الممولة	1993-1996	1997-2000	2001-2004
الولايات المتحدة	11 ،800	4 ،100	3 ،800
روسيا	0	0	0
الصين	0	0	0
الدول الغربية الرئيسية	6 ،500	0	1 ،700
الدول الأوربية الأخرى	500	800	0
كل الدول الأخرى في العالم	0	0	100
المجموع	18 ،800	4 ،900	5 ،600 [1]

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 291.

جدول رقم (21) يبيّن الممولون بالسلاح للسعودية (بالمليون دولار).

الدولة الممولة	1993-1996	1997-2000	2001-2004
الولايات المتحدة	12 ،100	16 ،000	4 ،700
روسيا	0	0	0
الصين	100	0	0
الدول الغربية الرئيسية	16 ،100	17 ،100	13 ،900
الدول الأوربية الأخرى	3 ،600	2 ،600	400
كل الدول الأخرى في العالم	0	0	0
المجموع	31 ،900	35 ،700	19 ،000 [1]

ولقد استمرت الولايات المتحدة في السيطرة على سوق السلاح في منطقة مجلس التعاون الخليجي حتى بعد احتلال العراق. وقد مثلت صفقات الأسلحة الأميركية إلى دول المنطقة إحدى النقاط الرئيسية في الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول المجلس. فعلى سبيل المثال، في عام 2007، بلغت قيمة مجمل صفقات التسلح بين الطرفين أكثر من 20 مليار دولار. تضمنت صفقة المملكة العربية السعودية بيع الولايات المتحدة 900 وحدة هجومية صاروخية هجومية مشتركة، وهي عبارة عن أجهزة متطورة معدة لاستخدامها في تحويل القذائف غير الذكية إلى قنابل ذكية. الصفقة الأميركية الأخرى مع دول المنطقة هي المبرمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول بيع نظام الدفاع الصاروخي على الارتفاعات الشاهقة (المعروفة اختصار بـ THAAD) والتي أبرمت في سبتمبر 2007، وقد قدّرت قيمتها بـ 07 مليار دولار. وهو نظام مصمم لحماية التجمعات السكانية والبنية الحيوية والأبراج العالية من الهجمات الصاروخية القادمة من داخل الغلاف الجوي للأرض ومن خارجه.

كما سعت الولايات المتحدة الأميركية أيضا للسيطرة على سوق الصناعات النووية للأغراض السلمية الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد كانت من بين نقاط جدول أعمال زيارة الرئيس جورج بوش الابن للمنطقة في عام 2008، مناقشة إمكانيات التعاون الأميركي-الخليجي

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 290.

حول تطوير الطاقة النووية السلمية وعرض المساعدة الأميركية في ذلك على حكومات المنطقة. وفي هذا السياق تم إبرام مذكرة تفاهم أميركية – بحرينية وأميركية-سعودية حول التعاون الثنائي في مجال تطوير الأبحاث في الطاقة النووية السلمية. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوقيع الاتفاقية 123 مع الولايات المتحدة الأميركية حول تبادل المعرفة والتقانة النوويتين ونقل المواد الخاصة من أجل تطوير برنامج نووي للأغراض السلمية، مع تنازل الإمارات عن حقها في تخصيب اليورانيوم وتعيين مندوب دائم لها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

الحقيقة أن عملية إشراف الولايات المتحدة الأميركية في الغالب على تحديث جيوش دول مجلس التعاون الخليجي والاستحواذ على معظم صفقات التسلح الكبرى هو جانب واحد من العلاقات الإستراتجية الأميركية-الخليجية. على اعتبار أن هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية في هذه العلاقة، خاصة المتعلقة بعمل إستراتيجية الدفاع وترتيب الوضع الأمني وعمليات الاستقرار الإقليمي. خاصة أنه بات واضحا بعد احتلال العراق –بالنسبة للعديد من الإستراتيجيين[2]- أن الولايات المتحدة الأميركية تريد الإبقاء على وجود عسكري في المنطقة لضمان أمن مصالحها وأصدقائها في المنطقة، مادامت مصادر التهديد قائمة وتحتاج إلى قوة كبيرة لاحتوائها؛ سواء تعلق الأمر ببرنامج إيران النووي أو تصاعد نشاط القاعدة في المنطقة. إن هذه التهديدات قد فرضت نمطا من التفكير على قادة دول المجلس، يقضي بأن المظلة الأمنية الأميركية أصبحت ضرورية للحفاظ على الاستقرار. فعلى سبيل المثال، تصاعد القتال بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في النصف الثاني من عام 2009، كان مرشحا ليتدفق إلى دول الخليج الأخرى التي يوجد ضمن مواطنيها أقليات شيعية، لو لم توجد القوات الأميركية في المنطقة التي حالت دون التدخل الإيراني فيها من جهة ، وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل مساعدة الجيش اليمني والقوات الأمنية على الصمود في وجه هجمات المتمردين ومنع امتدادها إلى باقي المحافظات. ولم يعد خافيا على أحد التنسيق الاستخباري والأمني بين القوات الأميركية وقوات دول المنطقة بكل قطاعاتها.

---

[1] إميل حكيم وإلينا ماكغفون، "العلاقات الأم كية-ا ليجية 2008: عام من التحول،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 146 -47.

[2] جيفري كيمب، "تأث ال نامج النووي الإيرا أمن ا ليج،" ا ليج: ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 254-56.

إلى جانب تنامي التنسيق الأمني الأميركي-الخليجي، تسعى أيضا الولايات المتحدة الأميركية إلى تطوير علاقاتها مع إيران مع مجيء إدارة باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام 2009؛ مع حرصها ألا تثير سياسة الأبواب المفتوحة على إيران مشاكل مع حلفاء وأصدقاء المنطقة لأميركا. فقد وجه الرئيس الأميركي باراك أوباما خطابا للشعب الإيراني في 20 مارس 2009، حيث من خلاله القيادة الإيرانية على التجاوب الإيجابي مع مبادرة الحل الدبلوماسي للمشاكل العالقة بين البلدين. في نفس الوقت أكد للجانب الآخر من منطقة الخليج –دول مجلس التعاون- أن الحوار الأميركي-الإيراني سوف لا يكون على حساب دول المجلس، وذلك من خلال الخطاب الذي وجهه بمناسبة انعقاد القمة الخليجية التشاورية في الرياض في 2009/05/05. وجاء رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي على الخطوة الأميركية من خلال تصريح الأمين العام للمجلس عبد الرحمان العطية، الذي قال عقب ختام القمة بأن الحوار الأميركي مع إيران يجب ألا يكون على حساب المصالح الإستراتيجية العربية خاصة دول مجلس التعاون. لكن في العموم، مجرد إظهار الإستراتيجية الأميركية الجديدة الرغبة في الحوار حول المشاكل الإقليمية، يعد الطريق الأمثل في تجنيب المنطقة التوتر وعدم الاستقرار الإقليمي من وجهة نظر بعض المراقبين[1] في المنطقة. خاصة عندما يراعي هذا الحوار المخاوف الخليجية خول احتمالات عودة الهيمنة الإيرانية على المنطقة التي كانت موجودة قبل عام 1979. والحقيقة، أن الرئيس الأميركي قد قدّم تطمينات لدول المنطقة خلال الزيارة التي قام بها إلى المملكة العربية السعودية في مايو 2009.

من ناحية أخرى، تتضمن العلاقات الأميركية الخليجية الإستراتيجية مطالب خليجية حول منع إيران أن تتحول إلى قوة نووية إقليمية تهدد استقرار المنطقة وتبتز دول الخليج الستة. تقتضي هذه المطالب بالضرورة الاستمرار في الاعتماد التقليدي على قوة الولايات المتحدة الأميركية في توفير الأمن والمحافظة على الاستقرار الإقليمي؛ في ظل عدم ظهور بوادر قوة إقليمية قادرة على التوازن الإستراتيجي مع إيران في المدى المنظور. لكن هذا الخيار ليس هو الأفضل وإنما هو المتاح، بسبب العيوب السياسية المرافقة له مثل مناهضة شعوب المنطقة للوجود العسكري الأميركي بسبب

[1] عبد ا لميل زيد ا رهون، "أمن ا لميج: العراق وإيران وا تغ الأم كي،" دراسات إستراتيجية، ع. 147 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص. 24- 34.

المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني والعراقي التي تدرك أنها نتائج للسياسة الأميركية في المنطقة المنحازة لإسرائيل.[1]

مع وجود هذه العيوب الوظيفية في العلاقة الأميركية –الخليجية الإستراتيجية، إلا أن الحوار الإستراتيجي قد استمر بين الطرفين من أجل الإجابات على الاهتمامات والمخاوف ذات العلاقة وفي نفس الوقت إيجاد السبل الكفيلة باحتواء النتائج غير المرغوبة لأي تعاون إستراتيجي على مستويات متقدمة بين الطرفين. يتم ذلك من خلال تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي والارتقاء بمستوى التنسيق العسكري بين الطرفين. بالإضافة إلى الزيارات رفيعة المستوى لمسئولين أميركيين إلى المنطقة مثل زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ونائبه والرئيس باراك أوباما ونائبه والعديد من كبار المسئولين الأميركيين كوزير الدفاع ووزيرة الخارجية. يندرج هذا النشاط الدبلوماسي تحت غطاء الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية. في مقابل ذلك، كانت هناك العديد من الزيارات الخليجية إلى واشنطن وعلى رأسها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد بن عبد العزيز، وزيارة ولي عهد إمارة أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مرتين، وزيارة وزير خارجية سعود الفيصل ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر الأحمد المحمد الصباح، والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى، ووزير الدفاع الإماراتي وولي عهد إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. كل هذه الزيارات تمت في عام 2008. وفي يوليو 2010 زار خادم الحرمين الشريفين الولايات المتحدة الأميركية، والتقى بالرئيس باراك أوباما، وكانت المحادثات مركزة على ثلاث ملفات أساسية وهي: مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية والملف العراقي وبرنامج إيران النووي. وفي حركة لافتة، قامت الولايات المتحدة الأميركية في مارس 2008 بتسليم قيادة القوة البحرية المشتركة 152 –هي قوة متعددة الجنسيات تكافح الجريمة في مياه الخليج- إلى دولة البحرين، وأصبحت بذلك مملكة البحرين أول دولة خليجية تتولى قيادة هذه القوة.[2]

4- الأولويات الأميركية في منطقة الخليج في ظل التطورات الجديدة.

من خلال المبادئ الإستراتيجية المعلن عنها من قبل الإدارات الأميركية

---

[1] ديوك أنتو ، "العلاقات ا ليجية-الأم كية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 116-29.

[2] إميل حكيم وإلينا ماكفقون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 144-46.

المتعاقبة على البيت الأبيض منذ ظهور أهمية نفط منطقة الخليج الإستراتجية في الاقتصاد العالمي، يمكن تحديد الأولويات الأميركية -التي بقي البعض منها ثابتا والبعض الآخر تغير بسبب تغير الوضع الدولي وميزان القوى الإستراتيجي العالمي وظهور تهديدات جديدة للأمن القومي الأميركي، على الأقل منذ احتلال العراق في 2003- كما يطرحها بعض الإستراتيجيين الأميركيين[1] في مجموعة من النقاط هي في كالتالي:

أ-أمن الطاقة. تكمن الأولوية الأميركية في هذه النقطة الإنتاج الوافر من النفط الذي يحتاجه الاقتصاد العالمي والعبور الآمن لهذا النفط إلى الأسواق العالمية ومنع سيطرة أو تهديد قوة لحقول النفط في السعودية (باعتبارها الدولة المرجحة والموازنة لأسعار النفط) وباقي دول الخليج الستة. إن أي انقطاع لإمدادات النفط بسبب حرب أو عدم استقرار إقليمي أو قرارات حكومية بشأن الإنتاج، يمكن أن يدفع بأسعار النفط إلى مستويات عالية من شأنها أن تؤثر بشكل مأساوي في الاقتصاديات الغربية كلها. ومادامت هذه الاقتصاديات بحاجة إلى تدفق نفط الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة، فإن مسئولية الولايات المتحدة الأميركية أن تحمي هذه المصلحة الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم. يتفرع عن هذه الأولية الكبرى، أولويات أخرى فرعية مرتبطة بها مثل حماية الأنظمة السياسية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية والمحافظة على استمرار استقرارها. وأكثر الدول الخليجية المعنية بذلك هي المملكة العربية السعودية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة عرضة لضغط كبير من قبل الجماعات المتطرفة. واعتبارا لهذه المصلحة، فإن الولايات المتحدة سوف تستمر في المحافظة على استقرار السعودية من أجل ضمان مصالحها الحيوية في تدفق النفط دون عوائق وبأسعار معقولة.

ب-المحافظة على توازن القوى الإقليمي. وهي أولوية مرتبطة بشكل وظيفي مع الأولوية الأولى، على اعتبار أن أحد أدوات الاستقرار الإقليمي هو منع أي قوة إقليمية من الهيمنة على ميزان القوى الإقليمي وتهديد الدول النفطية الضعيفة. خاصة مع استمرار مطالب جغرافية لبعض الدول الإقليمية الكبرى في ضم أو اقتطاع أراض من دول النفطية الصغيرة منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج عام 1971، مثل المطالب الإيرانية في مملكة البحرين والجزر الإماراتية ومطالب العراق في دولة الكويت.

ج- تشجيع الإصلاحات السياسية في المنطقة. ففي الوقت التي تسعى فيه الولايات المتحدة لاحتواء تهديدات الجماعات الإسلامية المتطرفة في

---

[1] مارتن أنديك، "أولويات السياسة الأم كية ا لميج: التحديات وا يارات،" ا صا الدولية منطقة ا لميج (أبو ظ : مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 116 -17.

المنطقة، كذلك تعمل على تشجيع حكومات المنطقة من أجل القيام بالإصلاحات اللازمة وتلبية تطلعات شعوبها. وتتضمن هذه الإصلاحات من المنظور الأميركي، تحفيز حصول المرأة على حقوق مماثلة لحقوق الرجل في مختلف النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتوفير وظائف منتجة لكل الباحثين عن مناصب شغل، وإدخال الحداثة في التعليم التي تساعد على التفكير، وتوفير مساحة سياسية تمكّن الأصوات المعتدلة والنقدية من المساهمة في بناء المجتمع المدني والتطوير السياسي للمجتمع ككل. والحقيقة أن معظم هذه المطالب الأميركية، قد أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز دعمه لها صراحة، لكن لابد أن تؤكد الولايات المتحدة الأميركية حسن النوايا للقيادة السعودية من وراء هذه الإصلاحات وأنها لا تريد زعزعة استقرارها، وإنما تعمل دوما على مساعدتها لتبني سياسات مستنيرة من شأنها أن تحقق تطلعات شعبها.[1]

د-الردع والاحتواء. الأولوية الرابعة في الإستراتيجية الأميركية إزاء من منطقة الخليج هي ألا تظهر القوة العسكرية الأميركية بمظهر الضعف أمام التهديدات الإقليمية، وفي نفس الوقت العمل على احتواء هذه التهديدات خاصة الآتية من قبل الجماعات المتشددة (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية) التي تستهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي. وهذا يعني أنه يتطلب من القوة العسكرية الأميركية أن تبقى في الوضع الهجومي النشط وعدم إهمال العمل الدبلوماسي في إيجاد دائرة كبيرة للتنسيق والتعاون الأمني والاستخباري مع حلفائها في المنطقة.[2]

هـ- احتواء الانتشار النووي. الأولوية الخامسة في الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الخليج هي احتواء مساعي بعض دول المنطقة وعلى رأسهم إيران من امتلاك الأسلحة النووية، عبر تنسيق الجهود الدولية ومنع وصول المواد الضرورية لصناعة الأسلحة إليها وتشديد العقوبات الاقتصادية والتجارية من أجل تثبيط عمليات تطوير الأبحاث النووية الزائدة عن الحاجات السلمية. ولو أن بعض الإستراتيجيين الأميركيين[3]

---

[1] مارتن أنديك، مرجع سبق ذكره، ص ص. 130-31.

[2] لورنس كورب، "ا ليج العر وإستراتيجية الأمن القومي الأم كي،" سلسلة اضرات الإمارات، ع. 101 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 32 -35.

[3] Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 26-33.

يرون أن "أولوية احتواء الانتشار النووي" هي أولوية كونية في السياسة الخارجية الأميركية وليست خاصة بإيران أو منطقة الخليج فقط. إن الدافع وراء إعطاء الأولوية لمنع الانتشار النووي في منطقة الخليج في السياسة الأميركية –من منظور بعض الإستراتيجيين- هو أن أي طرف إقليمي ينجح في امتلاك الأسلحة النووية سوف يقلب ميزان القوى ويهدد الاستقرار العالمي وليس الإقليمي فحسب. وإيران لديها القاعدة لأن تصبح دولة مسلحة نوويا من هذا المنظور. ولو أن في الحالة الخليجية، الخوف الأميركي من الانتشار النووي هو محفز بشكل أكبر بواسطة الخوف الإسرائيلي؛ لخلل إستراتيجي تعاني منه إسرائيل ولا تستطيع تجاوزه في المدى المنظور وهو ضعف العمق الإستراتيجي الذي يتعامل بفعالية مع أي هجوم نووي أو بواسطة أسلحة الدمار الشامل. وفي كل الأحوال، أنى كان الدافع، فإن المخرجة واحدة وهي الخوف من عدم الاستقرار العالمي وأن مشكلة الانتشار النووي بصفة عامة، ينظر لها الإستراتيجيون[1] على أنها تهديد للاستقرار العالمي.

---

[1] Shireen M. Mazari, “Arms Control & Nuclear Proliferation: Importance for Asia & the GCC Region,” In Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia, ed. Gulf Research Center (Dubai: Gulf Research Center, 2006), pp. 59 -75.

المبحث 4: الدور الأوربي في أمن الخليج

الطرف الثاني المهم والمؤثر في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربية هو أوربا، بسبب المصالح الحيوية لها في المنطقة والتي تخدم بشكل أفضل وآمن عندما تبقى المنطقة مستقرة وبعيدة عن التهديدات الأمنية. وعندما نقول أوربا، فإن الأمر يعني بالذات القوى العظمى فيها وهي على وجه الخصوص: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا. الحقيقة أن العلاقات الأمنية والإستراتيجية الأوربية-الخليجية قد أخذت ثلاث مستويات من التفاعل، مستوى التفاعل الأطلسي-الخليجي، ومستوى الإتحاد الأوربي-الخليجي، ومستوى علاقة القوى العظمى الأوربية-الخليجية. وكل مستوى من هذه المستويات هو بمثابة مجال لتحليل الدور الأوربي في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي في منطقة الخليج؛ إذا طبقنا منهجية باري بوزان[1] في تحليل قضية الأمن. وبناءً على ذلك، سوف نناقش هذه المبحث من خلال مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- دور الحلف الأطلسي في الأمن الإقليمي الخليجي.

2- مبادرة إسطنبول والمضمون الإستراتيجي للحلف نحو منطقة الخليج العربية.

3-علاقات الاتحاد الأوربي بمجلس التعاون الخليجي: الحوار الإستراتيجي.

4- القوى العظمى الأوربية والأمن في منطقة الخليج.

إن مناقشة الدور الأوربي في استقرار أمن منطقة الخليج هو تكملة للمناقشة السابقة المتعلقة بالدور الأميركي، على اعتبار أن دور أوربا يأتي في المرتبة الثانية وهو داعم للجهود الأميركية. والسبب في ذلك، ارتباط استقرار أوربا باستقرار منطقة الخليج أو بالأحرار استمرار التدفق الآمن لإمدادات النفط إلى أسواقها، وأن قوة الولايات المتحدة في المهيمنة على الوضع الإستراتيجي الإقليمي خاصة بعد عام 2003.

---

[1]Barry Buzan , “The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered,” In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-201.

1- دور الحلف الأطلسي في الأمن الإقليمي الخليجي. يدرج الدور الأطلسي ضمن مستوى تحليل الدور الأوربي في أمن الخليج بسبب الطابع الغالب على الحلف الأطلسي أنه أوربي من حيث عدد الأعضاء ووجود مقر القيادة المركزية في بروكسل.

هناك حقيقة إستراتيجية مستمرة منذ إنشاء الحلف الأطلسي إلى يومنا هذا وهي الارتباط الوظيفي بين الأمن الأوربي والأمن في منطقة الخليج بسبب اعتماد أوربا الغربية بالذات على ما نسبته من 50 إلى 70 بالمائة من إمدادات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، ومن ثم أي زعزعة للاستقرار في منطقة الخليج سوف تؤثر تلقائيا في الأمن الأوربي ومن ورائه الأمن الأطلسي إذا أدخلنا اليابان في الاعتبار. لذلك، تقليديا عملت الدول الأوربية والولايات المتحدة منذ إنشاء الحلف على أن تكون قريبة من المنطقة وذلك بضم تركيا لعضوية الحلف، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة في الحلف. بناءً على ذلك، أصبحت حماية خطوط الإمداد بالطاقة من حقول النفط في السعودية وغيرها إلى الأسواق الأوربية تقع ضمنيا تحت المجال الإستراتيجي الأطلسي، ولو أن هذه الحقيقة الإستراتيجية لم تكن واضحة خلال الحرب الباردة بهدف إبعاد أي صراع سوفياتي أطلسي داخل المنطقة. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت البيئة الإستراتجية لنشاط الحلف، التي إحدى معالمها امتداد التهديدات الأمنية من مناطق خارج نطاق الحلف إلى داخل مجاله الإستراتيجي، ومن ثم انتشر اعتقاد داخل الحلف يقضي بتوسيع دور الحلف في الدفاع عن المصالح الغربية داخل مجاله التقليدي وخارجه. لذلك هو موجود في البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب وأفغانستان.

إن المهمة الجديدة للحلف، سوف تستدعي تطوير إستراتيجية الدفاع الشاملة الممتدة حيث تمتد المصالح الأطلسية (منطقة الخليج العربية)، وفق المتطلبات التالية:

أ- القدرة على نشر قوات كبيرة في ظرف قصير وعلى مسافات بعيدة عن حدود دول الحلف الأطلسي، لاحتواء التهديدات الأمنية.

ب-توفير الإمكانيات اللازمة في تدفق عمليات الإمداد المنخرطة في العمليات القتالية شديدة الحدة، مع وجود فرص قليلة في الاستفادة من البنية التحتية للحلف.

ج- القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية تحت ظروف وجود إمكانية لاستخدام الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية.

د- تفعيل التنسيق في القيادة والعمل داخل الحلف، كقوات متعددة الجنسيات متجاوبة مع متطلبات وظرف الأعمال القتالية القاسية (كالجارية في أفغانستان).

إن طرح هذه العناصر المقترحة من أجل تطوير الإستراتيجية الجديدة للحلف، هو من أجل التعامل بفعالية مع التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاستقرار الأوربي حتى ولو كانت هذه التهديدات لا تقع تقليديا في مجاله الإستراتيجي. بحيث قد تصاعدت الحاجة إلى عملية تكييف قوات منظمة حلف الشمال الأطلسي، بشكل تصبح فيه أكثر قدرة على التجاوب مع مشكلات الأمن والمتطلبات التي تفرضها البيئة الإستراتجية الجديدة الممتدة من شمال المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي في الجنوب الشرقي. لكن لابد من الإشارة إلى أن أعضاء الحلف ليست لديهم موقفا مشتركا من انخراط الحلف في عمليات قتالية في قلب منطقة الخليج، إذ نجد كل من ألمانيا وفرنسا تعارض أي نشاط عسكري قتالي في المنطقة؛ مع الاتفاق على هدف حماية خطوط تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق الأوربية.[1]

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 المنعرج الخطير في توسع نشاط الحلف نحو المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربية على وجه الخصوص بسبب جنسية المهاجمين في هذه الأحداث، وكذلك إلى المناطق التي تقع في محيط البيئة الإستراتيجية لأمن الخليج العربي؛ وذلك تحت عنوان الإستراتجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأكبر وجود عسكري لمنظمة حلف الشمال الأطلسي الذي ترتب عن وقوع أحداث 11 سبتمبر، كان في أفغانستان الذي لا يزال مستمر ويخوض حربا قاسية مع عناصر تنظيم القاعدة ومسلحي طالبان. لقد اتخذ قرار نشر القوات الأطلسية في أفغانستان من أجل دعم القوات الدولية هناك في تثبيت الاستقرار، في قمة الحلف التي عقدت عام 2002 في مدينة براغ التشيكية، وذلك باقتراح تقدمت به كل من ألمانيا وهولندا. ولاحقا في أغسطس من عام 2003، تولى الحلف الأطلسي قيادة تلك القوة الدولية البالغ عددها 5500 جندي؛ وبذلك أصبح مسئولا على إدارة العمليات القتالية في منطقة تقع في محيط البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربية. من الناحية التاريخية، تعتبر هذه العملية العسكرية هي أول عملية للحلف خارج منطقته التقليدية في أوربا.[2]

بعد أفغانستان، اقترب الحلف من قلب منطقة الخليج العربية عندما وافق على القيام بتقديم المساعدة للقوات الأمنية العراقية بعد الاحتلال، والمتمثلة

---

[1] ريتشارد سوكولسكي، إف ستيفن لارا ، وإيان ليسر، "ا لمفاء وأمن الطاقة: الرؤى والسياسات،" أمن ا لميج العر : سـ مسا ات ا لمفاء العسكرية، تح. ريتشارد سوكولسكي وآخرون، تر. الطاهر بوساحية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 72 -76.

[2] مصطفى علوي يوسف، "إستراتيجية ا لف الأطلسي اه منطقة ا لميج العر ،" دراسات إستراتيجية، ع. 129 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 24 -26.

في الإشراف على عمليات التدريب والتجهيز بما يتناسب مع طبيعة الصعوبات الأمنية التي تواجه النظام الجديد في بغداد. الدور الآخر الأطلسي الآخر في العراق هو القيام بعمليات الدعم اللوجستي والاستخباري للقوات الدولية العاملة في وسط وجنوب العراق، بعد قيام ممثل بولندا في مجلس الحلف –بوصفه قائدا لهذه القوات- بتقديم طلب هذه المساعدة من الحلف في 2003/06/02. وفي قمة إسطنبول في جوان 2004، قرر الحلف الأطلسي أن يكون له وجود رسمي ودائم في العراق من خلال إنشاء بعثة للحلف في بغداد تضطلع بمهمة الإشراف على تدريب وتأهيل القطات المختلفة للقوات الأمنية العراقية، وقد أشرف على هذه البعثة الجنرال الأميركي ديفيد بيتر أوز. وقام الأمين العام للحلف الأطلسي ياب دي هوب شيفر مقر مكتب البعثة في المنطقة الخضراء في أول ديسمبر 2004. وبموجب ذلك، سوف يقوم الحلف الأطلسي بتدريب المستويات العليا والمتوسطة من القوات الأمنية العراقية في الكليات والمدارس العسكرية داخل العراق وخارجه. لقد كانت البعثة الأطلسية في بغداد مكونة من 50 ضابطا في البداية، ثم ارتفع هذا العدد –نتيجة لزيادة الحاجة لذلك- إلى 360 ضابطا في فبراير 2005. لقد توسعت المساعدة الفنية الأطلسية للقوات العراقية، منها إنشاء مركز للتعليم والتدريب وتطوير العقيدة العسكرية، وإعداد كتيب عن المفاهيم العملياتية للاشتباك المسلح من أجل حماية الذات. وقد كان البرنامج المحدد لهذه البعثة الأطلسية أن تقوم بتدريب حوالي 1000 ضابط عراقي داخل المؤسسات الأمنية العراقية، و500 ضابط آخرين خارج العراق كل سنة؛ وهو مشروع ضخم يعكس اهتمام الحلف الأطلسي الكبير بتثبيت الاستقرار في العراق ومن ورائه منطقة الخليج ككل. أما فيما يتعلق بالمركز الأمني للتدريب الذي أنشأه الحلف، كانت مهمته التنسيق مع وزارة الدفاع العراقية من أجل إعادة تشغيل كلية القادة والأركان وإعداد وتطبيق المقررات وتقديم المادة العلمية وإعداد الخطط القتالية وغيرها من مسائل الدفاع والإستراتيجية.[1]

أما فيما يتعلق بالدور الأمني للحلف الأطلسي في استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تمت مناقشته عبر ثلاث مؤتمرات التي عقدت خصيصا لهذا الغرض. عُقد المؤتمر تحت عنوان "تحولات الناتو والأمن في الخليج" في أبريل 2004. وكان جدول أعمال المؤتمر مركزا حول دراسة طبيعة الدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف لمساعدة دول المنطقة على تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي، خطوة نحو تطوير الشراكة الأمنية

[1] مصطفى علوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 42 -45.

بين الطرفين، بالإضافة إلى مناقشة التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج والسبل التعامل معها وحصة الحلف في المساعدة على ذلك. أما المؤتمر الثاني، فقد عقد في ديسمبر 2005 وكان مخصصا لنفس الغاية وهي مناقشة دور الحلف في أمن الخليج، وبدا هناك اتفاق بين المشاركين حول ضرورة تطوير الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين؛ بسبب تبلور إدراك مشترك لطبيعة التهديدات التي تواجه الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي وفي مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما عبّر عنه الأمين العام للحلف عندما اعتبر أن التهديدات التي تواجه الخليج والحلف هي واحدة، والمتمثلة أساسا في تصاعد الهجمات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة الأسلحة والبشر والمخدرات.

أما المؤتمر الثالث في سلسلة مناقشة الدور الأطلسي في أمن الخليج، فقد انعقد في دولة الكويت خلال يومي 12 و13 ديسمبر 2006 تحت شعار "مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون".[1] ومن خلال شعار المؤتمر، يتجلى محور النقاش الذي دار حول تطوير الفهم لمبادرة إسطنبول التي أطلقها الحلف الأطلسي باتجاه منطقة الشرق الأوسط ككل، والتي سنناقشها لاحقا.

2- مبادرة إسطنبول والمضمون الإستراتيجي للحلف نحو منطقة الخليج العربية. تعتبر ما أصبح متعارفا عليه "بمبادرة إسطنبول" الخطوة الأطلسية المباشرة نحو الانخراط في الترتيبات الأمنية الإقليمية في الخليج، والعمل على تطوير العلاقات الإستراتيجية والأمنية مع دول المنطقة من أجل احتواء التهديدات الأمنية المتصاعدة والممتدة إلى المنطقة التقليدية للنشاط الأمني للحلف. إن هذه المبادرة قد جاءت على خلفية أن التهديدات الأمنية لاستقرار المنطقة الأطلسية هي قادمة من الشرق الأوسط، ومن منطقة الخليج بشكل أكثر تحديدا، على خلفية جنسيات المهاجمين في أحداث 11 سبتمبر 2001.

لقد أطلقت "مبادرة إسطنبول" للتعاون الأمني بين الحلف الأطلسي ومنطقة الشرق الأوسط خلال اجتماع قمة الحلف في مدينة إسطنبول بتاريخ 28 و29 جوان 2004. يتضمن نص المبادرة مجموعة من المبادئ التي تضبط العلاقة بين حلف الشمال الأطلسي والأعضاء من الشرق الأوسط الذين يرغبون في الانضمام إليها. يمكن تحديد هذه المبادئ في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لمس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للدراسات، 2007)، ص ص. 142 -48.

أ- تعتبر المبادرة مفتوحة أمام كل أطراف منطقة الشرق الأوسط للانضمام إليها، والذين يتقاسمون مع الحلف أهداف مكافحة الإرهاب ومواجهة انتشار أساحة الدمار الشامل وغيرها من التهديدات الإقليمية.

ب- ترجع صلاحية النظر في رغبة انضمام كل طرف على حدة للمبادرة، إلى مجلس حلف الشمال الأطلسي في تقدير قبول الطلب أو رفضه.

ج- يتعلق نشاط المبادرة بالجوانب الإجرائية والتشاور الجماعي والمشترك في تحديد نوعية ومدى وحدود الأنشطة التي تتم تحت وصاية المبادرة.

ومن الأنشطة المقترحة لتطوير التعاون الأمني والإستراتيجي بين الحلف ودول المنطقة، تقديم الحلف الأطلسي التوجيهات حول مسائل الإصلاح الدفاعي وطرق تحديد الموازنات الدفاعية وتنظيم العلاقة بين القطاعات المدنية والعسكرية. المساعدة على تطوير آليات التنسيق والتكامل العملياتي داخل الأجهزة العسكرية وفي البيئة القتالية، وذلك من خلال إيجاد فرص المشاركة في التدريبات والمناورات العسكرية التي يقوم بها الحلف، بالإضافة إلى برامج التدريب والتكوين العسكري في مؤسسات الحلف المتطورة التي تساعد على تطوير نظم القيادة والسيطرة وتأهيل قيادة الأركان في جيوش دول المنطقة. أيضا تقترح المبادرة التعاون حول مكافحة الإرهاب والتعاون البحري وتبادل المعلومات وتطوير قدرات قوات الأمن في دول المنطقة على التعامل بفعالية مع التهديدات الإرهابية. الاشتراك في جهود الحلف الأطلسي الموجهة ضد احتواء تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل وتداول تكنولوجيا صناعتها ومنع وصولها إلى أيد الجماعات المسلحة. أيضا مساعدة الدول المنظمة للمبادرة على مراقبة والتحكم في حركة التنقل على حدودها، خاصة فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والتهريب والمخدرات وعمليات الملاحقة للجماعات المسلحة واحتواء إمكانيات اختراق التهديدات لحدودها.

نظرا للتهديدات التي يواجهها الحلف القادمة من الشرق الأوسط، ظهرت معالم الجدية لقيادة الحلف في تنفيذ مبادرة إسطنبول والمضي قدما في تطوير الشراكة الأمنية مع الدول التي أبدت رغبتها في المشاركة والانضمام إليها. ظهر ذلك من خلال الندوة التي عقدت في الدوحة من 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2005 تحت عنوان "دور الناتو في أمن الخليج"، حاول خلالها أمين عام مساعد الناتو للسياسة العامة السيد جان فورنيه شرح مضمون مبادرة إسطنبول فوائدها على أمن منطقة الخليج؛ والتي حددها في إصلاح وتطوير الدفاع الإقليمي للمنطقة وتوسيع التعاون العسكري بين الطرفين ومساعدة دول المنطقة على احتواء التهديدات

الإرهابية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والمساعدة على دعم وتطوير العلاقات العسكرية-المدنية وتزويد دول المنطقة بخبرة الحلف في مجالات الدفاع والإنقاذ وتحليل المعلومات. بل الأكثر من ذلك، أنه شدد جوانب الإغراء في المبادرة وهي نقاط ضعف أو ثغرات في الأمن الخليجي، وهي إمكانيات الحلف في مساعدة دول الخليج على تعقب واعتراض مئات القوارب الصغيرة التي تنخر مياه الخليج يوميا، ومن المحتمل أن تكون محملة بالأسلحة والإرهابيين ما بين مناطق النزاع ودول الخليج؛ خاصة بين كل من العراق وأفغانستان من جهة ودول الخليج الآمنة من جهة ثانية. ولو أن المملكة العربية السعودية لحد الآن لم تنظم للمبادرة، إن معظم دول المجلس قد تجاوبت بشكل إيجابي معها وهي البحرين والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كلها انضمت بعد عام من الإعلان عن مبادرة إسطنبول. وكانت إحدى الخطوات الأولية لتفعيل هذه المشاركة، عقد الحلف لندوة في روما تحت عنوان "الناتو والشرق الأوسط الموسع"، التي شارك فيها أكثر من 100 شخصية من كبار المسئولين والبرلمانيين والأكاديميين وخبراء الأمن من الحلف الأطلسي ودول الخليج. وقد تركز النقاش بشكل أساسي حول تفعيل مبادرة إسطنبول كمجال لإدارة الحوار الإستراتيجي بين منطقة الشرق الأوسط والضفة الأطلسية.[1]

من هذا المنظور، تعتبر مبادرة إسطنبول الخطوة الوظيفية والبنائية الأولية نحو تأسيس الشراكة الأطلسية الخليجية، بالرغم من بقاء قلب منطقة الخليج خارج هذه المبادرة وهو المملكة العربية السعودية. لكن أعتقد مع العودة التدريجية للدور العراقي المندمج مع الدور الدولي، سوف يفرض على السعودية الانخراط النشط في الترتيبات الأطلسية ويضعف لديها مبررات أو تحفظات عدم الانضمام للمبادرة. على اعتبار أن الحلف الأطلسي اليوم أصبح له وجود نشط في محيط البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج وفي قلبها، ولا يستطيع أي طرف إقليمي أن يبقى نفسه معزولا عن هذه التطورات.

3-علاقات الاتحاد الأوربي بمجلس التعاون الخليجي: الحوار الإستراتيجي. إحدى مستويات تحليل الدور الأوربي في أمن الخليج هو العلاقة التي أخذت في التطور في المرحلة الأخيرة بين بنيتين إقليميتين هما الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. من حيث الجوهر، أن هذا المستوى من العلاقة هو مشتق من الدور الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية في أمن الخليج. فكما قلنا من قبل، أن الولايات المتحدة باعتبارها قوة مسيطرة في النظام الدولي، قد تولت حماية إمدادات

---

[1] مصطفى علوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 66 -73.

النفط لحلفائها في الجماعة الاقتصادية الأوربية ولاحقا الاتحاد الأوربي منذ الحرب البادرة وإلى يومنا هذا؛ ولطالما كان الدور الأوربي يمثل عامل دعم للسياسة الأميركية في المنطقة بشكل عام.

من الناحية التاريخية، بدأت العلاقات بين الجماعة الأوربية ومجلس التعاون كبنية إقليمية في عام 1989، وهو التاريخ الذي أبرمت فيه أول اتفاقية بين الطرفين. ثم إعلان الاتحاد الأوربي عن شراكة إستراتيجية مع دول المتوسط والشرق الأوسط تحت عنوان "الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوربي"، في 2004/06/23. ولقد تضمنت هذه الإستراتجية إدارة حوار مع منطقة الخليج العربية حول أجندة محددة، هي محل اهتمام أمني من قبل الجماعة الأوربية وتتضمن مصلحة لدول المنطقة أو على الأقل ليست مرفوضة من حيث المبدأ وقابلة للنقاش حولها. يمكن تحديد أجندة الحوار الإستراتيجي الأوربي-الخليجي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

أ- عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإمكانيات وفرص تثبيت الاستقرار الإقليمي.

ب- الحوار السياسي مع حكومات المنطقة حول مسألة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ج- إمكانيات التعاون حول احتواء مخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

د- بلورة صيغ وسياسات حول مكافحة الإرهاب وتهديدات الجماعات المسلحة للاستقرار في المنطقة.

هـ- معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية وما تحمله معها من مخاطر التجنيد في صفوف تنظيم القاعدة وتجارة المخدرات والأسلحة والمتاجرة بالبشر.

و- الحوار حول الإمكانيات التي يمكن أن يساعد بها الاتحاد الأوربي باتجاه القيام بالإصلاحات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المعايير الدولية.

ي- مناقشة مسألة التعاون حول قضايا التنمية الاجتماعية داخل مجتمعات المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتطوير التعليم ودور المرأة في التنمية الاقتصادية.

س- إدارة الحوار الثقافي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بقضايا التطرف وتقريب الثقافات ونبذ العنف واحترام الأديان وغيرها من موضوعات الثقافة المعقدة.[1]

---

[1] يوهانس رايزيز، "ا نظور الأور لأمن ا لميج العر ،" النظام الأم منطقة ا لميج العر :التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 198 – 201.

من خلال أجندة الحوار الإستراتيجي بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي، يتبين أن هذا الحوار شامل لكل القضايا المضمنة في العلاقات الدولية بين المنطقتين؛ وفي نفس الوقت تطرح هذه الأجندة صعوبات والتي منها تخوف بعض الأطراف الخليجية من طرح بعض القضايا للنقاش مثل المرأة التي عادة تثير حساسية في مجتمعات لازلت متأثرة بإلزامات القبيلة والمحافظة الاجتماعية. تعكس هذه الاعتبارات الجوانب المعقدة في الحوار الإستراتيجي الأوربي-الخليجي، لكن يمكن التركيز على القضايا التي لا تثير الخلاف وذات الطابع الفني؛ كتلك المتعلقة بالمسائل الاقتصادية وتطوير التعليم والاتصال.

أما الجانب العملي لإدارة الحوار الإستراتيجي بين المنطقتين، فقد تجسد في تلك الندوات التي تم تنظيمها في منطقة الخليج وفي أوربا، حول مناقشة الأجندة المشار إليها سابقا. يندرج في هذا السياق، الندوة التي نُظمت في العاصمة القطرية الدوحة في أبريل من عام 2004 تحت عنوان "تحولات الناتو وأمن الخليج". وفي نوفمبر من عام 2005، تم تنظيم في نفس المكان ندوة أخرى تحت عنوان "الناتو والشرق الأوسط الكبير ودور البرلمانيين". المضمون الإستراتيجي الذي طرح في هذه الندوات وغيرها، يعكس الاهتمامات الأوربية-الأطلسية حول أمن منطقة الخليج كجزء من الأمن الأوربي، بسبب إمدادات الطاقة الرئيسية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

إن مضمون الاهتمام الأمني والإستراتيجي الأوربي باستقرار منطقة الخليج وتطوير العلاقات الإستراتجية مع دولها، يشتمل على عنصرين أساسيين هما ضمان تدفق إمدادات الطاقة بدون انقطاع وبأقل تكلفة وأمن خطوط الإمداد من أي تهديدات تقليدية أو جديدة (التنسيق من أجل مكافحة القرصنة مثلا)؛ ويتمثل العنصر الثاني في أن يكون لها حصة كبيرة في سوق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواء تعلق الأمر بسوق السلاح أو السوق الاقتصادي وتطوير البنية التحتية الضخمة الجارية في دول المنطقة. يتم ذلك عن طريق تطوير شراكة اقتصادية حقيقية وزيادة الاستثمارات الأوربية. في هذا السياق، تشير بيانات التجارة الدولية لعام 2005 إلى أن الاتحاد الأوربي قد استحوذ على ما نسبته 40 % من الواردات الخارجية لدول مجلس التعاون.[1]

لقد أخذ الحوار الإستراتيجي في تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي شكل زيارات لقادة سياسيين على أعلى المستويات، لتوضيح مطالب كل طرف للآخر. يأتي في سياق الزيارات

---

[1] عبد الكر جابر العيساوي، "ما هو الأمن ا تبادل بـ دول ا ليج العربية وأوربا،" آراء حول ا ليج 50 (نوفم 2008): 21 -22.

المتبادلة بين الطرفين، قيام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارتين إلى أوربا خلال عام واحد. فقد قام بالزيارة الأولى في مايو من عام 2007، التي قادته إلى كل من إسبانيا وفرنسا وبولندا. أما الزيارة الثانية، فقد كانت في أكتوبر من نفس السنة زار خلالها كلا من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والفاتيكان. وكان جدول أعمال الزيارتين الدور الأوربي في المحافظة على أمن الخليج وسبل تطوير إستراتجية مشتركة لتثبيت الاستقرار الإقليمي لمنطقة تصنف ضمن المناطق الحيوية لدول الاتحاد الأوربي. لقد أصبح إيجاد هذا النوع من الإستراتيجيات المشتركة بين الطرفين يشكل مصلحة حيوية لكليهما بسبب ظهور التحديات الأمنية الجديدة في العراق وتصاعد الإرهاب في المنطقة والممتد عبر الحدود إلى أوربا وبروز الملف النووي الإيراني كأحد المشاكل أو القضايا الدولية. كل هذه القضايا مثلت أجندة الحوار بين خادم الحرمين الشريفين والعواصم الأوربية التي زارها. كما برز الموقف السعودي المتعلق بالترتيبات الأمنية في المنطقة، والمتضمن أن السعودية ترفض الترتيبات الثنائية مع دول المنطقة؛ لأن ذلك يطرح صعوبة التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويقلل من حظوظ تحقيق مصالح المنطقة التي تطمح إليها شعوبها. بالإضافة إلى أن الترتيبات الثنائية مع دول المنطقة سوف تضعف الدور السياسي والأمني لمجلس التعاون الخليجي. لذلك يجب أن تكون المصالح الذاتية لكل طرف متضمنة في المصلحة الإقليمية ضمن بنية مجلس التعاون.[1]

من جهتها تسعى دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها دور في دفع الحوار الإستراتيجي مع أوربا قدما إلى الأمام. فبالتزامن مع الزيارات التي قام بها خادم الحرمين الشريفين إلى أوربا، استضافت الرياض المؤتمر الوزاري المشترك لدول الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي السابع عشر في 08 مايو 2007. ولقد تضمن جدول الأعمال المؤتمر مجموعة من القضايا الأمنية، والتي منها ظهور النزاعات الإقليمية وتصاعد الإرهاب والجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة وانتشار أسلحة الدمار الشامل. إن مجموع هذه القضايا هي تهديدات جدية لدول منطقة الخليج كما هي أيضا تهديدات للأمن الأوربي.

لقد أكد البيان الختامي للمؤتمر على العديد من القضايا ذات الأبعاد الأمنية والإستراتيجية التي يجب أن تكون محل تنسيق بين الطرفين وأخرى موضوع الحوار الإستراتيجي بين المنطقتين. ومن هذه القضايا ما يلي:

---

[1] ناظم عبد الواحد ا اسور، "الا اد الأور وأمن ا لميج العر ،" آراء حول ا لميج 50 (نوفم 2008): 23 -24.

أ- بلورة نظرة مشتركة بين الطرفين تقضي بأن الطريق نحو بناء مستقبل أكثر استقرارا ورخاءً يكون عبر تعميق معاني وقيم التسامح والاعتدال وحوار الثقافات وتطوير المعرفة المشتركة والحوار والاحترام المتبادل.

ب- الإدانة الشديدة التي لا غموض فيها لكل أشكال الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه المزعومة. مع تعهد الطرفين على منع أي تمويل ودعم للإرهاب وأشكال التحريض على الأعمال الإرهابية والتنسيق حول إستراتجية احتواء التهديدات الإرهابية مع مراعاة حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات الأساسية.

ج- توحيد الرؤية بين الطرفين حول اعتبار أن أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها وأدوات توصيلها إلى الدول أو الجماعات، أحد أكثر التهديدات خطورة للأمن والسلم الدوليين؛ وبناء على ذلك، التزم الطرفان بمضمون اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحث كل أطراف النظام الدولي كلهم للانضمام إليها والتعاون من أجل تهديدات استخدام هذه الأسلحة في أي منطقة من العالم.

د- دعم كل من الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي لفكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إلى جانب ذلك، عبّرت دول الاتحاد الأوربي عن دعمها وتعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تطوير الأبحاث في مجال البرامج النووية ذات الأغراض السلمية، وذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للمعايير والأنظمة الدولية.[1]

وفي نفس سياق تفعيل الدبلوماسية الجماعية من أجل دفع الحوار الإستراتيجي الأوربي-الخليجي قدما إلى الأمام، انعقد الاجتماع الدوري الثامن عشر المشترك في عاصمة الاتحاد الأوربي بروكسل في 26 مايو 2008. ولقد كان جدول أعمال الاجتماع حول القضايا الراهنة المطروحة على الأمن الإقليمي الخليجي وهي: الاستقرار الأمني في العراق والبرنامج النووي الإيراني وعملية السلام في الشرق الأوسط والتهديدات الإرهابية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان وحوار الحضارات والوضع الأمني في اليمن. لكن النتيجة الحيوية لهذا الاجتماع هي رسم صورة واضحة ومبلورة حول مجالات العمل التي يجب أن يتضمنها تطور العلاقات الأوربية-الخليجية. لقد حدد الطرفان مجالات العمل في عشر نقاط رئيسية هي:

---

[1] عبد ا لليل زيد ا رهون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 72 -74.

أ- لابد من رفع مستوى العلاقات بين الجانبين إلى اجتماعات قمة للرؤساء والملوك، مرة كل سنتين.

ب- العمل على دفع وتفعيل مفاوضات تطوير التجارة الحرة بين الطرفين، بالتوقيع على اتفاقية منظمة للعلاقات التجارية الأوربية-الخليجية.

ج- صياغة مبادئ السياسة العامة خاصة بمنطقة الخليج العربية، تحدد حدود التعهد الأوربي بالحفاظ على استقرار المنطقة.

د- تنظيم الحوار الإستراتيجي بين الجانبين بطريقة أكثر نضجا، الذي يجب أن يكون مستمرا خاصة فيما يتعلق بعمليات احتواء التهديدات الأمنية المختلفة والمساعدة على تقدم عمليات الإصلاح المختلفة في منطقة الخليج العربية.

هـ- تطوير التنسيق حول السياسات الأمنية حول الوضع في أفغانستان وباكستان واليمن.

و- تطوير بنية التعاون بين الجانبين من خلال فتح مزيد من مكاتب تمثيل الاتحاد الأوربي في دول الخليج العربية، ورفع مستوى تمثيل دول الخليج في العاصمة الأوربية بروكسل.

ي- توسيع الشراكة والتعاون بين الجانبين لتشمل قطاع التعليم والتدريب المهني والقطاعات المتخصصة في صناعة القرار والإدارة والأعمال وغيرها.

س- تمويل برامج البحث العلمي في القطاعات الاقتصادية والعلمية المختلفة، وأن يقوم الاتحاد الأوربي بالمساعدة في تطوير طرق البحث في المؤسسات والمراكز البحث في دول الخليج العربية.

ع- الحد من المخاوف الاقتصادية الأوربية حول صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون.

ص- تخصيص ميزانية خاصة لتطوير الأنشطة الاجتماعية والاتصال والثقافة وغيرها.[1]

الملاحظ على أجندة التعاون الأوربي-الخليجي أنها شاملة لجميع مجالات العمل، وليس مركزة بشكل بارز على الجوانب الأمنية والإستراتيجية؛ كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات الأميركية-الخليجية. والسبب الرئيسي في ذلك هو الانتشار العسكري الأميركي الكبير في قلب المنطقة ومحيطها والدور الأمني الأولي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة في العراق وأفغانستان ومناطق أخرى بشكل أقل حدة.

---

[1] كريستيان كوخ، "حول تعزيز العلاقات ب دول لس التعاون والا اد الأور ،" آراء حول ا ليج 50 (نوفم 2008): 44 -46.

وهذا يقودنا إلى السبب الثاني وهو أن الدور الأوربي هو دور ثانوي مقارنة بالدور الأميركي، نتيجة للتفوق العسكري والأمني الأميركي في النظام الدولي وليس فقط في منطقة الخليج العربية. فمن الناحية التجارية مثلا، نجد أن مجلس التعاون لدول الخليج يعتبر سادس أكبر مستورد من الاتحاد الأوربي وليس الأول.[1]

وإحدى أشكال التدخل الأوربي في الأمن الإقليمي الخليجي هو المساهمة في احتواء الملف النووي الإيراني، وذلك من خلال رزمة الحوافز المقدمة لطهران من أجل ثنيها عن المضي قدما في تطوير برنامجها النووي؛ على خلفية عدم الرغبة في حدوث صدام مسلح بين الغرب وإيران وما يترتب على ذلك من تداعيات أمنية خطيرة تضاف إلى الأعباء الأمنية المترتبة عن احتلال أفغانستان والعراق. ويعتبر الطرف الأوربي الأكثر حماسة في تبني سياسة الحوافز خاصة في عهد إدارة جورج بوش الابن، إذ قام ممثل الاتحاد الأوربي خافي رسولانا بتقديم رزمة من الحوافز، والتي تضمنت تقديم مساعدات تقنية ومالية للاستخدام السلمي للطاقة النووية واستئناف مشاريع التعاون والتقني عبر وكالة الطاقة الذرية الدولية وتشييد المفاعلات النووية التي تعمل بواسطة الماء الخفيف عبر استخدام التكنولوجيا المعقدة. يضاف إلى ذلك، تطبيع علاقات إيران الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي، بما يساعدها على الوصول إلى الأسواق العالمية وجلب الاستثمارات الأجنبي؛ والاندماج في الجماعة الاقتصادية الدولية دون عوائق. أما من الناحية السياسة، فقد شملت الحوافز تطوير العلاقات مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتشجيع الاتصال والحوار المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية وعدم تبني السياسات التي تستهدف إضعاف الحكومة الإيرانية في الداخل والخارج. لكن ما هو أكثر أهمية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي هو أن الحوافز نصت على تأييد فكرة عقد مؤتمر دولي حول قضايا الأمن الإقليمي في الخليج يناقش طبيعة التهديدات القائمة وسبل استقرار الوضع القائم والمشاركة في الترتيبات الأمنية الإقليمية؛ بما يزيد من الثقة لدى الطرف الإيراني بعدم وجود مقاربة ضد البقاء القومي الإيراني كتلك التي صممت ضد بغداد عام 2003. وهذه النقطة الأخيرة هي مصلحة حيوية أيضا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تريد من الطرف الأوربي أن يعمل باتجاه عدم التصعيد مع الحكومة الإيرانية وتبني الحل الدبلوماسي في احتواء ومعالجة الملف النووي الإيراني. بمعنى

---

[1] خد ة عرفة مد، "أمن الطاقة الأور ودول ا ليج،" آراء حول ا ليج 50 (نوفم 2008):72.

آخر، أن دول الخليج تريد حلا دبلوماسيا بشكل يحافظ على الاستقرار الإقليمي ولا يؤدي بالوضع إلى ما هو أسوأ عليه في الوقت الراهن.[1]

4- القوى العظمى الأوربية والأمن في منطقة الخليج. تعتمد إستراتجية الأمن الإقليمي المشترك في منطقة الخليج في إحدى جوانبها على بعض القوى العظمى الأوربية، وذلك بسبب حجم مصالح هذه القوى في المنطقة أكثر من الدول الأوربية الأخرى من جهة، ودور هذه القوى في النظام الدولي وثقلها ومسئوليتها على الاستقرار والأمن العالميين من جهة ثانية. لقد ظهر بجلاء دور هذه القوى المتنامي بشكل متزايد في المنطقة منذ عام 2004، بسبب البرنامج النووي الإيراني والوضع المأساوي المترتب عن احتلال العراق في عام 2003. لقد ظهر دور هذه القوى في الأمن الإقليمي من خلال نتائج غيابها أو رفضها لقرار الولايات المتحدة الأميركية احتلال العراق، وكيف أن عدم وجود موقف موحد حول أمن المنطقة سوف يؤدي إلى نتائج كارثية ولا تستطيع أي قوة عظمى مهما كانت قوتها وهيمنتها العالمية الانفراد بالقرارات الإستراتيجية تجاه المنطقة. لذلك، التزمت الولايات المتحدة بدبلوماسية التحرك الجماعي من أجل احتواء البرنامج النووي الإيراني وتنفيذ الإستراتيجية العالمية في مكافحة الإرهاب. وكانت القوى التي تعتمد عليها في ذلك هي: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا؛ وهي القوى التي لطالما أكدت أنها معنية بأمن منطقة الخليج والاستقرار الإقليمي. الملاحظة العامة المشتركة بين جميع هذه القوى باستثناء روسيا، أن تدفق إمدادات النفط وأمن خطوط الإمداد هي المصلحة الحيوية الموحدة في العلاقة بمنطقة الخليج؛ ثم تأتي المصالح الأخرى بنسب متفاوتة من دولة لأخرى. الملاحظة الثانية المشتركة بين جميع هذه القوى بدون استثناء هي أن علاقاتها مع دول منطقة الخليج هي في المقام الأول ذات طابع اقتصادي وتجاري ثم تأتي بعد ذلك المسائل العسكرية، على عكس الولايات المتحدة الأميركية التي علاقاتها بدول المنطقة تسيطر عليها المسائل العسكرية والإستراتيجية بسبب الوجود العسكري المباشر المكثف في المنطقة وعدد القواعد العسكرية ومراكز القيادة الثابتة على أراض دول المنطقة. وسوف نتناول علاقة كل دولة من هذه الدول بأمن الخليج على حدة.

أ- فرنسا. تقدر نسبة الواردات النفطية الفرنسية من منطقة الخليج بـ 07 %. يضاف إلى ذلك العلاقات التجارية الأخرى التي تتباين من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال مثلت نسبة الصادرات الفرنسية إلى دولة

---

[1] عبد ا لليل زيد ا رهون، أوربا وأمن ا لميج: الفرص وا يارات (الرياض: مركز الدراسات الأوربية، 2009)، ص ص. 24 -27.

الإمارات العربية المتحدة في عام 2008 ما نسبته 5، 23 % مقارنة بعام 2007، وذلك بحجم 17/ 04 مليار دولار. أما بالنسبة للصادرات الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية، فقد زادت في عام 2008 بنسبة 15 % مقارنة بالعام السابق، وذلك بمقدار 2،2 مليار يورو وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات التجارية الفرنسية السعودية.[1]

أما بالنسبة للمساهمة الفرنسية في الأمن والدفاع في منطقة الخليج، فقد تمثلت في توقيع اتفاقية ثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في 16 يناير 2008، تمنح فرنسا حق إنشاء أول قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الخليج العربي. الحقيقة أن توقيع هذه الاتفاقية يندرج ضمن سلسلة من اتفاقات الدفاع المشترك تمتد إلى عام 1977؛ الذي تم آنذاك توقيع اتفاق حول تزويد فرنسا لدولة الإمارات بعض الأنظمة التسلحية. ثم توقيع اتفاق آخر في عام 1991 حول التعاون العسكري بين البلدين، وبعد ذلك تم توقيع دفاع مشترك في عام 1995 الذي يقضي بوجود 80 عسكري فرنسا على إقليم دولة الإمارات يعملون في صفوف القوات المسلحة الإماراتية.

ولقد افتتحت القاعدة الفرنسية الجديدة في 26 مايو 2009، والتي حملت اسم "معسكر السلام البحري". ونتيجة لأهميتها بالنسبة للمصلحة الإستراتيجية الفرنسية، قام كل من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإماراتي بافتتاح القاعدة. ولم يتوقف الوجود الفرنسي في دولة الإمارات عند هذا الحد، وإنما أعلن وزير الدفاع الفرنسي هيرفيه موران من نفس سنة وضع القاعدة تحت العمل، وذلك في 14 نوفمبر 2009 أن فرنسا تنوي مضاعفة عدد جنودها في القاعدة العسكرية الفرنسية الجديدة في دولة الأمارات وذلك بحلول عام 2011؛ بحيث يمكن رفع عدد الجنود العاملين في القاعدة من 300 إلى 600 عسكري. من المنظور الفرنسي، إنشاء قاعدة عسكرية في الإمارات هو بمثابة الجبهة المتقدمة للجيش الفرنسي في المساهمة في تثبيت الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج حسب تصريح وزير الدفاع الفرنسي موران. من الناحية الفنية، تم تصميم القاعدة وفق أعلى المعايير العسكرية الدولية، بحيث بإمكان استخدامها لمختلف الأغراض العسكرية وتستقبل مختلف أنواع الأسلحة.

تمثل المستوى الآخر من العلاقات الأمنية الفرنسية- الخليجية في التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الأمنية بين فرنسا والكويت، كانت اولاها الاتفاق الدفاعي الموقع بين الطرفين في عام 1992. والتوقيع على اتفاقيتين

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، الرصد الإستراتيجي 5: تطور ا ضور الفرنسي ا ليج (الرياض: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص. 02.

إستراتيجيتين في عام 2006، تتعلق الأولى بتزويد الجيش الكويتي بأنظمة دفاعية فرنسية وتحديث المعدات العسكرية، أما الاتفاقية الثانية فكانت موجهة نحو التعاون الاستخباري في مجال تبادل المعلومات والمعالجة. وأخيرا التوقيع على الاتفاقية الدفاعية بين فرنسا ودولة الكويت باريس في 2009/10/21، حضر مراسم التوقيع عن الجانب الفرنسي وزير الدفاع هيرفيه موران، وعن الجانب الكويت الشيخ جابر مبارك الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية الفرنسية-السعودية، فإن تاريخها يرجع إلى عام 1982، السنة التي تم التوقيع فيها على أول اتفاقية تعاون عسكري بين الطرفين، يتم بموجبها تزويد فرنسا الجيش السعودي بأنظمة تسلحية ذات طابع دفاعي. كما تم التوقيع على اتفاق ثنائي حول التعاون الدفاعي في يوليو 2006، ثم تبع باتفاق آخر تم التوقيع عليه في فبراير من عام 2008، كان مخصصا في مجال مكافحة الإرهاب وعمليات التهريب والتجارة غير المشروعة.[1]

لقد لخص قائد القوات الفرنسية في الخليج في فبراير 1997 المضامين الإستراتيجية للسياسة الفرنسية نحو منطقة الخليج في العناية بالجزر الفرنسية في المحيط الهندي وحمايتها بحكم قربها من منطقة الخليج العربي؛ وحماية المصالح الفرنسية في منطقة الخليج المتمثلة أساسا في تدفق إمدادات النفط الآمن وباقي الاستثمارات الفرنسية التي منها وجود 60 شركة فرنسية عاملة في السعودية وحدها في عام 2008؛ وحماية حرية الملاحة في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر وبشكل أخص أمن الممرات الحيوية في مضيق هرمز وباب المندب، على اعتبار أن هذه الممرات تمر عبرها ما نسبته 30 % من الحاجات الفرنسية والدول الغربية الأخرى من النفط في السنوات الأخيرة؛ والانخراط في شراكة إستراتيجية وأمنية مع دول المنطقة من أجل المساهمة في الاستقرار الإقليمي للمنطقة.[2]

ب- روسيا. تمتد العلاقات الروسية-الخليجية إلى الحرب العالمية الثانية، والتي كان للاتحاد السوفياتي أثناءها وجود عسكري في إيران، وكاد عدم الانسحاب السوفياتي من إيران في نهاية الحرب أن يتسبب في أزمة دولية

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 12 -14.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة ا ليج من منظور وط ،" سلسلة اضرات الإمارات، ع. 18 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص. 27.

مع الولايات المتحدة الأميركية. ثم استمر هذا الوجود خلال الحرب الباردة بالقرب من منطقة دول مجلس التعاون، في اليمن الجنوبي وفي العراق بشكل أقل. لكن الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وتهديده بالسيطرة على مياه بحر العرب والخليج العربي، قد عقّد من الوضع الإستراتيجي لمنطقة الخليج التي كانت مثقلة بالنزاع العراقي-الإيراني.

لكن بداية التحول في الموقف الخليجي من الاتحاد السوفياتي ولاحقا روسيا، كانت في أزمة أوت 1990 عندما شجب بالغزو العراقي للكويت وقام بدور الوسيط بين العراق والتحالف الدولي من أجل حل الأزمة وإنهاء الحرب. ثم قيام أول ملك سعودي بزيارة إلى روسيا في 2004 بعد أن تم تطبيق العلاقات بين البلدين خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين. صحيح أن الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج علة وجه الخصوص قد ضعف إلى حده الأدنى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن روسيا قد أخذت تستعيد دورها في المنطقة مع بداية القرن الواحد والعشرين. وذلك من خلال قضيتين رئيسيتين هما: برنامج إيران النووي وقضية مكافحة القرصنة.

فأما فيما يتعلق بمكافحة القرصنة في خليج عدن الذي يهدد إمدادات النفط والمصالح الخليجية أيضا، فإن روسيا قامت بإرسال سفينة الحراسة "نيوستراشيمي" إلى خليج عدن، وقامت بعقد اتفاقا خاصا مع الحكومة الانتقالية في مقديشو للسماح لهذه السفينة بممارسة مهامها الأمنية بطريقة شرعية؛ على اعتبار أن هذه السفينة مزودة بقدرات اشتباك متقدمة تستطيع عبرها تنفيذ العمليات العسكرية النوعية وبانتقائية عالية.[1]

لقد تغيرت سياسة روسيا بعد نهاية الحرب الباردة نحو مزيد من الانفتاح على دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها مجال نفوذ الولايات المتحدة التقليدي، وذلك مع مجيء الليبراليين إلى الكريملين الذين يتزعمهم الرئيس الروسي بوريس يلتسين. ولقد عبّر عن هذه السياسة الجديدة نحو المنطقة أحد مستشاريه المتخصص في العالم العربي عندما قال أننا لا نريد أن يكون أحد محاور سياستنا في الخليج نقيضا للآخر ونضع روسيا ضمن أولوياتها تحقيق المزيد من الانفتاح على منطقة الخليج الغنية ببترولها وأسواقها، والاهتمام بالمنطقة على جميع المحاور في جميع المجالات خاصة مجالي الأمن والدفاع. وروسيا أقرب جار لدول الخليج، وبكونها دولة بحرية عظمى، وعضوا دائما في مجلس الأمن، مهتمة بأن تكون أحد ضامني الأمن في منطقة الخليج.

---

[1] عبد ا لليل زيد ا رهون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 49 -51.

في مقابل اهتمام روسيا بدول مجلس التعاون، تقوم أيضا عبر سنوات بتوطيد علاقاتها مع إيران خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووية وتصدير بعض الأنظمة التسلحية في مجال الدفاع الجوي. في مقابل تمكين الحكومة الإيرانية للشركات الروسية من التنقيب عن النفط والغاز. وغالبا ما ينظر إلى تطور العلاقات الروسية-الإيرانية بشيء من الريبة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. على اعتبار أن وجود إيران مسلحة نوويا على منطقة الخليج سوف يضع أمن الخليج في مأزق حقيقي.

ج- ألمانيا. يقتصر الوجود الألماني في منطقة الخليج على الجوانب الاقتصادية بشكل عام، وأول وجود عسكري لها كان في محيط منطقة الخليج وهو أفغانستان ضمن قوات الحلف الأطلسي. ونستطيع القول أن إرسال الحكومة الألمانية لجنودها إلى أفغانستان لتنفيذ عمليات قتالية، كان أول مشاركة لها خارج أوربا منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى المبادلات التجارية المسيطرة على العلاقات الألمانية-الخليجية هي متدنية بالنظر إلى حجم علاقاتها مع مناطق أخرى مثل شمال إفريقيا. لكن في كل ذلك، تعتبر إيران من أهم الشركاء لألمانيا التجاريين والاقتصاديين في منطقة الخليج، إذ تصنف إيران في المرتبة 34 من قائمة شركاء ألمانيا التجاريين عبر العالم، ثم تأتي بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 36، ثم دولة الكويت في المرتبة 56، ثم جمهورية العراق في المرتبة 77، ثم دولة قطر في المرتبة 78، ثم سلطنة عمان في المرتبة 80، ثم البحرين في المرتبة 85. وفيما جدول يبيّن عيّنة من حجم الصادرات الألمانية إلى منطقة الخليج.

جدول رقم (22) يبيّن عينة من الصادرات الألمانية إلى منطقة الخليج (مليون دولار)[1]

الدولة السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البحرين	147	139	139	155	144	178	121	142	176	232
الكويت	537	502	504	497	522	561	509	515	668	755
عمان	188	191	199	226	238	256	242	187	240	257
قطر	133	255	297	210	227	225	160	218	284	294
السعودية	2،342	2،559	2،472	2،554	2،115	2،411	2،378	2،420	2،683	3،222
الإمارات	1،333	1،640	1،611	1،442	1،700	1،911	1،880	2،384	2،580	2،879
مج. دول الخليج	4،680	5،286	5،222	5،084	4،946	5،542	5،290	5،866	6،631	7،639
العراق	42	12	12	10	25	87	77	127	301	383
إيران	2،488	1،579	1،647	1،478	1،722	1،380	1،193	1،435	1،720	2،062
مج. منطقة الخليج	7،210	6،877	6،881	6،572	6،693	7،009	6،560	7،428	8،652	10،084

يظهر من خلال هذه العينة من الصادرات الألمانية إلى منطقة الخليج، أن السعودية تأتي على رأس دول المنطقة كلها من حيث استقبال الصادرات الألمانية، ثم تأتي بعدها إيران. لكن عندما تقيّم المنطقة ككل كسوق للصادرات الألمانية، فإنها سوق متنامية الأهمية بالنسبة لألمانيا، وذلك من خلال التطور الملحوظ في زيادة الصادرات إلى المنطقة من عام 1992 إلى عام 2002؛ فهي تأخذ منحنى متصاعد بشكل مستقيم نحو الأعلى مما يعني زيادة أهمية المنطقة الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الألماني.

لا تقتصر العلاقات التجارية والاقتصادية الألمانية مع منطقة الخليج على الصادرات فحسب، ولكن كذلك الواردات والتي هي مركزة بشكل كبير على النفط والمشتقات النفطية والبيترو-كيمياويات الغنية بها المنطقة؛ بالإضافة بعض المنتجات الزراعية والنسيجية الإيرانية. وفيما يلي جدول يبيّن عينة من الواردات الألمانية من منطقة الخليج.

---

[1] فولكر ب ش، "أ انيا وا ليج: و صوغ سياسة أ انية،" ا صا الدولية منطقة ا ليج (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 88-89.

جدول رقم (23) يبيّن عينة من الصادرات الألمانية إلى منطقة الخليج (مليون دولار)[1]

الدولة السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البحرين	28	27	47	25	29	46	35	26	23	14
الكويت	38	152	116	149	99	80	96	131	34	50
عمان	07	09	07	11	13	12	10	09	12	09
قطر	09	06	04	04	05	07	06	12	04	10
السعودية	1،313	948	877	932	863	579	651	1،007	857	793
الإمارات	152	135	174	141	167	205	197	238	171	176
مج. دول الخليج	1،547	1،277	1،225	1،262	1،176	0،929	0،995	1،423	1،101	1،052
العراق	-	-	-	-	07	79	90	43	-	05
إيران	795	828	815	723	685	496	499	526	363	302
مج. منطقة الخليج	2،342	2،105	،2 040	1،985	1،868	1،504	1،584	1،992	1،464	1،359

يظهر من هذا الجدول أن المملكة العربية السعودية تأتي على رأس قائمة دول الخليج المورّدة لألمانيا ثم تأتي بعدها إيران. لكن كتقييم عام للمنطقة، فإن الواردات الألمانية من المنطقة هي تنامي مستمر، وهذا زيادة أهمية المنطقة في السياسة الخارجية الألمانية.

إلا أن الدور الألماني لم يقتصر على المجالات الاقتصادية والتجارية فحسب، إنما امتد في السنوات الأخيرة إلى المجال الإستراتيجي من خلال المشاركة الألمانية في الحفاظ على أمن المنطقة. لقد تجسد ذلك بشكل واضح من خلال انخراط ألمانيا في احتواء البرنامج النووي الإيراني ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؛ ضمن مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن زائد ألمانيا.

د- بريطانيا. الدور البريطاني في منطقة الخليجي هو تقليدي يرجع إلى القرن التاسع عشر إلى غاية عام 1971، وهو تاريخ الانسحاب البريطاني العسكري من المنطقة. وبذلك تعتبر بريطانيا الدولة المستعمر لكل دول الخليج الثمانية والشريط البحري للجزيرة العربية. ومن ثم، السياسة الخارجية البريطانية تجاه المنطقة مدينة بهذا الإرث التاريخي حتى بعد انسحابها وحلول النفوذ الأميركي محلها.

إن الإستراتيجية البريطانية الجديدة هي قائمة على الأجندة الإستراتيجية الشاملة التي نشرتها وزارة الخارجية البريطانية في أول ديسمبر 2003.

[1] فولكر ب. ش، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

وقد اعتبرها بعض الإستراتيجيين[1] بأنها أول إستراتجية تحدد الأولويات المستقبلية لبريطانيا عبر العالم، وحددت أيضا دور وزارة الخارجية في تحقيق هذه الأولويات. ومن أهم أولويات بريطانيا، العمل على إيجاد عامل أكثر أمنا وحماية المصالح البريطانية من الهجمات الإرهابية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأيضا حماية بريطانيا من الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وباقي الجرائم الدولية. وكل هذه الأولويات تتقاطع بطريقة أو بأخرى مع الاهتمامات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليج، خاصة فيما يتعلق بمكافحة تهديدات الجماعات الإرهابية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل كمشكلتين مباشرتين تهددان أمن المنطقة.

فعلى سبيل المثال، شنت القاعدة هجمات على الأحياء التي يقطنها العمال الأجانب في الرياض في مايو 2004، وكان الهدف واضحا من وراء هذه الهجمات وهو تهديد المصالح الأجنبية في المملكة العربية السعودية، والتي لا شك أن المصالح البريطانية من ضمنها. الأمر الذي سوف يوثق العلاقات الأمنية بين بريطانيا والسعودية، بسبب توحد مصدر التهديد. لقد تصاعدت تهديدات القاعدة للمصالح البريطانية في السعودية عقب احتلال العراق إلى الدرجة التي قامت وزارة الخارجية البريطانية في عام 2004 بإصدار تحذيرات لرعاياها من السفر إلى المملكة العربية السعودية.

يضاف للدور الأمني في مكافحة الإرهاب، دور بريطانيا في احتواء تهديدات البرنامج النووي الإيراني من خلال أعضاء مجلس الأمن الدائمين زائد ألمانيا. ولقد أفضت هذه الجهود إلى فرض حزمة من العقوبات المتتالية على إيران، كان آخرها العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في يونيو 2010 على طهران والتي تم تعزيزها بعقوبات أميركية ومن قبل الاتحاد الأوربي في يوليو 2010. وقد اعتبرت هذه العقوبات من قبل الرئيس الأميركي باراك أوباما في حينها أنها الأقسى في تاريخ العلاقة مع البرنامج النووي الإيراني. وقد تضمنت هذه العقوبات عمليات تفتيش الطائرات الإيرانية والسفن الإيرانية والسفن المتوجهة إلى إيران في الموانئ الدولية، وترتيب عقوبات على كل الشركات والمصارف التي يثبت أن لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني سواء كانت إيرانية أو غير إيرانية، وفرض رقابة على التحويلات المالية ذات العلاقة بإيران.

لم تقتصر العلاقات البريطانية-الخليجية على المجالات الأمنية والإستراتجية، وإنما تمتد أيضا إلى المجال الاقتصادي والمبادلات

---

[1] روزماري هوليس، "ا نهجية الإستراتيجية الـ يطانية إزاء ا ليج،" ا صا الدولية منطقة ا ليج (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 158- 59.

التجارية. وذلك بالنظر إلى أهمية المنطقة كمصدر للطاقة وكسوق للصادرات البريطانية. والجدول التالي، يبيّن عينة من حجم الصادرات البريطانية إلى منطقة الخليج.

جدول رقم (24) يبين عينة من الصادرات البريطانية إلى منطقة الخليج (بالمليون دولار)[1]

الدولة/ السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البحرين	419	252	259	191	190	225	200
الكويت	904	808	555	489	522	514	468
عمان	646	607	472	375	416	435	383
قطر	299	987	485	274	280	251	305
السعودية	3،925	6،230	4،451	2،465	2،408	2،182	2،094
الإمارات	2،183	2،535	2،586	2،271	2،410	2،317	2،412
مج. دول المجلس	8،376	11،419	8،808	6،065	6،226	5،924	5،862
إيران	621	649	559	395	446	620	602
العراق	18	10	43	57	77	87	71
مج. منطقة الخليج	12،654	16،083	13،215	10،465	10،689	10،224	10،455

من خلال الجدول السابق، تأتي المملكة العربية السعودية على رأس قائمة دول الخليج الثمانية، كأكبر مستقبل للصادرات البريطانية. وبالرغم من التذبذب في منحنى الصادرات البريطانية إلى المنطقة، إلا أنه عند القيام بالتقييم الإجمالي، نجد أن هناك حصة معتبرة من السوق الخليجية هي من نصيب المنتجات البريطانية؛ التي وصلت في عام 1997 إلى أكثر من 16 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بحجم الواردات البريطانية من منطقة الخليج، فيمكن بيان عينة منها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (25) يبيّن عينة من الواردات البريطانية من منطقة الخليج (بالمليون دولار).[2]

---

[1] روزماري هوليس، مرجع سبق ذكره، ص. 170.

[2] روزماري هوليس، مرجع سبق ذكره، ص. 171.

الدولة/ السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البحرين	32	55	112	63	125	147	117
الكويت	284	329	307	219	516	449	443
عمان	137	176	152	121	146	99	130
قطر	16	26	49	40	47	46	43
السعودية	1،179	1،632	1،480	1،416	1،598	1،419	1،086
الإمارات	595	845	926	1،065	882	899	1،172
مج. دول المجلس	2،243	3،063	3،026	2،924	3،254	3،059	2،981
إيران	183	60	60	59	50	42	54
العراق	-	-	35	1	-	1	-
مج. منطقة الخليج	4،612	5،601	5،503	5،495	6،021	5،569	5،610

مثل في مجال الصادرات، تأتي المملكة العربية السعودية –وفق هذه العينة من سنوات الواردات البريطانية من المنطقة- على رأس الدول الخليج من حيث الواردات البريطانية من المنطقة؛ والتي عادة تكون من مشتقات النفط والمواد البيترو-كيمياويات، وبعض المنتجات الزراعية والنسيجية الإيرانية. وأعلى حجم في الواردات البريطانية من المنطقة كان في عام 2000، والذي بلغ أكثر من 06 مليار دولار.

المبحث 5: التفاعل الإستراتيجي لأمن الخليج بين الفواعل الإقليمية والدولية

يتركز الانتباه في هذا المستوى من التحليل على عمليات التفاعل أو الجذب والدفع الإستراتيجي بين اهتمامات فواعل منطقة الخليج الأمنية

والإستراتيجية ومطالب الفواعل الدولية المهيمنة على النظام الدولي. على اعتبار أن منطقة الخليج لا تمثل قلب النظام الدولي -بتعبير أنصار نظرية التبعية في تحليل العلاقات الدولية-، ولكنها تمثل قلب مصالح القوى العظمى في مجال الطاقة. ومن ثم، يفرض الوضع الإستراتيجي للمنطقة حتمية التدخل في ترتيباتها الأمنية حتى ولو رفضت دول المنطقة في حد ذاتها. لقد خلقت هذه الخاصيات المميزة للمنطقة حالة من علاقات التفاعل الإستراتيجي بين قوى الداخل وقوى الخارج، لكن ما يميز قوى الداخل أنها متضاربة المصالح والرؤى الإستراتيجية حول الترتيبات الأمنية إلى مستويات حادة في بعض الأحيان (الحالة العراقية في تسعينيات القرن العشرين والحالة الإيرانية في بداية القرن الواحد والعشرين). أما قوى الخارج، فهي تقريبا موحدة حول هدف واحد وإن اختلفت مصالحها، وهو تأمين تدفق إمدادات الطاقة وبأسعار مناسبة للأسواق العالمية. وتقع كل العناصر الإستراتيجية الأخرى في محيط هذا الهدف الذي يمثل قلب مطالب قوى الخارج.

بناءً على الأرضية السابقة، سوف نناقش هذا المستوى من التحليل من خلال العناصر التالية:

1- طبيعة الفواعل الرئيسية الإقليمية والدولية.

2- المنظورات الإقليمية لأمن منطقة الخليج.

3- قابلية البيئة الإستراتيجية الخليجية للتدخل.

إن العناصر الثلاثة السابقة، تشكل بمجموعها الوصف الشامل للبيئة الإستراتجية في منطقة الخليج، وتحدد المعالم الكبرى أو العامة لشكل الترتيبات الأمنية التي سوف تستمر على المدى المتوسط على الأقل.

1- طبيعة الفواعل الرئيسية الإقليمية والدولية. تتقاسم البيئة الإستراتيجية الخليجية مجموعة من الفواعل الإقليمية والدولية التي تعتبر محور التفاعل، وهناك فواعل مكملة أو جانبية تحاول أن يكون لها تأثير في ترتيبات المنطقة. فبالنسبة للفواعل الإقليمية المحورية في المرحلة الراهنة أو قوى الداخل، فهما إيران والمملكة العربية السعودية بحكم ثقلهما الاقتصادي والعسكري الإقليمي. في مقابل ذلك، يمكن تحديد القوى الدولية في طرف واحد محوري وهو الولايات المتحدة الأميركية بسبب خاصية السيطرة على اتجاهات الأمن في المنطقة من خلال الوجود العسكري المكثف والقواعد العسكرية الدائمة في المنطقة.

لقد أثبتت الولايات المتحدة بالعمل على الأرض منذ أزمة أوت 1990 أنها معنية بأمن الخليج كأي أولوية من أمنها القومي الحيوي، وتدافع عنه كما تدافع عن مياهها الإقليمية في المحيط الهادي أو المحيط الأطلسي. لقد شاركت بما يقارب 500 ألف جندي في إخراج القوات العراقية من

الكويت، وبـ 150 ألف جندي لإزالة نظام حسين في بغداد. وبالرغم من أن آخر إعلان للقادة العسكريين الأميركيين وهو رئيس الأركان من بغداد في 2010/07/29 أن الانسحاب الأميركي من العراق يسير حسب الجدول المخطط له، فإن أميركا لا تذهب وتترك الخليج وحده، وإنما سوف تتبنى مزيجا من إستراتيجية التوازن عبر الشاطئ المشار إليها سابقا والتدخل المباشر في حالة الضرورة عند تعرض الوضع الأمني للانهيار في دولة من دول الخليج الصديقة لها. من ناحية أخرى، عندما نتحدث عن علاقة الولايات المتحدة بأمن الخليج، فلابد من إدراج العنصر الإسرائيلي كما يرى الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود –نائب وزير الدفاع السعودي-[1]؛ على اعتبار أن المنظور الإستراتيجي الأميركي للمنطقة يشمل الأمن الإسرائيلي كجزء حيوي. وهو محل اتفاق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة. ومن ثم، إحدى المسلمات في السياسة الخارجية نحو المنطقة هي استمرار إسرائيل حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة وضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على جيرانها. بالإضافة إلى المحافظة على الهيمنة العسكرية الأميركية كقوة عظمى في المنطقة والدفع نحو تأسيس الأنظمة الديمقراطية التي تستطيع أن تتعاطى معها بمرونة كبيرة في المنطقة؛ بناءً على الاعتقاد الذي أصبح منتشرا في الولايات المتحدة الأميركية لدى مختلف المسئولين وقادة الرأي والمفكرين أن دعم وحماية الدول غير الديمقراطية في المنطقة سوف يترتب عنه تكاليف كبيرة على السياسة الخارجية الأميركية، سواء من الناحية الأمنية أو الناحية الاقتصادية.[2]

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فلطالما نظرت لها نفسها أنها عاصمة للعالم الإسلامي السني عندما تقارن مع إيران، وأنها قبلة للمسلمين عندما تخاطب الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموما. وإلى عهد قريب، كانت تنتظر لنفسها أنها الحامية لدول الخليج الصغيرة الأخرى. لكن نتيجة للتطورات الأمنية الخطيرة في المنطقة ولجوء الدول الصغيرة إلى تبني مقاربات أمنية وإستراتيجية أكثر إستقلالية، انحصر الدور السعودي على هذه الدول. وتمثلت هذه المقاربات الأمنية المستقلة في توقيع هذه

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة ا ليج العر من منظور وط ،" سلسلة اضرات الإمارات، ع. 18 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 21 -23.

[2] لورانس كورب، "ا ليج العر وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي،"ا ليج العر وإستراتيجية الأمن القومي الأم كي،" سلسلة اضرات الإمارات، ع. 101 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 28 -32.

الدول لاتفاقات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص، مثل الاتفاقية الثنائية بين الولايات المتحدة مع قطر، ومع البحرين، ومع الكويت، ومع سلطنة عمان ودولة الإمارات. لكن بالرغم من ذلك، تعتبر المملكة العربية السعودية دولة تمثل قلب الأمن الإقليمي على الضفة الغربية للخليج. وذلك لعدة اعتبارات، منها احتياطات النفطية الضخمة واعتبارها قلب العالم الإسلامي.

على الضفة الشرقية للخليج، نجد دولة أخرى محورية وكبرى وهي إيران، بتعداد سكاني 80 نسمة وقوات عسكرية تقليدية تقارب 500 ألف جندي، بالإضافة إلى احتياطاتها من النفط والغاز. لكن الجانب المخيف في الطرف الإيراني هو سيطرة العقيدة الدينية على الحساب العقلاني في تقييم الخيارات الإستراتجية وانتقاء البدائل. كان هناك أفق في ميل السياسة الخارجية الإيرانية حول نمط تغليب السعي وراء المصالح بدل الاعتبارات الدينية مع استمرار الرئيس محمد خاتمي في الحكم لعهدتين، لكن مثل هذا الأفق قد تبدد مع عودة المحافظين للحكم والسيطرة على مؤسسات الدولية في عهد الرئيس أحمدي نجاد. وقد بدا هذا التوجه أكثر صلابة أثناء عملية الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2009، عندما تمت السيطرة على أصوات الناخبين وابتزاز الحرس الثوري الإيراني بالتدخل العسكري لحسم الموقف من الانتخابات. وظهرت حينها الانقسامات بشكل حاد وعميق داخل النظام الإيراني والمؤسسة الدينية، لكن بدل من أن يؤدي هذا الانقسام نحو فتح الباب أمام المساومة والحلول الوسطى، للأسف أدى نحو السيطرة المتطرفة على الحكم وإجهاض المشروع الديمقراطي ككل في إيران.

2- المنظورات الإقليمية لأمن منطقة الخليج. على الجملة، المنظورات الأمنية حول استقرار منطقة الخليج المطروحة الآن، تتقاسمها ثلاث رؤى أساسية:

أ- الرؤية السعودية.

ب- الرؤية الإيرانية.

ج- رؤية دول الخليج الصغيرة.

مجموع هذه الرؤى تشكل المنظور الكلي لأمن الخليج، وفي نفس الوقت تعمل في بعض الأحيان كعوائق دون تحقيق الأمن الجماعي. بالإضافة إلى التباين في الفعالية الأمنية فيما بينها، على مستوى البيئة الإستراتيجية الواقعية للخليج.

أ- الرؤية السعودية. يتكون المنظور الأمني السعودي من ثلاث حلقات متداخلة وهي: الدائرة الداخلية (وسنتناولها في الفصل القادم بشيء من التفصيل) والدائرة الإقليمية والدائرة الدولية. فالأمن على المستوى الإقليمي، يقوم على أربع أطراف أساسية وهي دول مجلس التعاون كطرف

واليمن والعراق وإيران. وهذا يعني أن التطورات داخل هذه الأطراف والسياسات التي يتبنونها سوف تكون مدخلات مهمة في الدائرة الأمنية الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تفجر الوضع الأمني داخل اليمن في عام 2009 بين قوات الحكومة والمتمردين الحوثيين قد أثر بشكل كبير على استقرار المنطقة، سواء من حيث امتداد العمليات العسكرية إلى خارج مجالها الوطني، أو تعلق الأمر بدفع الأطراف الخارجية للتدخل (مؤتمر لندن في بداية 2010) خوفا من انهيار الوضع الأمني في المنطقة. وهكذا بالنسبة للتطورات الأخرى، مثل الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول مجلس التعاون؛ التي سببت قلقا متزايدا لصناع القرار في وزارة الخارجية السعودية قبل الأطراف الأخرى. ومصدر القلق هو قائم على العقيدة الإستراتيجية للسعودية التي تعمل باتجاه الاعتماد على مبدأ "المساعدة الذاتية" في تحقيق الأمن، المتضمن تطوير القدرات الذاتية في الدفاع والفعالية في التجاوب الإيجابي مع التهديدات الأمنية. المحصلة النهائية للأمن الإقليمي هي توفر مجلس تعاون خليجي موحد ويمن مزدهر وعراق مستقر وإيران صديقة.[1]

أما الدائرة الدولية، فتشمل التعهدات الدولية الخاصة بأمن المنطقة من أي تهديدات تزعزع الاستقرار الإقليمي. والحقيقة أن هناك أمثلة على مثل هذه التعهدات، والتي منها التدخل الدولي من أجل المساعدة على احتواء تهديدات القرصنة والهجرة غير الشرعية عبر مياه الخليج وخليج عدن والبحر الأحمر؛ وحماية الممرات الآمنة للنفط إلى الأسواق العالمية التي قدّرتها وكالة الطاقة الدولية في عام 2007 بـ 13.4 مليون برميل يوميا على ظهر الناقلات العملاقة. وتشير تقديرات الوكالة الدولية أن هذه الكمية سوف ترتفع ما بين 30 إلى 34 مليون برميل يوميا تعبر مياه الخليج بحلول عام 2020. يندرج ضمن التعهدات الدولية لحماية أمن الخليج، قرار مجلس الأمن الدولي في 2008/06/20 الذي يحمل رقم 1816، والقاضي بمنح الدول حق إرسال سفن حربية إلى مياه الصومال الإقليمية لمكافحة القرصنة. وبناء على ذلك، أرسلت العديد من الدول سفنا حربية لحماية ناقلات النفط من القراصنة والتهديدات الأخرى، حتى تلك الدول التي كانت أول مرة منذ قرون ترسل سفن حربية خارج مياهها الإقليمية، مثل الصين التي أرسلت بتاريخ 2009/01/06 مدمرة "ووهان" بالإضافة إلى مدمرتين أخريين وسفينة إمداد، يعمل عليها ما يقارب 800 بحار من بينهم 70 فرد من القوات الخاصة من أجل التدخل للقيام بأعمال قتالية في حالة

---

[1] مصطفى علوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 58 -62.

الضرورة. وهناك العديد من الدول الأخرى مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والهند وروسيا وفرنسا... التي شاركت في تأمين الممرات الآمنة لناقلات النفط نحو الأسواق العالمية.[1]

ب- الرؤية الإيرانية. من خلال تصريحات العديد من المسئولين الإيرانيين حول الأمن في الخليج، يتبين أن الإستراتيجية الأمنية الإيرانية قائمة على مجموعة من الأهداف، منها ملأ الفراغ الأمني في منطقة الخليج بعد حل الجيش العراقي وكذلك في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى، والقيام بتحديث قواتها المسلحة بشكل تصبح أكثر قدرة على مواجهة التهديدات، والاستعداد المستمر لاحتمال المواجهة العسكرية مع القوى الغربية (الولايات المتحدة الأميركية على وجه التحديد) وبعض القوى الإقليمية (إسرائيل). تعكس هذه الإستراتيجية الطابع الهجومي أكثر منه طابع دفاعي، خاصة فيماي تعلق بهدف ملأ الفراغ. وهو أكثر مكونات السياسة الإيرانية الإقليمية إثارة للريبة لدى الأطراف الأخرى. مع أن إيران قد أعلنت في كم من مناسبة عن الرغبة في المشاركة في أي ترتيبات أمنية إقليمية، لكن بشرط أن تكون بعيدة عن أي تدخل خارجي. والحقيقة أن هذه الرغبة تثير المخاوف لدى الأطراف الخليجية بسبب حجم القوات المسلحة الإيرانية البالغ عددها أكثر من نصف مليون جندي؛ بشكل يعطيها الدور المسيطر في أي ترتيبات إقليمية، وهو الأمر المرفوض خليجيا خاصة من قبل المملكة العربية السعودية.

إن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج قائمة على الدور الأولي والمسيطر لقواتها العسكرية. لذلك تسعى بخطى حثيثة نحو امتلاك قوة جوية رادعة وبناء قدرات صاروخية متفوقة وزيادة القدرة القتالية للقوات البرية بتطوير قطاع الدبابات والمدفعية، وأيضا تحديث القوات البحرية للقيام بمهام خارج المياه الإقليمية؛ سواء تعلق الأمر بالقطع البحرية أو نظام قوة الغواصات. وأكثر المهام حيوية للقوة البحرية هي القيام بالاستطلاع في المياه العميقة ومراقبة المياه الإقليمية. لقد دعمت إيران أسطولها البحري بثلاث غواصات متطورة من روسيا من طراز "كيلو" تسطيع الإبحار لمسافة 4000 ميل بحري دون توقف. وهذا يعني أن المهام الجديدة التي ستوكل لنظام الغواصات هو جمع المعلومات في أعالي البحار البعيدة في البحر الأحمر وبحر العرب.[2]

---

[1] عبد ا ليل زيد ا رهون، أوربا وأمن ا ليج: الفرص وا يارات (الرياض: مركز الدراسات الأوربية، 2009)، 49 -54.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص ص. 14 -18.

الفكرة العامة للإستراتيجية الإيرانية هي تحقيق السيطرة والتفوق العسكري الإقليمي بما تتناسب وقدراتها وثقلها الحقيقي من منظور صناع القرار في الحكومة الإيرانية؛ خاصة وأن هذا الهدف أصبح متاحا بعد أن انهارت التهديدات الأمنية على حدودها الغربية جراء تدمير الجيش العراقي.

ج- رؤية دول الخليج الصغيرة. لقد اندفعت دول الخليج الصغيرة بشكل محموم نحو القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة من أجل التوقيع على الاتفاقيات الأمنية طويلة المدى من أجل توفير الحماية والردع ضد القوى الإقليمية، بعد التجربة المؤلمة في أزمة أوت 1990. ومن ثم، رؤيتها للأمن الإقليمي هي قائمة على إعطاء الأولوية للدور الدولي في حماية المنطقة، وتأمين مستوى معين من الرفاهية لشعوبها تحت المظلة الأمنية الأميركية. وهي الإستراتيجية الأكثر تأثيرا لحد الآن في البيئة الإستراتيجية، بسبب استمرار الدور الأميركي المهيمن في المنطقة.

3- قابلية البيئة الإستراتيجية الخليجية للتدخل. هناك عاملان أساسيان يعملان بالتلاحم على تشجيع التدخل الدولي والإقليمي في الأمن الإقليمي الخليجي وهما الاحتياطات النفطية الضخمة كجزء من موارد الاقتصاد العالمي من الطاقة، والعامل الثاني ضعف معظم دول المنطقة عن حماية نفسها واحتواء التهديدات ضد أمنها وبقائها القومي بالاعتماد على المساعدة الذاتية. وبالرغم من محاولة دول مجلس التعاون منذ ثمانينيات القرن العشرين العمل على استبعاد أي تدخل أجنبي في شؤون المنطقة، إلا أن ظروف المنطقة ومدخلات البيئة الدولية كانت أقوى من الأماني والسياسات الإقليمية.

إن عامل النفط قد أوجد الدافع القوي في سياسات القوى العظمى للمشاركة وفي بعض الأحيان فرض المساعدة من أجل تأمين الاستقرار في المنطقة. في مقابل ذلك، ضعف دول الخليج قد أوجد الدافع لدى صناع القرار في حكومات المنطقة نحو جلب القوات الأجنبية لتأمين استمرار مستوى معين من الرفاهية الاجتماعية لشعوبها. الحقيقية أن ليست القوى العظمى فقط التي لها رغبة في أن يكون لها دور في المحافظة على الأمن الإقليمي في الخليج، وإنما كذلك القوى الصاعدة التي بحاجة لتأمين إمدادات النفط والغاز لاقتصادها مثل الهند والصين وأستراليا وإيطاليا. ويمكن بيان ذلك من خلال عرض جدول للوفود العسكرية التي زارت دول الخليج خلال عام 2008.

جدول رقم (26) يبيّن الوفود العسكرية القادمة لدول مجلس التعاون عام 2008.[1]

الدولة	جنسية وعدد الوفود	المجموع
الإمارات	أميركا 6، أستراليا 4، فرنسا 2، مصر 2، الناتو 2، إيطاليا 1، بريطانيا 1، ألمانيا 1، نيوزيلاندا 1، الصين 1، الجزائر 1,	22
البحرين	أميركا 10، باكستان 3، الأردن 2، أذربيجان 1، أستراليا 1، بريطانيا 1، كندا 1، الناتو 1، الصين 1.	21
السعودية	أميركا 8، فرنسا 3، باكستان 3، مصر 1، الصين 1.	16
عمان	أميركا 3، فرنسا 3، الهند 3، الأردن 3، إيطاليا 1، باكستان 1، ألمانيا 1، الصين 1.	16
قطر	أميركا 14، فرنسا 7، ألمانيا 2، بريطانيا 2، اليابان 2، الهند 2، بيلاروسيا 2، تركيا 1، رومانيا 1، تايلاندا 1، إيرتيريا 1، جنوب إفريقيا 1، سنغافورا 1، إيران 1، كينيا 1، السودان 1، الناتو 1، جزر القمر 1.	42
الكويت	أميركا 6، الناتو 3، الأردن 2، باكستان 1، إيطاليا 1، بريطانيا 1، بنغلاديش 1، بولندا 1، سوريا 1، السودان 1، بلغاريا 1، اليابان 1.	20
مج. الكلي للوفود		147

هناك ملاحظتان على مضمون هذا الجدول وهما: الأولى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت أكثر الدول التي ترددت وفودها العسكرية على دول المنطقة عام 2008، بحيث بلغ عددها 47 وفدا. والملاحظة الثانية أن دولة قطر كانت أكثر دول مجلس التعاون الخليجي استقبالا للوفود العسكرية الأجنبية، والتي بلغت 42 وفدا. وهذا يعني بطريقة أخرى، أن هاتين الدولتين هما أكثر الدول المهتمة ببناء الأمن المشترك في منطقة الخليج.

تشير بيانات الجدول السابق إلى أنها بيانات رسمية، تعكس التعاون العسكري بين دول لها علاقات دبلوماسية رسمية بينها؛ لكن هناك تدخل واختراق من قبل الأطراف التي ليست لديها علاقات رسمية مع دول المنطقة، والأمر هنا يعني إسرائيل. ونشير هنا للدراسة التي أصدرها

[1] موسى د القلاب، "شؤون الدفاع دول لس التعاون،" ا ليج عام 2008 -2009، تص. مركز ا ليج للأ اث (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص. 241.

دوري جولدي[1] تحت عنوان "إسرائيل والخليج: إطارات أمنية جديدة للشرق الأوسط"، والتي شرح فيها الدور الإسرائيلي الذي يجب أن يتم في منطقة الخليج، وأن تعمل إسرائيل أن تكون جزءا ضمن أي ترتيبات أمنية إقليمية في المنطقة.

إن أسباب قابلية البيئة الإستراتيجية الخليجية الشديدة للتدخل الخارجي كثيرة، تحدثنا عن معظمها في الفصلين السابقين، لكن قضية أمن الملاحة البحرية تعتبر أكثر القضايا المثيرة لقلق القوى العظمى منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971. على اعتبار أن تقريبا من 40 بالمائة من إمدادات النفط للأسواق العالمية تمر عبر مياه الخليج، وهذا ما يزيد من الحساسية الشديدة لأي لتهديد مهما كان صغيرا –كتعرض مثلا ناقلة النفط اليابانية لأضرار في جسمها في مضيق هرمز في 2010/07/28- يعرض ناقلات النفط للخطر أو التوقف عن الوصول إلى الأسواق العالمية. إن العنصر الإستراتيجي الحيوي الآخر هو وقوع دول الخليج على مقربة من نقاط الاختناق لخطوط الملاحة البحرية الناقلة للنفط في مضيق هرمز ونهاية البحر الأحمر وباب المندب.[2]

الخاصية الأخرى التي جعلت منطقة الخليج أكثر قابلية للتدخل الدولي والإقليمي هي الإرهاب والتطرف الديني، على خلفية أن معظم المهاجمين في أحداث 11 سبتمبر 2001 كانوا من المنطقة –سعوديون وغير سعوديين-؛ مما أدى إلى انتشار اعتقاد على المستوى الدولي تتزعمه الولايات المتحدة أنه لابد من الذهاب إلى الجماعات الإرهابية لمحاربتها قبل أن تأتي إلينا. لقد شكلت هذه الفكرة الأساس للإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بأن تم نشر عدد هائل من القوات المسلحة الدولية في قلب منطقة الخليج وفي محيطها؛ ولازال لحد الآن هذه القوات تقود حربا شرسة في أفغانستان وباكستان ضد القاعدة وطالبان، وبشكل أقل حدة في العراق. إن الانخراط في العمليات القتالية بهذا الحجم ومجال جغرافي واسع، يستدعي دفع الأطراف الإقليمية في منطقة الخليج لتقديم المساعدة بطرق شتى؛ خاصة فيما يتعلق بتأمين خطوط الإمداد لجبهات القتال وإبقاءها متصلة بشكل مستمر وتوفير المعلومات اللازمة لحماية البنية الأمنية للقوات المنتشرة. المحصلة النهائية، أنه بسبب ظاهرة الإرهاب ومصادرها –كما هو الاعتقاد سائدا في الولايات المتحدة والعواصم

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص ص. 21-23.

[2] لورنس كورب، "ا لميج العر وإستراتيجية الأمن القومي الأم كي،" سلسلة اضرات الإمارات، ع. 101 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص. 07 -08.

الغربية-، أصبحت المنطقة متورطة في إستراتيجية مكافحة الإرهاب بشكل آلي ودون أن يكون لها بدائل أخرى.

الخلاصة والاستنتاجات

إحدى الخاصيات الجديدة المتنامية للأمن في منطقة الخليج هي مفهوم "الأمن المشترك"، الذي تولد نتيجة الظروف الجيو-سياسية وإملاءات تكنولوجيا الأسلحة. منذ أزمة أوت 1990، لم يعد أمن الخليج شأنا محليا أو

إقليميا خالصا –كما هي المرحلة قبل هذا التاريخ-، وإنما أصبح اهتماما خليطا من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. أحد أسباب ذلك المباشرة، الوجود العسكري الأجنبي المباشر على أراض عدد من الدول المطلة على الخليج العربي الذي يضطلع في الأساس بالحماية الذاتية للمصالح الأجنبية على أراض هذه الدول. ومن المفارقات أن هذا الوضع الإستراتيجي الجديد في المنطقة ليس مفروضا عن طريق الإكراه أو الاحتلال في معظمه، وإنما هو مطلوب محليا من قبل الأطراف الإقليمية كنتيجة لتغير إدراكات هذه الأطراف لطبيعة دورها الإقليمي وطريقة تأمين بقائها القومي واستقرارها الأمني. فإذا أخذنا على سبيل المثال دولة قطر، نجد أن القادة السياسيين أصبحوا ينظرون إلى أمن دولتهم كجزء ملازم لوجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيهم، وأنه وظيفة للإستراتيجية الأمنية الكونية للولايات المتحدة؛ في مقابل تأمين دورهم الإقليمي المؤثر في شؤون الشرق الأوسط ككل. برز هذا بجلاء بالانخراط المتزايد لقطر في القضايا الإقليمية مثل الأزمة اللبنانية، الصراع العربي الإسرائيلي، الأزمة الفلسطينية-الفلسطينية، وأخيرا التدخل في ثورات الربيع العربي؛ سواء رمزيا (عن طريق الإعلام، استضافة الشخصيات المعارضة) أو ماديا (الدعم اللوجستي في الحملة الأطلسية ضد ليبيا خلال عام 2011).

مثل هذه الإدراكات هي نابعة من كل من إملاءات الأجندة الأمنية الدولية وإدراكات رجال الدولة في منطقة الخليج لطبيعة الدور الذي يريدون القيام به. فهم يقومون بتقديم تسهيلات إستراتيجية للقوى العظمى في المنطقة في مقابل الحصول على تسهيلات للدور الذين يريدونه لدولهم؛ وهو الافتراض الذي أكد عليه جون ميرشيمر كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

هناك عامل آخر جزئي ساعد على تبلور مثل هذا الفهم لمضمون "الأمن المشترك" وهو السلوك السعودي إزاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها بعد سقوط بغداد في 2003/04/09. لقد حرصت المملكة العربية السعودية على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها بسبب الضغوط المحلية المتزايدة والأصوات المحلية المطالبة برحيل هذه القوات، وكان البديل المتاح هو رغبة الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي مثل قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في استضافة هذه القوات؛ كسبيل للتخلص من النفوذ السعودي عليها في المجلس. الحقيقة أن الحكومة السعودية لم تعلن معارضتها لموقف هذه الدول، ولكنها لم تستطع إخفاء امتعاضها من السلوكيات الانفرادية لهذه الدول. ظهر ذلك في مطالبتها دول المجلس عقد اتفاقية التجارة الحرة بشكل جماعي –باسم مجلس التعاون الخليجي- مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس بشكل منفرد كما فعل عدد من دول المجلس.

المصدر الآخر لمفهوم الأمن المشترك هو طبيعة التهديدات الأمنية التي تم الحديث عنها في الفصل السابق؛ التي تتميز بأنها عابرة للحدود، سواء التقليدية منها أو الجديدة. فالتطور المتنامي للقوة الجوية الإيرانية أو احتمال نشوب تراشق صاروخي بين باكستان وإسرائيل أو بين إيران وإسرائيل، يستدعي نشر أنظمة صاروخية لحماية أراضي دول مجلس التعاون من الأضرار الجانبية أو المباشرة لمثل هذه النزاعات. مثل هذه الإستراتيجية تتطلب تنسيقا إقليميا وليس محليا. نفس الشيء بالنسبة لتهديدات تنظيم القاعدة للأمن الإقليمي، لم تعد تهديدات محلية وإنما عابرة للحدود. وحتى حدث تغير في طبيعة نشاط وتنظيم جماعة القاعدة، بحيث لم تعد جماعة منظمة على المستوى المحلي لكل دولة كما كان في السابق، وإنما على المستوى الإقليمي؛ وأصبحت تسمى "تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية"، وتشمل قيادتها عددا من السعوديين واليمنيين.

الفصل الرابع: الأمن الخليجي في السياسة الخارجية السعودية: المستوى الوطني للتحليل

المبحث الأول: الثغرات الأمنية في البيئة الإستراتجية السعودية والخليجية

المبحث الثاني: الأمن الناعم

المبحث الثالث: الأمن الإستراتيجي

المبحث الرابع: الإدراكات الإستراتيجية للأمن

الخلاصة والاستنتاجات

لعل التساؤل الأولي الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هو الفرق بين الثغرات الأمنية ومصادر التهديد المطروحة في الفصل الثاني؟ يكمن الفرق بين المصطلحين في أن الأول يدل على نقائص وعيوب تعاني منها السياسات الأمنية لدول منطقة مجلس التعاون، في حين يعني المصطلح الثاني وجود مشاكل أمنية مطروحة على دول المنطقة حتى ولو كانت قوية

بما فيه الكفاية لمواجهتها. فعلى سبيل المثال، من الثغرات الأمنية في البيئة الإستراتيجية الخليجية الفقر الحاد في عدد السكان، في مقابل تصاعد الهجمات الإرهابية أو الصراع المذهبي كمصدر للتهديد.

كما أن تركيز النقاش في هذا الفصل سيكون حول المنظور السعودي للأمن الذي يمتد من البيئة المحلية إلى البيئة الإقليمية ومن ثم إلى البيئة الدولية؛ أو بتعبير باري بوزان،[1] سوف يشمل المستويات الثلاثة للأمن وهي: الفرد، الأمن القومي، والأمن الدولي.

المبحث الأول: الثغرات الأمنية في البيئة الإستراتجية الخليجية

تمثل الثغرات الأمنية نقاط الضعف في البنية الأمنية على ثلاثة مستويات من التحليل وهي طبيعة الفرد الخليجي (اهتماماته، ثقافته، مستوى مهارته

---

[1] Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem In Iinternational Relations (London: A Member Of The Harvester Press Group, 1982), pp. 240- 55.

الفنية في العمل، أسلوب حياته، نظامه الاعتقادي)؛ المستوى الثاني هو الأمن الوطني ومدى ارتباطاته الإقليمية أو استقلاليته، والمستوى الثالث هو البنية الإقليمية الخليجية. في كل مستوى من هذه المستويات، هناك نقاط ضعف ملازمة للسياسة الأمنية التي هي محل اهتمام كبير من قبل السياسة الخارجية السعودية، على اعتبار أنها تؤثر بشكل متداخل ومتزامن على البقاء القومي للدولة السعودية واستقرار الأمني. وسوف نناقش هذه الثغرات الأمنية من خلال مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1-المشاكل الحدودية: النزاعات النائمة.

2- المشكلة الديمغرافية: تآكل الهوية الخليجية العربية.

3- العمالة الوافدة: التهديدات الهادئة.

يمثل كل عنصر من هذه العناصر مستوى حيوي في تحليل الثغرات الأمنية، التي تواجه السياسة الخارجية السعودية نحو أمن منطقة الخليج باعتبارها قلب الأمن والاستقرار في منظومة مجلس التعاون الخليجي؛ وأحد الدول المحورية في الأمن الإقليمي ككل.

1-المشاكل الحدودية: النزاعات النائمة. تعتبر مشكلة الحدود في منطقة الخليج إحدى المشاكل المعقدة بسبب ارتباطها بالعناصر القبلي من جهة، وارتباطها بالجانب النفطي من جهة ثانية. وهي تقريبا مشكلة تشمل جميع الأطراف في المنطقة، سواء من داخل مجلس التعاون أو الأطراف الثلاثة الأخرى. وإن أكثر مستويات التصعيد الأمني بسبب هذه المشكلة قد وصل إلى شن حرب دولية كبرى في عام 1991، عندما قام العراق باحتلال الكويت.

فإذا بدأنا بالمملكة العربية السعودية، فإننا نجد أن لها مشاكل مع اليمن على حدودها الجنوبية، التي عملت السياسة الخارجية السعودية على احتوائها لئلا تتطور إلى مستوى النزاع المسلح. لقد أثمرت هذه الجهود الطويلة عام 2000 بتوقيع الطرفين على معاهدة الحدود اليمنية-السعودية، التي تضمنت تثبيت الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتفعيل مجلس التنسيق السعودي-اليمني من أجل تطوير التعاون بين البلدين الاقتصادي والأمني. ومن أجل احتواء هذه المشكلة، رمت السياسة الخارجية السعودية بثقلها في تطوير العلاقات مع اليمن مع بداية القرن الواحد والعشرين، وذلك بتنظيم زيارات على مستويات عليا قادها آنذاك ولي عهد المملكة الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الآن هو خادم الحرمين الشريفين وملك السعودية)، وذلك بمناسبة حضور احتفالات اليمن بالذكرى 11 للوحدة اليمنية. وفي يونيو 2002، انعقد مجلس التنسيق السعودي-اليمني الدورة 14 في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية برئاسة وزير الدفاع وولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز ورئيس مجلس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال.

من خلال هذا المستوى من التنسيق، يظهر مدى اهتمام السياسة الخارجية السعودية باحتواء المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى تفجر الخلافات الحدودية من جديد. إن مستوى الاهتمام لم يبق حبيس الاجتماعات التنسيقية، وإنما تعدى ذلك إلى رزمة من المساعدات السعودية لليمن والمتمثلة في منح قروض موجهة نحو تطوير البنية التحتية للمواصلات بما فيها بناء طريق سريع يربط اليمن بدول الخليج، وتمويل 16 مركزا للتدريب الفني والمهني. بالإضافة إلى تطوير القطاعات الأخرى مثل إنشاءات الطاقة والمواصلات والنشاطات الثقافية والشباب. إن هذا الاهتمام السعودي بالعلاقة مع اليمن يندرج ضمن إستراتيجية وقائية ضد أي مشاكل تنجم بين الطرفين تؤدي إلى إثارة القلاقل داخل المملكة، على اعتبار أنه يقيم على أراضيها جالية يمنية تقدر بحوالي 750 ألف نسمة؛ يشتغلون في التجارة والبناء وغيرها.[1]

كذلك بالنسبة للخلاف الحدودي السعودي-القطري، الذي يطفو على سطح العلاقات بين البلدين ويخبو. وقد وصل هذا الخلاف في بعض الأحيان إلى تبادل لإطلاق النار بين الجانبين في عام 1992 على النقطة الحدودية المسماة "أبو حفص"، لكن تدخل مجلس التعاون الخليجي أفضى إلى تهدئة الوضع وتسكين النزاع. ولازالت الحدود غير مرسمة بين البلدين، ومما عقد المشكلة أن هناك مناطق حدودية تحتوي على حقول للنفط، يدعي كل طرف أنها تابعة لها. والسبب في ذلك، أن كلا الطرفين لم يعترف بشرعية الحدود المرسمة بموجب معاهدة 1913 البريطانية-العثمانية. وبالرغم من أن الطرفين قد توصلا عام 1965 إلى توقيع مذكرة تفاهم حول الحدود، إلا أن النزاع على منطقة أبو حفص وجزيرة حلحول لازال عالقا. أيضا أبدت دولة قطر امتعاضها من الاتفاقية التي وقعتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول ترسيم الحدود بينهما في عام 1974، والتي تنص في إحدى بنودها إلى ضم منطقة خور العضايد إلى السعودية؛ وهي المنطقة تطالب بها دولة قطر.

لقد كانت هناك مساعي ثنائية لحل المشكل الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر في عام 1971، لكن فشلت هذه المساعي في ترسيم الحدود بين البلدين. لقد استمرت الخلافات بين البلدين إلى غاية 1992، عندما الاتفاق بين الطرفين على الاعتراف باتفاقية 1965 الخاصة بترسيم الحدود مع إدخال بعض التعديلات عليها، منحت بموجبها قطر بعض الأراضي

---

[1] عبده ود الشريف، العلاقات ب دول لس التعاون ا ليجي واليمن (د : مركز ا ليج للأ اث، 2004)، ص ص. 90 -91.

المتنازع عليها. لكن مثل هذه الحلول لازالت غير ثابتة، ومن المحتمل أن تثور المشاكل الحدودية في أي لحظة، وذلك بسبب عدم تقدم العمل التكاملي في إطار مجلس التعاون الخليجي إلى المستويات العليا من النضج والاندماج الإقليمي.[1]

كذلك هناك خلاف حدودي مزمن بين العراق والكويت، الذي أدى إلى أزمة أوت 1990؛ وحتى بعد إسقاط نظام صدام حسين في عام 2003، بقيت الخلافات مستمرة حيث اتهم وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح السلطات العراقية بالتعدي المتكرر على حدودها في 2009/07/26، كما تناقلت ذلك الفضائيات العربية.

يضاف إلى الأعباء الأمنية الحدودية السابقة، الخلاف الطويل بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث التي هي الآن تحت السيطرة الإيرانية الكاملة، وهي جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ومما يؤشر على أن الخلاف على هذه الجزر هو بمثابة فتيل قنبلة موقوتة قد تؤدي إلى إشعال حرب في المنطقة كتلك التي كانت في عام 2003، هو تشبيه وزير الخارجية الإماراتي في 21 /2010/04 الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وردت إيران على هذا التصريح الخطير، بأن الجزر هي إيرانية وستبقى كذلك.

يمكن ألا تؤدي هذه الخلافات الحدودية إلى تفجير نزاعات مسلحة، وفي نفس الوقت هي احتمالات قائمة قد تتفجر في أي لحظة؛ مادام أن الأطراف المعنية لازالت غير متفقة على الحدود بشكل نهائي. وكما كانت إحدى مبررات أو أسباب أزمة 1990، المطالب العراقية القديمة في ضم الكويت، فإنه يمكن أن تتكرر نفس الأزمة بين دولتين أخريين من المنطقة.

2- المشكلة الديمغرافية: تآكل الهوية الخليجية العربية. الثغرة الأمنية الأخرى هي عدم التوازن بين ثروة دول الخليج وجغرافيتها وبين عدد سكانها والحاجات المتزايد في الدفاع وتطوير القدرات العسكرية الذاتية من أجل احتواء النزاعات العسكرية. على اعتبار أن أحد الشروط الموضوعية في تطوير القدرات الذاتية في الدفاع وجود الحجم السكاني الكافي الذي يوفر القدرات البشرية المطلوبة للعمل في صفوف القوات البرية على وجه الخصوص وباقي القطاعات العسكرية الأخرى؛ كما الاعتقاد السائد لدى أنصار نظرية أولوية القوة البرية في إدارة الحروب وكسب النصر.

---

[1] غريغوري كوساتش ويلينا ميلكوميان، تطور السياسة ا ارجية السعودية: من تأسيس الدولة إ بداية الإصلاحات، مر. ماجد بن عبد العزيز التركي (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005)، ص ص. 161-63.

تتحدد الثغرة الأمنية في المستوى من التحليل على وجه التحديد في الخلل السكاني الذي هو غير متكافئ من مطالب الدفاع والأمن، ولو أن هذه المشكلة لم تعد مطروحة بحد بالنسبة للمملكة العربية السعودية كما كان من قبل؛ إلا أنها لازالت مستمر للدول الخليجية الخمسة الأخرى التي يعتبر أمنها جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي السعودي. والمحصلة النهائية، أنها تشكل ثغرة أمنية للأمن السعودي ومن ورائه الخليجي. لكن لابد من الإشارة إلى أن الخلل السكاني كثغرة أمنية، لا يؤثر فقط ضعف الاستجابة للمطالب الدفاعية والأمنية والمساعدة الذاتية في الاستقرار، وإنما يؤثر أيضا في عدم الاستجابة للحاجات الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة التي هي الأخرى تخلق تهديدات أمنية أخرى كما سيأتي معنا في النقاط التالية.

وبناءً على إحصائيات عام 2005، يمكن بيان الخلل السكاني في منطقة الخليج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (27) يبيّن إجمالي ونسبة النوع في دول المجلس لعام 2005.[1]

الدولة	إجمالي السكان (ألف نسمة)	ذكور (ألف نسمة)	إناث (ألف نسمة)	نسبة الذكور الإجمالية (%)
الإمارات	4496	3448	1048	76,69
البحرين	727	419	308	57,63

[1] ميثاء سا الشامسي، "ا لل التركيبة السكانية وتأث ه دول ا لميج،" النظام الأم منطقة ا لميج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 448 -49.

السعودية	24574	13356	11218	54,35
عمان	2567	1354	1213	52,75
الكويت	2688	1685	1003	62,69
قطر	813	590	223	72,57
إجمالي دول المجلس	35865	20852	15013	58,14

إذا تمعنا في بيانات الجدول السابق، نجد أن المجموع الكلي لسكان دول مجلس التعاون تقارب 36 مليون نسمة وهو ما يعادل عدد سكان الجزائر أو المغرب. في مقابل ذلك، أن ثقلها في الاقتصادي الدولي وأهميتها في التجارة العالمية تفوق بكثير الحجم السكاني. كما أن عدد سكانها هو دون مستوى التهديدات الأمنية التي تواجهها حكومات دول المنطقة، بحيث لا يمكنها مجتمعة أن تبني قوات برية تقليدية رادعة تتوازن بواسطتها مع العراق أو إيران أو حتى إسرائيل. مما يجعلها تستمر في تبني إستراتيجية الارتباط الوظيفي والأمني بالقوى العظمى وعلى رأسهم الولايات المتحدة. الحقيقية هذه الفجوة العميقة بين متطلبات الأمن والعامل الديمغرافي قد خلقت مأزقا أمنيا خطيرا يتنامى مع مرور الزمن ولا يتضاءل، في ظل مخاوف أي انسحاب أميركي مفاجئ من المنطقة جراء الاستمرار في التورط في الحروب الإقليمي؛ مقابل التهديد الإستراتيجي الكوني المتمثل في إمكانية تقدم الصين اقتصاديا على الولايات المتحدة في السنوات القادمة. فقد أظهرت بيانات النمو الاقتصادي العالمي في أغسطس 2010 أن الصين قد أخذت مكانة اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي، وهناك مخاوف من أن تتقدم على الولايات المتحدة بحلول عام 2025. وعادة ينظر إلى زيادة النمو الاقتصادي من قبل أنصار النظرية الواقعية الجديدة،[1] على أنه يؤدي إلى التفوق في القوة العسكرية. مثل هذه الاعتبارات الإستراتيجية الكونية هي التي وراء تعجيل انسحاب الولايات المتحدة من العراق بحلول عام 2011 مع استمرار مخاوف عدم استقرار الوضع في العراق، ونفس الشيء العمل على الانسحاب من أفغانستان. السؤال المطروح هو: ماذا لو استمر التقدم

[1] Stephen D. Krasner, “State power and the structure of international trade,” in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 70- 79.

الصيني على حساب الولايات المتحدة الأميركية؟ فهذا يعني الانسحاب الولايات المتحدة في مناطق النزاع والتقليل من مسؤولياتها الدولية، من أجل المحافظة على تفوقها. وسوف تكون دول مجلس التعاون أولى ضحايا هذه السياسة، بسبب عدم قدرتها على بناء قدرات عسكرية تتوازن بواسطتها مع دول المنطقة؛ نتيجة لوجود فجوة عميقة بين الحجم الديموغرافي والمتطلبات الأمنية والدفاع الإستراتيجي.

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية حول تطور متغير الديموغرافيا في منطقة مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على قضايا الأمن والدفاع، فهو موضح من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (28) يبيّن ديمغرافية منطقة الخليج الحاضرة والمستقبلية (بالمليون نسمة)[1]

الدولة	2000	2010	2020	2030	2040	2050
الإمارات	2,4	2,8	3,1	3,4	3,5	3,7
البحرين	0,63	0,74	0,83	0,9	0,95	0,97
السعودية	22	30,5	41,9	55,8	72,3	91,1
عمان	2,5	3,5	4,7	5,9	7,2	8,3
قطر	0,74	0,79	1,1	1,2	1,2	1,2
الكويت	2	2,8	3,7	4,6	5,5	6,4
إيران	65,5	73,8	84,2	91,5	96,9	100,2
العراق	22,7	29,7	36,9	43,9	50,5	56,4

من خلال بيانات الجدول السابق، سوف تأخذ مشكلة الفجوة بين الكثافة السكانية ومطالب الدفاع والأمن في الحل في المستقبل بالنسبة للملكة العربية السعودية، لكن بالنسبة للدول الأخرى سوف تستمر مطروحة وبالتالي تبقى حاجتها للأطراف الخارجية في تحقيق الأمن قائمة. وبما أن الأمن القومي السعودي مرتبط بشكل وظيفي بدول مجلس التعاون الخمسة الأخرى، فهذا يعني أن المشكلة تستمر في التأثير على إستراتيجية الدفاع القومي في السياسة الخارجية السعودية. في مقابل ذلك، تستمر إيران كدولة لها ثقلها الإستراتيجي الأول في المنطقة بسبب الارتفاع المستمر في منحنيات الكثافة السكانية، وبالتالي توفير المصادر اللازمة للقوات المسلحة؛ البرية منها على وجه التحديد.

لا يتوقف تحدي الفجوة الديمغرافية في منطقة مجلس التعاون الخليجي عند حدود الأخطار ذات الخاصية الإستراتيجية البحتة، وإنما يتعداها إلى

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص. 513.

اهتمامات أخرى تقلق صناع القرار في حكومات المنطقة والمتعلقة بتآكل هوية دول الخليج العربية؛ خاصة تلك الدول التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا غير متناسب مع مطالب السكان المواطنين. بحيث يجعل اقتصاديات هذه الدول أكثر ميلا للاعتماد على العمالة الوافدة، إلى الحد الذي أصبحت فيه العمالة الوافدة أكثر من السكان الأصليين. الأمر لا يتعلق كثيرا بأولئك الذين يفدون من الدول الإسلامية مثل باكستان وبنغلاديش ومصر، وإنما يتعلق بأولئك الذين يفدون إلى المنطقة وهم يحملون ديانات أخرى وثقافات مناقضة للثقافة العربية السائدة. بشكل يجعل هوية هذه الدول على المحك على المدى المنظور. ولبيان حجم العمالة الوافدة والدول الأصلية التي ينحدرون، عربية وغير عربية، نعرض الجدولين التاليين:

جدول رقم (29) يبيّن العمالة العربية الوافدة إلى السوق الخليجي (عام 1992)[1]

الجنسيات الوافدة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي	النسبة المئوية
مصريون	5,000	240,000	31,600	13,870	733,128	81,800	1,105,398	15,6
سودانيون	930	800	11,700	6,580	191,804	45,900	257,714	3,6
أردنيون/ فلسطينيون	4,150	101,500	5,200	48,180	292,301	151,401	602,732	8,5
لبنانيون	110	28,000	0	7,530	133,013	34,700	203,353	2,9
سوريون	110	21,000	0	21,680	48,088	20,800	111,678	1,6
يمنيون	0	700	0	2,500	57,170	27,200	87,570	1,2

[1] مايكل بونابن، "النمو السكا وسوق العمل وتأث ها أمن ا لميج،" أمن ا لميج القرن الواحد والعشرين (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص. 324.

تونسيون	0	1,650	0	290	2,398	0	4,338	0,1
مغاربة	0	3,030	0	220	3,663	0	6,933	0,1
جنسيات عربية أخرى	2,000	93,750	1,700	8,200	102,893	84,200	292,743	37,8
إجمالي الجنسيات العربية	12,300	490,450	50,200	109,050	1,564,458	446,001	2,672,459	37,8
النسبة المئوية	0,5	18,4	1,9	4,1	58,5	16,7	100,0	

تعكس بيانات الجدول السابق ملاحظتين، الأولى هي استمرار حاجة دول مجلس التعاون الخليجي للعمالة الأجنبية من أجل شغل العديد من الوظائف الشاغرة التي هي ضرورية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات وتسهيل حياة المواطنين. والملاحظة الثانية هي أن دول مجلس التعاون جذبت حجما معينا من العمالة العربية التي لا تشكل تهديدات للهوية الخليجية العربية ولكن يمكن أن تحمل معها التطرف الديني وتصبر مصدرا بشريا للقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى. وكلا الملاحظتين تؤكدان على الفجوة الديمغرافية التي تعاني منها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وأمنها القومي.

أما فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية غير العربية، فيمكن تقديم صورة حولها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (30) يبيّن الوافدون الأجانب غير العرب إلى دول الخليج (1992)[1]

الجنسيات الوافدة	**البحرين**	**الكويت**	**عمان**	**قطر**	**السعودية**	**الإمارات**	**الإجمالي**	**النسبة المئوية**
باكستانيون	6,500	62,500	51,001	56,740	419,842	231,601	828,184	11,7
بنجلادشيون	8,000	60,000	45,701	10,650	322,483	61,100	507,934	7,2
هنود	69,400	102,500	204,901	83,120	611,016	355,501	426,438	20,2
سريلانكيون	12,000	46,000	13,600	4,930	316,134	60,300	452,964	6,4
فلبينيون	9,000	14,500	2,400	0	366,355	35,600	428,855	6,1
إندونيسيون	0	0	0	0	58,649	0	58,649	0,8

[1] مايكل بوناين، مرجع سبق ذكره، ص. 325.

كوريون جنوبيون	2,500	7,500	0	0	87,195	0	97,195	1,4
تايلانديون	1,500	0	800	0	78,503	0	80,803	1,1
إيرانيون	1,400	4,400	0	4,200	0	61,200	71,200	1,0
جنسيات أخرى	0	0	1,000	0	102,538	10,100	113,638	1,6
إجمالي الجنسيات الأسيوية	300,110	400,297	319,403	159,640	2,363,715	815,402	4,065,860	57,5
النسبة المئوية	2,7	7,3	7,9	3,9	58,1	20,1	100,0	
أميركيون شماليون	7,000	4,600	9,000	0	79,502	0	100,102	1,4
أفارقة	1,400	0	0	0	108,001	8,000	117,401	1,7
دول أوربية	3,000	6,700	0	0	0	15,000	28,100	0,4
جنسيات أخرى	0	3,925	1,400	0	77,004	9,600	91,929	1,3
إجمالي	11,400	15,225	10,400	3,400	264,507	32,600	337,522	4,8
النسبة المئوية	3,4	4,5	3,1	1,0	78,4	9,7	100,0	
المجموع	134,000	803,075	272,090	4,192,680	1,294,003	7,075,851	100,0	

على الرغم من قدم البيانات نسبيا المعروضة في الجدول السابق، لكن مع ذلك تعطي فكرة عامة حول حجم تواجد العمالة الأجنبية غير العربية في منطقة مجلس التعاون الخليجي؛ التي لا شك أنها زادت بأضعاف كثيرة منذ عام 1992 بسبب حجم النمو الاقتصادي الذي تشهده دول المنطقة. خاصة فيما يتعلق بقطاعات الإنشاءات والبنية التحتية والخدمات. فلو أخذنا دولة الإمارات العربية المتحدة، نجد حجم أن الإنشاءات وتطوير البنية التحتية وما يرافق كل ذلك من خدمات الصيانة والتطوير والتسيير، قد تطورت بشكل مأساوي بحيث زاد من حاجتها الملحة للعمالة الأجنبية التي ليست هناك مؤشرات في الأفق أن بالإمكان أن تستغني عنها في المدى المتوسط. تواجد هذا العدد من العمالة الأجنبية غير العربية لفترات طويلة سوف يشكل تهديدا للهوية العربية لدول الخليج، أو يتسبب في تآكل الهوية الوطنية؛ خاصة فيما يتعلق باللغة وأسلوب الحياة والأخلاق العامة والرموز الثقافية. ولاشك أن مثل هذه المظاهر سوف تشكل تهديدات أمنية في الزمن المنظور، ربما تستدعي تدخل دول الأصل للعمالة من أجل حماية مواطنيها في هذه الدول.

بصفة عامة، يطرح مشكلة استمرار اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على العمالة الأجنبية تهديدات جدية حول الهوية الوطنية لهذه

الدول. والتي صنفها شفيق ناظم الغبرا[1] إلى ثلاثة مستويات هي: الهوية المحلية مقابل الهوية غير المحلية، والهوية العربية مقابل الهوية غير العربية، والهوية الإسلامية مقابل الهوية غير الإسلامية. العنصر الخطير في ذلك، أن الناس العاديين في دول المجلس يشعرون بمخاوف متزايدة من العمالة الوافدة وتساورهم مشاعر القلق وفي بعض الأحيان الامتعاض من العمالة الوافدة خاصة، المتدفقة من جنوب أسيا. ففي سياق التناظر، نجد أن مجتمعات مجلس التعاون قد تحولت خلال تقريبا خمسين سنة من دول يبلغ عدد سكانها أربع ملايين في عام 1950، إلى دول يبلغ حجم سكانها 35 مليون نسمة ففي عام 2007؛ منهم 12 مليون من العمالة الوافدة أي أكثر من الثلث.

بشكل عام، يمثل مجتمع المواطنين في دول الخليج ما نسبته 63 %، إلا أن بعض دول المجلس تشكل فيها العمالة الوافدة الأغلبية الساحقة. ففي دولة مثل الإمارات العربية المتحدة، تمثل فيها العمالة الوافدة ما نسبته 83 % من السكان المقيمين على أراضيها البالغ عددهم 4 ملايين نسمة. وتمثل العمالة الوافدة في دولة الكويت ما نسبته 63 % من عدد السكان البالغ 3 ملايين نسمة. وتمثل العمالة في دولة قطر70 % من عدد السكان البالغ 750 ألف نسمة. أما في مملكة البحرين، فإن نسبة العمالة الوافدة تمثل 38 % من عدد السكان البالغ 750 ألف نسمة. ولا يقل الوضع مأساوية في سلطنة عمان، إذ تمثل العمالة ما نسبته 20 % من السكان البالغ عددهم 3 ملايين نسمة. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن نسبة العمالة فيها تمثل 27 % من عدد السكان البالغ عددهم 25 مليون نسمة. فإذا استثنينا المملكة العربية السعودية فقط، فإن دول مجلس التعاون الخمسة الأخرى تواجه تحديات جدية تتعلق بهويتها العربية والإسلامية وأمنها واستقرارها على المدى المنظور.

أما من حيث خاصيات النوع التي يتمتع بها سكان منطقة الخليج العربية، فهي إيجابية من حيث غلبة فئة الشباب الذكور والإناث، في مجتمعات شابة ناشئة وهذا توفر خاصية القدرة على العمل والاستجابة لمتطلبات وحاجات الدفاع والأمن في مؤسسات الجيش وباقي قطاعات الأمن الأخرى؛ بالإضافة إلى القطاع الاقتصادي الذي بدأ يستوعب فئة الإناث في العمل خاصة في قطاع الصحة والتعليم. مع الاستمرار في تثبيت عامل الخلل في الحجم الديموغرافي. ويمكن هذه الخاصيات من خلال الجدول التالي:

---

[1] شفيق ناظم الغ ا، "العمالة الوافدة منطقة ا ليج العر : مقاربة جديدة،" أمن ا ليج القرن الواحد والعشرين (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص ص. 431 -32.

جدول رقم (13) يبيّن إجمالي عدد السكان ونسبة النوع في دول المجلس لعام 2005.[1]

الدولة	إجمالي السكان (ألف نسمة)	ذكور (ألف نسمة)	إناث (ألف نسمة)	نسبة الذكور لإجمالي السكان (%)
الإمارات	4496	3448	1048	76,69
البحرين	727	419	308	57,63
السعودية	24574	13356	11218	54,35
عمان	2567	1354	1213	52,75
الكويت	2688	1685	1003	62,69
قطر	813	590	223	72,57
إجمالي دول المجلس	35865	20852	15013	58,14

الخاصية الأخرى التي يمكن أن تتدخل في الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية، هي الفئة العمرية المسيطرة على ديموغرافيا مجتمعات دول الخليج. ويمكن توضيح هذه الخاصية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (32) يبيّن تقديرات السكان بحسب فئات العمر في دول المجلس 2005.[2]

الدولة	إجمالي عدد السكان بالألف	0-14 سنة	15-24 سنة	25-64	+65 سنة
الإمارات العدد %	4496 %100	988 %22,0	783 %17,4	2677 %59,5	48 %1,1
البحرين العدد %	727 %100	197 %27,1	110 %15,1	398 %54,7	22 %3,0
السعودية العدد %	24574 %100	9161 %37,3	4548 %18,5	10147 %41,3	718 %2,9
عمان العدد %	2567 %100	885 %34,5	538 %21,0	1078 %42,0	66 %2,6
الكويت العدد %	2688 %100	653 %24,3	415 %15,4	1572 %58,5	48 %1,8

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص.509.
[2] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص.512.

قطر	813	177	112	514	10
العدد %	%100	%21,8	%13,8	%63,2	%1,2

يلاحظ على بيانات الجدول السابق أن الفئة العمرية الممتدة من 25 إلى 64 سنة هي الأكثر اتساعا في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي. وعادة هذه الفئة هي الأكثر تأهيلا للعمل في المؤسسات الإنتاجية والبيروقراطية من الناحية الاقتصادية؛ والأكثر تأهلا للانضمام للقوات المسلحة من الناحية الأمنية. إن مثل هذه البيانات هي مؤشرات جيدة على المدى البعيد في الخمسين سنة القادمة، لكن المدى القريب والمتوسط سوف تستمر دول خليج تحت رحمة العمالة الوافدة من الناحية الاقتصادية، وعلى المساعدة الخارجية في المجال الإستراتيجي والأمني والدفاعي.

ويمكن أن تتضح مؤشرات التطور الديمغرافي في مجتمعات دول مجلس التعاون والمشاكل المرافقة لها، من خلال استعرض تطور معدلات النمو السكاني في الماضي والمستقل في الجدول التالي:

جدول رقم (33) يبيّن النمو السكاني لدول الخليج من 1950 إلى 2050 (بالمليون).[1]

الدولة	1950	1960	1970	1980	1990	1995	2000	2010	2020	2030	2040	2050
الإمارات	0,07	0,1	0,25	1	2	2,2	2,4	2,8	3,1	3,4	3,5	3,7
البحرين	0,11	0,16	0,22	0,35	0,5	0,57	0,63	0,74	0,83	0,9	0,95	0,97
السعودية	3,7	4,7	6,1	9,9	15,8	18,6	22	30,5	41,9	55,8	72,3	91,1
عمان	0,49	0,6	0,78	1,9	1,8	2,1	2,5	3,5	4,7	5,9	7,2	8,3
قطر	0,03	0,05	0,11	0,23	0,48	0,61	0,74	0,97	1,1	1,2	1,2	1,2
الكويت	0,15	0,29	0,75	1,4	2,1	1,6	2	2,8	3,7	4,6	5,5	6,4
إيران	16,4	21,6	28,9	39,3	55,7	61,5	65,6	73,8	84,2	91,5	96,9	100,2
العراق	5,2	6,8	9,4	13,2	18,1	19,6	22,7	29,7	36,9	43,9	50,5	56,4

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص.513.

من منظور المقارنة، تكشف بيانات الجدول السابق أن المملكة العربية السعودية هي الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الستة التي سوف تتجاوز مشكلة الجغرافيا من الديموغرافيا بحلول عام 2050، ليقارب عدد سكانها مئة مليون نسمة. أما الدول الخمسة الأخرى، فإنها تستمر في الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاع الاقتصادي، وعلى القوى الخارجية من أجل توفير الأمن وتحقيق الردع الدفاعي. لكن إذا نجحت تجربة التكامل الإقليمي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الوضع سوف يختلف؛ بحيث يصبح عدد سكان منطقة المجلس يقارب 111 مليون نسمة. وهذا يعني التجاوب الإيجابي مع متطلبات الدفاع والأمن والتقليص الحثيث من الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتصبح المملكة العربية السعودية هي العمق الإستراتيجي والاقتصادي لمنظمة مجلس التعاون المتكاملة، وهي التي تقود حركة التكامل الأمني والاقتصادي على حد سواء. في نفس الوقت، سوف تحقق دول المجلس التوازن الإستراتيجي مع إيران، من حيث الثقل الديموغرافي والعسكري على حد سواء.

هناك تقريبا إجماع بين الباحثين حول الوتيرة السريعة للنمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هناك اختلاف حول التوقعات التي سوف يصل إليها بحلول عام 2050. فكل الإحصائيات تشير إلى أن النمو السكاني منذ عام 1950 إلى غاية 2007 قد نمى بنسبة 898%. وهي النسبة الأعلى في العالم، إذ قدّرت نسبة النمو السكاني العالمي من نفس الفترة بـ 263%. أما بالنسبة لتوقعات النمو السكاني في منطقة مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2050، فقد أشرنا من قبل أنه يمكن أن يتجاوز مئة مليون نسمة، لكن هناك توقعات تشير إلى عكس ذلك. إذ تشير تقديرات أخرى أن من المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى حوالي 182,5%، وهذا يعني أن عدد السكان في المنطقة سوف يبلغ حوالي 66 مليون نسمة فقط بحلول عام 2050. وفي ما يخص السعودية، سوف يصل عدد سكانها إلى 45 مليون نسمة فقد بدلا 99 مليون نسمة بحلول عام 2050.[1]

3- العمالة الوافدة: التهديدات الهادئة. إحدى الثغرات الموجودة في الأمن السعودي والخليجي على وجه العموم هي استمرار هذه الدول الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل ثقيل، والتهديدات المرافقة لهذه الحالة والتأثيرات السلبية على الأمن والاستقرار في المدى المنظور. إن حقائق

---

[1] رضا عبد السلام، الطاقة النووية وأهداف التنمية ا ستدامة لدلو لمس التعاون (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص. 80-81.

الديمغرافيا[1] تشير إلى أن إلى غاية 2002، كان حوالي 12,5 مليون نسمة من السكان غير المواطنين يعيشون على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي أي بنسبة 38,5 %، في مقابل 20 مليون نسمة من السكان المواطنين. وهذه النسبة هي كبيرة جدا، لأنها تعكس الحاجة الملحة لهذه الدول للعمالة الوافدة، وبالتالي وجود فجوة كبيرة في سد مطالب العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في التنمية المجتمعية العامة. إن المخاوف المترافقة مع هذا الوضع هي نابعة من احتمالات تأثير الحركة العالمية حول تحسين شؤون المهاجرين عبر العالم وتعزيز حقوقهم الاقتصادية والسياسية والدينية، مما يعني بالنسبة لدول الخليج فرض نمط سياسي وثقافي معين ومهيمن لهذه العمالة على مجتمعات هذه الدول ثقافتها العربية الإسلامية.

إن مشاعر القلق حول التهديدات المحتملة للعمالة الوافدة لا تتملك صناع القرار وحدهم في حكومات مجلس التعاون الخليجي، ولكن أيضا هي مسيطرة على المواطنين العاديين أنفسهم. فقد أشارات دراسات ميدانية استجوبت عددا من المواطنين من دول المجلس حول اتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة، أن 69,5 % من العينة المستجوبة من دولة الإمارات العربية المتحدة رأت أن ولاء الأجانب سوف يكون لدولهم الأصلية حتى ولو حصلوا على الجنسية الإماراتية. وفي نفس الدراسة، رأى 30,4 % من العينة الوافدة أن ولاءهم هو محدد بطبيعة المشكلات المثارة، مما يعني إمكانية تفضيل الولاءات الأصلية ومصالح الدول المصدر على مصالح الدولة المستوطنة في حالة حدوث مشاكل سياسية؛ كقيام الأقلية الإيرانية في دولة الإمارات بمشاكل أمنية أو زعزعة الأمن في حال نشوب نزاع بين الدولتين حول الجزر المتنازع عليها في الخليج.

إن المخاوف الوطنية إزاء تهديدات العمالة الوافدة متركزة حول إمكانية تشكيل العمالة الوافدة جماعات ضغط وتنظيم نفسها والمطالبة بالحقوق السياسية في دول الخليج، خاصة بالنسبة لتلك العمالة المتدفقة من دول مسيسة كثيرا مثل الهند وباكستان. ومما يزيد الوضع تعقيدا أن المناخ الدولي مساعد على ظهور مثل هذه التحديات، بل يشجع على أي مطالب من شأنها تثبت حقوق المهاجرين عبر العالم. الحقيقة لقد أدى تدفق العمالة الأجنبية الكبير في بعض دول مجلس التعاون إلى إحداث خلل في التركيبة السكانية والانسجام الاجتماعي والثقافي، مما ينذر بتفجر تصدع في البنية السياسية إذا توفرت الظروف المساعدة على تصاعد مثل هذه الانقسامات؛ وظهور جماعات تطالب بحق تقرير المصير أو الحصول على الحقوق

---

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.448-49.

السياسية التي سوف تحوّل الدول الخليجية عبر العملية الديمقراطية إلى دول غير عربية وتنبثق حكومات غير خليجية الأصل والثقافة والتقاليد والقيم.[1]

ومما يعقد الوضع أكثر هو عدم إمكانية وجود احتمال فك الارتباط بين تدفق العمالة الأجنبية وحاجة السوق الخليجي لها، وهذا بالنسبة لكل دول مجلس التعاون الخليجي الستة. بحيث تشير بعض الدراسات[2] إلى أن في المملكة العربية السعودية مثلا، لو قامت باستيعاب كل أفراد البطالة، فإنها لا تسد سوى 40 % من حاجة السوق للعمالة. وهذا يعني بطريقة أخرى، استمرار التأثير الهادئ والفعال للعمالة في الوضع الاجتماعي والثقافي والقيمي والسياسي لمجتمعات دول المجلس.

ويمكن بيان الخريطة الديمغرافية لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة العمالة الوافدة في كل دولة، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (34) يبين الخريطة الديمغرافية لدول الخليج ونسبة العمالة الوافدة فيها لعام 2001-2002.[3]

الدولة	المواطنون (ألف نسمة)	النسبة %	الوافدون (ألف نسمة)	النسبة %	الإجمالي (ألف نسمة)
البحرين	410	60	280	40	690
الكويت	885	37	1,475	63	2,360
عمان	1,790	74	630	26	2,420
قطر	165	28	420	72	585
السعودية	16,000	70	7,000	30	23,000
الإمارات	622	20	2,488	80	3,110
المجموع	20,000	61,5	12,500	38,5	32,500

إذا تمعنا في بيانات الجدول السابق، نجد أن نسبة العمالة الوافدة في بعض دول مجلس التعاون تفوق بكثير نسبة السكان المواطنين، بحيث وصلت في

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.472-73.

[2] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.474-75.

[3] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص.509.

دولة الإمارات إلى 80 بالمائة. ونسبة الإجمالية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون هي قريبة من 40 بالمائة، وهي نسبة كبيرة جدا تحمل معها تهديدات كامنة قد تتفجر في أي فترة زمنية إذا توفرت الظروف المساعدة على ذلك؛ كقيام هذه العمالة بالإضرابات أو تنظيم مظاهرات في الشوارع أو القيام بحركات العصيان المدني عن طريق غلق الطرق والسيطرة على المباني الحكومية وتعطيل حركة الحياة في المدن الكبرى. ومما يعقد هذه السيناريوهات أن تحدث تحت تغطية مكثفة لوسائل الإعلام العالمية، بحيث تجلب الدعم الدولي وراءها. ومن ثم، هي مخاطر جدية تهدد أمن واستقرار دول المجلس كلية.

إما إذا أردنا أن نقارن الوضع القائم للعمالة الوافدة بالتوقعات المستقبلية، فيمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (35) يبيّن عدد سكان دول المجلس مقارنة بالعمالة الوافدة بالألف نسمة.[1]

	2000			2005	2010		2015		
الدولة	مواطن	مهاجر	المجموع	مواطن	مهاجر	المجموع	مواطن	مهاجر	المجموع
الإمارات	748	2,163	2,911	882	2,632	3,514	10048	3,051	4,099
البحرين	430	296	726	494	348	842	563	393	956
الكويت	829	1,174	2,003	967	1,429	2,396	1,109	1,656	2,765
السعودية	16,096	7,273	23,369	19,180	9,282	28,462	22,897	11,024	33,921
عمان	1,882	859	2,741	2,258	1,123	3,381	2,730	1,270	4,000
قطر	159	614	773	188	765	953	218	909	1,127
المجموع	20,144	12,379	32,523	23,969	15,579	39,548	28,565	18,303	46,868

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص. 510.

يبدو أن وضع العمالة المهاجرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي سوف لا يتغير كثيرا، وأن المنطقة سوف تستمر في الاعتماد عليها مادام أن هناك تطور كبير في قطاع البنية التحتية وقطاع الخدمات اللذان يستوعبان أعدادا هائلة من العمالة الأجنبية. إن الخطر ليس في جلب العمالة الأجنبية، وإنما فيما يترتب عليها من تهديدات للأنظمة السياسية القائمة التي لازالت غير مطورة بنائيا ومؤسساتيا كما هي الأنظمة الأوربية وأميركا الشمالية لا تتأثر بتدفق العمالة الأجنبية على أراضيها. إن حدوث أي إضطرابات أو أعمال شغب كتلك التي حدثت في صيف 2008 في باريس، سوف يقوض الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون. وأكثر الأمثلة حداثة، هي الإعلان عن قيام حكومة البحرين في 2010/09/05 بتفكيك شبكة مكونة من 20 شخصا كانت تستهدف الإطاحة بالحكومة الملكية هناك. مما يعني أن الاستقرار في هذه الدول لازال هشا، خاصة إذا تعلق الأمر بأكثر مليون أجنبي يعمل على أراضي إحدى دول المجلس، خرجوا إلى الشوارع. فإن ذلك كافيا لتقويض الأمن والاستقرار في دول كلها، وإن الاستقرار سوف يتضعضع مثل أحجار الدومينو.

أما فيما يتعلق بمصادر تدفق العمالة الأجنبية الرئيسية والثانوية، على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، فيمكن بيانها من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (36) يبيّن مصادر تدفق العمالة على دول المجلس لعام 2002 (بالألف نسمة)[1]

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
الهند	100	295	300	100	1400	1000	3200
باكستان	50	100	70	70	1000	450	1740
مصر		275	15	35	1000	130	1455
اليمن					1000	35	1035
بنغلادش		160	110		450	100	820
سريلانكا		160		35	350	160	705
الفلبين		60		50	500	120	730
أردن/		50		50	270	110	480

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص. 515.

فلسطين							
سوريا		95			170		265
إيران	45	80		20		40	145
إندونيسيا					250		250
السودان					250		250
كوريا					120		
تركيا					100		
بدو		70					70
الإجمالي	280	1,475	630	420	7,000	2,488	

من خلال بيانات الجدول السابق، يبدو أن معظم العمالة يتدفق على منطقة مجلس التعاون من الدول غير العربية بل وحتى من الدول غير الإسلامية مثل الهند وسريلانكا. وربما يظهر حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي قياسا مع عدد المواطنين، من خلال بيان نسبة تواجدهم؛ لأن بذلك تتضح الصورة بشكل جيد. ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (37) يبيّن نسبة المهاجرين الأجانب إلى إجمالي السكان.[1]

الدولة	1990	1995	2000	2005
البحرين	35,1	37,5	37,8	40,7
الكويت	72,4	58,7	62,2	62,1
عمان	24,5	26,3	24,8	24,4
قطر	79,1	77,2	76	78,3
السعودية	29	24,7	23,9	25,9
الإمارات	71,2	70,5	70,4	71,4

[1] مد إبراهيم ديتو، "العمالة الوافدة منطقة ا لميج العر والوضع الأم ،" أمن ا لميج القرن ا ادي والعشرين (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص. 410.

تظهر بيانات الجدول السابق أن سكان أغلبية دول مجلس التعاون الخليج هم أقلية بالنسبة للعمالة الأجنبية، وفي بعض الأحيان أقلية لا معنى لها ولها وضع مهلهل وخطير مثلى الكويت في عام 1990 وقطر في عام 2005 ودولة الإمارات في عام 2005.

إن التهديدات الأمنية المرافقة لتدفق الأعداد الهائلة من العمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي لا تنحصر فقط في جوانبها السياسية، وإنما أيضا في جوانبها الاجتماعية المتمثلة في إمكانية انتشار الجريمة وانتعاش تجارة المخدرات والرذائل الاجتماعية الأخرى. بالإضافة إلى إمكانية تنامي المطالب بالحقوق الدينية وحرية نشر ديانات أخرى غير الإسلام، وهو العنصر الذي سوف يثير الجماعات المتطرفة ضدها؛ خاصة عندما تكون هناك مطالب ببناء كنائس ومعابد وثنية مدعومة بتأييد دولي وجماعات حقوق الإنسان. وتتصدر الولايات المتحدة الأميركية الدول المطالبة ببناء الكنائس في المملكة العربية السعودية وإعطاء حرية للأقليات الدينية من أجل النشاط على أراضيها، وهو الأمر التي تراه المملكة متناقضا مع قيمها ونظامها الاجتماعي.

الوجه الآخر للتهديدات المحتملة للعمالة الوافدة هي الناجمة عن الزيادة الشكلية في عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي، التي تحتاج إلى تأطير أمني فعال حتى لا يخرج الوضع عن السيطرة. خاصة فيما يتعلق باحتمالات عدم القدرة على السيطرة على سلوك هذه العمالة، مما يؤدي إلى تنامي الجريمة المنظمة وعدم أمن الممتلكات وانتشار الظواهر السلبية مثل السرقة والاعتداءات بالأسلحة وتسويق المخدرات وتبييض الأموال وحتى تجارة الرقيق.

تتمثل المخاوف الأمنية الأخرى المترافقة مع تدفق الأعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية –خاصة الأسيوية منها- في إمكانية أن تحمل معها خلافات دولها السياسة إلى دول المجلس، فتثور على إثر ذلك مواجهات عنيفة بينها؛ مما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. أو تتعرض دول المجلس لضغوط وتدخل من قبل دول مصدر العمالة من أجل ترقية وضع مواطنيها، وقد يتطور الوضع إلى التهديد بالتدخل العسكري. فعلى سبيل المثال، لو حدثت مواجهة في المستقبل بين إيران والولايات المتحدة التي لها العديد من القواعد العسكرية على أراضي دول المجلس، فمن المحتمل أن تقوم الجالية الإيرانية في دول المجلس بأعمال عنف وتفجيرات تستهدف القوات الأميركية والقوات الحكومية. الأمر لا يتعلق بإيران فقط، وإنما أيضا باكستان والهند.

أيضا هناك تهديدات أمنية محتملة للعمالة الوافدة والمتمثلة في إمكانية وقوع مصادمات عنيفة بين السكان المواطنين وأفراد العمالة تحت ضغط

تقلص فرص العمل وزيادة العاطلين بين شباب المواطنين، والتي سوف ترافقها مظاهر سلوكية أخرى خطيرة وهي تنامي العنصرية والتمايزات العرقية التي تتصاعد إلى أعمال عنف محتملة. ويمكن تقديم عينة من نسب العمالة الوافدة والعمالة المحلية في سوق العمل في منطقة مجلس التعاون الخليجي في الجدول التالي:

جدول رقم (38) يبيّن حجم العمالة الوطنية والأجنبية في سوق العمل الخليجي.[1]

	السنة	العمالة الوطنية %	العمالة الوافدة %	إجمالي العمالة
الإمارات	1991	36,8	63,2	50313
	1996	39,9	60,1	56414
	2001	44,5	55,5	56386
البحرين	1991	82,9	17,1	28641
	1996	87,8	12,2	30454
	2001	90,7	9,3	32078
السعودية	1991	75,0	25,0	529974
	1996	82,2	17,8	616291

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص. 517.

	2001	88,8	11,2	710859
عمان	1991	65,1	34,9	72493
	1996	67,8	32,2	78277
	2001	78,1	21,9	87652
قطر	1991	43,9	56,1	37028
	1996	43,9	56,1	46355
	2001	66,1	33,9	34380
الكويت	1991	77,6	22,4	105258
	1996	71,1	28,9	147010
	2001	76,0	24,0	161147
إجمالي دول المجلس	1991	71,0	29,0	823707
	1996	75,3	24,7	974801
	2001	83,0	17,0	1082502

يظهر الجدول السابق عينة من البيانات المخيفة حول تدفق العمالة الأجنبية وسيطرتها على السوق الخليجي، حيث وصلت نسبتها في إحدى الدول (وهي أمارات العربية المتحدة) إلى 63 % من المجموع الكلي للعمالة الموجودة في السوق؛ وفي دولة أخرى (وهي قطر) وصلت إلى 59%. وحتى المجموع الكلي للعمالة الأجنبية في سوق منطقة مجلس التعاون الخليجي هو مخيف الذي وصلت نسبته 29 %؛ بحيث أن تنامي أي حركة احتجاجية سوف تشل الأسواق الخليجية كلية.

إن أي حركة احتجاجية للعمالة الوافدة في منطقة الخليج سوف تستند إلى أسس قانونية المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضمان الحقوق المدنية والسياسية للعمال المهاجرين والوافدين، وهي الجوانب المخيفة لصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى التخوف من المطالبة بحق التوطين والتملك والمطالبة بالتحاق عائلاتهم بهم، مما يعني حدوث تغير ديمغرافي حقيقي في التركيبة السكانية لدول المنطقة.

إن من الأسس القانونية التي يمكن استغلالها من قبل العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، ما ورد في الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم التي أقرتها الأمم المتحدة عبر جمعيتها العامة في ديسمبر 1990، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو 2003. وعلى سبيل المثال، تشير المادة 45 من متن هذه الاتفاقية على: "حق تمتع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل، فيما

يتعلق بإمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة شروط القبول في تلك المؤسسات، وإلى خدمات التوجيه والتدريب المهنيين، والخدمات الاجتماعية والصحية وإمكانية المشاركة في الحياة الثقافية." وإمعانا في تأكيد حقوق العمال المهاجرين أكدت هذه الاتفاقية في موضع آخر، في الفقرة الأولى من المادة 12 على أن: "للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الفكر والضمير والدين. ويشمل هذا الحق حرية أن يكون لهم يدن أو معتقد يختارونه أو يعتنقوا هذا الدين أو المعتقد، وحرية إظهار دينهم أو معتقدهم، إما منفردين أو مع جماعة، وعلنا أو خلوة عبادة وإقامة للشعائر ممارسة وتعليما".[1]

ونتيجة لطريقة التعامل مع العمالة المهاجرة على أنها عمالة مؤقتة وفرض قيود مشددة على اصطحاب عائلاتها، كانت هناك نتائج عكسية على اقتصاديات دول مجلس التعاون وأرباح لدول مصدر العمالة؛ وذلك من خلال التحويلات المالية التي يقوم بها أفراد العمالة إلى أسرهم التي تركوها وراءهم في أوطانهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، المملكة العربية السعودية وحدها، يتم تحول منها العمالة المهاجرة ما يقارب 18 مليار دولار سنويا؛[2] وهو مبلغ ضخم يؤثر إلى الاحتياطي الأجنبي للمملكة. وهذا المبلغ بدوره يعكس تكلفة الاحتمالات الأمنية التي يمكن أن تنجم عن أي اختلال في التركيبة السكانية للمملكة في حالة استقدام أسر أفراد العمالة الأجنبية إلى أراضيها، خاصة فيما يتعلق بتوفير خدمات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والضمان الصحي.

---

[1] خولة مطر، " اولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة منطقة ا ليج،" ا ليج العر ب ا افظة والتغي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 284- 89.

[2] خولة مطر، مرجع سبق ذكره، ص. 489.

المبحث الثاني: الأمن الناعم

تقضي المراجعات الجديدة التي قادها مجموعة من المنظرين[1] في حقل نظرية العلاقات الدولية أن مفهوم الأمن لا يتضمن المعاني الإستراتيجية الخالصة فحسب، وإنما كذلك المضامين غير الإستراتيجية التي تؤثر في نهاية المطاف على الأمن الإستراتيجي؛ مثل الفقر والتخلف وتآكل النظام البيئي وتراجع التنمية وفقر الحاجات الاقتصادية أو كل ما يتعلق بالحياة الكريمة للإنسان. إن الافتراض العام الذي تبنى عليه المضامين الجديدة للأمن هو أن هذه العناصر هي المسئولة عن خلق مناخ تصاعد التهديدات

---

[1] Robert O. Kehane and Joseph S. Nye, "Power, interdependence and the information age," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 191- 206.

الأمنية للاستقرار القومي ولكل الطرق والأوضاع التي تسهّل الحياة الاجتماعية للناس.

لذلك، سوف نناقش مفهوم الأمن الناعم من خلال مجموعة من العناصر هي:

1- العناية السوسيو-اقتصادية: احتواء مناخ تهديد تنظيم القاعدة.

2- الإصلاح السياسي: التخلف السياسي واستمرار تهديدات عدم الاستقرار الأمني.

3- التعليم ومكافحة التطرف.

1- العناية السوسيو-اقتصادية: احتواء مناخ تهديد تنظيم القاعدة. إحدى الثغرات الأمنية الموجودة في المنظومة الخليجية هي البطالة وتزايد عدد العاطلين عن العمل؛ وهي ليست ثغرة أمنية في جوهرها أو ذاتها، وإنما عند ارتباطها بالمناخ المساعد لعمل تنظيم القاعدة الذي أصبح يعمل ويتفاعل في علاقات فوق قومية عندما أوجد قيادة موحدة للجزيرة العربية ووضع من أهدافه خطف أفراد العائلات الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي. إن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل سوف يخلق حالات الإحباط النفسي والانحطاط المعنوي التي تدفع نحو التطرف السلوكي والانتقام من الواقع الاجتماعي المؤلم من منظور إدراكات البطالين.

ولقد تزايد تأثير متغير البطالة في التأثير على الموقف الأمني في الفترة العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، بسبب تزايد نسبة البطالة داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ وفي الدول المحيطة بها والتي تؤثر في أمنها مثل اليمن. هذا الأخير الذي يظهر فيه تأثير العوامل الاقتصادية القاصية بشكل إيجابي في تنامي دور تنظيم القاعدة وفعاليته في تنفيذ التهديدات التي يطلقها من حين لآخر. يضاف إلى العوامل السابقة، تزايد نسبة الشباب الخليجي العاطل عن العمل بشكل مطرد. فإذا أخذنا المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، نجد أن نسبة الشباب دون الخامسة عشر هي 39 % من إجمالي السكان في عام 2005؛ مما يعني أن هناك حجم هائل من السكان بحاجة إلى تعليم وتدريب ومناصب شغل.

إن نسبة النمو السكاني في دول المجلس عالية، والتي بلغت 2,5 % في عام 2005؛ مما يؤشر أن هذه النسبة سوف تشكل ضغطا متزايدا على اقتصاديات المنطقة على المدى المتوسط. ونتيجة للتوجهات الاقتصادية العالمية التي تضغط باتجاه الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، فإن الاعتماد على القطاع العام في توليد الوظائف سوف يتقلص؛ مما يعني الاعتماد أكثر على القطاع الذي يتطلب إدخال إصلاحات اقتصادية كبرى وتحول اقتصاديات المنطقة من الحالة الريعية إلى الخاصية الإنتاجية.

ويمكن بيان الحجم السكاني الذي هو بحاجة إلى تدريب وتوفير الوظائف لأفراده، من خلال عرض بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (39) يبيّن سكان دول المجلس دون 15 سنة (في %)[1]

دول مجلس التعاون ككل (المتوسط)	32
السعودية	39
البحرين	37
سلطنة عمان	35
قطر	30
الإمارات	26
الكويت	25

وإذا أنزلنا السن من 15 سنة إلى مستوى 25 سنة، فإن نسبة الشباب المؤهلين للانضمام إلى سوق العمل سوف ترتفع بشكل كبير. إذ تشير الإحصاءات أن المملكة العربية السعودية مثلا، نجد أن 61 % من مواطنيها هم تحت سن 25 عاما، وفي دولة الكويت نجد أن 60 % من مواطنيها هم تحت سن 25 عاما. لذلك، تمثل مهمة توفير وظائف لهؤلاء الشباب تحديا له وجهان اقتصادي وأمني في نفس الوقت بالنسبة لدول المنطقة؛ تحت خيمة التهديدات الإرهابية ونشاط تنظيم القاعدة باتجاه تجنيد الغاضبين أو المستائين من وضعهم الاجتماعي، والذين ليس لديهم مستقبل مهني يحصنهم من تأثير القاعدة. إن الأمر هنا هو أشد حدة مع أولئك الذين تسربوا من المدرسة مبكرا ولا يملكون مهارات مهنية تؤهلهم لانضمام إلى سوق العمل الذي أصبح يتطلب مستوى معين من التعليم والتدريب المهني. وسوف يتعقد الوضع أكثر في ظل انفتاح سوق العمل الخليجي أمام المرأة الخليجية المتخرجة من المؤسسات تعليمية وتحمل شهادات تعليمية عالية، التي هي الأخرى تطرح تحديات لتوظيفها ضمن سوق العمل. عندئذ سوف يصبح التحدي مضاعفا أمام صناع القرار في المنطقة. وإذا كانت التقارير الاقتصادية تشير إلى أن القطاع الخاص قد وفر في العشر سنوات الأخيرة 55 وظيفة، إلا أن التوقعات التي كانت معقودة عليه هي توفير 300 ألف

[1] مايكل بوناين، "النمو السكا وسوق العمل وتأث ا أمن ا ليج،" أمن ا ليج القرن ا ادي والعشرين (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص. 268.

وظيفة في منطقة مجلس التعاون الخليجي.[1] وهذا يعني استمرار الاعتماد على القطاع العام في توفير الوظائف، بما يعني بدوره استمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي وأحادية مصدر الدخل القومي وهو النفط وتعثر مهمة تحقيق تعدد في مصادر الدخل الاقتصادي. وهو الوضع الاقتصادي غير المريح بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العالمية ومنظمة التجارة العالمية التي تطالب بتقليص دور الدولة في دعم نظام التوظيف في المنطقة، وضرورة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

إن التهديد الناعم الذي يشكله متغير البطالة هو نابع من الخلل الموجود في سوق العمل الخليجي، والذي من تجلياته الكبرى عدم التوازن بين العمالة المحلية ونظيرتها الوافدة خاصة في القطاع الخاص؛ واستمرار تركز العمالة الوطنية في القطاعات الحكومية والعامة وانحصارها في القطاعات الإنتاجية. بمعنى آخر، إن احتواء تنامي نسبة البطالة في الأوساط الشبابية لازال مركزا على جهود القطاع الحكومي والعام غير المنتج عادة، وتقلص دور القطاع الإنتاجي والخاص في معالجة مشكلة البطالة والمساهمة في عمليات التدريب وتطوير المهارة الفنية للعاملين الشباب. التحدي الآخر الذي يفاقم من تنامي البطالة في وسط العمالة المحلية هو جاذبية العمالة الوافدة بالنسبة للقطاع الخاص، إذ أنها تتمتع بخاصيات المهارة والخبرة الجاهزة وتدني الأجور وعدم تحمل تبعات ما بعد انتهاء الخدمة أو حوادث العمل. باختصار، يعتبر توظيف العمالة الوافدة أقل كلفة من نظيرتها المحلية. لذلك، يوقع العديد من المحللين[2] لسوق العمل الخليجي أنه سوف يستمر الاعتماد على العمالة الوافدة الرخيصة مقابل التخلي عن العمالة المحلية عالية الكلفة وغير المدربة أو الجاهزة للانخراط في سوق العمل مباشرة.

إن الخلل في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الخليجي قد زاد من تفاقم مشاكل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وانقضت فترة عدم وجود بطالين في هذه الدول إلى غير رجعة. إذ أصبحت الوظائف المقدمة من القطاعات الحكومية والقطاع العام غير كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين والتدريب. والمشكلة الناجمة عن التزايد السريع في عدد السكان من جهة، والافتقار إلى خطة

---

[1] شفيق ناظم الغ ا، "العمالة الوافدة منطقة ا ليج العر : مقاربة جديدة،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 438-39.

[2] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 474-75.

إستراتيجية شاملة وطويلة الأمد خاصة بإدارة قوى العمل والمحافظة بين متطلبات العمالة الوطنية والحاجة للعمالة الوافدة.

فلو أخذنا المملكة العربية السعودية، فإن نائب رئيس مجلس القوى العاملة على سبيل المثال، قدّر معدل البطالة بين فئة الشباب السعودي في ديسمبر 2000 بـ 14% ، وهناك تقديرات أخرى ترفع هذا الرقم إلى 20 %. تتدعم هذه الأرقام بتقديرات البنك السعودي-الأميركي التي تقضي بأن الاقتصاد الوطني السعودي يوفر نحو 30000 وظيفة سنويا، في حين عدد الشباب السعودي الذي ينضم سنويا لسوق العمل يقدر بـ 100000 فرد، يشكل المتخرجون من الجامعات من هذا الرقم ما نسبته 63 %. وقد حددت ميثاء سالم الشامسي[1] أسباب تنامي البطالة في الأوساط الشبابية في منطقة مجلس التعاون الخليجي في ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- تنامي وضغط العامل الديمغرافي بوتيرة سريعة.

2- استمرار تركيز سياسات التوظيف في القطاعات الحكومية والعامة وتقلص دور القطاع الخاص.

3- تدني القدرة التنافسية لدى العامل المحلي مقابل العامل الوافد لعدة أسباب.

إن هناك عاملين يتدخلان بقوة في صياغة البطالة كمتغير مستقل مؤثر في المشهد الأمني الخليجي، الأول هو منافسة العمالة الأجنبية الرخيصة وفي نفس الوقت الماهرة للعمالة المحلية التي عادة من الشباب المتخرجين الجدد من المؤسسات التعليمية الجامعية وما قبل الجامعة ومن مراكز التدريب. والعامل الثاني هو الزيادة المطردة في عدد السكان التي هي غير متسقة مع التطوير المهني والتدريب والتأهيل لسوق العمل بشكل فعال؛ بحيث أصبح النمو السكاني يفوق تدريجيا إمكانيات سوق العمل القائمة أساسا على التوظيف الحكومي في المقام الأول. ويمكن توضيح تأثير العامل الأول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (40) يبيّن نسبة السكان المواطنين مقارنة بالوافدين في دول الخليج 2002.[2]

الدول	المواطنون (ألف نسمة)	%	الوافدون	%	الإجمالي (ألف نسمة)

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 476-77.

[2] نفس ا رجع السابق، ص. 509.

البحرين	410	60	280	40	690
الكويت	885	37	1,475	63	2,360
عمان	1,790	74	630	26	2,420
قطر	165	28	420	72	585
السعودية	16,000	70	7,000	30	23,000
الإمارات	622	20	2,488	80	3,110
دول المجلس	20,000	61,5	12,500	38,5	32,500

من خلال بيانات الجدول السابق، نلاحظ أنه في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كدولة الأمارات العربية المتحدة، يمثل فيها المواطنون أقلية صغيرة جدا؛ وكل دول مجلس التعاون الأخرى عدا السعودية، تمثل فيها العمالة الوافدة نسبة كبيرة تفوق الثلث في كثير من الأحيان. وهو الأمر الذي يشكل ضغطا متزايدا على سوق العمل وتوفر وظائف للشباب الخليجي.

أما بالنسبة للعامل الثاني والمتمثل في الزيادة المطردة في عدد السكان غير المتكافئة مع سوق العمال مضافا عليها ضغط وتأثير العمالة الأجنبية على فرص العمل، فيمكن توضيحه من خلال البيانات الإمبريقية المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (41) يبيّن النمو السكاني مقارنة بالوافدين في دول المجلس بالألف نسمة.[1]

الدولة	2000			2005			2010			2015		
	مواطنون	مهاجرون	مج.	مواطنون	مهاجرون	مج.	مواطنون	مهاجرون	مج.	مواطنون	مهاجرون	مج.
الإمارات	748	2,163	2,911	882	2,632	3,514	10048	3,051	4,099	1,246	3,452	4,698
البحرين	430	296	726	494	348	842	563	393	956	639	435	1,074
الكويت	829	1,174	2,003	967	1,429	2,396	1,109	1,656	2,765	1,264	1,864	3,138
السعودية	16,096	7,273	23,369	19,180	9,282	28,462	22,897	11,024	33,921	27,264	12,657	39,921
عمان	1,882	859	2,741	2,258	1,123	3,381	2,730	1,270	4,000	3,279	1,402	4,681
قطر	159	614	773	188	765	953	218	909	1,127	254	1,028	1,282
المجموع	20,144	12,379	32,523	23,969	15,579	39,508	28,565	18,303	46,868	33,786	20,84	54,694

إلى غاية عام 2015، تأخذ نسب النمو السكاني المنحنى التصاعدي في كل دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني تصاعد وتيرة الطلب العمل من

---

[1] ميثاء سا الشامسي، مرجع سبق ذكره، ص. 510.

قبل فئة الشباب على وجه الخصوص. تتطلب هذه الوضعية تصميم إستراتيجية شاملة وعلى المدى الطويل، تستوعب الحاجات المتزايدة للعمل، وفي نفس الوقت تقلص من حجم العاطلين الذين سوف يكونون لا محالة مجال عمل تجنيد القاعدة في صفوفها مستغلة وضع الاجتماعي المأساوي.

العامل الآخر الذي أدى إلى الطلب على فرص العمل المتخصصة هو زيادة نسبة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية، كنتيجة للزيادة الكبيرة في الجامعات الحكومية والخاصة عبر الإقليم السعودي؛ خاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله. وأكبر التشييدات الجامعية الكبرى لعام 2009 جامعة الملك عبد الله للعلوم التكنولوجية التي شهد افتتاحها في مدينة جدة حضور دولي واسع. وفي عام 2010، أعلن عن إنشاء المدينة الجامعية للعلوم النووية في الرياض. بقدر ما لهذه المنشآت العلمية من إيجابيات اقتصادية واجتماعية على المجتمع السعودي، بقدر ما تطرح تحديات جدية على صناع القرار في الحكومة السعودية؛ تتعلق في المقام الأول بإستراتيجية إستيعاب العدد الهائل من المتخرجين من هذه الجامعات الحاملين للشهادات العلمية. يضاف على كل ذلك، متغير جديد آخذ في البروز على المسرح الاقتصادي السعودي وهو المرأة، التي أصبحت تتخرج بأعداد كبيرة من المؤسسات الجامعية حاملة للشهادات الجامعية وفي تخصصات مختلفة: تقنية وعلمية واجتماعية. وهذا يعني توفير مزيد من فرص العمل للجنسين وليس فقط للذكور كما كان سائد لسنوات من قبل.[1]

إن التطوير الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، قد شهد قفزة نوعية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة. وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، التي عادت بإيرادات كبيرة على المملكة بسبب الحجم الكبير من صادراتها النفطية التي بلغت في فترات الذروة 11 مليون برميل يوميا. وقد تم توجيه معظم هذه الأموال نحو دعم التنمية الاقتصادية، وظهور فكرة بناء المدن الاقتصادية عبر إقليم المملكة. وحتى في عز الأزمة المالية العالمية، أعلن خادم الحرمين الشريفين في اجتماع مجموعة العشرين في واشنطن في 2009، أن المملكة تعرض على الشركات العالمية ميزانية استثمارية داخل المملكة قدرها 400 مليار دولار. ويمكن بيان انعكاسات الوفرة المالية على القطات المختلفة داخل المملكة من خلال عرض بيانات الجدول التالي:

---

[1] خولة مطر، " اولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة منطقة ا ليج،" ا ليج العر ب ا افظة والتغير (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص289 -92.

جدول رقم (42) يبيّن المخصصات المالية للقطاعات المختلفة في السعودية[1]

(مليار ريال)	2002	2003	2004	2005
تطوير القوة البشرية	47,037	49,609	55,832	69,899
المواصلات والاتصالات	5,464	5,634	6,352	8,629
تطوير المصادر الاقتصادية	4,969	6,927	7,020	10,516
تطوير الشؤون الصحية والاجتماعية	18,970	16,767	17,971	23,057
تطوير البنى التحتية	2,693	2,544	2,620	3,292
الخدمات البلدية	7,965	5,393	6,192	8,976
الدفاع والأمن	69,382	70,303	78,414	95,146
الإدارة العامة	39,316	44,848	49,936	51,665
قطاعات أخرى	5,831	6,600	5,276	8,318

من خلال البيانات المعروضة في الجدول السابق، نجد أن قطاع الأمن والدفاع أو أكثر القطاعات التي تمتص ميزانية الدولة بسبب حساسيته وحاجة البلاد لإبقاء الوضع الأمني تحت السيطرة، كما سيأتي معنا شرحه في المبحث اللاحق. ويأتي بعده مباشرة قطاع تطوير القوة البشرية مما يؤشر على توجه السياسة الاقتصادية نحو التنمية البشرية. لكن عندما نضع قطاع الدفاع والأمن مقابل جميع القطاعات الأخرى المدنية، نجد أنه لا يمثل ميزانية كبيرة بالنسبة للميزانية العامة للدولة. الملاحظة الأخرى وهي أن قطاع الإدارة يستحوذ على قسم كبير من ميزانية الدولة، وهذا استمرار تطور القطاع البيروقراطي وسيطرته واحتكاره لجانب كبير من التوظيف للأيدي العاملة السعودية. يمكن أن يقدم هذا الوضع حلولا لصناع القرار على المدى المتوسط، لكن يرى بعض الاقتصاديين[2] أنه يشكّل تحديا اقتصاديا حادا لأنه يعوق دون مساهمات القطاعات الاقتصادية في توفير

---

[1] ا عهد الدو للدراسات الإستراتيجية، التوازن العسكري 2006، تر. مركز ا ليج للدراسات (د : مركز ا ليج للدراسات، 2007)، ص ص. 315-18.

[2] فريدريك سيكري، "ا خاطر قي بيئة ا ليج من منظور القطاع ا اص،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 238 -44.

فرص العمل للشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التدريب، وبالتالي يفاقم من مشكلة البطالة.

يتمثل الوجه الآخر للاهتمام الاقتصادي لدى صناع القرار في الحكومة السعودية في ما أصبح يطلق عليه مصطلح "المدن الاقتصادية"، والتي تشتمل على سلسلة متكاملة من قطاعات الإنتاج الاقتصادي وتمتص أعدادا هائلة من الأيدي العاملة وتساعد على إحداث نوع من التوازن الاقتصادي بين المناطق السعودية بحيث تظهر منطقة أكثر ثقل اقتصادي من أخرى وبالتالي تعمل جذب الأيدي العاملة لمسافات طويلة. الهدف الآخر من إنشاء هذه المدن هو العمل على التقليل من الاعتماد الكلي على قطاع النفط والغاز وتنويع الإنتاج ومصادر الدخل القومي. ومن هذه المشاريع، الإعلان عن إنشاء مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الاقتصادية شمال مدينة جدة في عام 2006، والتي تبلغ تكلفة إنجازها 27 مليار دولار، وقد تولت شركة إعمار الإماراتية بإنجاز المشروع. كذلك أعلن عن إنشاء مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في منطقة حائل شمال غرب الرياض، وتبلغ مساحة هذه المدينة نحو 156 مليون م^2 ؛ بتكلفة مالية تصل إلى 8 مليار دولار. تضم المدينة الاقتصادية في حائل ستة أنشطة رئيسية هي خدمات النقل والخدمات اللوجستية والخدمات التعليمية والزراعية والصناعية والتعدين والخدمات الترفيهية والمجمعات السكنية. وعلى سبيل المثال، تضم الخدمات التعليمية إنشاء عدد من الجماعات المكونة من عدد من الكليات ومراكز البحوث التي تستوعب حوالي 40 ألف طالب وطالبة في منطقة حائل. أيضا يضم المشروع السكني في هذه المدينة الاقتصادية بناء 30 ألف وحدة سكنية.

كما تم الإعلان في عام 2006 عن إنشاء "مركز الملك عبد الله المالي" في مدينة الرياض. وهو مشروع ضخم يملك المعايير الدولية في تشييد المراكز المالية، إذ تبلغ مساحة هذا المركز 1,6 مليون م^2، يضم هذا المركز بالإضافة إلى الخدمات المالية والأسواق المالية والبورصة، أكاديمية مالية التي تقوم بمهمة تدريب الشباب السعودي على الأنشطة والخدمات المالية؛ وكذلك يضن المركز عددا من مقار البنوك السعودية والدولية. إن من الأهداف المأمولة من وراء إنشاء هذا المركز دفع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الأطر التنظيمية للاقتصاد السعودي لتتماشى مع التطورات المالية العالمية.[1]

---

[1] جاسم حسـ علي، "أ ية التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل دول لس التعاون لدول ا ليج العربية،" النظام الأم منطقة ا ليج العر : التحديات الداخلية وا ارجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 275 – 77.

2- الإصلاح السياسي: التخلف السياسي واستمرار تهديدات عدم الاستقرار الأمني. إحدى المشاكل التي تواجهها المنظومة الأمنية السعودية من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي هي الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي لم تعد مطلبا للقوى المختلفة المحلية السعودية فحسب، وإنما أصبحت مطلبا للمجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. هناك قابلية كبيرة للقيام بهذه الإصلاحات في المجتمع السعودي لدى نخبة من صناع القرار يقودها خادم الحرمين الشريفين منذ أن كان وليا للعهد؛ والتي بدأها بإطلاق مبادرة الحوار الوطني ثم تليت بتنظيم الانتخابات البلدية في 2007. لكن تواجه هذه العملية العديد من التحديات الجدية، التي البعض منها متعلق بالمعطيات البنيوية للمجتمع السعودي، وأخرى متعلقة بطبيعة السوسيولوجيا، وأخرى متعلق بالمحتوى الثقافي والديني. ولا تستبعد حتى المعطيات الاقتصادية ومصالح الجماعات المستفيدة من الوضع القائم. على اعتبار أن أي إصلاحات سوف تؤدي إلى انبثاق نخب جديدة وتمركز جماعات أخرى في المشهد الجديد وهكذا.

إن عملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية وباقي دول منطقة مجلس التعاون الخليجي لم تظهر من فراغ، وإنما هي نتيجة أحداث مأساوية ألمّت بالمنطقة؛ بدءً من أزمة أوت 1990 إلى الحرب الأميركية على العراق في عام 2003. إن هذه الأحداث المتلاحقة قد تسببت في ظهور تحولات كبرى في المنطقة، وعلى مستويات مختلفة، امتدت من المستوى الإدراكي لدى المواطن الخليجي إلى مستوى المطالب الدولية بتغيير نمط التنظيم السياسي القائم. لذلك حاول صناع القرار في السعودية أن ينظموا عملية الإصلاح السياسي بمجموعة من المبادئ التي تضبطها وتحافظ على استمرار واستقرار الدولة. حدد الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي السيد عبد الرحمان بن حمد العطية[1] هذه المبادئ في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- لابد أن ترتبط عملية الإصلاح السياسي في دول المجلس بخاصية استقرار النظم السياسية القائمة واستمرار تماسكها بشكل لا يعرض الأمن للخطر ويمنع تصاعد تهديدات أمنية جدية تقوض البقاء القومي للدولة والمجتمع ككل.

---

[1] عبد الر ان بن د العطية، "ديناميات التغي و دداته ا نظومة ا ليجية،" ا ليج العر ب ا افظة والتغي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 30-34.

2- أن تكون عملية الإصلاح السياسي متدرجة وعلى مراحل باعتبارها عملية جديدة على المجتمع الخليجي وطبيعة نظامه الاجتماعي القائم على القبلية؛ وبشكل يساعد على احتواء أي تداعيات سلبية للعملية من قبيل التنافس القبلي وتصاعد النزاع القبلي على السيطرة المجالس المحلية أو البرلمان. وهي المظاهر المقوضة للأمن الإقليمي ككل، على اعتبار أن هناك الكثير من القبائل موزعة على أكثر من دولة خليجية وبالتالي تأثيرها في حالة نشوب النزاع سوف لا يتوقف عند حدود الدولة المعنية.

3- إضفاء الصبغة الوطنية على عملية الإصلاح السياسي من حيث مضمونها وأدواتها وفلسفتها وأهدافها ونخبها. تكمن فائدة هذا المبدأ في عدم إثارة حفيظة النخبة الحاكمة إزاء العملية وضمان عدم إعاقتها لها، تحت دوافع الخوف من التغيير وتهديد المصالح. على اعتبار أنه عادة مبادرات التغيير التي تحمل في طياتها معاني الاستقواء بالقوى الخارجية تدفع صناع القرار إلى مقاومتها تحت دوافع الخوف من تهديد مصالحهم وتهديد الأمن القومي من وجهة نظرهم.

4- تأمين عملية الإصلاح السياسي من الانزلاق نحو الفوضى المجتمعية وتصاعد الصراعات الداخلية وانهيار التوازنات المحلية المسئولة عن الاستقرار الأمني.

5- خضوع عملية الإصلاح السياسي إلى تخطيط ممنهج ومدروس وهادئ، بشكل يوفر التحول السلس إلى النماذج الجديدة من التنظيم السياسي وتمكين النخب الجديدة من المشاركة وتوسيع قاعدة الأنظمة السياسية في الحكم.

6- الاختيار بعناية لأفضل الأساليب والطرق المتبعة في القيام بعمليات التطوير والتحديث للمجتمع بشكل لا يتناقض ولا يتصادم مع نظام القيم والمحتوى الثقافي للمجتمع. أملا في الوصول إلى نموذج يتناسب مع البيئة الاجتماعية الخليجية ويستجيب بفعالية لمتطلبات الحياة العصرية وعملية الدمقرطة لمؤسسات المجتمع.

7- أن يستمر الإسلام المعتدل في تمثيل المحتوى المركزي لأي عملية تحديث اجتماعي وإصلاح سياسي تجري داخل المجتمعات الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، للحولان دون تحول عملية الإصلاح السياسي إلى مأزق أمني أو توجد المناخ المناسب لتنامي التطرف وتأييد تنظيم القاعدة.

هناك تأكيد واسع الانتشار من قبل الباحثين في علم الاجتماع على فكرة العلاقة الوثيقة بين عملية التحديث وعملية الإصلاح السياسي، على افتراض أن الأولى تؤدي بالضرورة إلى الثانية. وبالرجوع إلى تاريخ السياسة الخارجية السعودية، نجد أن عملية التحديث في المجتمع السعودي

قد بدأت بشكل نشط في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله؛ عندما قام بتصميم برنامج كبير لتوطين البدو الرحل وبناء المدارس في البوادي ونشر التعليم. على اعتبار أن عملية التحديث الاجتماعي تبدأ من المدرسة، التي تتخرج منها أجيال الحداثة. إن عملية التحديث هي شاملة، لكن في المجتمع السعودي كانت مركزة في القطاع التعليمي والاقتصادي وجد بطيئة في القطاع السياسي؛ إلى أن توفرت الظروف المحلية والدولية التي أعطتها دفعة قوية وحفزتها إلى المستوى التي أصبحت فيه مطلبا ملحا.

إن من الخاصيات المميزة للإصلاح السياسي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أنه قد امتد من أعلى مستويات صناعة القرار (اختيار الملك) إلى أدناها (إنشاء المجالس البلدية المنتخبة). فقد أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2006 مرسوما ملكيا يقضي بتشكيل "هيئة البيعة" التي تضطلع بمهمة اختيار الملك وولي العهد والتصويت على أهليتهم للقيادة في المستقبل. ويقتصر أعضاؤها على أفراد العائلة الملكية، على أن عملها سوف لا يشمل الملك عبد الله وولي عهده سلطان بن عبد العزيز. كذلك شمل الإصلاح تطوير عمل مجلس الشورى وتوسيع عضويته ليشمل 150 عضوا يختارهم الملك، وأعطيت لهذه الهيئة الوطنية صلاحية سن القوانين واقتراح المشاريع القانونية، على أنها لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة الملك عليها. أما فيما يتعلق بإنشاء المجالس المحلية، فقد كان عبر إجراء الانتخابات العامة على مراحل في عام 2005؛ والتي أفرزت مجالس تمثيلية على الرغم من الانتقادات الموجهة لها، ولكنها خطوة نحو الطريق الصحيح.

وفي تقييمه لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج ككل، يرى مايكل هودسون[1] أن النموذج الخليجي في الإصلاح يتميز بمجموعة من الخاصيات هي كالتالي:

1- التأكيد على استمرارية نظام حكم العائلات الملكية مع إعطاء هامش كبير من الحرية والمشاركة السياسية التدريجية في عمليات صناعة القرار على المستويات المختلفة. وبالتالي يحاكي هذا النموذج نمط الملكيات الدستورية السائدة في أوربا وفي مناطق أخرى من العالم، بحيث تصبح الحكومة المنتخبة تحكم وتقرر باسم الملك. بمعنى آخر، يتجه الإصلاح السياسي نحو مزيد من توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية في شؤون الحكم من خلال توسيع دور المجتمع المدني والإعلام والجماعات المحلية واستقلالية أكثر للقضاء.

---

[1] مايكل هودسون، "التوجه التدر ي للإصلاح السياسي ا ليج،" ا ليج العر ب ا افظة والتغي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 67-76.

2- انبثاق المجالس التشريعية المنتخبة والمعينة ذات صلاحيات متزايدة في سن القوانين وتقديم الاستشارة القانونية والشرعية حول عمل الحكومة بشكل عام، وتقديم المساءلات لأعضاء الحكومة وإبداء الملاحظات حول الداء الاقتصادي والسياسي للوزراء.

3- تنظيم الانتخابات بشكل منتظم مما يؤدي إلى توسيع الوعي السياسي بأهمية الانتخابات والمشاركة في التصويت وبلورة الثقافية السياسية المشاركة والتعددية؛ وإقرار حق التصويت للجنسين. ونتيجة لطبيعة الظروف الاجتماعية السائدة في المنطقة، من الممكن تخصيص حصة من المقاعد للنساء يتم تعيينهم بمرسوم ملكي في البرلمانات وحتى في المجالس المجلية، كجزء من تأهيل دور المرأة السعودية والخليجية في المساهمة في الحياة الاجتماعية وإصلاح أوضاع؛ وفي نفس الوقت استجابة للمطالب الدولية حول حقوق المرأة في المجتمع.

4-إن من متطلبات الإصلاح السياسي الأساسية، إنشاء محكمة عليا تضطلع بالنظر في دستورية القوانين والمواقف السياسية الكبرى وتنظر في الطعون التي تقدمها الهيئات والأحزاب ضد أي إجراءات تراها أنها غير قانونية. وأيضا تقدم مصادقتها على الحكومة وقانونية الانتخابات وغيرها من المسائل الكبرى للدولة والمجتمع.

لكن بالرغم من النظرة المتفائلة لهودسون حول عملية الإصلاح السياسي في منطقة الخليج عموما، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فإن هناك العديد من العقبات تواجه مسيرة الإصلاح؛ وهناك الكثير من الأشياء التي يجب القيام بها من أجل تجاوز هذه العقبات. ولقد لخص شملان يوسف العيسى[1] عوائق ألإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1-غياب الإرادة السياسية المستمرة في إحداث الإصلاح السياسي، بحيث أنه في كثير من الأحيان تطغى مواضيع الإصلاح عندما يكون هناك ضغط دولي على دول المنطقة أو حدوث أزمة إقليمية مرتبطة بنمط الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الخليج. فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، تحدث صناع القرار في المملكة العربية السعودية عن إجراء إصلاحات سياسية، لكن خفت وقعها بمجرد مرور سنوات على نهاية الحرب. ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثالثة على العراق عام 2003، طرح من جديد موضوع الإصلاح السياسي تحت ضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بالذات وربط اسم

---

[1] لان يوسف العيسى، "التأث ات السياسية للعو ة دول ا ليج العربية،" ا ليج: ديات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 124 -26.

المملكة بالإرهاب، لكن كل هذه الضغوط لم تؤد فقط إلى تنظيم انتخابات بلدية في 2007. فبعد مرور عشرون سنة من طرح فكرة الإصلاح، لن تتحقق خطوات نوعية في إدخال إصلاحات سياسية كبرى.

2- هناك عائق ثان أبطأ عملية الإصلاح وهو غياب المجتمع المدني المزود بالثقافة السياسية الكافية التي تمكنه من احتضان عمليات الإصلاح. بل إن في المملكة العربية السعودية الأمر أكثر تعقيدا، والمتمثل في غياب الأحزاب السياسية بحيث لا يمكن تصور أي عملية سياسية شعبية في غياب الأحزاب السياسية التي تقودها.

3- ضعف المؤسسات السياسية والاجتماعية، بحيث أصبح يترافق مع طرح موضوع الإصلاح السياسي ظهور المخاوف من أن المجتمع الخليجي والسعودي على وجه الخصوص، غير مهيأ لممارسة العملية السياسية الديمقراطية وهناك إمكانية لانزلاق العملية إلى صراع قبلي شديد. بالإضافة إلى أن في كثير من الأحيان، لازال القرار السياسي مرتبط بشخص الحاكم وليس بمؤسسات سياسية.

4-ضعف أو انعدام الثقافة الديمقراطية أمام الثقافة الدينية المتزمتة، بحيث أننا نجد أن الكثير من علماء الدين يفتون بحرمة تكوين أحزاب سياسية واعتبار الديمقراطية مفهوما غربيا يتنافى مع الإسلام؛ مع الإشارة إلى أن هذه الأفكار قد تم تهذيبها بشكل كبير عما كانت عليه في الماضي. وعندما نتحدث عن غياب الثقافة الديمقراطية، فهذا يعني الحديث عن دور المدرسة بالذات في تكوين جيل يحمل ثقافة سياسية أكثر تنويرا وأكثر قابلية للتأقلم مع الإصلاح الديمقراطي في المجتمع.

وعند الحديث عن عوائق التغيير السياسي، فهذا لا يعني أنه لا توجد نتائج على الواقع؛ بل على العكس من ذلك هناك خطوات يتم اتخاذها على درب الإصلاح والتي منها العناية بموضوع المرأة وإمكانية مشاركتها في العملية السياسية. لقد تبلورت قناعة لدى صناع القرار بضرورة إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع، كنتيجة للحوار الوطني الذي أجري تحت الرعاية المباشرة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. فقد كانت إحدى توصيات الملتقى السعودي الوطني الثاني للحوار الفكري الذي نظم في مكة بتاريخ 2004/01/04، تنص على إعطاء دور جديد للمرأة. وأحد مظاهر هذا الدور هو مشاركة عشر نساء من المثقفات والأكاديميات السعوديات في هذا الملتقى إلى جانب 50 عالما ومثقفا. فلقد جاء في التوصية رقم 12 من البيان الختامي لهذا الملتقى أنه يجب: "تعزيز دور المرأة في المجالات كافة، والدعوة لتأسيس هيئات

وطنية متخصصة، تعني بشؤون الطفل والمرأة والأسرة".[1] كما تضمنت إحدى بنود البيان الختام اقتراح جدول أعمال الملتقى الثالث القادم المركز على مسألة إصلاح وضع المرأة كجزء من عملية الإصلاح السياسي الواسعة؛ فقد جاء في التوصية رقم 18 ما مفاده ضرورة أن يكون على رأس جدول أعمال الملتقى الثالث دراسة حقوق المرأة وواجباتها والمشاركة الشعبية السياسية. ولقد كان هناك انطباع واسع النطاق على مستوى صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية حول ضرورة وإيجابية تفعيل دور المرأة السعودية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السعودية. وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، عندما أكد على أهمية المشاركة النسائية في مثل هذه الملتقيات، وأن ذلك اعتراف صريح بحيوية دور المرأة السعودية في المشاركة في بناء الوطن. لقد تدعمت عملية إصلاح وضع المرأة في المجتمع السعودي بالجوانب القانونية عندما صادقت المملكة العربية السعودية في عام 2000 على الاتفاقية الدولية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ظهرت في عام 1979؛ بشرط عدم تعارض بنودها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الحقيقة أن عملية الإصلاح السياسي لم تكن تجري في اتجاه من الأعلى إلى الأسفل، ولم تكن وليدة فقط ضغوط البيئة الخارجية كما أشرنا من قبل؛ وإنما هي أيضا وليدة حراك اجتماعي وسياسي محلي. إذ استقبلت الحكومة السعودية رزمة من المدخلات السياسية المتضمنة مجموعة من المطالب السياسية بضرورة الإصلاح السياسي من قبل مجموعة عريضة من المفكرين والمثقفين والصحفيين ورجال الأعمال. فقد رفعت مذكرة إلى الملك فهد بن عبد العزيز موقعة من قبل 43 شخصية من رجال الأعمال السعوديين في نوفمبر 1990، تطالبه بإدخال مجموعة من الإصلاحات السياسية. وفي مايو من عام 1991، قام ما يقارب من 453 شخصية من علماء الدين والقضاة وأساتذة الجامعة برفع مذكرة إلى الملك تطالبه أيضا بالإصلاح السياسي. أما المذكرة الثالثة، فقد تم توقيعها من قبل 107 من علماء الدين في يوليو 1992 والتي حملت عنوان "مذكرة النصيحة"؛ والتي كانت أكثر جرأة في المطالبة بالإصلاح السياسي داخل المجتمع السعودي.

وقد توالت العرائض والمذكرات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي منها عريضة موقعة من قبل مئات الناشطين السعوديين في المجال السياسي والديني والجامعي، والتي أدت إلى تنظيم لقاء بين ولي العهد آنذاك الأمير

---

[1] بدرية عبد ا العوضي، "ا رأة ا لميج والعو ة: التحديات والفرص،" ا لميج: دیات ا ستقبل (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 474 -75.

عبد الله بن عبد العزيز وممثلين عن أصحاب العريضة. وكذلك قامت مجموعة من الشخصيات الشيعية برفع عريضة إلى الملك، ثم تلتها عريضة أخرى وقعها 104 من الشخصيات السعودية من التيار الليبرالي، تطالب فيها الملك بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في السعودية. في واقع الأمر، كانت هذه التحركات المجتمعية كرد غير مباشر على الجماعات الأصولية العنيفة التي اختارت طريق التفجيرات في الإصلاح السياسي؛ وتجاوب الحكومة السعودية معها هو تأييد للحوار مع النخبة بكل أطيافها داخل المجتمع، كإستراتيجية مقبولة لتنفيذ برامج الإصلاح السياسي ورفض العنف كأداة للتعبير السياسي. كما أشرنا من قبل، لقد كانت النتائج السريعة والملموسة لهذا الحراك المجتمعي والتجاوب الحكومي قد تمثلت في مخرجتين أساسيتين هما:

أ-الإعلان عن قرار مجلس الوزراء في 13 أكتوبر 2003 عن تنظيم أول انتخابات بلدية في تاريخ المملكة العربية السعودية السياسي منذ تأسيسها عام 1931.

ب-الإعلان عن الأمر الملكي في 2003/11/29 المتضمن توسيع صلاحيات مجلس الشورى المعيّن لتشمل حق اقتراح النظم والقوانين وتعديلها، ثم تحال إلى الملك للمصادقة عليها.[1]

كما امتد الإصلاح السياسي أيضا إلى مجال حقوق الإنسان، حيث تم تشكيل الهيئات المنظمة وصياغة الأطر القانونية التي تساعد على ترقية حقوق الإنسان في المملكة. ففي أبريل 2003 أعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز عن تشكيل لجنتين لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، إحداهما ذات طابع حكومي وأخرى ذات طابع اجتماعي يشرف عليها المثقفون السعوديون. وفي السنة التالية، عقدت الجمعية الأهلية السعودية أول اجتماع لها في مقر مجلس الشورى السعودي في فبراير 2004؛ وهي الهيئة السعودية غير الحكومية التي تم الإعلان عنها من قبل. تضم هذه الجمعية 41 فردا في عضويتها، منهم 10 نساء؛ في تطور لافت للنظر في مجال فتح المجال أمام المرأة السعودية. يعمل معظم أعضاء هذه الجمعية الحقوقية في الجامعات السعودية والمؤسسات الإعلامية، وحظيت بدعم السلطات السعودية لنشاطها؛ حيث استقبل ولي العهد السعودي آنذاك أعضاءها في 22 مارس 2004 ووضع لها الإطار

---

[1] أ د الدي ، "استحقاقات الإصلاح السياسي دول لس التعاون ا ليجي،" لس التعاون ا ليجي وا تغ ات الإقليمية والدولية، تق. لال يوسف العيسى (الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية وا ستقبلية، 2004)، ص ص. 102-06.

العام للنشاط والمتمثل في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظام الحكم السعودي.[1]

3- التعليم ومكافحة التطرف. تعتبر عملية نشر التعليم وتطوير الكفاءات العلمية من أكثر التحديات التي تواجه الدول النفطية في منطقة الخليج وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية. إذ تشير العديد من التقارير الدولية مدى تخلف هذا القطاع والفجوات التي خلفت وراءها نتائج سلبية على الأمن القومي والتي على رأسها انتشار التطرف داخل المجتمع واستمرار الأنماط التقليدية في السيطرة على القطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بمعنى آخر تعثر مشروع الحداثة بسبب تخلف التعليم كما يعتقد أنصار منظور الحداثة في تحليل العلاقات الدولية.

إن تشخيص تحدي تأخر التعليم في المنطقة لا يعني عدم وجود جهود نوعية تباشر على الأرض، إذ تخطو المملكة العربية السعودية خطوات جبارة من أجل تذليل هذا التحدي من خلال عمليات تطوير المنشآت التربوية والجامعية وبرامج التدريب والتأهيل وتخصيص ميزانيات كبرى لأغراض التعليم. وهذا ما هو مبيّن في بعض تقارير الأمم المتحدة حول تطور التعليم والتنمية البشرية في المنطقة لعام 2006، كما يأتي في الجدول التالي:

جدول رقم (43) يبيّن نسبة المتعلمين في دول مجلس التعاون وتطور التنمية[2]

الدولة	نسبة المتعلمين (%)	نصيب الفرد السنوي بالدولار بحسب القوة البشرية
الكويت	93,3	19384
البحرين	86,5	20758
قطر	89,0	19844
الإمارات	غير متوفرة	24056
عمان	81,4	15259
السعودية	79,4	13825

---

[1] غريغوري كوساتش ويلينا ميلكوميان، تطور السياسة ا ارجية السعودية: من تأسيس الدولة إ بداية الإصلاحات، مر. ماجد بن عبد العزيز التركي (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005)، ص ص. 332-40.

[2] مايكل بوناين، "النمو السكا وسوق العمل وتأث ا أمن ا ليج ،" أمن ا ليج القرن ا ادي والعشرين (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص. 270.

إن تحدي تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية وباقي دول منطقة الخليج لا يتعلق فقط بفئة الذكور وإنما كذلك بفئة الإناث، على اعتبار أن تعليم المرأة في مجتمعات الخليج التقليدية كان مثيرا للجدل حتى عام 1960. ففي هذا التاريخ، أنشئت الرئاسة العامة لتعليم البنات تحت إشراف هيئة من علماء الدين، وقد تضمنت برامج التعليم تحفيظ القرآن والعقائد والفقه والحديث. ومع تقدم الزمن، زاد إقبال البنات على التعليم وأخذ المجتمع السعودي يتأقلم تدريجي مع فكرة خروج المرأة للمدرسة؛ مما أدى إلى زيادة عدد المدارس المخصصة لتعليم البنات، التي ارتفع عددها من 15 إدارة تعليم نسوية في عام 1960 إلى 38 مدرسة و150 مندوبية تعليم عبر مناطق المملكة في عام 1999. كما قدرت بعض الإحصائيات عدد المدارس التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1999 بحولي 12168 مدرسة، منها 170 معهد لتكوين المعلمات والأساتذة. بالإضافة إلى تخصيص أقسام خاصة بالتعليم الجامعي للبنات في جامعات المملكة، وإنشاء أخرى خاصة فقط بالبنات. ومع التقدم في تطوير المنشآت التربوية والجامعية ومعاهد التدريب للجنسين على مستوى المملكة وزيادة عدد المرتادين لهذه المؤسسات والمخصصات المالية الكبيرة، إلا أن التعليم لازال دون المستوى المطلوب عالميا. كما أن العملية التعليمية لم تستطع أن تضيق من دوائر الأمية إلى مستوياتها الدنيا، وهذا ما يمكن بيانه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (44) يبيّن معدلات الأمية بين أوساط الشباب في منطقة مجلس التعاون لعام 2003.[1]

الدولة	الإناث %	الذكور%	الإناث والذكور معا%
الإمارات	18,5	24,0	22,2
البحرين	15,0	8،1	10,9
عمان	32,8	17,0	24,2
قطر	15,0	18,6	17,5
الكويت	18,3	15,0	16,5
السعودية	29,3	15,4	21,3

إذا تمعنا في بيانات الجدول السابق، نجد أن الأمية تشكل تحديا جديا للحكومات الخليجية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية نظرا لكثافتها

[1] منـ ة أ ـد فخرو، "تغـ دور ا رأة منطقة ا ليج،" ا ليج: ـديات ا ستقبل (أبو ظـ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 435.

سكانها والنمو المتسارع لديمغرافيتها. فمعدلات الأمية عالية جدا نظرا للإمكانيات المتوفرة لدى هذه الدول، فالأمية بين فئة الإناث في المملكة العربية السعودية هي الثانية بعد سلطنة عمان، وبين فئة الذكور هي أيضا مرتفعة. إن تحدي الأمية يزداد خطورة ليس فقط بسبب ارتباطه بالتنمية الاقتصادية وصعوبة التحاق الأميين بسوق العمل، ولكن أيضا بسبب ارتباطه بظاهرة الإرهاب والتطرف على افتراض أن عادة الجماعات المتطرفة تركز على غير المتعلمين للتأثير عليهم وتجنيدهم وتثقيفهم بالأفكار المتطرفة.

الإشارة إلى النقائص السابقة لا يعني أن صناع القرار غير واعين بها، ولم تبن الإستراتيجيات الكبرى لتذليلها؛ بل على العكس من ذلك، نجد في المملكة العربية السعودية منذ الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله، بذلت جهود مضنية من أجل تعميم التعليم للجنسين في المجتمع وتطوير القدرات المعرفية والفكرية في المؤسسات التربوية الوطنية أو عبر البعثات العلمية إلى الخارج. ويمكن التدليل على نتائج السياسة التعليمية في منطقة الخليج العربي من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (45) يبيّن حجم الطلاب من الجنسين في التخصصات المتعددة بالألف لعام 2001.[1]

	التربية والتعليم		الآداب والعلوم الإنسانية		إدارة الأعمال والحقوق والعلوم الاجتماعية		العلوم		الهندسة		الصحة والرعاية الصحية		فروع أخرى	
الدولة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
البحرين	77	23	76	24	58	42	72	28	32	68	75	25	38	62
الكويت	79	21	79	21	63	37	73	27	49	51	73	27	-	-
عمان	-	-	62	38	46	54	51	49	9	91	51	49	55	45
قطر	91	9	88	12	77	23	79	21	42	58	-	-	37	63
السعودية	75	25	34	66	31	69	44	56	1	99	39	61	24	76
الإمارات	95	5	86	14	57	43	82	18	44	56	65	35	83	17

الملاحظ على بيانات الجدول السابق، أن حجم الطالبات يفوق بكثير حجم الطلاب في كل دول مجلس التعاون الخليجي؛ وأن هذه الظاهرة

---

[1] منة أ د فخرو، مرجع سبق ذكره، ص. 436.

تطرح التساؤل عن مصير الشباب الذين لم يلتحقوا بالجامعات، وفي نفس الوقت تؤشر على مدى تقدم مجتمعات منطقة مجلس التعاون في تعليم المرأة ويمكن التنبؤ بالمستوى العالي من الحداثة الذي سوف تكون عليه هذه المجتمعات في المستقبل. كما تظهر بيانات الجدول السابق قلة عدد المرتادين لمقاعد الدراسة في الجامعات خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي أصبح سكانها يناهز 25 مليون نسمة، مما يعني أن ذلك يكون من نصيب غير المتعلمين وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع. بهذا الشكل، يشكل تأخر التعليم وارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع ثغرة في الأمن القومي الخليجي بصفة عامة والسعودي على وجه الخصوص. على افتراض أن وجود قطاع واسع من الشباب غير متعلم سوف يؤدي إلى إيجاد مناخ مناسب لانتشار التطرف ويهيئ الظرف لتجنيد القاعدة لهؤلاء في صفوفها.

من الحقائق الموضوعية التي لا يمكن تجاهلها هو أن المملكة العربية السعودية خصصت ميزانيات كبرى على مدى العقود الماضية من أجل تطوير التعليم الجامعي، من حيث بناء المنشآت وتوفير كوادر التأطير وتسهيل التعليم الجامعي بحيث يتمكن كل شاب مهما كان مستواه الاقتصادي متدنيا أن يلتحق بالجامعة. ولقد انتشرت في الآونة الأخيرة منذ تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز الحكم، فكرة إنشاء المدن الجامعية مثل مدينة الملك عبد الله الجامعية للعلوم التكنولوجية في جدة والمدينة الجامعية للعلوم النووية في الرياض. ويمكن بيان عينة من المنشآت الجامعية والمخصصات المالية للتعليم الجامعي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال عرض الجدولين التاليين:

جدول رقم (46)يبيّن تطور عدد الجامعات في دول المجلس من 1996 إلى 2003.[1]

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإمارات	6	6	6	6	8	8	8	8
البحرين	2	2	2	2	2	8	9	10
السعودية	7	7	7	8	8	8	8	11
عمان	1	1	1	1	1	4	4	4
قطر	1	1	1	1	1	3	4	5
الكويت	1	1	1	1	1	6	6	6
المجموع	18	18	18	19	21	37	40	44

[1] رضا عبد السلام، الطاقة النووية وأهداف التنمية ا ستدامة لدول لمس التعاون (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص. 101.

الملاحظة المشتركة بين البيانات المعروضة في الجدول السابق هي أن تطور عدد الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي قد أخذ منحنى تصاعدي، بحيث قفز مجموعها من 18 جامعة في عام 1996 إلى 44 جامعة عام 2003. بمعنى أنه في ظرف سبع سنوات، تم إنشاء 26 جامعة. وهذا التطور هو ملحوظ بشكل بارز في المملكة العربية السعودية التي تطور عدد الجامعات فيها من سبع جامعات في عام 1996 إلى إحدى عشر جامعة في عام 2003؛ والعدد في تطور مستمر كما أشرنا من قبل. بالإضافة إلى المنشآت المرافقة لهذه الجامعات، على اعتبار أن النموذج الآخذ في الانتشار في المملكة هو إنشاء المدن الجامعية كما هو شائع في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية الأخرى. وفي آخر منشورات وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام 2010، نجد أن عدد الجامعات السعودية قد ارتفع إلى 32 جامعة، وكل جامعة تضم عددا من الكليات.

أما فيما يخص مسألة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، فيمكن عرض عينة من البيانات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (47) يبيّن حجم الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي من 2002 إلى 2006.[1]

الدولة	الإنفاق كنسبة من الناتج القومي الإجمالي	الإنفاق كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي
البحرين	-	-
الكويت	5,4	13,4
عمان	4	24,7
قطر	2,7	19,6
السعودية	7,2	27,6
الإمارات	1,7	25,4

تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي كأكبر دولة منفقة على التعليم الجامعي، ثم تأتي وراءها دولة الإمارات العربية المتحدة. مما يؤشر على الاهتمام المتزايد لصناع القرار في المملكة بقطاع التعليم، بالرغم أنه لم يصل إلى حد الآن إلى مستوى المعايير

[1] كمال مغيث، " و إستراتيجية جديدة للتعليم العر ،" السياسة الدولية 179 (يناير 2010):164.

العالمية؛ إذ لازالت الجامعات العربية ككل في آخر قائمة الجامعات العالمية من حيث التصنيف العالمي.

من ناحية أخرى، تطور التعليم الجامعي في دول مجلس التعاون يسير جنبا إلى جنب مع التطور في التكنولوجي للمعلومات والاتصالات التقنية، خاصة استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (48) يبيّن مؤشرات تطور استخدام الإنترنت في بعض دول المجلس.[1]

الدولة	تقديرات السكان لعام 2009	استخدام الإنترنت 2009/12/31	استخدام الإنترنت وفقا آخر بيانات منشورة	نسبة السكان المستخدمين	نسبة النمو خلال الفترة 2009/2000
الإمارات	4,798,491	735,000	2,922،000	% 60,9	% 297,6
قطر	833،285	30,000	436,000	% 52,3	% 1,353,3
السعودية	28,686,633	200,000	7,700,000	% 26,8	% 3,750

أصبح استخدام الإنترنت إحدى المعايير العالمية في تقييم حركة العلم والتقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمعات الحديثة. وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق، نجد دول مجلس التعاون الخليجي تخطوا خطوات سريعة في هذا المجال ومتقدمة عن الدول العربية؛ بسبب الوفرة الهائلة في الإمكانيات واستثمار الحكومات الكبير في هذا القطاع الذي أصبح متاحا بيسر في المؤسسات التعليمية والاقتصادية وحتى المنازل.

يشكّل متغير التعليم عنصرا حيويا في تحليل العلاقة بين التطرف المفضي إلى العمل الإرهابي والأمن القومي للمملكة العربية السعودية ومحيطها الخليجي. إنه يعكس إستراتيجية الاحتواء الإيديولوجي والثقافي طويلة المدى للأسس العقائدية التي يقوم عليها فكر وسياسة الجماعات المتطرفة وأساليب عملها في التجنيد والتنظيم والتنشئة السياسية وتطوير الثقافة السياسية الخاصة بها. على افتراض أن التطرف في المنطقة العربية لا ينمو ويعمل ويتفاعل داخل مجتمعات المنطقة من فراغ، وإنما تمتد جذوره إلى بداية الخلافات بين المسلمين منذ مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وبداية ظهور الطوائف. وكانت إحدى الإستراتيجيات التي تبناها علماء الإسلام آنذاك في نشر العلم الصحيح وتفسير الدين الإسلامي المعتدل. وفي سبيل مواجهة امتداد التطرف بين السنة والشيعة آنذاك بسبب

---

[1] كمال مغيث، مرجع سبق ذكره، ص. 167.

الفتنة الكبرى وما حدث في واقعة الجمل، حمل العلماء آنذاك شعار "تلك فتنة طهّر الله منها سيوفنا فلنطهر منها ألسنتنا". فالعديد من المضمون الإيديولوجي والعقائدي الذي تحمله الجماعات المتطرفة التي تحمل السلاح ضد مجتمعاتها يمتد جذوره إلى حقبة الاختلافات الدينية الشديدة بين الطوائف الإسلامية، ومن ثم الإستراتيجية المثلى في تقليص دور هذه الجماعات واحتواء تهديداتها الأمنية هو نشر التعليم المعتدل الذي يساعد الفرد العربي على استخدام العقل والتفكير باعتدال؛ بالإضافة إلى الإستراتيجيات الأخرى المشار إليها في الفصول السابقة. باختصار، أن عناصر الإستراتجية العامة في الأمن تعمل بالتلاحم والتكافل فيما بينها بنفس الطريقة التي تحدث عنها تالكوت بارسونز [1] حول التكامل الاجتماعي. وهو معنى الأمن الجديد المصاغ في أفكار كل من باري بوزان[2] وإندرو لينكلاتر.

المبحث الثالث: الأمن الإستراتيجي

يعتبر الأمن الإستراتيجي أو الأمن العسكري الخالص إحدى مكونات الأمن العام من منظور نماذج نظرية مختلفة مثل نظرية السلم الديمقراطي ونظرية النظام العالمي والنظرية الوظيفية الجديدة والنظرية النقدية والنظرية الليبرالية الجديدة؛[3] لكن من منظور الواقعيين الجدد، يعتبر هو الأمن الحقيقي الذي يجب أن تعطى له الأولوية على كل القطاعات الأخرى. على افتراض أن الأمن العسكري الإستراتيجي يرتبط بشكل مباشر بالبقاء القومي للدولة واستمرار النظام السياسي وقيم الأمة ككل، وكل القطاعات الأخرى يجب أن تكون معززة للأجندة الأمنية أو السياسة العليا. ونظرا لأهمية هذا المتغير في السياسة الخارجية، سوف نناقشه من خلال العناصر التالية:

1- المجال الحيوي للأمن الإستراتيجي السعودي.

---

[1] عامر مصباح، علم الاجتماع: الرواد والنظريات (ا زائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص. 115-20.

[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: ا وارات النظرية الك ى (القاهرة: دار الكتاب ا ديث، 2009)، ص ص. 261-77.

[3] كل هذه النظريات مفسرة كتاب "نظرية العلاقات الدولية: ا وارات النظرية الك ى" لعامر مصباح.

2- البحث عن التوازن التقليدي الإقليمي.
3- تحديات التنافس النووي الإقليمي.

تشكل هذه العناصر الثلاثة مضمون الأمن الإستراتيجي أو السياسة العليا لدى صناع القرار في الحكومة السعودية، كما أنها تمثل المظهر المعقد لمشكلة الأمن بالنسبة للدولة السعودية باعتبارها مركز ثقل مجلس التعاون الخليجي، أو الطرف الموازن على الضفة الغربية للخليج بعد احتلال العراق عام 2003.

1- المجال الحيوي للأمن الإستراتيجي السعودي. إن نموذج التفسير التقليدي للمجال الحيوي للأمن الإستراتيجي السعودي هو الدوائر الثلاثة المتمثلة في: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية، والدائرة الدولية. لكن الأحداث المتلاحقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قد أحدثت بعض التغييرات على الدائرة الإقليمية بأن أصبحت الكثير من المناطق ضمن مجال الأمن السعودي أو بالأحرى ضمن البقاء القومي للمملكة العربية السعودية. لقد أدى التدفق العسكري الأميركي الكثيف على المنطقة إلى امتداد الأمن السعودي إلى حدود أفغانستان شرقا وإلى الحدود الصينية جنوبا. هناك ثلاثة عوامل أساسية قد وسّعت من مجال الأمن السعودي وهما الحرب الأطلسية في أفغانستان والتنافس الأمني الهندي-الباكستاني في شبه القارة الهندية وأخيرا البرنامج النووي الإيراني والقوة التقليدية المتنامية بخطى حثيثة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد تطورت المنافسة الأمنية الباكستانية-الهندية إلى المستوى الإستراتيجي الشامل منذ مايو 1998 عند إعلان الدولتين عن إجراء تفجيرات نووية متزامنة تقريبا، والتي صدمت القوى الكبرى وفرضت عليها عقوبات اقتصادية وعسكرية، لكن سرعان ما تلاشى مفعول هذه العقوبات بسبب الأحداث الأمنية الخطيرة اللاحقة في المنطقة وإعلان الحرب على نظام طالبان في كابل وإعلان الإستراتيجية الأميركية العالمية على الإرهاب؛ التي كلا الدولتين أطراف أساسية فيها.[1]

من ناحية الثقل الإستراتيجي، تعتبر الهند أكبر الدول في منطقة جنوب أسيا المشكّلة للمجال الحيوي للأمن السعودي، إذ تشكل الهند ما نسبته 77 % من سكان المنطقة و72 % من مساحتها الجغرافية؛ كما أن ناتجها القومي يفوق الدول الأخرى مجتمعة. من الناحية العسكرية، تملك الهند رابع جيش تقليدي في العالم، وسادس قوة بحرية وثامن قوة جوية في العالم.

---

[1] جاسيجيت سنج، "التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي،" توازن القوى جنوب أسيا، تص. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص.61- 72.

كل هذه المعطيات وأخرى، تجعل من الهند دولة محورية في المجال الشرقي للأمن الإستراتيجي السعودي؛ وقد تعزز ذلك أكثر عندما أصبحت الهند دولة نووية. إن ما يجعل الأمن السعودي معني بالتطورات والسلوكيات التي تحدث في الهند، هو العقيدة الإستراتيجية الهندية في حد ذاتها التي عبّر عنها وزير الدفاع الهندي جورج فرنانديس في 2000/04/4 عندما قال أن مصالح الهند الحيوية تمتد إلى حدود 11200 كلم، تمتد من سواحل الخليج العربي غربا إلى سواحل أستراليا شرقا؛ وهذا يعني أن هذه الامتدادات الجغرافية التي معظمها عبارة عن مياه، تكون مجال نشاط الأسطول الهندي الضخم. وسوف تتعمق هذه الحقيقة الإستراتيجية أكثر عندما نعلم أن للهند جالية كبيرة في منطقة الخليج وفي السعودية على وجه الخصوص كما بيّنا ذلك في المباحث السابقة.

يضاف إلى ما سبق، أن المطالب الهندية الجغرافية إذا تحققت، سوف تقترب فعليا من نقطة المركز للأمن الإستراتيجي السعودي وهي الخليج. إذ طالبت الهند عام 1995 في مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار تمديد جرفها القاري نحو بحر العرب وخليج البنغال بدعوى أنه يمتد من سواحلها تحت الماء بدون انقطاع. وبناءً على ذلك، طلب المؤتمر من الهند تقديم ما يثبت ادعاءاتها في عام 2005. إن حصول الهند على موافقة الأمم المتحدة على مطالبها البحرية سوف تؤدي إلى اتساع نطاق المياه الإقليمية إلى حوالي مليون كلم^2، وبالتالي سوف تتاخم المياه الإقليمية الهندية المياه الإقليمية لكل من باكستان وعمان واليمن. والدولتان الأخيرتان تقعان في الحديقة الخلفية للأمن السعودي. إن هذا الوضع الإستراتيجي سوف يعقد من موقف الأمن في منطقة الخليج، زيادة على تعقيده الحالي.[1]

الوضع الإستراتيجي الهندي سيزداد إثارة للجدل إذا نظرنا إليه من خلال عاملين أساسيين وهما: النزاع والتنافس الأمني الهندي-الباكستاني، والعامل الثاني هو التقارب الهندي-الإسرائيلي. وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية تصنف أميركيا أنها من الدول المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن النشاط الإسرائيلي في شبه القارة الهندية سوف يشكل تهديدات للأمن السعودي ويقوّض الاستقرار الهش في المنطقة.

إن متغير النزاع الهندي-الباكستاني هو مدخلة جوهرية في مخرجات الأمن الإستراتيجي السعودي، على اعتبار أن أي صدام مسلح نووي في

---

[1] م رفيق، "باكستان والأمن الإقليمي جنوب أسيا،" توازن القوى جنوب أسيا، تص. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 79 -82.

المنطقة سوف يؤثر على الاستقرار في منطقة الخليج. ليس هناك مؤشرات مشجعة على أن الوضع بين الهند وباكستان يسير نحو الاستقرار وإنما نحو المنافسة الأمنية، إذ لو أخذنا سنة 2000 كمثال، نجد أن الإنفاق العسكري الباكستاني بلغ 3 مليار دولار، بينما بلغ نظيره الهندي 14 مليار دولار؛ بالرغم من وجود عقوبات دولية على الدولتين بسبب التفجيرات النووية في عام 1998. ولقد استمرت وتيرة الإنفاق العسكري في التصاعد، إذ زاد الإنفاق الهندي إلى 18,2 مليار دولار عام 2001. وأعلنت أيضا باكستان زيادة نفقاتها العسكرية ابتداءً من يونيو 2002.[1]

إن مما يزيد البيئة الإستراتيجية في جنوب أسيا تعقيدا هو السباق بين الهند وباكستان حول سيطرة كل طرف على أجواء الطرف الآخر عبر تطوير القدرة الصاروخية من حيث المدى والقدرة التدميرية والنوعية؛ كأدوات الردع كما هو مؤكد في تراث نظرية القوة الجوية في تحليل العلاقات الدولية. وإن المنافسة الأمنية بين الدولتين لا تشمل فقط مجال القوة الجوية، ولكن أيضا مجال القوة البحرية من أجل السيطرة على مياه بحر العرب على وجه التحديد الذي يقع جزء كبير منه في المجال الإقليمي العربي الخليجي.

أما بالنسبة لمتغير التقارب الهندي-الإسرائيلي، فقد بدأ منذ عام 1992 بعد أن تبادل الطرفان التمثيل الدبلوماسي عقب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في عام 1991. وفي سنوات قليلة، تطور التعاون بينهما إلى المستوى الإستراتيجي، بحيث أن التهديد المشترك الذي يجمع بينهما هو احتواء التهديدات الباكستانية المحتملة. كما تنظر الهند إلى إسرائيل بأنها فرصة يمكن الاستفادة منها في التكنولوجية النووية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد أو الإنذار المبكر وتكنولوجيا الطائرات النفاثة، في مقابل ذلك تنظر إسرائيل إلى الهند على أنها سوق كبير لاقتصادها يفوق سوق الدول العربية مجتمعة. ثم تطورت العلاقات إلى مستوى التنسيق الأمني، الذي تصاعد بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب، الذي –من منظور الدولتين- تعانيان منه في كشمير وفلسطين.[2]

---

[1] مد السيد سليم، التطورات الإستراتيجية جنو أسيا بعد 11 سبتم وأثرها على أمن دول لس التعاون ا ليجي وا تغ ات الإقليمية والدولية، تق. لال يوسف العيسى (الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية وا ستقبلية، 2004)، ص ص. 40-41.

[2] إيريك آرنيت، "مستقبل التوازن الإستراتيجي جنوب أسيا،" توازن القوى جنوب أسيا، تص. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 139-47.

إن تنامي هذه العلاقات الإستراتيجية والأمنية بين الدولتين سوف يشكل تهديدا جديا للأمن القومي الخليجي والسعودي على وجه الخصوص، من خلال وجود تقريبا 3 مليون عامل هندي يعملون في السعودية؛ يمكن توظيفهم لجمع المعلومات حول المملكة وتوظيفهم في القيام بأعمال تخريب في حالة اندلاع نزاع هندي-إسرائيلي باكستاني، وانحازت السعودية لحليفها التقليدي وهو باكستان. بهذا الشكل، تصبح العلاقة الهندية –الإسرائيلية تقع ضمن مجال الأمن الإستراتيجي السعودي الحيوي.[1]

المكون الآخر في البيئة الإستراتيجية السعودية في جنوب أسيا هو البيئة المحلية لدولة باكستان في حد ذاتها، التي لطالما استثمرت المملكة العربية السعودية قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية لإبقائها صامدة أمام المد الشيوعي من الغرب والشرق خلال فترة الحرب الباردة كلها. خاصة منذ عام 1979، تاريخ الغزو السوفياتي لأفغانستان، بحيث اعتبر صناع القرار في الحكومة السعودية باكستان الجبهة المتقدمة في الصراع مع الشيوعية العالمية التي كان يقودها الاتحاد السوفياتي؛ وذلك من أجل إعاقة وصول القوات السوفياتية إلى المياه الدافئة في بحرب العرب ومياه الخليج. إن اليوم، ومنذ الغزو الأميركي لأفغانستان وإسقاط نظام طالبان (الذي هو صناعة باكستانية) في عام 2001، تتعرض البيئة المحلية الباكستانية لهزات أمنية عنيفة كانت إحدى تجلياتها الكبرى قتل رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو ونشوب النزاع المسلح بين الجيش الباكستاني ومنطقة البائل في وزيرستان المتاخمة للحدود الأفغانية في الشمال. وأصبحت باكستان أكثر قابلية للانفجار وانهيار الوضع الأمني كلية، بسبب الضغط الأميركي العسكري على منطقة القبائل وتعرض خطوط الإمداد للقوات الأطلسية إلى هجمات متلاحقة على الأراضي الباكستانية. إن هذا الوضع قد سبب ضررا كبيرا للحكومة الباكستانية وزاد من أعبائها الأمنية والسياسية، بحيث أصبح ينظر لها على أنها حليفة للأمريكيين ضد الشعب الباكستاني والأفغاني على حد سواء.

ليس هذا فحسب، وإنما أيضا وجود العديد من الحركات الانفصالية في إقليم السند داخل باكستان التي تزيد من فرص احتمال وقوع تفكك للدولة إذا استمر ضغط الصراع بين الجيش والجماعات المختلفة. وتضم الحركات الانفصالية الباكستانية، حزب بالوشتان القومي وحزب عوامي للباشتون

---

[1] مارؤ جي. فاينياوم، "حدود السياسة الواقعية البيئة الأمنية نوب أسيا،" توازن القوى جنوب أسيا، تص. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 34 -42.

وحركة المجاهدين وحركة متحدي قوامي. وعادة تنظم هذه الأحزاب اجتماعاتها التنسيقية في بريطانيا، فقد عقدت اجتماعا لها في لندن في 18 سبتمبر من عام 2000. إن المشكلة التي تعاني منها هذه الحركات هي الشعور المتزايد بأن المجتمع الباكستاني وحكومته يمارسان أعمال تمييزية ضدهم وتضطهدهم. صحيح أن زعماء هذه الأحزاب يعلنون أنهم لا يعملون على الانفصال عن باكستان، لكن عندما يتوفر مناخ الانفصال وتضعف سلطة الحكومة في إسلام أباد، عندئذ سوف يحدث الأسوأ.[1]

إن المخاطر الكامنة وراء أي اضطرابات في باكستان تفقد بموجبها الحكومة المركزية سيطرتها على الإقليم هي احتمال سيطرة الجماعات المتطرفة على الأسلحة النووية بمساعدة عناصر داخل الجيش الباكستاني أو داخل المخابرات العسكرية. وهذا الانشغال ليس هو سعودي فقط وإنما أيضا أميركي، بسبب المخاوف من استخدام هذه الأسلحة ضد القوات الأميركية المنتشرة هناك في حال وقوعها في أيدي العناصر الإرهابية. لذلك الإستراتيجية المقترحة من قبل المحللين الإستراتيجيين لتفادي هذه المخاطر الأمنية هي التنسيق الوثيق بين الولايات المتحدة والهند وباكستان من أجل التأكد من استخدام أحدث التقنيات في مجال الصيانة وتأمين المرافق النووية والمواد والمعرفة العلمية النووية. والحقيقة التنسيق الأمني في هذا المجال يجب ألا يشمل فقط هذه الدول، وإنما أيضا دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بحكم قربها من المنطقة وعلاقتها الوثيقة بهذه الدول. إن التنسيق المتعدد يشمل قضايا جمع المعلومات وتطوير برامج التدريب على إجراءات وتقنيات السلامة والأمان وتحسين موثوقية العاملين في المؤسسات المسئولة عن إدارة المواد والأسلحة النووية وترقية إجراءات المراقبة التقنية وأنظمة الإنذار المبكر حول المرافق النووية ومواقع الصواريخ.[2]

عند الحديث عن التقارب الهندي-الإسرائيلي، فهذا يعني من الناحية الإستراتيجية امتداد العمق الإستراتيجي للأمن السعودي من جنوب أسيا شرقا إلى ما وراء إسرائيل غربا؛ خاصة وأن إسرائيل النووية على مقربة جد قريبة من الإقليم السعودي بحيث لا تحتاج طائرات F16 إعادة التزود بالوقود للوصول إلى المنشآت العسكرية السعودية في الجبيل على البحر

[1] مد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 61-62.

[2] جورج ب كو فيتش، جيسيكا . ماثيوز، جوزيف ك ينسيون، وروز غوتيمولر، الامتثال العا ي: إستراتيجية للأمن النووي (د : مركز ا ليج للأ اث، 2005)، ص ص. 141 – 42.

الأحمر. ومن ثم، -كما يرى بعض المحللين الإستراتيجيين[1]- لا يمكن إهمال حقيقة إستراتجية وهي "إسرائيل النووية" التي تشكل ثغرة خطيرة في الأمن الإستراتيجي السعودي؛ بالرغم من التطمينات الأميركية لصناع القرار في الحكومة السعودية ودول عربية أخرى بأن المنشآت والأسلحة النووية الإسرائيلية هي تحت السيطرة. فكما هو الوضع في باكستان ولكن بأقل حدة، هناك إمكانية كبيرة لقيام الجماعات المتطرفة اليهودية بوضع يدها على الأسلحة النووية واستخدامها ضد المنشآت الحيوية والتجمعات السكانية في السعودية (وخاصة ضرب عمق الحرمين الشريفين) وفي دول عربية أخرى.

المكون الآخر في المجال الحيوي للأمن الإستراتيجي السعودي هو الأمن في اليمن وخليج عدن. إن التهديد القادم من هذه المنطقة متدفق من ثلاثة مصادر رئيسية هي تصاعد نشاط القرصنة في القرن الإفريقي، تهريب الأسلحة وتجارة البشر، والإرهاب. غن المجال الحيوي لنشاط هذه المصادر الثلاثة هو البيئة الخليجية والبيئة السعودية على وجه الخصوص باعتبارها أكبر دولة في المجلس. فبالنسبة لما يتعلق بنشاط القرصنة على السواحل الصومالية وفي خليج عدن، فإن أعلى نسبة شهدتها هذه الظاهرة كانت في عام 2008 وعام 2010. تتحدد خطورة تهديدات القرصنة في جانبين، هما إعاقة إمدادات النفط وإيجاد مصدر مالي لتمويل نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب. فلقد استهدفت القرصنة بالذات السفن التجارية وسفن النفط العملاقة التي تعتبر أهدافا رخوة من حيث بطء حركتها فوق الماء، وجذابة من حيث كونها تحمل أطنانا من النفط الذي يباع بملايين الدولارات. إذ تم على سبيل المثال اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة سيريس ستار في نوفمبر 2008، وكانت قيمة حمولتها 100 مليون دولار. وطلب الخاطفون الفدية مقابل تحريرها وإلا سوف سيتم بيع النفط في السوق السوداء وتدمير الناقلة. ليس هذا فحسب، وإنما أدى تصاعد القرصنة إلى ارتفاع تكاليف التأمين على السفن بنسبة 40 %. أما الجانب الآخر لتهديدات القرصنة للأمن فهو إمكانية حصول تحالف بين القراصنة والجماعات الإرهابية، يتم تمويل العمليات الإرهابية وتزويدها بالمعدات بواسطة أموال الفدية. عندئذ سوف يتم تشكل تحالف ثلاثي الأطراف: القرصنة، الإرهاب، والجريمة المنظمة؛ بسبب وجود مصلحة مشتركة بين هذه الأطراف الثلاثة. وأخطر جوانب التهديد في هذا التحالف هي تمويل

[1] إميل حكيم وإلينا ماكخقرن، "العلاقات الأم كية-ا لميجية 2008: عام من التحول،" ا لميج عام 2008-2009 (د : مركز ا لميج للأ اث، 2009)، ص. 148.

صفقات شراء الأسلحة وتهريبها إلى داخل السعودية ودول الخليج الأخرى عبر بوابة اليمن.[1]

إن المناخ الذي ساعد على تنامي الجريمة المنظمة والقرصنة والإرهاب في القرن الإفريقي هو الوضع السياسي والأمني القائم في الصومال واليمن بمستوى أقل، والمتميز بعدم الاستقرار والصراعات المسلحة وعدم قدرة قوات الحكومة في الدولتين على السيطرة على الموقف الأمني. ومما زاد من الأعباء الأمنية هو الصعوبات التي تطرحها الجغرافيا على الإستراتيجيات الأمنية، بحيث أن لكل من الصومال واليمن شريط بحري طويل يصعب السيطرة عليه ومنع الاختراقات الأمنية المحتملة مع قلة الإمكانيات في اليمن وانعدامها تماما في الصومال؛ بحيث يبلغ طول الشريط البحري الصومالي 3200 كلم، ويبلغ الشريط البحري اليمني 1906 كلم. إن هذا الوضع الجيو-إستراتيجي مع عدم الاستقرار الأمني، يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على نشاط الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة ونشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود السعودية الطويلة. مما يزيد الوضع سوءا هو انتعاش تجارة البشر خاصة الأطفال الذي من السهل شراؤهم وتجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية لقتال القوات الحكومية وتنفيذ عمليات ضد أهداف حيوية في السعودية ودول المجلس الأخرى. ولقد أظهر تقرير لمجموعة الأمم المتحدة لمراقبة حظر الأسلحة على الصومال أن أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات المتقاتلة في الصومال هو اليمن، وتجارة البشر منتعشة من الصومال عبر اليمن إلى منطقة الخليج. فالقوارب الصغيرة المستخدمة في القرصنة تستخدم أيضا في نقل اللاجئين إلى الضفة الشرقية من البحر الأحمر، وتحمل بالأسلحة والذخيرة في رحلة العودة. إن وجود حوالي مليون لاجئ في اليمن يشكل سوقا رائجة لتجارة البشر والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. ففي عام 2008 وحده، عبر إلى اليمن حوالي 50 ألف لاجئ من الصومال هربا من المعارك المستعرة هناك.[2]

أما فيما يتعلق بموضوع العراق وإيران كعمق للأمن الإستراتيجي السعودي على الضفة الشرقية للخليج، فقد تمت مناقشتهما في الفصل السابق لا داعي لتكرار الكلام هنا؛ إلا أن الشيء الجديد هو موضوع البرنامج النووي الإيراني الذي لازال يتفاعل باعتباره قضية دولية، وما

---

[1] ماري بوس، " لس التعاون ا ليجي وإفريقيا: و إحياء علاقات تار ية،" ا ليج عام 2008-2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص. 196.

[2] ماري بوس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 196- 97.

يلحق به من تطوير إيران لقدراتها الصاورخية الدفاعية. وكذلك هناك اهتمامات سعودية وخليجية بالوضع في العراق بعد إنهاء الانسحاب الأميركي العسكري في عام 2011.

2- البحث عن التوازن التقليدي الإقليمي. المتغير الثاني في تحليل الأمن الإستراتيجي السعودي هو تطوير القدرات العسكرية بدافع تحقيق التوازن التقليدي الإقليمي مع إيران في ظل تأجيل الدور العراقي، تحت عنوان كبير لأنصار الواقعية الهجومية "المساعدة الذاتية".

إن موضوع بناء القدرات العسكرية السعودية مشروع قديم انطلق مع تأسيس الدولة السعودية في 23 سبتمبر 1930، لكن المنعرج اللافت في تطور هذه القدرات قد حدث عام 1980 عند إبرام صفقة طائرات الاستطلاع الأميركية المتطورة "أواكس" مع الولايات المتحدة، بهدف جمع المعلومات حول المنطقة ومراقبة حقول النفط في المنطقة، التي كانت تعاني من تأثيرات الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية-الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. كما تأثرت برامج التسلح السعودية بارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين والعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، حيث خلال هذه الفترات قد أبرمت كبرى صفقات التسلح بين السعودية ودول مصدر التمويل؛ وهذا ما هو مبين في الجدول التالي مقارنة بالجمهورية الإيرانية الإسلامية:

جدول رقم (49) يبيّن نموذج من حجم الإنفاق العسكري السعودي بالمليار دولار[1]

الدولة	الثمانينيات	التسعينيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعودية	182,988	215,3	18,4	27,2	18,5	18,7	19,3	21,3
إيران	110,408	37,58	5,7	5,8	3	3	3,5	4,41

الملاحظ على عينة بيانات الجدول السابق أن السعودية متقدمة كثيرا على إيران في مجال النفقات العسكرية، والحقيقة أن هذا التقدم لا يعكس التطور الجوهري في قوات الردع السعودية وإنما يرجع لأسباب أخرى؛ منها قلة عدد سكان السعودية ووفرة الموارد في مقبل كثرة عدد سكان إيران الذي يعتبر حول أربعة أضعاف سكان السعودية مع قلة الموارد. إن هذه الأسباب هي التي جعلت القوة العسكرية السعودية لم تستطع أن تحقق التوازن الإستراتيجي مع إيران لحد الآن، بالرغم من برامج التحديث النوعية التي أدخلتها على قواتها المسلحة. فالقوة التقليدية الإيرانية تفوق نصف مليون فرد في حين القوة السعودية لا تتعدى 150 ألف جندي.

---

[1] أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة تأث حر ا لميج الثانية والثالثة أمن دول لمس التعاون ا لميجي (د : مركز ا لميج للأ اث، 2007)، ص ص. 136- 37.

أما نسبة النفقات العسكرية من الدخل القومي لكل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، فيمكن بيانها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (50) يبيّن النفقات العسكرية بالنسبة للدخل القومي العام لكل من إيران والسعودية

	إيران	السعودية
1989	6 ،4	15 ،9
1990	6	20 ،6
1991	5	28 ،5
1992	3	27 ،2
1993	3 ،4	16 ،4
1994	3 ،3	14 ،1
1995	2 ،6	13 ،2
1996	2 ،5	14 ،9
1997	3	14 ،9
1998	3 ،1	14 ،9
1999	2 ،9	14 ،9 [1]

وسوف يتعقد الموقف الإستراتيجي السعودي إذا أدخلنا عليه المتغير الإسرائيلي كقوة تقليدية ونووية تقع بالقرب من الحدود الشمالية السعودية التي تضم الثقل الاقتصادي والتجاري السعودي على البحر الأحمر. يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (51) يبيّن مقارنة بين السعودية وإيران وإسرائيل في النفقات العسكرية

الدولة	إجمالي الإنفاق الدفاعي بالمليون دولار		نسبة الإنفاق لكل فرد بالدولار		نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي	
	1997	1998	1997	1998	1997	1998
السعودية	18 ،151	20 ،476	1 ،071	1 ،173	12 ،4	15 ،7
إسرائيل	11 ،321	11 ،040	1 ،947	1 ،844	11 ،9	11 ،6
إيران	4 ،695	5 ،651	68	80	5 ،5	6 ،5 [2]

[1] عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية عصر التحولات (ا ـزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، والتوزيع، 2008)، ص. 286.

						[1]

من خلال بيانات الجدول السابق المقارنة، نلاحظ أن من حيث الإنفاق العسكري، أن هناك تفوق سعودي على كل من إسرائيل وإيران؛ لكن من حيث كسب القوة التدميرية والنوعية القتالية، نجد أن ميزان القوة الإستراتيجي في صالح الجيش الإسرائيلي سواء تعلق الأمر بالقوة الجوية التي هي الأولى في المنطقة أو تعلق الأمر بالقوة البرية التي تضاهي من حيث العدد القوة الإيرانية بالرغم من الفارق الكبير في عدد السكان، مضافا عليها القوة النووية التي بإمكانها حرق جميع المنطقة. إن التفوق الإسرائيلي العسكري ليس هو تفوقا ذاتيا، وإنما هو مدعما بواسطة الجيش الأمريكي الذي تنامى الدعم بشكل نوعي منذ الحرب الإسرائيلية على مصر في عام 1967. يظهر التفوق النووي الإسرائيلي في المنطقة من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (52) يبيّن القدرات الإستراتيجية الإسرائيلية[2]

النوع	المدى (كلم)	الحمولة (كلغ)	الوضع
الطائرات			
F-16A/B/C/D/I Falcom	1600	4500	205 طائرات في المخزون، ويعتقد بأن بعضها منتدب لإيصال أسلحة نووية
الصواريخ الباليستية			
أريحا II	1800-1500	1000-750	نحو 50 صاروخا، نشر لأول مرة في

[1]مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، التقرير الإستراتيجي العر 2001 (القاهرة: مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2001)، ص. 205.

[2] شانون ن. كايل، فيتا فيدشنكو، وهانز م. كريستنسن، "القوى النووية العا ،" التسلح ونزع السلاح والأمن الدو : الكتاب السنوي 2009، تر. عمر الأيو ، حسن حسن، وأم الأيو (ب وت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستكوهو لأ اث السلام الدو ، 2009)، ص ص. 562- 63.

			سنة 1990، خضع لتجربة إطلاق في 27 يونيو 2008
أريحا III	أكثر من 4000	1300-1000	خضع لتجربة إطلاق في 17 يناير 2008
الغواصات			
دولفين			سرت أقاويل بأنها مجهزة بصواريخ كروز ذات قدرة نووية، لكن إسرائيل تنكر ذلك.

من ناحية أخرى وعلى المستوى الأوسع، نجد أن المملكة العربية السعودية تصنف عالميا من بين الدول الأكثر إنفاقا على الشؤون العسكرية والتسليح، ففي عام 2008 قد احتلت المرتبة التاسعة عالميا متقدمة على خمس دول كبيرة مثل الهند والبرازيل وأستراليا؛ وهذا ما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم (53) يبين ترتيب الدول الـ 15 الأكثر إنفاقا عسكريا في العالم في 2008.[1]

المرتبة	البلد	الإنفـــاق (مليار$)	الحصـــة العالميـــة (%)	نصـــيب الفــرد مــن الإنفاق($)	العـــبء العســـكري (%)2007	التغييـــر 1999-2008(%)
1	الولايـــات المتحدة	607	41,5	1967	4,0	66,5
2	الصين	[84,9]	[63]	[63]	[2,0]	194
3	فرنسا	65,7	4,5	1061	2,3	3,5
4	بريطانيا	65,3	4,5	1070	2,4	20,7
5	المجمـــوع الفرعـــي للـــدول الخمـــس الأولى	882	60			
6	ألمانيا	46,8	3,2	568	1,3	11,6-
7	اليابان	46,3	3,2	568	1,3	11,0-
8	إيطاليا	40,6	2,8	689	1,8	0,4
9	السعودية	38,2	2,6	1511	9,3	81,5
10	الهند	30,0	2,1	25	2,5	44,1
	المجمـــوع الفرعـــي	1084	74			

---

[1] سام ب لو-فر ان، كاتالينا ب ودوس، إليزابيث شكونز، وبيتر ستالنها ، "الإنفاق العسكري،" التسلح ونزع السلاح والأمن الدو : الكتاب السنوي 2009، تر. عمر الأيو ، حسن حسن، وأم الأيو (ب وت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستكوهو لأ اث السلام الدو ، 2009)، ص ص. 264- 65.

	للدول العشر الأولى					
11	كوريا الجنوبية	24,2	1,7	501	2,7	51,5
12	البرازيل	23,3	1,6	120	1,5	29,9
13	كندا	19,3	1,3	581	1,2	37,4
14	إسبانيا	19,2	1,3	430	1,2	37,7
15	أستراليا	18,4	1,3	876	1,9	38,6
	المجموع الفرعي للدول الخمس عشر	1188	81			
	العالم	1464	100	217	2,4	44,7

يعكس وجود المملكة العربية السعودية في المرتبة التاسعة عالميا من حيث الإنفاق العسكري متقدمة دولا أخرى تواجه أكبر من نظيرتها في السعودية، مدى القلق الذي يسيطر على صناع القرار السعوديين حول الأمن القومي وإدراكهم للتهديدات المتنامية عبر الحدود وعلى المستوى الإقليمي.

إن وجود هذه التحديات الإستراتيجية الخطيرة من الشمال والشرق حول الأمن الإستراتيجي السعودي، قد خلقت دوافع كبيرة نحو بناء القوات المسلحة وتحديثها باستمرار عبر سنوات طويلة، ويمكن بيان ذلك من خلال مجموعة الجداول التالية:

جدول رقم (54) يبيّن بنية القوة البرية للجيش السعودي 1990- 2006

	1990	2000	2005	2006
القوة البشرية	40 ،000	75 ،000	75 ،000	75 ،000
العاملون	40 ،000	75 ،000	75 ،000	75 ،000
الاحتياط	0	0	0	0
الوحدات المقاتلة				
فرقة مدرعة	2	3	3	3
فرقة مصفحة	4	5	5	5
فرقة مجوقلة	1	1	1	1
فرقة الحرس الملكي	1	1	1	1
الكتيبة المدفعية	5	8	8	8
فرقة الأسطول الجوي	0	1	1	1
فرقة المشاة	1	0	0	0
دبابات قتال رئيسية	550	1 ،055	1 ،055	1 ،055

(200) 315	(200) 315	(200) 315	0	M-1A2 Abrams
(145) 290	(145) 290	(145) 290	300	AMX-30
450	450	450	200	M-60A3
0	0	0	50	M-60A1
+1 ،270	+1 ،270	+1 ،270	740	**دبابات AIFV/Recce, Lt.**
300	300	300	240	AML-60-90
+570	+570	+570	+500	AMX-10P
400	400	400	0	M-2 Bradley
3 ،190	3 ،190	1 ،900	1 ،280	**حاملات جند مدرعة**
3 ،000	3 ،000	1 ،750	1 ،100	M-133

تابع

2006	2005	2000	1990	
150	150	150	150	*Panhard M-3*
0	0	0	30	*EE-11 Unitu*
40	40	0	0	*Al-Fahad*
(150) 238	(148) 238	+(58) 248	134 +(110)	**المدفعية المقطورة**
(102) 100	(100) 100	100	(40) 40	*105mm : M-101/-120*
(40) 40	(40) 40	(50) 50	(70) 70	*155mm : FH-70*
40	40	90	66	*155mm :M198*
(8)8	(8)8	(8)8	0	*203mm : M-115*
170	170	200	275	**مدفعية SP**
110	110	110	224	*155mm : M-109A1B/A2*
60	60	90	51	*155mm : GCT*
10	10	10	30	**منصات صواريخ**
10	10	10	30	*CSS-2*
12	12	12	0	**طوفات هجومية**
12	12	12	0	*AH-64*
55	55	55	34	**طوفات نقل**

منصات إطلاق صواريخ SAM	+500	+500	+1,000	+1,000 [1]

"؟" تعني أن السلاح موجود لكن الكمية غير معروفة.

"+" تعني أن هناك اعتقاد بأن هناك أكثر من الكمية المذكورة.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها حول القوات البرية في الجيش السعودي هي النقص الحاد في أفراد القوة العاملة في مقابل تجهيزات عسكرية كبيرة، بحيث نجد أن هذه قد وصلت في عام 2006 إلى 75 ألف جندي، في حين عدد الدبابات وصل إلى أكثر من 1000 دبابة. لذلك، تبقى هذه القوات دون مستوى ردع قوة إقليمية موازية أو صد هجوم شامل من قبل قوة زاحفة عبر الحدود التي تتميز بطولها الكبير وخاصيتها الرخوة الشديدة. فقد لاحظنا في ديسمبر 2009 لم يستطع فيق إيلاف أن يخرج قوات الحوثيين من بعض المناطق السعودية بسهولة، على الرغم من قلتهم وتمتع الجيش السعودية بالقوة الجوية. لذلك، تطوير القوات البرية إلى المستوى المتوازن مع حجم التهديدات ومساحة الإقليم، يظل يشكل تحديا حقيقيا للأمن الإستراتيجي السعودي. خاصة أن بعض الإستراتيجيين يرون أن تثبيت السيطرة الأمنية والعسكرية على الأرض ستكون بواسطة البرية بحجم مناسب وليس بأي قوة أخرى.

صحيح أن وزارة الدفاع السعودية قد طورت قوات الحرس الوطني بشكل كبير والتي وصل عددها في عام 2006 إلى حوالي 120 ألف فرد منها 25 ألف كاحتياط، لكن مثل هذه القوة هي مدربة من أجل الحفاظ على استقرار النظام السياسي وليس تحقيق التوازن الإقليمي أو الاشتباك في معارك برية تقليدية. إضافة إلى أن هذه العدد هو الآخر غير كاف لمواجهة اضطرابات اجتماعية على المستوى الوطني، كتلك التي تواجهها العديد من دول العالم الثالث. يمكن بيان حجم قوات الحرس الوطني وتجهيزاتها العسكرية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (55) يبيّن بناء قوة الحرس الوطني السعودي.

	1990	2000	2005	2006
القوة البشرية	55،000	95،000	110،000	120،000
العاملون	35،000	75،000	95،000	95،000
الاحتياط	20،000	20،000	20،000	25،000
الوحدات المقاتلة				

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 294-95.

فرقة مشاة مصفحة	2	3	3	3
فرقة مشاة	2	5	5	5
فرسان الاحتفال	1	1	1	1
عربات دعم	0	190	190	190
المدفعية المقطورة	**68**	**70**	**70**	**70**
105mm :M-102	50	40	40	40
155mm :M198	18	30	30	[1] 30

التحدي العسكري الآخر الذي يواجهه الأمن الإستراتيجي السعودي هو التهديدات القادمة عبر المياه من الغرب والشرق، وإن في كلا الجهتين يوجد منافس إستراتيجي قوي. ففي مياه الخليج على الجهة الشرقية توجد إيران والعراق (وهو الطرف المؤجل دوره لحد الآن)، وعلى مياه البحر الأحمر في الجهة الغربية توجد إسرائيل، وهي القوة النووية الوحيدة في المنطقة. يضاف إلى ذلك التهديدات المسببة من قبل الأطراف غير التقليدية كالجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والقرصنة؛ وهي الأخرى لا تقل خطورة تهديدها الأمني عن تهديدات الأطراف التقليدية. لذلك، عمل صناع القرار على تطوير القدرات الدفاعية البحرية من أجل احتواء مثل هذه التهديدات. ويمكن بيان أهم التطورات في القوة البحرية السعودية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (56) يبيّن بناء القوات البحرية السعودية.

	1991	2000	2005	2006
القوة البشرية	9 ،50	15 ،500	15 ،500	15 ،500
البحريون غير المحترفين	8 ،000	12 ،500	12 ،500	12 ،500
البحريون غير المحترفين	1 ،500	3 ،000	3 ،000	3 ،000
فرقاطات GM	4	4	6 (1)	7
المدينة: FrF-2000	4	4	4	4
مكة: Mod La Fayette F300S	0	0	1	?/0
الرياض: Mod La Fayette F3000S	0	0	1	3
الدمام: Mod La Fayette	0	0	(1)	?/0

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 296.

				F3000S
4	4	4	4	**الطرادات**
4	4	4	4	بدر: *USTacoma FSG*
9	9	9	9	**صاروخ جو**
9	9	9	9	*الصديق: US58MPFM*
0	0	0	3	*Torpedo Crafy*
0	0	0	3	*جبيل: FRG Jaguar*
17	17	17	0	**طائرات الرصد**
17	17	17	0	*US Halter Marine PCI*

تابع

2006	2005	2000	1991	
7	7	7	5	**كاسحات ألغام**
4	4	4	4	*Al-Jawf :UK Sandown MHO*
4	4	4	4	*Addriyadh : USMSC-322MCC*
8	8	8	16	**سفن برمائية**
4	4	4	4	*LCM*
4	4	4	12	*LCM*
7	7	7	3	**سفن الدعم والاستعراض**
2	2	2	2	*Boraida : Mod Fr Durance*
3	3	3	0	*AT/F*
1	1	1	0	*ARS*
1	1	1	0	سفن ملكية
0	0	0	1	*Ocean Tugs*
44	44	31	24	**مرواحيات**
4	4	4	4	*AS-565SAR*
15	15	15	20	*AS-565 SAR*
6	6	6	0	*نقلAS-323B/F:*
6	6	6	0	*AS-332B/F : AM-39 Super Puma*
13	13	0	0	*Bell 406CS*

BMR-600P	140	140	140	140 [1]

الأرقام بين قوسين تعني أن المعدات موجودة في المخازن.

نفس الملاحظة المسجلة حول القوة البرية يمكن سحبها على القوة البحرية، لكن بشكل أكثر إلحاحا وخطورة بحيث أن للسعودية شريط ساحلي طويل ويتميز بعدم الاستقرار بسبب النزاعات الإقليمية والأطراف المنافسة وحضور عسكري دولي مكثف؛ سواء تعلق الأمر بالبحر الأحمر أو بالخليج العربي. وعادة شواطئ هذه هي خاصياتها الإستراتيجية، تتطلب وجودة قوة بحرية قوية وضاربة بحيث تستطيع السيطرة على ما يجري فوق الماء وتحته. ففي النزاع اليمني الداخلي، أكدت العديد من التقارير السعودية أن من أسباب تعقد الوضع الأمني على حدودها الجنوبية هو تهريب الأسلحة والمقاتلين من القرن الإفريقي إلى داخل اليمن عبر البحر. بالرغم من وجود في مقابل ذلك تصريحات من قبل القادة العسكريين السعوديين أن الوضع هو تحت السيطرة. فقد صرح نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز لوسائل الإعلام السعودية والدولية بتاريخ 2010/10/23، أن القوات السعودية تسيطر على حدود المملكة الجنوبية مع اليمن وأنها جاهزة للتدخل لمواجهة أي تهديد أمني بما في ذلك الاشتباك مع القوات المعادية.

القطاع الثالث من القطاعات العسكرية السعودية هو القوة الجوية الذي أولى صناع القرار في الحكومة اهتماما كبيرا من أجل القيام مراقبة مراكز الثقل في الدولة، والتي في مقدمتها حقول النفط من أي تهديدات خارجية أو عمليات تخريب. ويمكن اعتبار القوة الجوية السعودية الأولى في منطقة الخليج تتقدم إيران والعراق بـ 291 مقاتلة حربية.

جدول رقم (57) يبيّن حجم القوات الجوية السعودية القتالية.

	1991	2000	2005	2006
القوة البشرية	22 ،000	36 ،000	34 ،000	34 ،000
المجموع الكلي للطائرات القتالية	189	417	291	291
مقاتلات الهجوم البري	99/5	225/7	224/4	171/4
F-5B/F/RF	21	21	15	15
F-5E	53	56	53	2
Tornado IDS	25	76	85	85

[1] عامر مصباح مرجع سبق ذكره، ص ص. 297-98.

71	71	72	0	F-15S
106/9	106/9	118/9	76/5	**مقاتلات اعتراضية**
22	22	24	19	Tornado ADV
66	66	70	42	F15C
18	18	24	15	F15D
1/25	**1/10**	**1/10**	**1/10**	**RECCE**
10	10	0	0	Tornado IDS
15	0	10	10	RF-5E
5/1	**5/1**	**5/1**	**5/1**	**طائرات الإنذار المبكر**
5	5	5	5	E-3A
11/1	**15/1**	**16/1**	**16/1**	**طائرات الإمداد بالوقود**
3	7	8	8	KE-3A
8	8	8	8	KC-130H
14/2	**14/2**	**14/2**	**14/2**	**وحدات العمليات المتعددة**
14	14	14	14	F-5B

تابع

45/3	45/3	39/3	70/3	**طائرات شحن**
38	38	36	30	C-130
3	3	3	5	L-100-30HS
4	4	0	0	CN-235
0	0	0	35	C-212
2/78	2/78	2/104	2/48	**مروحيات(UTL)**
22	22	22	8	AB-205
13	13	13	13	AB-206A
17	17	17	27	AB-212
16	16	40	0	AB-412
10	10	12	0	AS-532A2
0	0	0	7	KV-107
122/7	122/7	114/7	60/؟	**طائرات تدريب**
43	43	50	29	Hawk
45	45	50	30	PC-9
1	1	1	1	Jetstream
13	13	13	0	Cessna 172
20	20	0	0	Super Mushshaq
0	0	0	35	BAC-167
1, 140	340	420	420	**AD Guns**
92	92	92	92	20mm:M-163 Vulcan
850	50	50	50	30mm:AMX-30SA
128	128	128	128	35mm

70	70	150	150	*40mm:L/70*
[1] 5 ،284 [1]	1 ،709	309	269	**صواريخ أرض -جو**

بالرغم من تأكيد أنصار نظرية القوة الجوية[2] على أولويتها في تحقيق النصر السريع وتدمير قوات العدو، إلا أن الواقع الإستراتيجي للحروب الحديثة التي خاضتها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ولازالت مستمرة، قد أثبتت عكس تأكيدات هؤلاء المنظرين. بحيث أن القوة الجوية الأميركية لم تستطع حسم المعارك وتحقيق النصر في العراق ولا في أفغانستان إلا بزحف بري كاسح وشامل. وحتى في الحرب الأطلسية على طالبان في أفغانستان، لم تستطع طائرات بلا طيار تدمير البنية التحتية القتالية لطالبان. لذلك، تطوير القوة الجوية سوف يكون مفيدا فقط عندما يستخدم كغطاء جوي للقوة البرية الزاحفة على الأرض والمسيطرة على بيئة القتال. وهو الهدف الذي لازالت المسافة طويلة دونه.

إن المعاني الإستراتيجي هي مفيدة في قراءة دورة ووظيفة قوة الدفاع الجوي السعودية، إذ تبقى عديمة الجدوى إذا لم توجد قوة برية كافية للسيطرة على الأرض التي هي تحت السيطرة الجوية لقوات الدفاع الجوي. ولقد عملت الحكومة السعودية تطوير قوات الدفاع الجوي عبر سنوات طويلة، وهذا ما يظهر من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (58) يبيّن قوات الدفاع الجوي السعودية.

2006	2005	2000	1991	
16 ،000	16 ،000	16 ،000	4 ،000	**القوة البشرية**
33	33	33	33	**بطريات SAM**
16	16	16	16	*With 128 I Hawk*
17	17	17	17	*With 68 Shahine Fire unites*
24	24	0	0	*With 160 PAC-2 Launchers*
73	73	73	73	*Shahine Fire Units as Static Defense*
1, 140	?	?	?	**AD Guns**
92	?	?	?	*20mm : M-63 Vulcan*

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 299-300.

[2] David S. Fadok, John Boyd and John Wardon : Air Power's Quest for for Strategic Paralysis (Alabama: Air University Press, 1995), pp. 05-25.

30mm : AMX-30SA	,	,	,	850
35mm Oeliokon	?	?	?	128
40mm: L/70	(150)	(150)	(70)	(70)
قاذفات SAM	269	309	1, 709	5, 284
Shahine	141	141	141	1, 156
MIM-23BI Hawk	128	128	128	2, 048
Crotale	0	40	40	40
Stinger/Avenger FIM92A	0	0	400	400
Redeye	0	0	500	500
Mistral	0	0	500	500
PAC-2/Patriot	0	0	500	[1] 500

إن الوضع الإستراتيجي المحيط بالمملكة العربية السعودية المتميز بعدم الاستقرار المستمر قد أنتج منافسة أمنية شديدة مع الأطراف الأساسية في المنطقة المصنفون في خانة الخصوم بالنسبة للأمن الإستراتيجي السعودي؛ وهم على وجه الخصوص إسرائيل وإيران. لذلك، كانت هناك تنافس حول كسب القوة بين هذه الأطراف الثلاثة بالرغم من التباين في مصادر توريد الأسلحة، خاصة بالنسبة لإيران؛ وهذا ما يمكن بيانه من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (59) يبيّن مصادر ورادات السلاح لسنوات 1997-2000 بالمليون دولار.[2]

الدولة	الولايات المتحدة الأميركية	روسيا	الصين	الدول الأوربية الرئيسية	الدول الأوربية غير الرئيسية	جميع الدول الأخرى	المجموع
السعودية	16,000			17,100	2,600		35,700
إيران		1,000	400	100	300	100	1,900
إسرائيل	3,800			1000		200	5,000

تأتي المملكة العربية السعودية على رأس دول الشرق الأوسط من حيث الإنفاق العسكري، وذلك لسببين رئيسيين: الأول هو وفرة الموارد التي توجه إلى النقص الحاد في القوة البشرية من أجل الوصول إلى هدف تحقيق

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 301.

[2] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص.275.

التوازن الذي لازال بعيد المنال على المدى المتوسط على الأقل. أما السبب الثاني فهو عدم وجود تحفظ أمريكي أوربي شديد على مبيعات الأسلحة إلى المملكة، بل في بعض الأحيان هناك تشجيع على إبرام بعض الصفقات العسكرية مثل صفقة اليمامة مع بريطانيا في 2007 التي قدّرت قيمتها بـ 30 مليار دولار. تأتي إسرائيل خلف السعودية من حيث الإنفاق العسكري، مع أنها القوة العسكرية الأولى في المنطقة، والسبب في ذلك هو أن إسرائيل لديها العديد من المعدات العسكرية المتطورة محلية الصنع، في حين أن مثل هذه المعدات والأقل منها تطورها تشتريها السعودية بأثمان باهظة. إضافة إلى ذلك، أن الكثير من التجهيزات العسكرية في الجيش الإسرائيلي تأتي في مشكل مساعدات من الولايات المتحدة في إطار اتفاقية كامب ديفيد للسلام، في حين لا تتلقى السعودية مثل هذه المساعدات من أمريكا.

أما بالنسبة لإيران، فإن الوضع يختلف تماما، إذ أن انخفاض نفقاتها العسكرية لديه العديد من الأسباب يأتي على رأسها الضغوط الدولية التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصادر التسلح الإيراني من أجل تقليص مبيعات الأسلحة لها؛ وآخر هذه الضغوط التي أثمرت نتائج حقيقية، هي الضغوط الأمريكية على روسيا من أجل إلغاء صفقة صواريخ s300 المضادة للطائرات في عام 2010. وحتى الجهود الإيرانية الذاتية في تسليح جيشها لازالت دون المستوى الذي يمتص مخصصات مالية كبيرة بسبب تخلف الصناعة العسكرية الإيرانية وتوقف بعضها عن الإنتاج منذ عام 1979؛ وتعرض الكثير منها للتدمير خلال الحرب العراقية-الإيرانية. السبب الآخر في تدني النفقات العسكرية الإيرانية هو الحصار المفروض على مبيعات الأسلحة لإيران والذي أكثر منذ عام 1992 في إطار إستراتيجية مارتن أنديك "الاحتواء المزدوج" التي تبنتها حكومة بيل كلينتون، واستمرت إدارة جورج بوش الابن في العمل بها بعد احتلال العراق.

بالرغم من الضغوط الممارسة على مصادر التسلح الإيراني والحصار المفروض عليها، في مقابل ذلك ارتفاع النفقات العسكرية السعودية؛ إلا أن المملكة العربية السعودية تواجه في فترة ما بعد 2003/04/09 مأزق تنامي النفوذ الإيراني العسكري في المنطقة، ولم تتخلص من عقدة التفوق الإيراني حتى من حيث المعدات العسكرية. وهذا ما يمكن بيانه من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (60) يبيّن حالة التوازن الإستراتيجي بين السعودية وإيران.

	إيران	السعودية
القوة البشرية		
المجموع الكلي للعاملين	540 ،000	124 ،500
النظاميين	350 ،000	124 ،500
الحرس الوطني وآخرون	120 ،000	75 ،000
قوات الاحتياط	350 ،000	20 ،000
القوات الشبه عسكرية	40 ،000	+ 15 ،500
العدد الكلي لدبابات القتال	1 ،613	1 ،055
عدد الدبابات الرئيسية العاملة	1 ،300	710
الدبابات العاملة ALFV/Recce, Lt	724	1, 270+
مدفعية ذاتية الدفع	310	170
المدفعية المقطورة	2 ،020	238 (58)
صواريخ المورتر	5 ،000	400
منصات إطلاق صواريخ SSM	51	10
منصات إطلاق صواريخ SSM الخفيفة	؟	1 ،000-
مدافع AA	1, 700	0
عدد أفراد القوات الجوية	52 ،000	18 ،000
عدد أفراد قوات الدفاع الجوي	15 ،000	16 ،000

العدد الكلي للطائرات المقاتلة	306	291

تابع

	إيران	السعودية
طائرات النقل	68	45
طائرات الشحن بالوقود	4	15
العدد الكلي للمروحيات	628	178
المروحيات العسكرية	104	22
المروحيات الأخرى	524	156
عدد أفراد البحرية الكلي	38 ،000	15 ،500
جنود البحرية النظاميون	15 ،400	12 ،500
حرس البحرية	20 ،000	0
جنود البحرية المحترفون	2 ،600	3 ،000
الغواصات	3	0
كاسحات ألغام	7	7
السفن البرمائية	10	0
سفن الدعم	25	7 [1]

الملاحظة التي يمكن تسجيلها على بيانات الجدول السابق، أن ميزان القوى الإستراتيجي هو مختل بشكل حاد لصالح إيران، سواء تعلق الأمر بالقوى البشرية أو التجهيزات والمعدات؛ إلا إذا استثنينا القوة الجوية التي من الناحية الإستراتيجية لا تحسم الحروب إذا لم تكن مترافقة مع قوة برية زاحفة تحتل الأرض التي تطرد منها قوات العدو. وإن إحدى العوامل

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 305-06.

الحافزة لتنامي القوة الإيرانية التقليدية هو الضغوط الدولية عليها والأزمات الإقليمية التي جعلت صناع القرار في طهران بشكل متواصل ومتلاحم من أجل تطوير وتحسين أداء القوات العسكرية في كل القطاعات، خاصة القوة البرية والجوية في الفترة الأخيرة. ويمكن توضيح هذا التطور في نمو القوة العسكرية بشكل مقارن بين الدولتين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (61) يبيّن نمو القوة العسكرية لكل من إيران والسعودية.

	إيران	السعودية
1990	504،000	102،500
1993	528،000	157،000
2000	545،600	162،500
2003	350،000	199،500
2004	540،000	150،000
2005	540،000	199،500 [1]

ملاحظة: مجموعة القوات السعودية بما فيها الحرس الوطني.

من خلال بيانات الجدول السابق، يظهر الخلل الإستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي لصالح إيران في ظل غياب قوة إقليمية تستطيع تحقيق التوازن. وما هو أكثر إثارة للقلق أن القوة الإيرانية المتنامية في المنطقة هي متبوعة بطموحات إيديولوجية وثقافية أو طائفية من خلال تشجيعها للمذهب الشيعي؛ الأمر الذي سوف يكون مصدر تهديد للاستقرار الداخلي للسعودية وللدول الخليجية الأخرى على ما جرى في شمال اليمن في 2009. إن أهمية التوازن الإستراتيجي مع إيران لا تكمن في احتمال ربح الحرب ضدها، وإنما تحقيق الردع الذي يكبح السياسات الإيرانية التوسعية ويحافظ على العلاقات المتوازنة معها؛ بحيث تعمل القوة العسكرية

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 306.

السعودية علة دفع صناع القرار في طهران نحو إدخال في حسابات عند صناعة القرار، إمكانية الضرر الذي يمكن أن تلحقهم هذه القوة بمصالحهم في الخليج وفي على المستوى الشرق الأوسط. فكما يؤكد أنصار نظرية الردع،[1] أن بناء القوة الموازنة له هدف سيكولوجي يؤثر في طريقة تفكير تفكير صناع القرار في حكومة الطرف الخصم. إن التأكيد على هذه المعاني هو مشتق من الخلل الإستراتيجي بين الطرفين، كما توضحه البيانات التفصيلية في الجدول التالي:

جدول رقم (62) القوات العسكرية لكل من إيران والسعودية حسب التخصصات.

	إيران	السعودية
البحرية	18 ،000	15 ،500
الدفاع الجوي	15 ،000	16 ،000
القوات الجوية	52 ،000	18 ،000
قوات الحرس	120 ،000	75 ،000
القوات البرية	350 ،000	75 ،000 [2]

إن التوازن بين القوات البرية للدولتين -التي لازالت قلب القوة العسكرية في الجيوش الحديثة- هو مختل بشكل خطير، بحيث لا تكاد تذكر القوات السعودية أمام نظيرتها الإيرانية. بالرغم من التأكيد على حقيقة أن عملية بناء وتحديث القوات السعودية تسير بخطى حثيثة، مدفوعة بقوة بواسطة الاشتباكات العسكرية مع المتمردين الحوثيين على حدود الجنوبية مع اليمن في ديسمبر 2009.

لقد ظهرت هذه التحديثات والتطورات على القوة العسكرية السعودية من خلال البيانات الإستراتجية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بتحديث القوة الجوية، إذ أبرمت مع بريطانيا في عام 2005 صفقة عسكرية تشتري بموجها السعودية 72 طائرة قتالية وهجوم أرضي من نوع "تايفون يوروفياتر FGA Euro-Fighter Typhoon"؛ على أن يبدأ تسليمها

[1] فرانك هار ، عودة ا ستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد ا رب الباردة (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص ص. 38 -44.

[2] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 307.

بداية من عام 2008. وقد قدّرت قيمتها المالية بـ 13 مليار دولار. من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 2008/09/09 أنها وافقت على بيع السعودية 12 طائرة عمودية هجومية من نوع "أباتشي Apache AH-64D" بقيمة 598 مليون دولار.[1]

3- تحديات التنافس النووي الإقليمي. ظهر موضوع التنافس النووي بحدة على سطح العلاقات الخليجية-الخليجية بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق في 2003، وبروز إيران كقوة عسكرية تقليدية مهيمنة في المنطقة بطموحات نووية سلمية؛ بثت مخاوف حول وجود برامج سرية ذات استخدامات عسكرية للتكنولوجيا النووية. إن هذه المخاوف هي مدفوعة بواسطة النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في النظام الدولي، التي تجلت في تشديد الحصار على إيران وتعبئة الرأي العام العالمي ضد إيران من أجل دفع القوى العظمى للقيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. لكن في نفس الوقت، العمل العسكري الدولي ضد إيران هو مكبوح بواسطة التورط الأمريكي في أفغانستان والتجربة المؤلمة مع العراق. لقد شكّلت علاقات الجذب والدفع، والتهديد والترغيب من إيران قلقا أمنيا متزايدا لدى دول مجلس التعاون الخليجي، جراء تداعيات أي عمل عسكري ضد طهران والرد الانتقامي. لكن ما هو أكثر مأساوية بالنسبة للأمن الإستراتيجي السعودي هو وجودها بين دولة مسلحة نووية من جهة الغرب وأخرى لها طموحات نووية من جهة الشرق؛ وكلاهما تقع الأهداف السعودية الحيوية في مرمى أسلحتهما ومتنافستين من الناحية الأمنية بشكل عال الخطورة. المستوى الثاني من التنافس النووي والأقل حدة يقع في العمق الشرق للأمن الإستراتيجي السعودي، بين باكستان الطرف التقليدي الصديق للسعودية والهند.

إن كلا مستويي التنافس الأمني يقع ضمن مجال الأمن الإستراتيجي السعودي، ويعتبران مدخلة حيوية ورئيسية في أي إستراتجية أمنية سعودية. بحيث أن الخطر لا يكمن فقط في إمكانية توجيه مثل هذه الأسلحة نحو مراكز الثقل في العمق الإستراتيجي السعودي فحسب، ولكن هناك أيضا إمكانية التأثر المميت في حالة نشوب أي نزاع نووي بين الأطراف المتخاصمة. إن مكونات الوضع الإستراتيجي الإقليمي يفرض على صناع القرار في الحكومة السعودية خيارات صعبة ومعقدة، والتي من بينها اللجوء إلى امتلاك أسلحة نووية لتحقيق الردع في حالة أي انسحاب أمريكي من المنطقة أو التنازل الأمريكي عن حماية توازن القوى الإقليمي.

---

[1] موسى د القلاب، "شؤون الدفاع دول لس التعاون،" ا ليج عام 2008-2009، تص. مركز ا ليج للأ اث (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 220-21.

الخيار الآخر دعم باكستان اقتصاديا مقابل نشر أسلحة نووية على الأراضي السعودي لتحقيق الردع. إن التحدي الذي يواجه القيادة السعودية هو أنه ليس هناك آفاق لوجود حل أو أمل في أن تجد مبادرة إخلاء منطقة الشرق من الأسلحة النووية طريقها إلى النور، على افتراض الواقعيين الجدد[1] أن الدول لا تتنازل بسهولة عن أسلحتها خاصة إذا كانت ذات خاصيات إستراتيجية. وأن كل الأمثلة في تجريد الدول من أسلحته كان عبر أدوات الحرب، مثل ألمانيا النازية والعراق، فأي قوة في العالم من الممكن أن تشن الحرب لتجريد كل من الهند وباكستان وإسرائيل من أسلحتهم النووية.

إن مكونات الموقف الإستراتيجي المذكورة سابقا لم تجعل السعودية مكتوفة الأيدي إزاء التنافس النووي المحموم في محيطها الإقليمي، وإنما عملت ولا تعمل باتجاه العديد من الخيارات والتي منها العمل الدبلوماسي الدولي من أجل منع تدهور الوضع لإقليمي إلى مستوى المحرقة الحرارية النووية. فقد أقدمت على التوقيع على اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وكل أنواع الأسلحة الأخرى الخطيرة ذات الأضرار الإنسانية والبيئية. فقد وقعت عام 1971 على بروتوكول جنيف المتعلق بحظر استخدام الغازات السامة الخانقة في الحروب، وفي السنة التالية وقعت على الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع استخدام الأسلحة البيولوجية. وفي عام 1988، صادقت على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، والتي عززت بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية في عام 1996.

كما قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية الضمانات الشاملة في يونيو 2005، التي منح بموجبها مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية السعودية صفة الدولة المنضمة "لبروتوكول الكميات الضئيلة"؛ وفق ما تقضي به المادة 37 من ميثاق المنظمة. إن هذه الصفة هي شهادة تبرئة بعدم وجود أنشطة نووية أو مواد مشعة تزيد عن حجم الكميات الضئيلة على أراضي الدولة. لقد أصبحت المملكة السعودية بموجب هذه الاتفاقية، تخضع الاستخدامات للنظائر المشعة لشروط صارمة ومجالات محددة وواضحة وهي أغراض العلاج الطبي في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في مدينة الرياض، والمجال الثاني هو أغراض التصوير الصناعي مثل فحص أنابيب البترول الضخمة وإجراء

[1] Jack Donnelly, Realism and International Relations (Cambridge: The Edinburgh Building, 2004), pp. 107- 15.

البحوث في مختبرات بحوث الطاقة التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران. كما طلبت المملكة السعودية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1994 مساعدتها على بناء مقبرة للنفايات المشعة المترتبة عن الاستخدامات الطبية والبحثية. لقد كانت هذه الخطوات معززة بواسطة المطالب الدبلوماسية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها ذات الدمار الشامل. تم الإعلان عن هذا الموقف بشكل رسمي أمام الأمم المتحدة في 2005/11/15 من قبل ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، عندما أكد في خطابه أمام قادة العالم دعم المملكة لمبدأ إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. ومن بين ورد في الخطاب: "إن تحقيق الأمن والسلام يتطلب الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجنب ازدواجية المعايير في القرارات، وتجدد المملكة دعوتها لجعل منطقتي الشرق الأوسط والخليج خاليتين من أسلحة الدمار الشامل".[1]

لكن ما تتمناه الأطراف وتطالب به وما يجري في البيئة الإستراتيجية الفعلية شيئان مختلفان، على اعتبار أن للبيئة الظروف التي تتحكم فيها والتي منها وجود أطراف سياسية متنافسة أمنيا، وتبحث عن أمنها بواسطة القوة وفق قوانين واقعية وليست معيارية. وأن أي طرف يتجاهل هذه الحقائق الإستراتيجية لابد أن يدفع ضريبة ذلك بأن يكون الضحية الذي يدفع الثمن.

فعلى سبيل المثال، وجود الضغوط الدولية من أجل منع انتشار الأسلحة النووية أو ظهور أطراف أخرى في النظام الدولي مسلحة نوويا، لم يمنع دولتين مثل الهند وباكستان أن يصبحا متنافستين نوويا في جنوب أسيا؛ بالرغم من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الطرفان. ومن ثم، حقائق البيئة الإستراتجية عادة تخلق وضع لا يتمناه حتى صناع القرار المعنيين المباشرين لهذه البيئة. ومادامت السياسة هي فن الممكن، فإن صناع القرار يجدون أنفسهم مدفوعون إلى خيارات لا يحبونها ولكن يرونها الحل الأمثل للحفاظ على الأمن. من الناحية التاريخية، كانت حكومة الولايات المتحدة تعارض فكرة "إسرائيل دولة مسلحة نووية"، لكن بعد أن تمكنت إسرائيل من امتلاك الأسلحة النووية، تعاملت الحكومات التي تعاقبت على البيت الأبيض مع هذه الحقيقة كواقع إستراتيجي وساعدتها على تطوير أنظمة السلامة والضمان من تعرض هذه الأسلحة لأي قرصنة أو تسرب إشعاعات نووية.

---

[1] مصطفى العا ، مبادرة إعلان منطقة ا ليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع وا رات (د : مركز ا ليج للأ اث، 2006)، ص ص. 54 -56.

أما في جنوب أسيا، فإن التسلح النووي يطرح تحديات متعددة وغامضة وفي بعض الأحيان مشوشة. فمن ناحية، يرى بعض الإستراتيجيين[1] أن وجود الهند وباكستان كطرفين مسلحين نوويا هو ضمانة لاستقرار المنطقة، والنظرة التقليدية المؤكد عليها في تراث نظرية الردع[2] في تحليل العلاقات الدولية؛ ومن ناحية أخرى، تنامي مخاوف كبيرة من عواقب امتلاك الأسلحة من قبل دول ليست لديها أنظمة سلامة وأمن متطورة لحماية أسلحتها ومراكزها النووية من الأخطار المتعددة، مثل سيطرة جماعة متعصبة على هذه الأسلحة، حدوث تسرب إشعاعي، نشوب سباق تسلح نووي بين الهند والصين. كل هذه الاهتمامات والمخاوف هي في واقع الأمر مدخلات رئيسية في الإستراتيجية الأمنية السعودية. إن وجود الأسلحة النووية في جنوب أسيا تفصل المياه بينها وبين الجزيرة العربية، قد أدى إلى توسيع العمق الإستراتيجي الأمني للملكة العربية السعودية يفوق قدراتها وزاد من الأعباء الأمنية على قوتها العسكرية. إن الوضع يطرح بحساسية عالية، في حالة أي تخلي أمريكي عن الالتزامات الأمنية تجاه منطقة الخليج، والتراجع الكوني للقوة العسكرية الأمريكية بسحب الأسطول السابع الأمريكي من المنطقة. العامل الذي يزيد من تصعيد هذه المخاوف لدى الإستراتيجيين[3] حول الأمن في هذه المنطقة هو وجود سباق تسلح حاد بين الهند وباكستان في مجال القدرة الصاروخية بعيدة المدى وتطوير أدوات توصيل الأسلحة النووية إلى أهدافها, بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني المستمرة في باكستان بسبب الحرب الأطلسية في أفغانستان. صحيح أن المبدأ الإستراتيجي المعمول به في مثل هذه البيئة الأمنية هو "التدمير المتبادل الأكيد"، إلا أن المخاطر لا تتعلق فقط بوجود

---

[1] ديفيد تانكس، "الا اهات الرئيسية ال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها ا تملة على توازن القوى منطقة ا ليج العر : تقو مركز،" الدفاع ا وي الصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل و طيط السياسة الأمنية، تح. جاكلا ديفس، شارلز ب ي، و ال سند السويدي (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 15– 59.

[2] هارالد مولر وشتيفا زونيوس، "التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول ا بدأ الأمريكي ا ديد بشأن استخدام السلاح النووي،" دراسات عا ية، ع. 64 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص.20 -25.

[3] كريستيان كوخ، "الص والأمن الإقليمي جنوب أسيا،" توازن القوى جنوب أسيا،(أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 115-16.

الخصم الذي يهدد بشن هجوم نووي شامل، وإنما أيضا يتعلق بأنظمة الحماية وتأمين هذه الأسلحة من وقوعها في أيد جماعات محلية من نفس الدولة، وتتسبب بذلك بنشوب حرب نووية دولية إذا استخدمتها ضد أهداف في دول أخرى.

بناءً على الاعتبارات السابقة، يرى إيريك آرنيت[1] أن هناك علاقة وظيفية شديدة الترابط بين الأمن في جنوب أسيا والأمن في منطقة الخليج العربي، ومؤشر ذلك تردد أصداء القرارات ذات الأهمية الإستراتيجية في دوائر صناعة القرار في دول الخليج وعلى رأسهم حكومة المملكة العربية السعودية. وعدّد أسباب ذلك في مجموعة من العناصر والتي منها القرب الجغرافي بين المنطقتين والروابط الاقتصادية المتطور عبر الأجيال والروابط الثقافية أو يمكن تسميته بالروابط الحضارية بين الخليج العربي وجنوب أسيا.

---

[1] إيريك آرنيت، "مستقبل التوازن الإستراتيجي جنوب أسيا،" توازن القوى جنوب أسيا،(أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 139 -47.

المبحث الرابع: الإدراكات الإستراتيجية للأمن

لا يكتمل البحث في مضمون الأمن الإستراتيجي السعودي إلا بالحديث عن إدراكات صناع القرار في الحكومة السعودية حول مفهوم الأمن والمصالح الحيوية التي سوف لا يتنازلون عنها ولو بسفك الدماء كما يطرح أنصار النظرية الواقعية الجديدة.[1] إن المكوّن الأساسي في التصور الإستراتيجي السعودي للأمن هو ضرورة وجود نوع من التوازن بين دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة إقليمية مع كل من إيران والعراق، على افتراض أن الوصول إلى هذا الهدف سوف يحقق نوع من الاستقرار في المنطقة. وإحدى التصورات المطروحة في هذا الصدد، مشروع الأمير نايف بن عبد العزيز –وهو أحد صناع القرار في الحكومة السعوديين الذين لديهم ثقلهم في صناعة القرارات الإستراتيجية باعتباره وزيرا للداخلية-؛ الذي تضمن مجموعة من الأفكار يمكن صياغتها في النقاط التالية:

1- التأكيد على مفهوم الأمن الجماعي كأداة للاستقرار الإقليمي، الذي لا يجد طريقه إلى التجسيد ما لم تتمتع كل وحدة على حدة بمستوى مقبول من الاستقرار الداخلي.

2- تستلزم الفكرة السابقة أن تقوم كل وحدة سياسية في النظام الإقليمي الخليجي بالاستعانة بالأطراف الأخرى لمساندتها من أجل مواجهة

---

[1] K. J. Hols, "States and statehood," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 19-30.

التحديات الأمنية الداخلية ومحاولات التخريب؛ ولن يحدث ذلك ما لم تتوفر لدى كل طرف الحاجة للمساعدة من قبل الطرف الآخر. بمعنى توفر علاقات الاعتماد المتبادل الأمني كما يطرح كارل دويتش.[1]

3- من الناحية العملية، تقضي متطلبات بناء الأمن الجماعي وجود مستوى متطور من التنسيق الأمني والتعاون في مجال البحث وتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء.

4- الاستعداد القبلي لحكومة المملكة العربية السعودية من أجل التعاون وتقديم كافة أشكال الدعم للدول الأعضاء في مجال التدريب وتبادل الخبرات وتطوير أساليب التصدي للجريمة المنظمة والإرهاب وطرق المحافظة على الاستقرار الداخلي للأطراف المعنية.

5- إحدى أهم أهداف وأكبر الأولويات للأمن الجماعي في منطقة الخليج هو التنسيق الوثيق من أجل منع دخول وعبور المجرمين والعناصر الإرهابية إلى المنطقة، وشل حركتهم داخلها وإحباط محاولات التخريب للمصالح الحيوية للدول المعنية، ومنع وقوع تهديدات للمصالح الأجنبية على أراضي دول المنطقة.

إن هذه الإستراتيجية للأمن الجماعي المقترحة من قبل أحد أكبر صناع القرار في الحكومة السعودية هي مشتقة من مجموعة من التهديدات التي سبق الحديث عنها من قبل؛ مثل عدم وجود حدود ثابتة ومتفق عليها بين الأطراف المطلة على مياه الخليج، والنزعة الإيرانية الفارسية الشيعية المتنامية وسباق التسلح والنشاط الإسرائيلي غير المحدود في مياه الخليج.[2]

إن المعاني الإستراتيجية السابقة ليست هي إدراكات أو اجتهادات شخصية وإنما تكاد تكون تصورات مسيطرة على تفكير معظم صناع القرار الأساسيين في الحكومة السعودية. فلقد قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بتقديم ورقة تتضمن التصورات العامة حول إستراتيجية بناء الأمن الإقليمي أمام مؤتمر المنامة للأمن الإقليمي الذي عقد بتاريخ 05 ديسمبر 2004. وقد حملت هذه الورقة عنوان: "إطار ثابت لمفهوم الأمن الخليجي"، يتضمن هذا الإطار -من وجهة نظره- ثلاث مكونات رئيسية وهي: المكون الوطني، والمكون الإقليمي، والمكون الدولي. تتفاعل هذه المكونات في علاقة اعتماد متبادل، وتؤسس لواقع البيئة

---

[1] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3 rd ed. (United States of America: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 84-86.

[2] مد يعقوب عبد ا ، "العلاقات السعودية-الإيرانية وأمن ا ليج،" ا ليج للدراسات الإستراتيجية 36 (شتاء 2004): 13 -14.

الإستراتيجية الخليجية والمتضمنة الدور الوطني والإقليمي والدولي في المحافظة في على استقرار ميزان القوى الإقليمي.

ما يميز الإستراتيجية المقدمة من قبل سعود الفيصل أن حاول أن يجمع بين النظرة الواقعية الخالصة للأمن القائمة على الاعتبارات العسكرية والنظرة الليبرالية الجديدة التي تراعي القضايا غير العسكرية في الأمن. ففيما يتعلق بالدور الوطني في الأمن، فإنه لابد من توفر أرضية مناسبة التي ينتعش وينمو فيها الأمن، والتي من خاصياتها الجوهرية تحقيق إصلاحات حقيقية وشاملة وعميقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ وفق ظروف ومتطلبات وخصوصيات كل بيئة وتكون نابعة من الداخل وليست مفروضة من الخارج. ومن ثم، تصبح تراكمات مخرجات العملية الإصلاحية الشاملة تعمل بشكل مستمر ومتسق باتجاه تعزيز الأمن والاستقرار الوطني الذي سوف تصب مخرجاته في البيئة الإقليمية. إن العملية الوطنية تستهدف مستويين من النشاط، المستوى الأول هو تشجيع القوى الوطنية والمعتدلة من أجل تثبيت الاستقرار والمستوى الثاني المقابل هو تثبيط محاولات الجماعات المتطرفة والقاعدة والإيديولوجية المتطرفة من العمل الناعم داخل المجتمع خاصة ضمن فئة الشباب. وهكذا يتنامى مناخ الاستقرار وفي نفس الوقت يتراجع مناخ تنامي الإرهاب وعدم الاستقرار.

أما المكون الإقليمي في ورقة وزير الخارجية السعودي فهو الأمن الجماعي الذي تحدث عنه الأمير نايف بن عبد العزيز، لكن من غير الواضح أن هناك اتفاق بين صناع القرار السعوديين حول الأطراف التي يجب أن تشارك في النظام الأمني الإقليمي. هناك اتفاق لا شك فيه حول دول مجلس التعاون الستة، ويكتنف الغموض حول الدور الأطراف الثلاثة الأخرى وهي إيران والعراق واليمن. الحقيقة أن هذا الغموض لا ينبع فقط من المخاوف السعودية، وإنما من قبل أطراف أخرى داخل مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، لا تريد دولة الإمارات العربية المتحدة أي دور لإيران في النظام الأمني الإقليمي بسبب الخلافات حول الجزر الثلاث، وأيضا لا تريد دولة الكويت ودولة البحرين أي دور للعراق الشكاوى المطالب الإيرانية في ضم البحرين التي تظهر من حين لآخر، وبسبب الخلافات الحدودية وأزمة أوت 1990. وأيضا هناك امتعاض سعودي من الدور القطري المتنامي سياسيا وإعلاميا وأمنيا بسبب وجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها في منطقة الشرق الأوسط ومقر القيادة الوسطى.

ومع وجود هذه التعقيدات الإقليمية، إلا أن صناع القرار في الحكومة السعودية يرون أن الأمن الجماعي الإقليمي ضروري على الأقل في حده

الأدنى على مستوى مجلس التعاون الخليجي. ويتطلب الأمن الجماعي الإقليمي توفر أربع دعائم أساسية هي:

1- الأولى توفر مستوى من التعاون المتطور فيما بين الأطراف عبر الزمن بشكل يصبح له ثقل إستراتيجي متراكم يخلق بموجبه حاجة الأطراف لبعضها البعض في بناء قدرات دفاعية مشتركة وتحسين مستوى الاندماج والتنسيق بين قواتها المسلحة. إن خلق هذا الوضع الإستراتيجي سوف يمهد الطريق أمام ظهور قيادة وسيطرة موحدتين ويحسن من أداء العمليات اللوجستية للقوات الأمنية والعسكرية على حد سواء في مجابهة التهديدات الإقليمية الأمنية. لكن لابد من الإشارة إلى مثل هذه الخطوات الإستراتيجية هي مثبطة بواسطة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة واعتماد الأطراف الصغرى عليه في تحقيق الأمن.

2- تطوير تصور إستراتيجي شامل حول دور اليمن في المنظومة الأمنية الإقليمية، بسبب التحديات التي أصبحت البيئة اليمنية تطرحها على الأمن الإقليمي والدولي. وآخر هذه التحديات إرسال طردين مفخخين إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الشحن الجوي واللذين اكتشفا في دبي وبريطانيا في 2010/10/29، بدعم من المعلومات الاستخبارية السعودية. والسبب الثاني أن اليمن أصبح عمقا إستراتيجيا ضروريا في احتواء التهديدات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي. على اعتبار أن وجود يمن مزدهر ومستقر وغير منتج للتطرف في الحديقة الخلفية للأمن السعودي، هو مصلحة حيوية للمنطقة وللعالم.

3- المحافظة على استقرار العراق موحدا وأمنا يشكل صمام أمان لعمل نظام الأمن الجماعي وفق الرؤية الإقليمية، على افتراض أن بقاء العراق ممزقا أو نشوب حرب أهلية بعد الانسحاب الأمريكي في عام 2011 سوف يمزق بدوره المنطقة بسبب احتمال اندلاع النزاعات الطائفية داخل كل دولة.

4- المحافظة على علاقات آمنة ومستقرة مع إيران يدعم الأمن الإقليمي، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها العلاقات الإيرانية-الخليجية وضغط الوجود العسكري الأمريكي على هذه العلاقات.[1]

لكن بالرغم من التأكيدات السعودية على أهمية ودور الأمن الجماعي الإقليمي، إلا أن مستويات التعاون الأمني والعسكري لازالت في مستوياته المتدنية؛ ولم يتم الإعلان لحد الآن على بنية أمنية إقليمية متكاملة تضطلع بمهام الأمن والدفاع الإقليمي. والحقيقة أن أسباب ذلك متعددة ومعقدة،

---

[1] مصطفى العا ، " دد الدعوات إ تأسيس نظام أم إقليمي،" ا ليج عام 2008 - 2009 (د : مركز ا ليج للأ اث، 2009)، ص ص. 109 -10.

والتي منها مخاوف أطراف داخل مجلس التعاون الخليجي من الهيمنة السعودية على النظام الأمني بسبب حجمها، وبالتالي سوف يخدم المصالح الوطنية السعودية أكثر من خدمة المصالح الخليجية؛ وهي المشكلة التي تواجه أيضا التكامل الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمشروع العملة الخليجية الموحدة والخلاف السعودي الإماراتي حول مقر البنك المركزي في عام 2009. ولا أدل على ذلك قيام الدول الصغيرة باستضافة القواعد العسكرية والأجنبية الأخرى على أراضيها، وبالتالي تقلصت الحاجة إلى نظام أمني إقليمي جماعي. من ناحية أخرى، هناك مخاوف من رد فعل الأطراف الإقليمية جراء الإعلان عن أي منظومة أمنية إقليمية تكون غير عضو فيها، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بإيران التي أصبحت شريكا للسعودية في عدد من مجالات القضية، في لبنان وفلسطين واليمن والعراق. لذلك، يمكن القول أن الأمن الجماعي هو مشروع سعودي يسعى صناع القرار من أجل بنائه كما بني من قبل مجلس التعاون الخليجي.

أما فيما يتعلق بالمكون الدولي، فهو عنصر يتفاعل مع واقع البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج المتميزة بحضور عسكري مستمر وثابت عبر القواعد العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها. فالنظرة السعودية هي قائمة على ضرورة التعاون بين القوى العظمى ودول المنطقة مادامت المنطقة حيوية في استقرار النظام الدولي، وهذا التعاون يبرر الوجود العسكري في المنطقة وكثافة التعاون مع القوى العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، أن المنطقة هي بحاجة إلى هذا التعاون بالرغم أنه في وقت مضى كانت السعودية بالذات ترفض أي تدخل عسكري أجنبي في شؤون المنطقة الداخلية، لكن بعد أزمة أوت 1990 أصبح أمن دول الخليج مكشوفا وعرضة للعطب من قبل قوى إقليمية. واليوم، هناك احتمالات نشوب حرب رابعة في الخليج قائمة بحدة مع إيران. ويضاف إلى ذلك إمكانية تدخل دولي في الشؤون الداخلية لليمن إذا استمرت تهديدات القاعدة الموجهة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في أوربا الغربية؛ على شاكلة الطرود المخففة التي ضبطت في دبي وبريطانيا المتجهة نحو الولايات المتحدة في 2010/10/29.

وهناك وجهة نظر أخرى حول الأمن، معززة للأطروحات السابقة والتي يمثلها أحد صناع القرار المهمين في الحكومة السعودية وهو نائب وزير الدفاع والطيران الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز الذي يرى أن الدولة هي كائن حي يتأثر ويؤثر في البيئة التي حوله؛ يقوم أمنها على ثلاثة مرتكزات من القوى هما: القوة العسكرية وما يرافقها من نفقات دفاعية، وقوة اقتصادية أو ما يعبر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي ودرجة نمو المجتمع ومستوى تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع،

وأخيرا القوة السياسية والمحددة في الإنفاق من أجل الحفاظ على بقاء النظام السياسي كقوة فاعلة على المستوى المحلي والمستوى الخارجي. وأي خلل في هذه المرتكزات الثلاثة سوف يجعل الدولة عرجاء ويشوه أداءها السياسي والأمني على المستوى المحلي والإقليمي.

انطلاقا من أمن الدولة –وهو الدائرة الأمنية الأولى في التصور السعودي-، يتحدث خالد بن سلطان عن الأمن الخليجي الذي يعرفه بأنه: "تحقيق الاستقرار والطمأنينة، بعدم التعرض للاضطراب أو التعبير الذي يهدد الأوضاع القائمة، سواء من الداخل أو من الخارج..." أو أن أمن دول مجلس التعاون الخليجي هو: "الغاية الإستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي".[1]

أن التعريف السابق لمضمون أمن الخليج، قد أدى بنائب وزير الدفاع السعودي إلى تحديد أبعاد التهديدات التي تواجه المنطقة، والتي حددها في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

1- البعد الوطني وهو بمثابة المصدر الوطني أو المحلي للتهديدات الأمنية مثل عدم الاستقرار الداخلي للدول والإرهاب والجريمة والانقسامات الطائفية والمذهبية وغيرها.

2- البعد الإقليمي، بحيث تأخذ التهديدات الأمنية التفاعلات الإقليمية بين دول المنطقة سواء تعلق ذلك بمسائل النزاعات الحدودية أو حدوث الأزمات الإقليمية مثل أزمة أوت 1990 أو تعلق الأمن بالمخاوف من تنامي النفوذ العسكري لبعض الأطراف الإقليمية مثل إيران التي لا يخف صناع القرار في السعودية مخاوفهم من نمو القوة العسكرية الإيرانية التقليدية. وقد أدرج الأمير خالد بن سلطان التهديدات الإسرائيلية –كقوة مسلحة نوويا- في نفس مستوى التهديد الإيراني، التي تسعى للهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا.

3- البعد الدولي، والذي هو ناجم عن مساعي القوى العظمى للسيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة التي تمثل 25 % من الاحتياطي العالمي من النفط؛ والتحكم في الإمدادات وأسعار النفط والضغط من أجل فتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات العالمية. وقد يأخذ التهديد شكلا سياسيا والمتمثل في سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة وتقليص فرص دول المنطقة في تفعيل علاقاتها مع دول أخرى. يضاف إلى

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة ا لميج العر من منظور وط ،" سلسلة اضرات الإمارات، عدد 18 (أبو ظ : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 05 -07.

ذلك الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في المنطقة الذي سوف يؤدي إلى ارتباط أمن الخليج بالإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة.

في المستوى الآخر من تحليل أمن الخليج، يرى نائب وزير الدفاع السعودي أن هناك تنبيهات متعلقة بأي إستراتيجية يتم تصميمها للحفاظ على أمن الخليج، والتي حددها في الخلافات الحدودية بين دول المنطقة واعتبرها كقنابل موقوتة مهددة للاستقرار الإقليمي. وما هو أكثر تعقيدا من ذلك، أن المشكلات الحدودية البرية والبحرية بين دول المنطقة لا يمكن حسمها عبر استخدام القوة العسكرية، وإنما الحل السياسي هو أكثر الخيارات حظا لكنه صعب ومعقد هو الآخر. التنبيه الثاني هو الاقتصار على الحماية الخارجية في توفير الأمن الإقليمي، الذي يعتبر عائقا مثبطا لبناء الأمن الإقليمي الذاتي وفي نفس الوقت ينطوي على مخاطر أي انسحاب أمريكي مفاجئ؛ كحدوث اضطرابات داخل الولايات المتحدة كنتيجة لانهيار الاقتصادي تستدعي جلب القوات المتمركزة في الخارج. في هذه الحالة سوف يكون الأمن الإقليمي الخليجي مكسوفا أمام التهديدات المحلية والإقليمية وظهور الفوضى الإقليمية. وبصفة عامة يمكن تلخيص التحذيرات الإستراتجية التي من المحتمل أن تقوض الأمن الإقليمي في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- خطر الخلافات الحدودية النائمة التي هي بمثابة ثغرات خطيرة في الأمن القومي والإقليمي على حد سواء.

2- عدم الاقتصار على الحماية الخارجية في توفير الأمن الإقليمي، بسبب المشاكل التي يمكن أن تنجم عن ذلك ومنها رد فعل المجتمع الخليجي ومخاطر الانسحاب الأمريكي المفاجئ.

3- عدم الاكتفاء برفع الشعارات السياسية وتسويقها في المجتمع والتي منها "الأمن الجماعي الخليجي"، وإنما قضية الأمن المشترك هي إستراتيجية وبناء يتجسد على البيئة الإقليمية وواقع يتفاعل مع طبيعة التهديدات القائمة.

4- طريق تحقيق الأمن عن طريق توازن القوى الثنائي لازال هدفا بعيد المنال ومحفوف بالمخاطر، بسبب أنه طريق مغري لسباق التسلح ووجود خلل حاد في القوة بين الأطراف الإقليمية.

5- إن الأمن المطلق لدولة ما يعني بقاء الأطراف الأخرى في حالة عدم أمن وخوف، لذلك طريق تثبيت الأمن المتبادل هو الإستراتيجية الأكثر مناسبة في توفير الاستقرار الإقليمي.

6- حيوية تحديد الأطر الأمنية التي يتفاوض حولها الأطراف الإقليمية، إذ أن هناك أطر متعددة: إقليمية وعربية ودولية؛ على اعتبار أن الإستراتيجيات الأمنية تشتق من إطارها البنائي.

7- شمولية الإستراتيجية الأمنية الإقليمية، بحيث تتضمن المكونات العسكرية والاقتصادية والسياسية؛ مما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية في احتواءً التهديدات الأمنية المعقدة.
8- الجدية في تحديد الموقف الإقليمي نحو قضية بناء نظام أمني جماعي بشكل واضح، وعلاقة ذلك بالاتفاقيات الأمنية مع القوى العظمى في النظام الدولي.
9- توفر الإرادة القوية في مواجهة المشكلات الإقليمية مواجهة ذاتية وتشخيص تعقيداتها بشكل موضوعي وصريح، بشكل يمهد الطريق أمام بناء إستراتيجية أمنية ويطوّر التفكير الإستراتيجي حول أمن المنطقة.
10- الاستفادة من البحوث الأكاديمية في تطوير خطة عملية واتخاذ إجراءات عملية باتجاه بناء الأمن الإقليمي الجماعي.[1]

فيما يتعلق ببناء الأمن الإقليمي، يعتقد خالد بن سلطان نائب وزير الدفاع السعودي أن للأمن الخليجي امتدادات محلية وعربية وإقليمية ودولية؛ أو بعبارة أخرى، يبنى عبر أربع مستويات أساسية يختلف بذلك عن الأفكار التي طرحناها سابقا في عدد المستويات. ففي المستوى المحلي، وضع شرط توفر شمولية الأمن لمجالات العمل غير العسكرية وتطوير أنظمة دفاع ردعية ذاتية وتحديث المعدات العسكرية بما يتناسب وطبيعة التهديدات القائمة، وتطوير أساليب صناعة القرارات الجماعية بشكل تتجاوب بفعالية مع الأزمات العاصفة وتشرك المواطنين في الاهتمامات التي يحملها صناع القرار. إن تطوير هذا المستوى من التفكير يكون مقدمة لإنشاء قيادة عسكرية مشتركة يتولاها ضباك محترفون يكون مقرها في الرياض تستجيب لمتطلبات الأمن المشترك وقيادة عمليات قوات الردع لدول مجلس التعاون الخليجي. وأن القوات التابعة التي تعمل تحت إمرة هذه القيادة تبقى كل جنسية منتشرة على الأرض التي تنتمي إليها حتى يسهل السيطرة عليها.

أما التأكيد على المستوى العربي، فهو انعكاس لامتدادات الأمن الخليجي إلى البيئة العربية بحكم أن وجود ستة دول هي عضو في الجامعة العربية ولها ثقلها العسكري والسياسي والاقتصادي. وأن منطقة الخليج هي البوابة العربية على جنوب أسيا. إلى جانب المستوى العربي، أضاف نائب وزير الدفاع السعودي المستوى الإقليمي والذي يضم دول خليجية عربية وغير عربية، بحيث يصبح عددها ثمانية بدل ستة. إن الحديث عن هذا المستوى من الأمن له ما يبرره من عناصر جذب ومصادر تهديد، تتمثل مصادر الجذب في أن دول منطقة الخليج عدا اليمن هو دول نفطية من مصلحتها

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص ص. 29 -32.

توفر الاستقرار الأمني في المنطقة من أجل تسويق النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي لوارداتها. أما بالنسبة لمصادر التهديد أو عناصر القلق، فتتمثل رفض إيران بالذات لأي ترتيبات أمنية إقليمية تتجاهل دورها أو لا تعطيها المكانة التي تتناسب مع حجمها وثقلها الإقليميين. بالإضافة إلى التداخل المذهبي والطائفي بين مجتمعات المنطقة التي يجعلها تميل للتعاون دون الحولان من أي تصدعات تقع في البنية السوسيو-ثقافية لمجتمعات المنطقة. إن إبقاء إيران آمنة دون أن تدفع إلى نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية هو خيار جذاب بالنسبة للسعوديين، على اعتبار أن أي توتر بين الولايات المتحدة وإيران سوف يؤثر سلبا على استقرار المنطقة أكثر مما أثر به سقوط بغداد في 2003؛ بالرغم من أن إسرائيل تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف. لذلك، يعتقد نائب وزير الدفاع السعودي أن يجب أن ينظر إلى تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية على أنه فرصة إستراتيجية لدول الخليج من أجل مشاكلها مع إيران مسائل الجزر الإماراتية والصراعات المذهبية بالطرق السلمية. لكن هذا تمني أكثر منه حقيقة، إذ أنه قد نظر لدعوة الرئيس باراك أوباما في 2009 للحوار مع سوريا ولإيران على أنه تهديد لمصالح ومكانة الدول المعتدلة في المنطقة التي منها السعودية.

المستوى الأخير في بناء الأمن الإقليمي الخليجي هو الاعتراف بالدور الدولي في المحافظة على الاستقرار في المنطقة، طالما أنها حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي. من وجهة نظر نائب وزير الدفاع السعودي، أن الدور الدولي يجب ألا يقتصر فقط على الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وإنما يوسع إلى روسيا والصين من أجل إحداث توازن في العلاقات الدولية تجاه المنطقة؛ والتوصل مع هؤلاء الأطراف إلى صيغة معينة تبقي المنطقة بعيدا عن الصراعات الدولية حتى في حالتها القاسية.[1]

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 34 -35.

خلاصة واستنتاجات

من التطورات الجديدة حول مضمون الأمن في السياسة الخارجية السعودية، وجود الاعتبارات ذات الطابع السوسيو-اقتصادي والاعتبارات الإستراتيجية جنبا إلى جنب في بناء الأمن. وذلك نتيجة للتطورات الجارية داخل المجتمع السعودي من جهة، وتأثيرات البيئة الدولية فيما يتعلق بثورة الاتصالات وغيرها؛ وفي نفس الوقت استمرار التهديدات التقليدية في العمل والتفاعل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي كنتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والانتشار العسكري الأمريكي المكثف داخل وحول مناطق النزاع في الشرق الأوسط ككل.

لقد برزت تأثيرات البعد الأول بجلاء -كتهديد جدي للاستقرار المحلي- في ما يسمى بربيع الثورات العربية خلال عام 2011، وكانت الاستجابة الفورية والبارزة للحكومة السعودية إزاء هذه التطورات متمثلة في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛ أو ما يمكن التعبير عنه بشراء السلم الأهلي والاجتماعي عن طريق زيادة رواتب العمالة الوطنية، وخلق عدد كبير من الوظائف، وتخصيص منح لكل العاطلين بسبب عدم الحصول على وظيفة أو بسبب النظام الاجتماعي المحلي (تخصيص منح مالية معتبرة للنساء الماكثات في البيوت). بالإضافة إلى تحسين الخدمات والعناية الصحية.. لكن هذه المعالجة -وإن عملت على المدى القصير كمسكّن- سوف لا تعمل على احتواء المشاكل المتلازمة مع التطور السوسيو-اقتصادي للمجتمع السعودي، كزيادة عدد السكان وزيادة نسبة المتعلمين بين الشباب وتصاعد المطالب بدور المرأة في سوق العمل والمطالب الخاصة بالمشاركة السياسية كاستجابة لما يحدث حول المملكة من تطورات.

العامل الجديد الآخر الذي سوف يضغط باتجاه ضرورة القيام بإصلاحات جذرية في النظام السياسي السعودي هو الاحتمال العالي في تغير الثقافة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع السعودي، وظهور تمايز واضح بين المجتمع المحافظ والمجتمع الإصلاحي. هذا التغير في الثقافة هو ناتج عن الخطوة السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 المتمثلة في إرسال ما يقارب 100 ألف طالب سعودي سنويا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأجل الدراسة. عودة هذه الأجيال سوف تكون مرفوقة بثقافة سياسية واجتماعية نشأوا عليها في المجتمع الأمريكي، والتي إحدى تجلياتها الديمقراطية والحرية الفردية ونمط الحكم وغير ذلك. سوف يكون هذا التغير في الثقافة، الأرضية المناسبة للمطالب الجديدة في المجتمع السعودي فيما يتعلق بأسلوب الحياة وطريقة الحكم، وأيضا قاعدة لبلورة ثقافة سياسية جديدة في المجتمع.

بروز الاعتبارات السوسيو-اقتصادية والتهديدات المجتمعية كمدخلات أساسية في السياسة الخارجية السعودي، لم يخف أو يقلص أهمية الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية الخالصة في صناعة القرار وبناء الأمن والمحافظة عليه. وذلك بسبب تنامي تهديد الجماعات الإرهابية وإمكانية تقويضها لسيطرة وتحكم الحكومة السعودية على إقليمها من جهة، ونشوب سباق تسلح إقليمي حاد (سعودي-إيراني) نتيجة للأوضاع الإستراتيجية التي ترتبت عن سقوط بغداد. فبالرغم من زوال التهديد التقليدي العراقي لاستقرار المنطقة، إلا أنه ظهرت تهديدات أخرى أكثر حدة من تهديدات نظام صدام حسين؛ والتي منها احتمالات امتداد تهديدات الحرب الطائفية في العراق إلى دول المنطقة خاصة في عام 2006 (التي بلغت الحرب الطائفية ذروتها آنذاك)، وتصاعد النفوذ الإيراني في الخليج وفي الشرق الأوسط ككل. كل هذه المدخلات أبقت على حيوية المكوّن الإستراتيجي يتفاعل كموّجه لسلوك السياسة الخارجية السعودية على المستوى المحلي الممتد إقليميا. انعكس هذا التأثير بجلاء في استمرار ارتفاع النفقات العسكرية السعودية كما وضحته بيانات الجداول السابقة.

لكن المسألة الأكثر خطورة في المكوّن الإستراتيجي في السياسة السعودية هو أنه بالرغم من النفقات العسكرية المتزايدة وعمليات التحديث المستمرة للقوات العسكرية السعودية، إلا أن التهديدات الأمنية كانت في بعض الأحيان أقوى من هذه الجهود. ظهر ذلك في الفشل العسكري المباشر للقوة البرية والجوية السعودية في احتواء تهديدات الحوثيين على الحدود الجنوبية مع اليمن عن طريق الحسم العسكري، بحيث كانت القدرات القتالية بين الطرفين متكافئة تقريبا، بالرغم من التفوق في العدة والعتاد لصالح الجيش السعودي. لقد كانت المواجهة البرية بين فيلق إيلاف

السعودي وجماعة الحوثيين أولى العمليات العسكرية التي يشنها الجيش السعودي منذ عام 1991، مما يعني أن عمليات تطوير القدرات العسكرية التقليدية في الجيش السعودي على مدار عشرين سنة تقريبا تعاني من ثغرات تنظيمية وفنية خطيرة. من جانب آخر، ظهور مشكلة الحرب غير المتكافئة وتحدي الجماعات المسلحة للأمن السعودي، قد أعطى أهمية وحيوية للمكون الإستراتيجي في السياسة الخارجية؛ وأنه لا يقل أهمية عن التهديدات المجتمعية أو السوسيو-اقتصادية.

الخاتمة

لقد أدت التطورات المتسارعة في العلاقات الدولية إلى تغير في مضمون مفهوم الأمن بالنسبة لجميع الفواعل الدولية (القوى العظمى والصغيرة). حدث ذلك كمخرجة طبيعية لطبيعة التغيرات الدرامية التي حدثت في البنية الدولية، التي إحدى تجلياتها التغير في مفهوم التهديدات التي انتقلت من احتمالات المواجهة التقليدية بين القطبين إلى التهديدات الناتجة عن انهيار المجتمعات والصراعات الإثنية والطائفية والتأثير المتزايد للثقافة في مضمون الأمن. فعلى سبيل المثال، عند تعقيبه على أحداث الشغب التي حدثت في بريطانيا في أغسطس 2011، قال رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كميرون يوم 2011/08/02، أن المشكلة في الأحداث الأخيرة هي الثقافة التي تشجع على ممارسة العنف، وليس المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في حد ذاتها. وهي النظرة المشتقة من تلك الأفكار التي أولت أهمية للثقافة في صياغة مضامين الأمن وإستراتيجيات المحافظة على الاستقرار (النظرية التكوينية والنظرية النقدية الجديدة على وجه التحديد). ظهر ذلك بجلاء أيضا في المخاوف التي تصاعدت داخل الاتحاد الأوربي حول إمكانية انهيار مجتمعات بكاملها جراء الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008. نفس المنطق التفسيري يمكن إسقاطه على ظروف الأمن في منطقة الخليج التي المملكة العربية السعودية تعتبر قلبها، بحيث أن عام 2011 عرف ذروة تصاعد المخاوف من التهديدات السوسيو-اقتصادية المحلية العابرة للحدود. كانت عملية التهدئة أو التسكين سريعة لكن مفعولها سوف لا يكون طويل المدى بسبب إملاءات البيئة العالمية للأمن التي أصبحت تفرض بشكل متزايد نمط معين من العلاقة بين الحكومات

وشعوبها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الرغبة الأورو-أمريكية في إحداث تغييرات عميقة في الشرق الأوسط. فكما أن هناك مخاوف من التهديدات الإستراتيجية التقليدية (محور اهتمامات أنصار النظرية الواقعية-الواقعية الجديدة)، هناك أيضا مخاوف من التهديدات ذات العلاقة بالاقتصاد والثقافة والنظام الاجتماعي والمضمون الرمزي للأمن (محور اهتمام أنصار النظرية التكوينية). بمعنى آخر، ظهر نوع من المفهمة غير المسبوقة للأمن التي تجمع بين الواقعيين الجدد والتكوينيين والليبراليين الجدد على صعيد واحد في بناء إستراتيجية بناء الأمن وتحقيق الاستقرار.

إذا ركزنا الاهتمام قليلا حول الأمن بالمعنى الإستراتيجي أو الخالص، نجد إحدى الخاصيات التي برزت على السطح في الآونة الأخيرة والآخذة في التنامي والتجذر في الأجندة الدولية هي خاصية الأمن العابر للقارات، بحيث لم يعد طرف دولي معين –مهما بلغت قوته- بإمكانه تأمين مصالحه أو ضمان أمن وسلامة مواطنيه عبر العالم أو داخل الوطن بمفرده؛ وإنما ظهرت الحاجة المتزايدة للأطراف الأخرى بغض النظر عن مكانتهم في النظام الدولي أو مستوى القدرات والإمكانيات التي يتوفرون عليها. وهذا يعني التأكيد على مفهوم "الأمن المشترك" الذي يصبح فيه أي طرف دولي جزءا منه وليس محورا أو مركزا. من الناحية التطبيقية، أصبح الأمن السعودي المحلي والإقليمي بطريقة أو بأخرى مندمجا مع الأمن الكوني، مما يستلزم التنسيق على المستوى العالمي وتبادل المعلومات والخبرات والمشاركة في صياغة الإستراتيجيات وتنفيذ العمليات. عندئذ تأخذ عملية بناء الأمن وتحقيق الاستقرار الصورة الفنية دون تدخل الاعتبارات السياسية أو بمعنى آخر تقلص دور الإيديولوجية على عكس ما كان مطروحا من قبل من قبل صناع القرار السعوديين. لقد ظهر ذلك بجلاء في احتواء الطرود المفخخة في 2010 التي كانت موجهة نحو الأراضي الأمريكية. لقد تم اكتشاف هذه الطرود من قبل المخابرات السعودية وتم اعتراضها من قبل كل من المخابرات الإماراتية والبريطانية قبل أن تصل إلى أهدافها على الأراضي الأمريكية.

ما هو مثير للاهتمام أن هناك تحول من الأمن المركب إلى الأمن المشترك، بسبب ارتباط الثاني بمضامين غير تقليدية على عكس الأول. تزايد تدخل الاعتبارات الاقتصادية والمجتمعية والتهديدات المرتبطة بها، أدى إلى تبلور مفهوم الأمن المشترك الذي يستلزم مشاركة عدد كبير من الأطراف في عمليات التنسيق وبناء الإستراتيجيات من أجل تحقيق الأمن؛ بغض النظر عن تأثير الأبعاد الجيو-سياسية. في حين نجد أن الأمن المركب الذي طرحه باري بوزان، مرتبط بشكل وظيفي بتأثير الاعتبارات الجيو-سياسية؛ بمعنى آخر للجغرافيا معنى جوهري في صياغة المفهوم.

مفهوم الأمن المشترك، تجد أطراف متعددة ومتباعدة جغرافيا نفسها تتفاعل بشكل وظيفي من أجل المحافظة على الاستقرار؛ تحت تأثير متطلبات احتواء مصادر التهديد القائمة. من الناحية العملية، نجد الولايات المتحدة وجيبوتي وباكستان كينيا على سبيل المثال يتفاعلون عبر القارات من أجل تحقيق الغايات الأمنية. أيضا كان "مفهوم الأمن المشترك" الدافع وراء دعوة مجلس التعاون لدول الخليج في 2011 لكل من الأردن والمغرب للانضمام إلى المجلس.

تنامي زوال الحدود التي تفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي في ما يتعلق بقضايا الأمن. يؤكد التفسير التقليدي (الواقعية الجديدة) للعلاقات الدولية على فكرة وضع الحد الفاصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، من خلال إعطاء أهمية كبرى للعوامل الخارجية في التحليل وإهمال نظيرتها الداخلية. وذلك انطلاقا من افتراض عام أن الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية ووحدة مندمجة تتحدث للنظام الدولي بلسان واحد. لقد تعرض مثل التحليل للتآكل الشديد نتيجة للتطورات التي طرأت على العلاقات الدولية، والتغير المتنامي في طبيعة التهديدات الأمنية والحاجات والمصالح المطلوبة من قبل الفواعل غير الدول. فبسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح هناك اعتقاد متزايد لدى معظم قادة العالم أن ما يحدث في البيئات المحلية للدول ليس هو شأن محلي خالص لا يمكن التدخل فيه، لسبب بسيط وهو أن ما يحدث في هذه البيئة يؤثر في الأطراف الأخرى عبر العالم؛ استخلاصا أيضا من الأحداث المأساوية اللاحقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. القرآن الكريم.
2. آرنيت، إيريك. "مستقبل التوازن الإستراتيجي في جنوب أسيا." في توازن القوى في جنوب أسيا. صنف من طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
3. ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد. مجموعة الفتاوى. أج. 36، حرّر من طرف عامر الجزار وأنور الباز. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
4. أحمد السيد، محمود السيد. "الدور الأوربي: هل يستطيع نزع فتيل أزمة البرنامج النووي الإيراني؟." آراء حول الخليج. 37 (نوفمبر 2008).
5. الإبراهيم، يوسف حمد. "مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي والمستجدات الإقليمية والدولية." في مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.
6. احتشامي، أنوشروان. "التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها في العلاقات الإيرانية-الخليجية." في الخليج في عام 2008-2009. صنّف من طرف مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.

7. آل نهيان، سيف بن زايد. "التحديات الأمنية في دول الخليج العربية." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
8. آل سعود، تركي الفيصل. "التحديات والأخطار التي تواجه منطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
9. آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. "أمن منطقة الخليج من منظور وطني." سلسلة محاضرات الإمارات. العدد 18. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.
10. أولمان، هارلان وويد جيمس بي. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية: التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
11. الأمير، فهد أحمد. "المنظور الشامل لأمن منطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
12. أنديك، مارتن. "أولويات السياسة الأميركية في الخليج: التحديات والخيارات." في المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
13. الأنصاري، ناجي محمد حسين عبد القادر. عمارة وتوسعة المسجد النبوي الشريف عبر التاريخ. مراجعة وتقديم عطية محمد سالم. المدينة المنورة: نادي المدينة المنورة، 1996.
14. أنتوني، ديوك . "العلاقات الخليجية-الأميركية." في الخليج في عام 2008-2009. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.
15. أسيري، عبد الرضا علي. "دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
16. إفانز، جاريث. "تغير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

17. أرونسون، جيفري. "إسرائيل والانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية." في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
18. البازغي، حمد بن سليمان. "اتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
19. باريلسكي، روبرت. "انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيره في أمن الخلج." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
20. بوس، ماري. "مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا: نحو إحياء علاقات تاريخية." في الخليج في عام 2008-2009 . دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.
21. بوث كين وتيم ديون، "عوالم متصادمة." في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي. حرّر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
22. بونابن، مايكل. "النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرها في أمن الخليج." في أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
23. بونيفاس، باسكال. "السياسة الفرنسية في الخليج: الفرص والتحديات والانعكاسات." في المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مرطز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
24. بيلدر، كارل. "المشروع العسكري الأمريكي في عصر المعلومات." في دراسات عالمية: الدور المتغير للمعلومات في الحرب. حرّر من طرف زلمي خليل زاد وجون وايت، ر. 53. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
25. بيرلو-فريمان،سام؛ كاتالينا، بيرودوس؛ إليزابيث، شكونز؛ وبيتر، ستالنهايم؛ "الإنفاق العسكري." في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009. ترجم من طرف عمر الأيوبي، حسن حسن، وأمين الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستكوهولم لأبحاث السلام الدولي، 2009.

26. بيرش، فولكر. "ألمانيا والخليج: نحو صوغ سياسة ألمانية." في المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
27. بيترسون، جون. "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
28. بيركو فيتش، جورج؛ جيسيكاتي، ماثيوز؛ جوزيف، كيرينسيون؛ وروز، غوتيمولر. الامتثال العالمي: إستراتيجية للأمن النووي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
29. بن حمد العطية، عبد الرحمان. "معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
30. بن حمد العطية، عبد الرحمان. "ديناميات التغيير ومحدداته في المنظومة الخليجية." في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
31. بن صقر، عبد العزيز بن عثمان. "الانعكاسات الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر." في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج. تصنيف اسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
32. البنخليل، يوسف محمد. الأمم المتحدة وأمن الخليج. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
33. بشارة، عبد الله. "مستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية/الخليجية-الأوربية." في مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.
34. بشارة، سعادة عبدالله. "موجز لمواقع المخاطر والتحديات التي ستواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

35. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة المخدرات. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
36. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال حقوق الإنسان. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
37. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
38. جاريت الثالث، جوزيف. "التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال تخطيط الدفاع الجوي والصاروخي: تقويم المزايا." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية. حرر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
39. الجحني، علي بن فايز. "نحو بناء مشروع وطني لمواجهة ظواهر العنف والتطرف والإرهاب: تحليل سوسيو-تاريخي." في النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
40. الجحني، علي بن فايز. "أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته." في النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
41. جرين، جيرلد. "إيران وأمن الخليج." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
42. الجعيلي، محمد يوسف. دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
43. دوران، تشارلز. "الاقتصادات والأمن في منطقة الخليج." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
44. دورتي. جيمس وروبرت بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجم من طرف وليد عبد الحي (د. م.: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

45. ديلر، تهتينن. "تحديات الأمن القومي في العربية السعودية." في دراسات إستراتيجية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
46. الديين، أحمد. "استحقاقات الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي." في مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. تقرير من طرف شملال يوسف العيسى. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.
47. ديفيس، جاكلين وشارلز، بيري. "الخلاصة والتوصيات." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية. حرر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
48. ديتو، محمد إبراهيم. "العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
49. الدعيج، علي بن عبد الرحمان. "الجريمة المنظمة داخل دول الخليج العربية والعابرة للحدود." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
50. الدخيل، خالد. "الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث 11 سبتمبر على منطقة الخليج العربي." في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج. صنف من طرف إسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
51. الهاملي، حيي جمعة. "التعاون العسكري في مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
52. هارفي، فرانك. عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
53. هارت، ديفيد. "تقويم مصادر الطاقة." في مستقبل النفط كمصدر للطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

54. هودسون، مايكل. "التوجه التدريجي للإصلاح السياسي في الخليج." في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
55. هوليس، روزماري. "المنهجية الإستراتيجية البريطانية إزاء الخليج." في المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
56. هوليس، روزماري. "أوربا وأمن الخليج: المنافسة التجارية." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
57. هنتر، شيرين. "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية." دراسات عالمية. ع. 38. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
58. وزارة الثقافة والإعلام. موقف السعودية من الإرهاب، ط. 1. الرياض: دار القمم للإعلام، 1425.
59. ولتز، كنيث. "استمرارية السياسة الدولية." في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي. حرر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
60. الوضي، بدرية عبد الله. "المرأة في الخليج والعولمة والتحديات والفرص." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
61. زانويان، فاهان. آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2003.
62. الزيات، محمد مجاهد. "إيران والأوضاع في العراق." في أوراق الشرق الأوسط. 36 (مارس 2007).
63. زيد، محمد إبراهيم. الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
64. زيني، أنطواني. "تأثيرات السياسة الأميركية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية." في الخليج :تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
65. زلوين، نيكولاي. الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية. أبو ظبي: مرطز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

66. الحديثي، عباس غالي. نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.
67. حُكيّم، إميل وإلينا، ماكغقون. "العلاقات الأميركية-الخليجية 2008: عام من التحول." في الخليج في عام 2008-2009. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.
68. حسين علي، جاسم. "أهمية التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
69. حسن، عمار علي. ممرات غير آمنة. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.
70. الحصيني، علي عيد. منظمة التجارة العالمية ومزايا تبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
71. حقي توفيق، سعد. مبادئ العلاقات الدولية. ط. 1. عمان: دار وائل للنشر، 2000.
72. طالب، أحسن مبارك. التوعية الأمنية لجرائم الاحتيال. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
73. الطراح، على أحمد. "نحو بناء مشروع وطني لمواجهة ظواهر العنف والتطرف والإرهاب: تحليل سوسيو-تاريخي." في مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.
74. يماني، مي. "قضايا التعليم والصحة ودور المرأة في المجتمع وعلاقاتها بأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
75. كايل، شانون ن.؛ فيتالي، فيدشنكو؛ وهانز م.، كريستنسن. "القوى النووية في العالم." في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009. ترجم من طرف عمر الأيوبي، حسن حسن، وأمين الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستكوهولم لأبحاث السلام الدولي، 2009.
76. كوساتش، غريغوري؛ ويلينا، ميلكوميان. تطور السياسة الخارجية السعودية: من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات.

مراجعة من طرف ماجد بن عبد العزيز التركي. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005.
77. كوردزمان، إنتوني. "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
78. كوفيتش، جورج بير، جيسيكا تي. ماثيور، جوزيف كيرينستون، روزغوتيمولر، وجون بي. وولفستهال. الامتثال العالمي: إستراتيجية الأمن النووي (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
79. كورب، لورنس. "الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأميركي." سلسلة محاضرات الإمارات، ع. 101. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.
80. كوفيتش، جورج. "البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2005." في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
81. كوخ، كريستيان. "الصين والأمن الإقليمي في جنوب أسيا." في توازن القوى في جنوب أسيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
82. كوخ، كريستيان. "حول تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي." آراء حول الخليج 50 (نوفمبر 2008.
83. الكيلاني، هيثم. "مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري." في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية. صنف من طرف مركز الدراسات العربي - الأوربي، ط. 1. باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996.
84. كيمب، جيفري. "تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
85. كلود، اينيس ل . النظام الدولي والسلام العالمي. ترجم من طرف عبد الله العريان. القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.
86. كريستال، جيل. "التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة، وأمن الخليج." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

87. الكتبي، ابتسام سهيل. "مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمشاهد المحتملة." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
88. لاهيرير، جان. "النفط كمصدر للطاقة: حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل." في مستقبل النفط كمصدر للطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
89. لاننج، مايكل لي. 100 قائد عسكري: تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرا في العالم عبر التاريخ. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
90. لارسن، رود. "مراكز الأزمات في المنطقة والحاجة إلى معالجات جديدة." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
91. لودجارد، سفير. "هل يمكن تجنب قصف إيران؟." في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
92. لونج، ديفيد. "التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
93. ليبمان، تيموثي وكامن،دانيال. "الطاقة المتجددة: التحدي الحقيقي الراهن للنفط." في مستقبل النفط كمصدر للطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
94. مابرو، روبرت. "مستقبل النفط." في مستقبل النفط كمصدر للطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
95. ماك، ديفيد. "من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن في الخليج." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
96. مار،فيبي. "العراق في القرن الحادي والعشرين: التحديات المحتملة أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

97. المهيري، سعيد حارب. "مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأهداف-الأداء-الإنجازات)." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
98. المسكري، سيف بن هاشل. "أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومسيرته." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
99. معهد الدراسات الدبلوماسية. التقرير السنوي الثامن والعشرون. الرياض: إدارة الدوريات والنشر، 2008.
100. موينيهان، جوزيف. "مجلس التعاون لدول الحليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
101. مولر، هارالد؛ وشتيفاني، زونيوس. "التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي." في دراسات عالمية. ع. 64. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
102. مورجان، توماس. "القيمة المحتملة للدفاع الصاورخي وفق ظروف منطقة الخليج العربي." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية. حرر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
103. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. التوازن العسكري 2006. ترجم من طرف مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007.
104. مصباح، عامر معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.
105. مصباح، عامر. نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
106. مصباح، عامر. نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.
107. مصباح، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

108. مصباح، عامر. تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. لجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
109. مصباح، عامر علم النفس الاجتماعي في السياسة والإعلام. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
110. مصباح، عامر. العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
111. مصباح، عامر. المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
112. مصباح، عامر. علم الاجتماع: الرواد والنظريات. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
113. مصباح، عامر. تحليل السياسة الخارجية. ط. 2. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
114. مصباح، عامر. تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
115. المقيد، صقر بن محمد. التنسيق بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وشعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب. الرياض: جامعة ناف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
116. مقلد، إسماعيل صبري. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984.
117. المراكبي، السيد عبد المنعم. دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
118. المرهون، عبد الجليل زيد. أوربا وأمن الخليج: الفرص والخيارات. الرياض: مركز الدراسات الأوربية، 2009.
119. المرهون، عبد الجليل زيد. أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
120. مركز الدراسات الإستراتيجية. الرصد الإستراتيجي 6: أين يتجه العراق؟ الانسحاب الأميركي وجاهزية القوات العراقية. الرياض: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2009.
121. مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية. الأزمة الأمريكية-الإيرانية وتأثيرها على الكويت. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2003.

122. مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام. التقرير الإستراتيجي العربي 2001. القاهرة: مركز دراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2001.
123. مركز الخليج للأبحاث. دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
124. مرسي، مصطفى عبد العزيز. الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
125. مطر، خولة. "محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج." في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
126. المرر، خليفة شاهين. "التحديات والمخاطر التي يحتمل أن تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
127. نارايان، سوبارامان. "الاهتمام الاقتصادي الآسيوي المتنامي بمنطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
128. نويز، جيمس. "البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
129. السويدي، جمال سند. "نظرة مستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
130. سويلم، حسام الدين محمد. نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
131. سوكولسكي ريتشارد وإيان ليسر. "التهديدات لإمدادات الطاقة إلى الدول الغربية: السيناريوهات والانعكاسات." في أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية. حرّر من طرف

ريتشارد سوكولسكي وآخرون، تر. الطاهر بوساحية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
132. سوكولسكي، ريتشارد؛ إف ستيفن، لارابي؛ وإيان، ليسر. "الحلفاء وأمن الطاقة: الرؤى والسياسات." في أمن الخليج العربي: تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية. حرر من طرف ريتشارد سوكولسكي وآخرون، ترجم من طرف الطاهر بوساحية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
133. سيجلر، جون. "التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل: تقويم المزايا العملياتية." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية, حرّر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي, أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
134. سيكري، فريدريك. "المخاطر قي بيئة الخليج من منظور القطاع الخاص." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
135. سيمبسون، جون. "القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية." في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
136. سكوفيلد، ريتشارد. "دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
137. سلام، عبد الكريم هائل. "التطورات في اليمن: الوضع الراهن وآفاق المستقبل." في الخليج في عام 2008-2009. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.
138. سليم، محمد السيد. التطورات الإستراتيجية في جنوبي أسيا بعد 11 سبتمبر وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. تقرير من طرف شملال يوسف العيسى. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.
139. سنج، جاسيجيت. "التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي." في توازن القوى في جنوب أسيا. تصنيف من

طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

140. السعدون، حاسم خالد. "أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج." في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج. تصنيف إسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

141. السعيد، كامل حامد. الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية في نطاق جرائم الاحتيال والأموال العامة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

142. ستانسفيلد، جارث. "أمن الخليج العربي عقب غزو العراق." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

143. العاني، مصطفى. "تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي." في الخليج في عام 2008 -2009. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.

144. العاني، مصطفى. دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لجان مكافحة الإرهاب لمجلس الأمن. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

145. العاني، مصطفى. الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

146. العاني، مصطفى. مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

147. العاني، مصطفى؛ لانا، نسيبه؛ وفريدة، العجمي. دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

148. عبد الحافظ، عادل فتحي. النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

149. عبد الله، عبد الخالق. النظام الإقليمي الخليجي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

150. عبد الله، عبد الخالق. "التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول

الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

151. عبد الله، عبد الله عبد الكريم. الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب محليا ودوليا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

152. عبد الله، مطر أحمد. الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 1999.

153. عبد الساتر، لبيب. قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر. بيروت: دار المجاني، 1989.

154. عبد السلام، رضا. الطاقة النووية وأهداف التنمية المستدامة لدلو مجلس التعاون. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

155. العجمي، ظافر محمد. أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.

156. عودة، جهاد. النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

157. العوضي، بدرية عبد الله. "المرأة في الخليج والعولمة: التحديات والفرص." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

158. عطية، غسان. "دول مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات في العراق." في مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2004.

159. علام، فؤاد. "الإرهاب: أسباب انتشاره ووسائل مكافحته." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

160. علوي يوسف، مصطفى. "إستراتيجية الحلف الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي." في دراسات إستراتيجية، ع. 129. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

161. العلوي، مجيد. "الآثار السياسية لأحداث 11 سبتمبر على منطقة الخليج." في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة

الخليج. تصنيف اسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

162. العيسى، شملان يوسف. "التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

163. العيسوي، أشرف سعد. قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007.

164. علام، فؤاد. "الإرهاب: أسباب انتشاره ووسائل مكافحته." في النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

165. العمر، معنى خليل. جمعيات الإرشاد الفردي والجمعي ودورها في الحد من العنف الأسري. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

166. العسل، إبراهيم. الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

167. العفيفي، فتحي. الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003.

168. العفيفي، فتحي محمد. التوازن الإستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

169. فاينباوم، مارفين جي. "حدود السياسة الواقعية في البيئة الأمنية لجنوب أسيا." في توازن القوى في جنوب أسيا. صنف من طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

170. فدوري، مجيد. حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني. ترجم من طرف وليد خالد أحمد. بغداد: مكتبة مصر ودار المرتضى، 2008.

171. فولر، جراهام. "الشرق الأوسط." في التقييم الإستراتيجي. حرّر من طرف زلمي خليل زاد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

172. الفيصل آل سعود، تركي. "التحديات والأخطار التي تواجه منطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
173. فروند، جوليان. سوسيولوجية ماكس فيبر. ترجم من طرف جورج أبي صالح، ط. 1. بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.
174. فخرو، منيرة أحمد. "تغير دور المرأة في منطقة الخليج." في الخليج: تحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
175. الصاوي، محمد مبارك محمد. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992.
176. القحطاني، مشيحة غانم. توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997.
177. القلاب، موسى حمد. "شؤون الدفاع في دول مجلس التعاون." في الخليج في عام 2008-2009. صنّف من طرف مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009.
178. القلم، محمود سريع. "تصورات القوة وتعدد المصالح: السياسة الأمنية والإقليمية لإيران." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
179. رادتسكي، ماريان. "مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة." في مستقبل النفط كمصدر للطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
180. رايزنر، يوهانس. "المنظور الأوربي لأمن الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
181. رجب، يحي حلمي. الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر. الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1989.
182. روبنسون، جلين. "مجال الرفاهية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى." في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
183. الرميحي، محمد غانم. "الخليج وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001," في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على

منطقة الخليج. تصنيف إسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

184. ريان، محمد سعيد. الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام السياسي: قراءات في السياسة الواقعية ونظرية توازن القوى. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2005.

185. ريتر، ريتشارد وديفيد، مارتين. "الدفاع الصاروخي الإقليمي في منطقة الخليج العربي: الاعتبارات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستطلاع وإدارة المعارك والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية. حرر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

186. ريتشاردسون، مايكل. "معالم الإرهاب البحري: التهديدات الناجمة عن انتشار الأسلحة." نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب. 8 (يوليو 2008).

187. رسل، ريتشارد. البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

188. رفيق، نجم. "باكستان والأمن الإقليمي في جنوب أسيا." في توازن القوى في جنوب أسيا. صنف من طرف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

189. شاهين، سيف الدين حسين. لمحات تاريخية عن توحيد المملكة العربية السعودية. الرياض: دار الأفق، 1993.

190. الشايجي، عبد الله. "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

191. الشامسي، ميثاء سالم. "الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج." في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

192. الشامسي، فاطمة سعيد. "التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية." في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حرّر من طرف عايدة عبد الله الأزدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.
193. شاريي، برتراند. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية: الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
194. الشبيلي، عبد الرحمان. الملك عبد العزيز والإعلام : دراسة توثيقية لبدايات وسائل الاتصال السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003.
195. الشهراني، ناصر بن راجح. إجراءات الضبط والتحقيق في قضايا غسل الأموال التي تتم في العالم الحقيقي والعالم الافتراضي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
196. الشهراني، عبد الله سعيد. الأمن الوطني: دراسة موضوعية. الرياض: مطابع الحميضي، 2009.
197. الشهري، حسن بن أحمد. نحو قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
198. الشريف، عبده حمود. العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
199. الشطي، إسماعيل. "تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر." في انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج. تصنيف إسماعيل خضر الشطي وآخرون. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
200. الشريهي، خالد عبد الله. لمحات من إنجازات خادم الحرمين الشريفين. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1993.
201. شكارة، أحمد. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
202. شتاينباك، جون. "برنامج السلاح النووي الإسرائيلي." في الطاقة النووية في الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
203. تانكس، ديفيد. "الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مركز." في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة

انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية. حرّر من طرف جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

204. تشومسكي، نعوم. "من هم الإرهابيون العالميون‘،" في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي. حرّر من طرف كين بوث وتيم ديون، ترجم من طرف صلاح عبد الحق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

205. ثابت، عمرو جمال الدين. "الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام." دراسات عالمية. ع. 55. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.

206. غباش، موزة. التنمية البشرية في دولة الإمارات. أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي، 1994.

207. الغبرا، شفيق ناظم. "العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي: مقاربة جديدة." في أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

المراجع الأجنبية

208. Abu Nimah, Hassen. “Globalization and the International Order,” In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.

209. Acharya, Amitav. “Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia.” in Security Communities. United Kingdom : Cambridge University Press, 1998.

210. Adler, Emanuel and Michael, Barnett. « Security Communities in Theoretical Perspective.» in Security Communities. United Kingdom : Cambridge University Press, 1998.

211. Allison, Graham T. « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. Edited by Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. New York: MacMillan Publishing Company, 1993.
212. Avermaet, Eddy Van. «Social Influence in Small Groups.» In Introduction to Social Psychology. Editef by Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe and Geoffrey M. Stephenson, 2nd ed. U S A: Blackwell Publishers Ltd., 1996.
213. Barlow, Jason B. Strategic Paralysis : An Airpower Theory For the Present. Albama: School of Advanced Airpower Studies, 1992.
214. Baylis, John « International and Global Security in the Post-Cold War Era.» In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2001.
215. Bergstrand, Jeffry H.; Baier, Scott L.; and Mclaughlin, Patrick A. "Regional and Inter-Regional Trade Agreements: Examining Their Role for the Middle East," In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.
216. Bruelhart, Wolfgang Amadeus and Probst, March. Human Security: The Role of the Private Sector in Promoting the Security of Individuals. Abu dhabi: The Emirates Centers for Strategics Studies and Research, 2008.
217. Brzezinski, Zbigniew. The Choice : Global Domination or Global Leadership. New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004.

218. Buzan, Barry. People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations. London: Wheatsheaf Books, 1982.
219. Buzan, Barry. "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered." In International Relations Theory Today. Edited by Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.
220. Buzan Barry and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003.
221. Buzan, Barry. Charles Jones and Richard Little. The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism. New York: Columbia University Press, 1993.
222. Christensen, Thomas J. and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kappa. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
223. Clements, Kevin P. "The Strategic Logic of Terrorism: Violent and Non-Violent Responses," in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.
224. Cohen, William. "Globalization Today: How Interconnected is the World?." In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.

225. Cox, Gary C. Beyond the Battle Line : US Air Attack Theory and Doctrine, 1919-1941. Alabama: Air University Press, 1996.
226. Deutsch, Karl W. The Analysis of International Relations. 3rd ed. U. S.A: Prentice-Hall International, 1988.
227. Donnelly, Jack. Realism and International Relations. Cambridge: The Edinburgh Building, 2004.
228. Fadok, David S. John Boyd and John Wardon : Air Power's Quest for Strategic Paralysis. Alabama: Air University Press, 1995.
229. Festinger, Leon. « An Introduction to the Theory of Dissonance." In Sources: Notable Selections in Psychology. 2nd ed., edited by Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997.
230. Gerner, Deborah J. "The Evolution of the Study of Foreign Policy." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.
231. Gilpin, Robert. "War And Changing In World Politics." In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kappa. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
232. Gilpin, Robert. "The nation-state in the global economy." Perspectives on World Politics. 3rd ed. Edited by Richard Little and Michael Smith. London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.
233. Gilpin, Robert. "the realist quest for the dynamics of power." The Future of International

Relations Masters in the Making? . edited by Iver B.Neumann and Ole Wæver. London and New York: Routledge, 2005.

234. Gorka, Sebestyen L. V. "Religious Fundamentalism and Terrorism," In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.

235. Gulf Research Center. Gulf In a Year 2003. Dubai: Gulf Research Center, 2004.

236. Hodges, Michael. « Integration Theory.» in Approaches an Theory In International Relations. Edited by Trevor Taylor. London: Lowgman Group Limited, 1978.

237. Hols, K. J. "States and statehood." in Perspectives on World Politics. 3rd ed., edited by Richard Little and Michael Smith. London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

238. Hussain, Syed Rifaat. "Changing Security Trends in South Asia: Implications for the Gulf Region." in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

239. Kadry Said, Mohamed. « Pathways to Proliferation and Containing the Spread of WMD.» in Globalization In The 21st Century: How International is the World?. Abu Dhabi: The Emarates Center for Strategic Studies and Researches, 2008.

240. Kehane, Robert O. and Nye, Joseph S. "Power, intedependence and the information age." in Perspectives on World Politics. 3rd ed., edited by Richard Little and Michael Smith. London and

New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

241. Ken Yon, H. E. Ong. "Strengthening Ties Between Asia and the GCC," in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

242. Krasner, Stephen D. "State power and the structure of international trade." in Perspectives on World Politics. 3rd ed., edited by Richard Little and Michael Smith. London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

243. Kumaraswamy, P. R. Israel's Friendship Arch: India, Russia, Turkey. Dubai: Gulf Research Center, 2005.

244. Little, Richard. « International Regimes.» In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. Edited by John Baylis and Steve Smith, 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2001.

245. Mahon, John. « Immigration and Outsourcing: The Growing Fault Lines and Aftershocks of Globalization, » In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.

246. Mazari, Shireen M. "Arms Control & Nuclear Proliferation: Importance for Asia & the GCC Region." In Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

247. McSweeney, Bill. Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations.

Cambridge, United Kingdom: The Pitt Building, Trumpington Street, 2004.

248. Mearsheimer, John J. The Tragedy Of Great Power Politics. New York, London: W. W. Norton & Company, 2003.

249. Mearcheimer, John. “Strategies for survival.” in Perspectives on World Politics. 3rd ed., edited by Richard Little and Michael Smith. London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

250. Mets, David R. The Air Campaign John Warden and the Classical Airpower Theorists. Alabama: Air University Press, 1999.

251. Monshipouri, Mahmoud. Us-Iran Relations: Embracing a New Realism. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009/

252. Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. 5th ed. New York: Alfred A Knof, 1978.

253. Onuf, Nicholas G. “the rules of anarchy.” in The Future of International Relations: Masters in the Making?. Edited by Iver B.Neumann and Ole Wæver. London and New York: Routledge, 2005.

254. Peterson, J. E. Defense and Regional Security in the Arabian Peninsula and Gulf States, 1973-2004: An Annotated Bibliography. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

255. Rosati, Jerel A. “A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy.” in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

256. Saikal, Amin. “Afghanistan’s Transision and and its Ramifications for the Gulf.” in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.
257. Schaeffer, Robert K. “Globalization, Migration and Challenges to States, » In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.
258. Vasquez, John A. “The Post-Positivist Debate: Reconstructing Scientific Enquiry and International Relations Theory After Enlightenment’s Fall.” In International Relations Theory Today. Edited by Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.
259. Viotti, Paul R. & Mark V. Kauppi. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993
260. Viotti Paul R. and Mark V. Kauppi. International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity. New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997.
261. Waever, Ole « Insecurity, Security, and asecurity in the West European Non-War Community. » in Security Communities. United Kingdom : Cambridge University Press, 1998.
262. Waltz, Kenneth. “a critical rationalist between international politics and foreign policy.” in The Future of International Relations Masters in the Making?. Edited by Iver B.Neumann and Ole Wæver. London and New York: Routledge, 2005.

263. Wardon, John A. « Employing Air Power in the Twenty-first Century.» In The Future of Air Power in the Aftermath of the Gulf War. Edited by Richard H. Shultz & Robert L. Pfaltzgraff. n. p.: International Security Studies Program.
264. Williams, Michael C. Culture, and Security: Symbolic Power and the Politics of !international Security . U S A, Canada: Routledge, 2007.
265. Windsor, Duane. "Free Trade and Open Market Policies: Who Benefits?." In Globalization In The 21st Century: How interconnected is the World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008.
266. Zagorskiy, Andry. "The CIS Model and its Relevance to the GCC." in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia. Edited by Gulf Research Center. Dubai: Gulf Research Center, 2006.

قائمة الدوريات

267. أبو عامود، محمد سعد. "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة." السياسة الدولية 176 (أبريل 2009).
268. إدريس، محمد السعيد. "البرنامج النووي وإيران من الداخل (سياسي اقتصادي)." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
269. أحمد، يوسف أحمد. "تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية." المستقبل العربي 53 (1983).
270. الأسطل، كمال محمد. "نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية." دراسات إستراتيجية. 33 (1999).
271. باكير، علي حسن. "القدرة العسكرية الإسرائيلية على إجهاض البرنامج النووي الإيراني." مقال 48 (سبتمبر 2008).
272. الجاسور، ناظم عبد الواحد. "الاتحاد الأوربي وأمن الخليج العربي." آراء حول الخليج 50 (نوفمبر 2008.

273. الزيات، صفوت. "إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني بين "عقيدة بيغن" و"خيارات السادات." مقال 48 (سبتمبر 2008).
274. الزيات، محمد مجاهد. "إيران والأوضاع في العراق." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
275. طايع، محمد سالمان. "الموقف الأوربي من المشروع النووي الإيراني." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
276. كشك، أشرف أحمد. "رؤية مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني." مختارات خليجية 62 (سبتمبر 2005).
277. محمود، أحمد إبراهيم. "البرنامج النووي الإيراني." أوراق الشرق الأوسط. 36 (مارس 2007).
278. مسعد، نيفين عبد المنعم. "التحالف الإيراني-السوري وتأثيراته الإقليمية." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
279. المرهون، عبد الجليح زيد. "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأميركي." دراسات إستراتيجية 147 (2009).
280. مغيث، كمال. "نحو إستراتيجية جديدة للتعليم العربي." السياسة الدولية 179 (يناير 2010.
281. عبد الله، محمد يعقوب. "العلاقات السعودية-الإيرانية وأمن الخليج." الخليج للدراسات الإستراتيجية 36 (شتاء 2004).
282. عبد الرحمان، خير الدين. "جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمن." المستقبل العربي 208 (1996).
283. العيساوي، عبد الكريم جابر. "ما هو الأمن المتبادل بين دول الخليج العربية وأوربا." آراء حول الخليج 50 (نوفمبر 2008).
284. عرفة محمد، خديجة. "أمن الطاقة الأوربي ودول الخليج،" آراء حول الخليج 50 (نوفمبر 2008).
285. العيسوي، أشرف سعد. "أمن الخليج: تحديات ومخاطر جديدة." السياسة الدولية 171 (يناير 2008).
286. فتوح، عطا السيد. "الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني." مجلة شؤون خليجية 43 (خريف 2005).
287. راسل، جيمس. "رؤية جديدة للأمن الإستراتيجي: إيران والأسلحة النووية والشرق الأوسط الكبير." مقال 48 (سبتمبر 2008).
288. شادي، عبد العزيز. "مداخل لفهم الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).

289. شاكر، محمد إبراهيم. "آراء وأفكار حول إيران والمشروع النووي." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
290. الشوبكي، عمرو. "المواجهة المحتملة ضد إيران: مخاطرها وتداعياتها على مستقبل الإرهاب." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
291. الشرقاوي، باكينام. "التوجه الإيراني نحو أسيا: الإمكانيات والتحديات." أوراق الشرق الأوسط 36 (مارس 2007).
292. Haas, Ernst B. «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing.” International Organization 24 (Autumn 1970)
293. Nye, J. S. « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model. » International Organization 24 (Autumn 1970).

المراجع الإلكترونية

294. C World Service, 2002, Bush House, Strand, London WC2B 4PH, UK/ http//news. Bbc.co.uk/hi/Arabic/news/ newsid_ 1585000/ 1585789. Stm.
295. Romesh Ratenesar, Do We Still Need The Saudis? Sunday, Julay, 28, 2002. http: //www. Time. Com/Time/ World.
296. Safa Halri, Saudis Angry at the US Media Talking About Iranization of the Kingdom. Paris: 6 Novemember. 2001 http: //www. Afrocub. Com/news/ Arabia/htm.
297. جريدة البيان، الجمعة 10 ذي الحجة 1422 الموافق لـ 2002/02/22، http : www. Islam. Net/Arabic/ Plitics. 2001/01/ article/ 30shtml
298. R. J. Rummel, Understanding Conflict and War, Vol. 1: The Dynamic Psychological Field,

Chapter: Psychological Field Theories. Http: //www. Hawaii edu/powerkills/welcome.html.

المطبوعات الحكومية

299. أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية: النظام الأساسي، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، نظام المناطق. السعودية: دار الأفق للنشر والتوزيع، 1995.
300. وزارة الإعلام. هذه بلادنا. جدة: جار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، 1996.
301. وزارة الإعلام، الشؤون الإعلامية. المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي. الرياض: وكالة دار الصحراء السعودية للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، 1994.
302. وزارة الثقافة والإعلام. الدور الثقافي للإعلام السعودي. الرياض: دار القمم للإعلام، 1423هـ.
303. وزارة الإعلام، الشؤون الإعلام. في خدمة ضيوف الرحمان. د. م.: دار الموسوعة العربية للنشر والتوزيع، 1993.
304. وزارة الإعلام، الإعلام الخارجي. مسيرة الخير والعطاء. الرياض: مطبعة عمار، 1994.
305. وزارة الثقافة والإعلام. وطن ومواطن: من أجل حياة سعيدة وكريمة. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 2003.
306. [وزارة الثقافة والإعلام.] وطني. الرياض: مؤسسة ميساب للإنتاج والتوزيع الفني، 1426هـ.